د . أنور عبْد الملك

القومية والاشتراكية



دار المستقبل العربي

القومية والاشتراكية

القومية والاشتراكية ،
د . أنور عبد الملك

ترجمة : سامية الجندي

الناشر : دار المستقبل العربي
٤١ شارع بيروت ، مصر الجديدة ، القاهرة ،
ج ٠ م ٠ ع ٠ ، تليفون : ٢٩٠٤٧٢٧

د . أنور عبد الملك

القومية والاشتراكية

الكتاب الثانى من « الجدلية الإجتماعية »

ترجمة : سامية الجندي



دار المستقبل العربي

القاهرة ـ ١٩٩١

المحتويات — صفحة

إلى «سون تزو»

«... إن الانتصار مائة مرة في مائة معركة لايمثل قمة المهارة .
ولكن قمة المهارة هي أن تهزم العدو بدون محاربته .

ومن هنا ، فإن الأهم بشكل مطلق في الحرب هو مهاجمة استراتيجية العدو .

(...) إن القدرة على عدم الانهزام تعتمد على الذات . وكذا ، فإن إهتزاز العدو ناتج منه .

ذلك أن الجيش المظفر يحوز انتصاراته قبل أن يسعى إلى المعركة . بينما الجيش المتجه إلى الهزيمة يحارب على أمل أن يحرز النصر .

(...) ومن ثم ، فان المتمكنين من فن الحرب يجلبون العدو إلى ساحة المعركة ، بدلا من أن يسوقهم العدو إليها »

(«فن الحرب»
± القرن الخامس ق .م)

تقديم

لِمَ هذا الكتاب ؟ من أين ؟ .. إلى أين ؟

كان العمل قائما ليلا نهارا في سبيل إعادة أركان تأريخ خصوصية مصر إلى الوجود : أولا على أرض الوطن في المعارك الفكرية والسياسية ، وخاصة ذلك القطاع المعنى بالثقافة الوطنية ، بين ١٩٤٥ و ١٩٥٩ ؛ ثم في البحوث العلمية التي كرسنا الجزء الأول من إقامة المنفى في فرنسا لانجازها ، فأولا «المجتمع المصري والجيش» (١٩٦٢) . ثم «**مختارات الأدب العربي المعاصر** : **الجزء الثاني** ، **المحاولات**» (١٩٦٤) . ومن بعده «**الفكر السياسي العربي المعاصر**» (١٩٧٠) ، وخاصة رسالة دكتوراة الدولة في الآداب التي استغرقت المرحلة بين ١٩٥٥ و١٩٦٩ حول «**تكون الايديولوجية في نهضة مصر القومية (١٨٠٥ ــ ١٨٩٢)**» ، وقد صدرت أولا في طبعتها الجامعية الفرنسية عام ١٩٦٩ ، ثم في الطبعة الثانية ، المنقحة ، بالقاهرة تحت عنوان «**نهضة مصر**» (١٩٨٣) . وقد واكبت هذه الأعمال كوكبة من الكتب المعنية بهذا المجال ، خاصة بين انكسار سلاح مصر في حرب يونيو ١٩٦٧ وحرب أكتوبر ١٩٧٣ : «**دراسات في الثقافة الوطنية**» (١٩٦٧) . «**الجيش والحركة الوطنية**» (١٩٧٤) ، «**الفكر العربي في معركة النهضة**» (١٩٧٤ ، ١٩٧٨) ، وعدد كبير من الدراسات والبحوث غير المنشورة حتى اليوم .

ثم كان الجناح الثاني من عملنا الفكري ــ العلمي ، مواكبا للمحور الأول ، الحياتي ، في سبيل مصر .

المحور الثاني ــ المحور النظري ــ عرف باسم مشروع «**الجدلية الاجتماعية**» التي بدأ نشر أعمالها عام ١٩٧٢ ، ثم ظهر في طبعته الموسعة عام ١٩٧٨ في مجلدين . وقد واكبه عدد من الأعمال العلمية ــ النظرية ، خاصة في المجال العالمي المقارن : «**سيسيولوجيا الامبريالية**» (١٩٧١) ، «**الخصوصية والنظرية الاجتماعية**» (١٩٧٧) ، من نتاج تواكب العمل بين «المركز القومي للبحث العلمي» في باريس و«الاتحاد العالمي لعلم الاجتماع» ، ابتداء من ١٩٦٥ ، حيث تولينا تكوين ورئاسة لجنة البحث رقم (١٦) حول

العلمي» في باريس و«الاتحاد العالمي لعلم الاجتماع» ، ابتداء من ١٩٦٥ ، حيث تولينا تكوين ورئاسة

«الحركات الوطنية والامبريالية» منذ ١٩٦٥ ، ثم عضوية المجلس التنفيذي للاتحاد العالمي (١٩٧٠ ــ ١٩٧٨) ، ومنصب نائب رئيس اللجنة التنفيذية (١٩٧٤ ــ ١٩٧٨) . كانت هذه هي المرحلة الأولى من عملنا العلمي في المجال العالمي ، توطئة للمرحلة الثانية ، الرئيسية ، بين ١٩٧٦ و ١٩٨٦ ، مستشارا ومنسقا لمشروعين بـ « جامعة الأمم المتحدة » في طوكيو : « **البدائل الاجتماعية ــ الثقافية للتنمية في عالم متغير (SCA)** » أولا (١٩٧٨ ــ ١٩٨٢) ، ثم « **تكوّن الفكر الاجتماعي الجديد (NST)** » (١٩٨٣ ــ ١٩٨٦) .

نعود إلى الأرضية السياسية والفكرية السائدة في نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات ، مرحلة السنوات الأولى في المنفى . فقد أدى استقرار ما أطلق عليه « النظام العالمي » وانقسامه إلى معسكرين ، رأسمالي امبريالي غربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، واشتراكي بقيادة الاتحاد السوفيتي ، إلى تفاقم هوة التباين بين القوة الاقتصادية لكل من المعسكرين . فبينما أفاد المعسكر الرأسمالي الامبريالي من تراكم خمسة أجيال من « فائض القيمة التاريخي » منذ بداية القرن السادس عشر ، واستطاع استغلالها بمهارة وحركية بالغة في العالم أثناء الحرب العالمية بين ١٩٤١ و ١٩٤٥ ، أكثر من ثلاثين مليونا من القتلى ، وسحق المدن والمؤسسات والمنشآت الاقتصادية والصناعية قاطبة في الجمهوريات السوفيتية الأوروبية غرب الأورال ، ونقل ما تبقى منها عبر الأورال إلى سيبريا وآسيا الوسطى ــ وهى التضحيات التي لولاها ، لما سطعت الأضواء الزاهية في شوارع مدن أوروبا الغربية الكبرى ، الذى كاد أن يسحقها الجبروت النازي ، وقد انهزمت الطبقات الحاكمة فيها ، وخنعت ، وركعت ، بعد أسابيع قلائل ــ باستثناء الجزر البريطانية ، وخاصة المقاومة الوطنية الشاملة ليوغسلافيا .

وكانت طبيعيا أن ينعكس هذا الجو في مجال الفكر والعلوم الاجتماعية والانسانية ، فقد انتقل النظام الاستعماري ، من مرحلة « الامبريالية التقليدية » ، التي كانت مرحلة « الاستعمار الكلاسيكي » المالي ــ الحربي ، أو الاستيطاني حسب الظروف ، إلى مرحلة « الامبريالية المهيمنة » ، وقلبها الولايات المتحدة الأمريكية . عالم « موحد » ، يحتاج إلى نظرية « موحدة » ، قوامها باختصار شديد :

(أ) الاستقرارية ، أى الفلسفة الاجتماعية القائلة بثبات الوجود السياسي على ماهو ، وإنكار الحركة الجدلية لتاريخ المجتمعات ، بغية كسر هذه الأوضاع ، وتغيير العالم . أى سيادة الفلسفة الوضعية الجديدة على كافة صورها : فلسفة الظاهريات ، فلسفات الوجودية الذاتية ، وخاصة الفلسفة البنيوية التي أضافت ارهاف التحليل الداخلي للبناءات القائمة إلى موقف اللا ــ حركية ــ جوهر الايديولوجية المهيمنة .

(ب) وضع قائم ، ثابت ، غير متغير ، فقد استقر « النظام العالمي » . وهو نظام يقوم على أساس « مركز » و « هوامش » ، إلى حد القول بأننا أصبحنا جميعا ، وقد بتنا نعيش في عصر الشمولية **globalism** ، فيما سمى بـ « القرية الشاملة » **the global village** . « قرية » ؟ وإن كنا في قرية ، حقيقة ، فأين هو ، ترى « مركز » هذه القرية ؟ أين « المدينة » ؟ أين « العاصمة » ؟ كلنا قرية واحدة ،

عاصمتها الامبريالية المهيمنة . هكذا أراد لنا المحور الثاني مما سمى بأنه نتاج العلوم الاجتماعية والانسانية ـــ الفلسفة السياسية التي تعبر عن مصالح الامبريالية المهيمنة في النصف الثاني من القرن العشرين .

(جـ) وبالتالي أصبح لزاما أن ينظر الباحث والمفكر إلى كافة الوحدات والظواهر على أنها نسخة ، متفقة من حيث الجوهر ، مغايرة من حيث التفصيل ، للأصل الواحد ، أى للمركز . فهناك نمط واحد يقدمه ويفرضه بالمال والسلاح مركز الامبريالية المهيمنة ، وقواه المنبثة في كل مكان ، في مرحلة إعادة بناء العالم خاصة بعد انقسام العالم الاشتراكي في ١٩٧٥ إلى كتلة سوفيتية في مواجهة الارادة الاستقلالية للصين الشعبية . نمط واحد لابد من تقليده ، أو لا مناص من فرضه . ومن هنا قدمت الايديولوجية السائدة توجه «الحصر النمطي» reductionism وكأنه «منهج» علمي لابد منه ، هذا إذا أردنا أن «نلحق» بمعاني العصر ، وألا نرتد إلى السلفية ، بل إلى السلفيات : الوطنية ـــ القومية ، الاشتراكية ، الفلسفية ، الدينية .

وفي مواجهة هذه الايديولوجية السائدة ، المهيمنة على كافة مجالات العلوم الاجتماعية والانسانية ، وقف نفر قليل من المفكرين والعلماء يحاولون صد الهجوم ، ورد الأمور إلى الواقعية والحركية ، وذلك في مرحلة تردي الفكر الاشتراكي الماركسي الجامد في معظم الدول الاشتراكية ، وخاصة في مجموعة الدول التابعة للاتحاد السوفيتي ؛ باستثناء ساطع ، ألا وهو الفكر الماركسي في إيطاليا الذي تقدم بشكل ثابت عميق التأثير على ضوء فكر «أنطونيو جرامش» حتى بلغ أوجه في مرحلة زعيم الحزب الراحل «أنريكو برلنجوير» . نقول التردي في مجموعة الدول الأوروبية التابعة للاتحاد السوفيتي . ولكنما الفكر الماركسي ، وخاصة التيارات الفكرية التي تجمعت في إطار الفكر الشيوعي الوطني ، أو الفكر الوطني التقدمي ، خاصة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، بدأت تلعب دوراً متزايدا ، ليس فقط في مجال السياسة المباشرة ، وإنما في مجال العلوم الاجتماعية ، خاصة في أمريكا اللاتينية ، تحت تأثير أعمال «ماوتسى تونغ» ، و «ماريا تيبجي» و «م . ن . روي» . و «تان مالاكا» ، و «فيدل كاسترو» ، ومن ورائهم وعلى رأسهم ، الرائد المغبون المغيب : «أمير سيد سلطان على» ـــ وليكن الحديث عنه مطولا في مكان آخر .

كانت مصر في قلب المعركة من أجل التحرر والتحول المجتمعي وتغيير ميزان القوى العالمي ، حول قيادة جمال عبد الناصر ، رغم الأخطاء المتراكمة التي كادت أن تودي بالترسانة الفكرية والعلمية والسياسية المصرية . ومهدت الطريق للتردي في عصر الانفتاح والتوجه ، من جديد ، إلى تحالف مع قوى الرأسمالية العالمية بمزيج من الارهاف والحذر ـــ حتى بدأ التضبيط من وقت قليل ولكنما ثورة مصر الوطنية أبعد جذورا وأعمق مدى من مجرد حركة ٢٣ يوليو والثورة التي تلتها في المجالين الوطني والمجتمعي. كانت ريادة مصر في مجال صياغة الشيوعية الوطنية والفكر الوطني التقدمي ، نابعة من أفكار شهدي عطية الشافعي وصحبه في الأربعينيات حول «اللجنة الوطنية للعمال والطلبة» ، رائدا ، ورافدا ، وحافزا .

وقد عدنا اليها بشكل ثابت ، نطورها ونعمقها ، ووجدنا فيها زادا رئيسيا في الترسانة الفكرية التي كان لابد من تكوينها لصد هجوم تأثير الايديولوجية السائدة في مجال العلوم الاجتماعية والانسانية . وكان لتأثير مؤتمر «باندونج» ، أول مؤتمر لتضامن شعوب آسيا وافريقيا ، في ابريل ١٩٥٥ ، بالغ الأثر في دفع الفكر الوطني التقدمي إلى الامام ، وتشجيع العمل لاقامة الحصون القوية لصد الايديولوجية الامبريالية المهيمنة ، والسعي إلى بناء سبل جديدة لتحليل الحركة المجتمعية ، وتخطيط مسارها المستقبلي .

من هنا بدأ مشروعنا «الجدلية الاجتماعية» ــ وقد عرضنا تفصيليا لأرضيته العلمية والفكرية في مقدمة المجلد الأول ، الذى سوف يصدر بعد فترة لأسباب تقنية عابرة . وهو المشروع الذي صدر كما قلنا للمرة الأولى عام ١٩٧٢ ، وصدر منه إلى الآن مجلدين باللغات الفرنسية ، والانجليزية ، والايطالية ، والاسبانية ، واليابانية ، وأخيرا ــ بعد مسيرة مضنية ــ على أرض الوطن ، بلغتنا العربية .

هذا المجلد الثاني ــ «القومية والاشتراكية» ــ معنيا بالناحية السياسية بوجه عام ، بعد أن تركز الجهد في المجلد الأول حول «تجديد الفكر الاجتماعي» في إطار إعادة صياغة التصورات والمفاهيم السائدة ، ليس من وجهة النظر الايديولوجية فحسب ، ولكن وبشكل أساسي ، على أساس المقارنة الجدلية بين مختلف الصياغات القائمة في الحضارات والثقافات العالمية الحية .

وقد يبدو غريبا ، بالنسبة للقارىء ، أن يقدم المؤلف من خلال هذا الجزء الثاني ، السياسي ، التصور التكويني الرئيسي الذي يعبر عن خلاصة فكره في مجال الفلسفة الاجتماعية ، تصور «الخصوصية» ، بدلا من تقديمه في المجلد المعنى بناحية الفكر الاجتماعي ، أى الجزء الأول .

ولكنما الدراسة الجادة المقارنة لتاريخ بروز وصياغة تقديم التصورات والمفاهيم النظرية الرئيسية في مجال العلوم الاجتماعية والسياسية يؤكد دوما أن هذه التصورات والمفاهيم إنما صيغت لتلبية نقص في أدوات التحليل المجتمعي في مرحلة تاريخية ــ سياسية محددة فرضت على الفكر مستو عال من التحديات والمعضلات (ما أطلق عليه في الخمسينيات «المعادلة الصعبة») لم يكن من الممكن مواجهتها بالأدوات النظرية القائمة . من هنا ، مثلا ، التصوران الرئيسيان لفلسفة ابن خلدون في مجال التاريخ والمجتمع : «العصبية» ، ثم «المدنية» ، من هنا التصورات والمفاهيم الرئيسية لفكر «كارل ماركس» و «فريدريك انجلز» في القرن التاسع عشر : الشيئية ، الاغتراب ، فائض القيمة . من هنا التصور الرئيسي لفلسفة «ماكس فيبر» بعد إنكسار جيش ألمانيا في حرب ١٩١٤ ــ ١٩١٩ : «النمط الأمثل» . من هنا أيضا عدد كبير من المفاهيم ، التابعة للتصورات الرئيسية ، في العلوم الاجتماعية على التوالي : المجمع العسكري ــ الصناعي ، الياقات البيضاء أو الزرقاء ، المجتمع المدني ، الخ .

الحديث هنا طويل ، نعود إليه منهجيا ونظريا في المقدمة العامة لـ «الجدلية الاجتماعية» في مطلع الجزء الأول بعد صدوره .

هذا عن الاطار العام المواكب لصياغة واصدار هذا الكتاب .

وجهته احياء الفلسفة الاجتماعية والسياسية ابتداء من أولوية الوحدة المجتمعية الأوسع ، المجتمع القومي ، الأمة ، الشاملة لمختلف الطبقات والفئات المجتمعية ، وليس العكس . وجهته احياء الفلسفة الاجتماعية والسياسية على أساس خصوصية كل من المجتمعات القومية الرئيسية ، وكذا المناطق الجيو ـــ ثقافية الكبرى ، في إطار الدوائر الحضارية العالمية ، وهى التي تحدد مسار التحرك المجتمعي ـــ السياسي ، داخليا ، واقليميا ، وعالميا . أى أن فهم العالم ، من أجل تغييره ، لابد له من أن يرتفع إلى مستوى تحليلي أكثر تدقيقا من مجرد التعميمات الايديولوجية ـــ العلمية الشاملة ، لا غنى عنها .

ولعل التوجه الرئيسي لهذا العمل يحمل طعم ونكهة المعارك السياسية والفكرية الكبرى ضد الامبريالية ، والاستعمار الجديد ، ثم وعلى وجه التخصيص ، الصهيونية العنصرية التي سادت العلوم الاجتماعية والانسانية الغربية بشكل يكاد أن يكون مطلقا ، ابتداء من المشروع الرئيسي عن « دراسات في الافكار المسبقة » الذي صاغته « اللجنة اليهودية الامريكية » في مايو ١٩٤٤ ، وأنجزه « قسم البحث العلمي » لهذه اللجنة ، وصدرت عنه مجلدات خمسة ابتداء من ١٩٧٠ ، ولعل أهمها وأكثرها تأثيرا إلى اليوم كتاب « الشخصية السلطوية » تأليف ت . و . ادورنو ، وزملائه ، بينما ظلت السلسلة بأسرها تحت رئاسة « ماكس هورك هايمر » ـــ وكلاهما وزملائهما من رؤوس « مدرسة فرانكفورت » الشهيرة في مجال الفلسفة البنيوية ، وخاصة ما اصطلح على تسميته بالبنيوية الماركسية ، في مواجهة تردى ما أطلق عليه باحتقار وسخرية « الاشتراكية الواقعية » ، أى القائمة في مختلف الدول الاشتراكية ـــ لاشك في مقابل « انجازات » الاشتراكية الطوبوية النقية على ايدى الصهاينة ويسارهم « الجديد » ؟ ...

وكان لهذه المعارك ثمن ، بطبيعة الأمر . الثمن السياسي معروف وعادي ، شاركنا فيه كل من حارب الامبريالية والصهيونية .

وإنما الثمن العلمي ، الفكري ، الثقافي من نوع خاص : فقد رأى الناشر البريطاني أن يضغط طبعته ثم يسحبها من السوق عام ١٩٨٣ ، ولم يجد الكتاب ناشرا ألمانيا حتى الآن . وقد ظلت مبيعات الطبعات الأخرى في إيطاليا والمكسيك والبرازيل وفرنسا ، جيدة ؛ ثم تفردت الطبعة اليابانية ، في دار « ايوانامي شوت » ، أكبر دار نشر في اليابان وفي العالم قاطبة ، تفردت بأرقام قياسية لمبيعات الطبعة اليابانية ، بالنسبة لصعوبة المضمون ، على اعتبار أن هذا العمل هو أول عمل فكري نظري يتقدم به شرقي في مجال العلوم الاجتماعية والانسانية على المستوى العالمي . إذن الايجاب والسلب ، جدلية التحرك التاريخي التي لا مفر منها ، بل هى جزء حياتي حيوي من تحرك مصر والأمة العربية في قلب نهضة شعوب الشرق في عصرنا .

نترك الأمر الآن للقارىء ، والناقد والمحلل ، على أمل ألا تكون هذه الصفحات قد تأخرت أكثر من اللازم ، أو على الأقل ، أنها ، وإن تأخرت كثيرا ، فإننا لانزال في قلب المعارك السياسية والفكرية ، وكذا في طليعة حفر الطريق الجديد أمام الفكر السياسي والمجتمعي العربي والشرقي في مرحلة تغيير العالم وصياغة العالم الجديد .

وختاما نود أن نتوجه بعميق الشكر وصادق الوفاء للزميلة الكريمة السيدة سامية الجندي ، الكاتبة والمحررة بجريدة « الأهرام » التي تفضلت بنقل هذه الصفحات إلى لغتنا العربية ، ثم اضطرت أن تنتظر عدة سنوات حتى ترى هذه الصفحات النور ، وكنا قد عقدنا الأمل أن يصدر المجلد الأول قبل هذا المجلد الثاني . ثم رأينا أن نقدم ماهو جاهز لحاقا بتطور التاريخ سنة بعد سنة .

ويسعدني بشكل خاص أن أتوجه بعميق الشكر وصادق المودة لأخي النبيل الاستاذ الكبير محمد فائق ، المدير العام لـ « دار المستقبل العربي » ، والصديقة النبيلة الوفية السيدة سميرة الكيلاني ، مديرة النشر بـ « دار المستقبل العربي » . وكذا إلى أصدقائنا واخواننا في الدار الذين يحيطون بنا دوما ، في قلب العمل الذكي الدائب الخلاق من أجل إعادة بناء ثقافتنا الوطنية ، في قلب تحرك مصر الجديد ، في طريق النهضة المرتقبة .

أنور عبد الملك

القاهرة ، نوفمبر ١٩٨٩

الفصل الأول

الأمـة : الاطار التكويني

— وسائل —

« لقد حرثنا البحر »

(سيمون بوليفار ١٨٣٠)

إن عام ١٩٨٣ — عام الاحتفال بمرور مائة وخمسين عاماً على مولد سيمون بوليفار ، محرر أمريكا اللاتينية ، وعام الذكرى المئوية لوفاة كارل ماركس — هذا العام يعد بمثابة دعوة صريحة لكافة رجال الفكر والعمل لأن يبدأوا في النظر إلى حصاد فترة مابعد ١٩٤٥ فيما يتعلق بالاشكالية العامة للأمة والثورة . إن ضجيج الاحتفالات الرسمية سوف يعطي روح هذه العصور كما كانت على الأقل على المستوى الرسمي الظاهري . ولكن وراء ذلك يوجد الفكر المتضمن أو النسيج الحى للحياة اليومية الاجتماعية والسياسية والفكرية الجارية ، وغالبا دون فهم واعتراف كاف .

هل يكون باستطاعتنا اذن أن نحاول اتساقاً مع هاتين العمليتين التوأمين أن نقوم باستكشاف الدائرة العلمية والسياسية للأمة على كلا المستويين العامل والمفاهيمي لنطرح عددا محددا من الطروحات أمام مزيد من التحليل المناقشة ؟

لقد كان التطور الأساسي والحرج منذ عام ١٩٤٥ على الساحة الدولية وفي الفكر والفلسفة السياسية هو : عودة ظهور البعد القومي للمواقع السياسية في المشكلات الاجتماعية وذلك بعد خسوفها أو على الأقل تهميشها فيما بين عام ١٩٤٥ و ١٩٦٨ .

وخلال الفترة اللاحقة للحرب العالمية (١٩٣٩ — ١٩٤٥) كان هناك هجوم مركز سواء على مستوى وسائل الاعلام أو على مستوى العلوم الاجتماعية موجه إلى أسس النظام الاجتماعي الموجود وليس الدولي أو العالمي . وقد بدا ذلك من خلال « الشخصية الفاشستية » التي نشأت كرد فعل للدول الديكتاتورية والاستبدادية في فترة ماقبل ١٩٤٥ . ومع ذلك فقد تجاوزت غايتها إلى حد بعيد تلك الوعود البراقة التي أطلقها روادها . واتضح عاما بعد عام ثم يوما بعد يوم باصرار لايهدأ أن الهدف كان هو تفتيت الدولة القومية وتشويه جذورها التاريخية الخصوصية الي ماكان يعرف ولايزال يعرف « بهويتها القومية » لحرمانها من قالبها الأشمل والأوسع أى من تراثها القومي والثقافي الخاص داخل إطارها الثقافي الجغرافي ومن دائرتها الحضارية الخارجية الأوسع التي تنتمي اليها كل دولة قومية . كانت تلك هي روح

العصر فيما بين يالتا والثورات الشعبية عام ١٩٦٨ في العالم الغربي وخصوصا في كل من الولايات المتحدة وفرنسا . ومع ذلك فلم يستطع هذا التحدي أن يصل إلى جوهر بناء النظام الدولي : حيث لم تكن الحملة ضد الحرب الفيتنامية سوى رفض أخلاقي أيديولوجي للامبريالية الأمريكية المهيمنة ولم تكن رفضا لمعادلة السلطة المقسمة بين القوتين العظميين كما رسختها يالتا . كذلك فإن حرب التحرير المأساوية ، في الجزائر لم تثر تلك الأصداء الحارة في وسائل الاعلام العالمية التي يهيمن عليها الغرب في حين مرت عملية استئصال جذور الشعب الفلسطيني .. تلك العملية التي تمت في ظل الحماية — الدبلوماسية والسلطة المركزة للعالم الغربي التي مكنت من انشاء الدولة الصهيونية في عام ١٩٤٨ مما أدى إلى سلسلة من الحروب والمآسي ... مرت هذه العملية على أنها «ظاهرة ثانوية» .

وعلى الجانب الآخر من النهر ... في القارات الثلاث : آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية — كانت هناك عمليات أعمق تسير في اتجاه مختلف تماما فمنذ عام ١٩٤٥ — تحرير الصين وانشاء جمهورية الصين الشعبية — حتى حرب اكتوبر عام ١٩٧٣ التي أفضت إلى أزمة البترول والانهيار العملي للاقتصاديات الرأسمالية الغربية ظهرت موجة من الحركات القومية والتحرر القومي والثورات القومية وحروب التحرير وتزايدت بمصاحبة عمليات عميقة للتحول الاجتماعي التي كانت تصبو إلى الثورة الاجتماعية تحت لواء الاشتراكية . وكما نكتب اليوم في عام ١٩٨٣ احتفالا بذكرى سيمون بوليفار بينما لايزال البناء ذو القطبين الذي خلقته يالتا يعمل بقوة فإن التحول العالمي قد بدأ بأساليب وخلال طرق لم تحددها الكتب والأيديولوجيات .

(أ) إن ٦٢ في المائة من حجم البشرية يعيشون في قارة واحدة هى آسيا . تلك القارة التي تضم أكبر دولة في العالم .. الصين التي تعد هى ذاتها المراكز القيادي الثاني للاشتراكية في هذا القرن بعد أقوى ثورة في تاريخ البشرية إلى جانب اليابان التي تعد ثالث دولة من الناحية الصناعية والفنية وإن كانت من ناحية الفعالية والقدرة العملية تعد أول وأسرع قوة صناعية وتكنولوجية صاعدة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي بالاشتراك مع شبه القارة الهندية — وشرق وجنوب شرق آسيا التي تمثل جبهة للنمو الصناعي وتركيز الموارد لم يكن يسمع عنها منذ جيل فقط .

(ب) بناء مركز قوة دولي رئيسي ثالث حول معاهدة السلام والصداقة التي وقعت بين الصين واليابان في عام ١٩٧٨ ليرتبط مباشرة بالمنطقة الأفرو — آسيوية العربية الغنية بالبترول عند ملتقى أوروبا وأفريقيا وآسيا .

(جـ) الانجازات السياسية والاجتماعية الاقتصادية الناجحة في الاتحاد السوفيتي على الرغم من الخسائر الفادحة التي منى بها خلال حرب ١٩٤١ — ١٩٤٥ . إلى جانب القوة الاقتصادية للولايات المتحدة بالرغم من عدم كفاية نفوذها السياسي لأسباب قلما عرفت داخل مركز هيمنتها ذاته .

(د) ظهور محيط أمريكا اللاتينية الغربي في كل من أمريكا الوسطى والجنوبية كمجموعة رئيسية ذات أهمية وتأثير ومغزى متزايد ليس فقط بالنسبة لسياسات القارات الثلاث ولكن أيضا بالنسبة

للمعادلة الشاملة في المواجهة بين الشمال والجنوب بالاضافة إلى ظهور المحيط الجنوبي وبمحيطاته وأراضيه كساحة للصراعات الرئيسية في القرن الواحد والعشرين .

(هـ) الحقيقة التي نادرا ماتفهم والتي تقول بأن أكثر من أربعة أخماس الشعوب التي تعيش في ظل نظم اشتراكية اجتماعية موجودة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية في حين يتكون الربع الباقي من الجزء الأوروبي من الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية الأوروبية في وسط وشرق أوروبا .

(و) بداية نهاية الوهم البروميثيوسي بأن البشر قوى خلاقة ، وبالسير اللانهائي في اتجاه الانتاجية والاستهلاكية والمتعة . إلى جانب انبعاث روح التسامي والتحضر في أشكال جذرية راديكالية شعبية .

(ز) التأثير العميق المحدود نسبيا للمرحلة الثانية من الثورة الصناعية والتكنولوجية أو مايسمى بالثورة العلمية والتكنولوجية لأسباب مرة أخرى لم تجد من التحليل إلا القليل . وسوف نتحدث عنها فيما بعد .

وباختصار فإن مايحدث ليس هو ماكان مفروضا أن يحدث . وماكان مفروضا أن يحدث لم يحدث . والممثلون والعاملون الذين لم يكن من المتصور وجودهم يقفون الآن في مقدمة المسرح التاريخي حيث تواجه تحدياتهم وأعمالهم مراكز السلطة والنفوذ التقليدية بتحديات جديدة في أقل العصور المفضلة لدى النظام العالمي التقليدي .

وفي قلب هذا التحول العالمي أو في قلب انتقال البعد الرئيسي للمبادرة التاريخية إلى مراكز القوة الجديدة الناشئة في القارات الثلاث يقف المتغير المحتجب (الظاهرة ، البعد ، العملية ، المؤسسة ، التكوين) : الأمة ـــ الحقيقة القومي في حركة .

٢ ـــ ولقد كانت عودة قدوم الأمة كمتغير أساسي مصحوبا بظهور مواز لعدم كفاية الدولة الحديثة .

ومنذ عام ١٩٤٥ انشئت ٩٩ دولة جديدة وأصبحت الآن عضوا في منظمة الأمم المتحدة . وفي نفس الوقت كان يتضح يوما بعد يوم أن أغلبية هذه الدول ليست في وضع يمكنها من القيام بعمل فعال سواء في تغيير الظروف والأوضاع الموجودة داخل حدودها أو في الحفاظ على هذه الحدود كما رسمتها المعاهدات السابقة التي قننها القانون الدولي بالاضافة إلى التحرك على الساحة الدولية . لقد تمتعت هذه الدول بأضواء وسائل الاعلام الغربية . وكان ذلك قبل أى شيء فرصة أخرى لتعزيز وتقوية الهجوم على المؤسسات الأساسية للنظام العالمي بما في ذلك الدولة القومية التي تكونت تاريخيا . وفي واقع الأمر لم يلق تحليل الجانب الايجابي لاستمرارية وفعالية الدولة في العصور الحديثة إلا القليل جدا من الاهتمام بل ومن الأبحاث العلمية لدهشتنا أيضا .

إن إحياء الدولتين الألمانيتين للأمة الألمانية بعد يالتا ، وظهور الدولة اليابانية رغم الصورة المنزوية التي اتخذتها بعد هيروشيما ومرونة مصر الثورة منذ عام ١٩٥٢ رغم ست حروب (الحروب الأربع الكلاسيكية لأعوام ١٩٤٨ ، ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ ، ثم حرب الاستنزاف ١٩٦٩ ـــ ١٩٧١

وحرب اليمن من ١٩٦٣ ـــ ١٩٦٥) . واستمرارية الدولة الاسبانية خصوصا خلال فترة الانتقال الحرجة من نظام فرانكو إلى المؤسسات التقدمية الديمقراطية الحالية حول الملكية . وقدرة المكسيك والبرازيل وغيرهما من دول أمريكا اللاتينية على مواجهة التحديات خصوصا التحديات الاقتصادية والمالية الخطيرة وتحقيق درجة معقولة من التقدم الاقتصادي الاجتماعي والثقافي . وإعادة بناء الدولة الفيتنامية بعد سنوات الحرب الـ ٢٥ بنفس القدرة على تكوين الدولة الجزائرية بعد الفترة الاستعمارية ، والامكانيات المؤكدة لاحتواء الاتجاهات الانفصالية الطاردة بواسطة الدولة في الهند وسويسرا ونيجيريا وكندا وماليزيا وكذلك المرونة الموازية للدولة القومية في فترة مابعد الامبراطورية وفي هولندا والبرتغال بصفة خاصة .. كل ذلك وغيره كان خليقا بها أن تكون نماذج أساسية تشد انتباه المحللين السياسيين والفلاسفة وممارسي السياسة لو لم يكن مجال الدولة ذاته قد اختفى وراء ظل الانهيار الحتمي .. الشك في الشعارات الفوضوية والعدمية .. وباختصار هى التأثيرات المميتة للعقلية السلبية على الفكر والممارسة منذ عام ١٩٤٥ .

إن محاولة التمييز هنا لابد أن تكون بين مفهومي : «وحدة التحليل» و «وحدة العمل» .

وفي حالة الأمم التي تشكلت تاريخيا أى التكوينات القومية القائمة حول مراكزها السلطوية القومية المتتابعة يمكن رؤية التصادف بين وحدة التحليل ووحدة العمل . ويمكن لهذا التصادف أن يصل إلى درجة عليا تنتهي ذروتها في أقدم الدول القومية في العالم : مصر ، الصين ، فارس التي تتبعها مباشرة دائرة أوسع من الأمم القديمة مثل اليابان ، أثيوبيا ، المكسيك ، كمبوتشيا ، فيتنام ، المغرب ليلحق بها بعد ذلك مايسمى بالدول القومية الحديثة في أوروبا كما حدث في النهضة التي حاولناها في عام ١٩٧٦ ، سلم أنماط التكوينات القومية في فئاتها الخمس التي يمكن تطبيقها هنا وهى :

(أ) الدول الجديدة ذات التوجه القومي .

(ب) الدول القومية الجديدة ذات التوجه الوحدوي .

(جـ) الأمم والدول القومية ذات الأصل الأوروبي التي فرضت من أعلى على أساس أجنبي منهار .

(د) الأمم المنبعثة .

(هـ) الدول القومية الأوروبية أو الغربية .

إن الشيء الأساسي في هذا الصدد هو أن نفهم بوضوح أن الوجود المجرد للدولة « كوحدة تحليل» لا يجعل منها أوتوماتيكيا «وحدة عمل» . ذلك لأن الانتقال من «التحليل» إلى «العمل» يتطلب بدقة «عمق المجال التاريخي» وهو الوحيد الذي يجعل بالامكان أن يتحول الاحتمال إلى فعل ويعطي صوتا لهذا الجزء الخفي من جبل الجليد الذي يبرهن على الأهمية الحاسمة في العمل التاريخي .

وفي نفس الوقت فإن التفهم الأفضل لهذا التمييز .. على سبيل المثال أولا «الأمة» كمتغير أساسي إذا قورنت «بالدولة» التي تقوم في تكوين اجتماعي غير قومي .. هذا التفهم يمكن أن يساعد على أن نفهم لماذا لم يكن لظواهر العالمية (الكوزموبوليتانيزم) ، وتجاوز القومية ، والكروية المفردة إلا القليل جدا

من التأثير في أعماق الأمم الرئيسية أو في المناطق المستقلة ذات البناء الثقافي الجغرافي الجيد . وأينما وجدت تعد الأمة هى الموضوع الأساسي والفاعل الرئيسي في التاريخ . ولم يكن في استطاعة المؤسسات المتعددة الجنسية ولا القوى المهيمنة الرئيسية ، ولا هذا التيار الكوزموبوليتان الخارج عن القومية التي يسيطر على أعماق القطاع المتغرب من مفكريه أن يعدل من مساره بشكل أساسي رغم مايواجهه من عقبات على الطريق .

وفي نفس الوقت فإن عدم فعالية التكوينات الاجتماعية غير القومية التي أسست على أنها دول أو عدم فعاليتها النسبية لأسباب تتعلق بالحجم والقدرات والامكانيات الحقيقية قد أدى إلى الحاجة إلى إعادة التجمع على المستوى الاقليمي وهو مايمكن أن يعد التطور الأساسي في المسرح السياسي الدولي في عصرنا وهو التطور الذي يجمع بين الدائرتين القريبتين من بين الدوائر الثلاث (الأمم ، المناطق الثقافية الجغرافية ، والحضارات) ، على سبيل المثال ، الأمم داخل مناطقها الثقافية الجغرافية في مجموعتها الأوسع تسعى بأمل إلى تحقيق قوة اجتماعية مقبولة وواقعية سواء في صورة جامعة أو تجمع كونفيدرالي أو حتى تجمع فيدرالي على حسب ماتسمح الأوضاع والظروف .

ولذلك فإن مايتعرض للخطر هنا ليس صلاحية وفعالية الأمة كعامل مكون أساسي («متغير» باستخدام مصطلح العلوم الاجتماعية) ولكن مايتعرض للخطر في الواقع هو فعالية «الأمة» و «الدولة» التي يجب أن يتحول اليها الانتباه حتى نختصر الطريق في محاولة التغلب على عدم فعالية العديد من الكيانات الموجودة وتجاه بناء وحدات تحليل وتطبيق اقليمية فعالة وخلاقة عندما تكون هناك حاجة إلى ذلك .

إن واحدا من أهم عوامل حجب هذا التمييز بين وحدات التحليل ووحدات العمل كان يتمثل في ظهور الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القوة العالمية الرئيسية منذ عام ١٩٤٥ . ذلك لأن ماكان يعتبر «الأمة الجديدة» فقط على حسب تعبير توماس جيفرسون أصبح في أقل من جيلين (من ١٩١٩ إلى ١٩٤٥) القوة العالمية الرئيسية على المستويات الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية . وقد كان بالامكان تحقيق ذلك من خلال حقيقة مؤداها أن هذه النصف قارة ظلت محصنة ضد الحروب والاحتلال والدمار الذي هو من صنع الانسان .. إن الدولة التي اتخذت قرار ضرب هيروشيما وناجازاكي بالقنبلة الذرية لم تكن قد عرفت أبدا ثمن طلقة واحدة تطلق على سكانها عبر الحاجز الأطلنطية الطبيعية والتي ينبغي أن تضاف اليها الظروف المناخية والبيئية الاستثنائية في الولايات المتحدة والحصانة الكاملة التي تتمتع بها حدودها الجنوبية والشمالية وقد تضخمت إلى حد كبير نتيجة هذا الوضع الفريد في الجغرافيا التاريخية بواكير هيمنة حركة النشر الأمريكية خصوصا في مجال العلوم الاجتماعية منذ أواخر الثلاثينيات وبالتحديد منذ عام ١٩٤٥ في وقت خسوف الامبراطوريات الكلاسيكية التي كانت قائمة في كل من بريطانيا العظمى وفرنسا وهولندا وايطاليا بالاضافة إلى الهيمنة الألمانية على أوروبا .

وما كان يبدو أن الولايات المتحدة قد اكتسبته بحق النشأة ، لم تكتسبه وحدات التحليل والعمل الأخرى أى الأمم الأخرى وفي الواقع الدول الأخرى . ولذلك فإنه عندما يكتشف الضعف في الفعالية

السياسية لممارسة الدولة فإنه يرجع فورا إلى مجال الحصر الكمي أى إلى حجم وقوة هذه الدولة بعينها وليس إلى طاقتها ، إلى القيام بالعمل أى إلى خصوصيتها التاريخية كتكوين قومي ، كأمة فعالة قابلة للحياة والنمو . وبما أن الأمة والدولة قد امتزجت معا في غموض تكافلي في الولايات المتحدة حيث يعد تكوين الدولة ذات بناء غير متماسك بشكل واضح بغض النظر عن خصوصية مجموعة قوميات العرقية داخل النظام الفيدرالي . وجنبا إلى جنب مع هذا التأثير لابد للمرء أن يلاحظ تأثير انشاء الدولة الصهيونية لاسرائيل فى عام ١٩٤٨ . وعلى المستوى الظاهرى كان من المستحيل بالنسبة للعلوم الاجتماعية التى سيطر عليها منهج «الحصر النمطى» (حيث «الهوامش» أى القارات لابد وأن تخضع لـ «المركز» الغربى المهيمن) The rductionist cnetre-cum-periphery approach أن تبرر لحقيقة أن دولة صغيرة تستطيع أن تعمل بمثل هذه الأسلوبالفعال الواضح من خلال حجب الشخصية الخصوصية القومية الجاذبة نحو المركز للطوائف اليهودية — عبر الصهيونية وتجاه دولتهم فى إسرائيل. وبذلك كانت الطريقة الوحيدة لتبرير فعالية الدولة هى الادعاء بأنها «معجزة» .. استثنائية الدولة المنتخبة كما كانت فى مكان وزمان التحليل الأسمى لتكوينها التاريخى كوريث موضوعى لجماعات الأقلية اليهودية القومية فى الدول المسيحية الغربية منذ القرن الثالث بالاضافة إلى التأييد الاستراتيجى الشامل الذى لاقاه هذا التكوين من جانب القوى المجتمعة لكافة العالم الغربى منذ زرعها فى قلب منطقة الحرب والسلام فى عصرنا.

إن هذين النموذجين يمكن تكرارهما في عدة حالات أخرى . ومع ذلك يبدو أن ماقيل فيه الكفاية للاشارة عند هذه النقطة إلى كيف كان الاختلاط بين وحدات التحليل ووحدة العمل قاتلا بالنسبة لفهم الأمم في عصورنا هذه .

٣ — داخل إطار التكوينات القومية الاجتماعية تكون الأولوية — للسياسة للحاضر على أنه التاريخ وإلى الانماط القومية على المتغيرات الثانوية الأخرى داخل التكوين الاجتماعي القومي ذاته مثل الطبقة والفئات الاجتماعية والأقاليم والجماعات العرقية . الخ .

والجدل الأول في هذا الصدد يتعلق بصعود متغير « الطبقة » إلى مستوى الهيمنة تحت تأثير نفوذ الماركسية الكلاسيكية والفكر الماركسي الجديد فيما بين ١٩٤٥ ، ١٩٦٨ في فترة أزمة الدول الجديدة التي أثارت اضطرابا على أنها أمم عديدة . وقد كان من السهل عندئذ أن نبرهن على أن ضعف أغلبية الدول الجديدة كان يرجع أساسا إلى فقدانها تماسكها وإلى الطابع غير القومي لجماعة السلطة الجوهرية التي عادة ماتوصف بأنها « طبقة اجتماعية » بالمصطلحات العلمية . لقد كانت هذه هي الأوقات التي وضعت فيها الكوميرا دورز على أنها التجربة الثورية الصينية أو الطبقة الاجتماعية غير القومية التي لا تستطيع بأسلوب حاسم أن تغير من مصير الأمم التابعة في نفس الوقت الذي تكون فيه قادرة في حالات عديدة على أن تعمل كقوة تحديث غربية عنيفة . وكانت هذه أيضا هي الأوقات التي بدأت فيها الامبريالية المهيمنة للولايات المتحدة تأخذ شكلها النهائي تجاه مفهوم « الانتشار الشامل » **globalreach** وهو مفهوم جيوبولوتيكي وجيو استراتيجي أدى فيما بعد إلى مايسمى « بالعالمية » **globalism** رغم

عملية الاصفاف الشرعية «للانتشار» الشامل ذاتها كما نرى في الموقف الراهن في كافة أرجاء القارة الآسيوية ، وفي آسيا الغربية ، والشرق الأوسط وأمريكا الوسطى .

وبالنظر من مركز الامبريالية ــ المهيمنة ــ حتى لو كان ذلك بأسلوب مضطرب يبدو أن الحاجز الأساسي كان هو التماسك القومي الذي مكن وحده من وجود القالب التكويني وعناصر تشكيل جبهات قومية متحدة قوية تقوم على أساس التحالف التاريخي بين الطبقات العاملة والبرجوازية الأصلية غالبا حول الجيش الوطني . وقد كان ذلك بالتحديد هو محط اهتمام الامبريالية المهيمنة الذي توافق مع مصالح منقذي البشرية من العدميين والفوضويين الذين تستروا وراء اليسار «الجديد» والذين اهتموا بصورة مرضية بتقسيم مرة أخرى جبهة القوى الاجتماعية داخل الأمم إلى الحد الذي جعل من المستحيل وجود جبهوية وهو ما أدى إلى الاسراع بتمزيق الجبهات القومية الداخلية للأمم .

وعند هذه النقطة لايسع المرء أن يتفادى تحليل الجذور والحدود التاريخية لمفهوم «الطبقة» وموقعها الأساسي في الفكر الماركسي ويكفي أن نقول هنا إن الاشتراكية كما طورها كارل ماكس وفردريك انجلز نشأت في وقت كانت هيمنة الغرب وخصوصا هيمنة الرأسمالية الأوروبية لاتبدو فيه موضعا لأى شك وهي تحصد فوائد فائض القيمة التاريخي . ولذلك فقد كان العمل الحيوي الأساسي الذي انشغل به مؤسسو الاشتراكية يسعى إلى ايجاد السبل والوسائل التي تمكن من نقل فائض القيمة التاريخي هذا وفوائده من القلة الحاكمة في المجتمعات الغربية إلى الأغلبية المطحونة وخصوصا الطبقة العاملة وحلفاؤها الفقراء . وقد أمكن تحقيق ذلك من خلال القالب السياسي والفلسفي للتراث الحضاري الغربي الذي يقوم على أساس العقيدة المانوية التي تؤمن بالانقسام الداخلي بين المؤمنين وغير المؤمنين ، وبين المؤمنين من قطاعات مختلفة ثم بين طبقات اجتماعية مختلفة مما أدى إلى أعنف الحروب وأطولها في تاريخ العالم والتي وصلت إلى ذروتها بالحرب الأوروبية ١٩١٤ ــ ١٩١٨ ثم الحرب العالمية ١٩٣٩ ــ ١٩٤٥ .

ومن هذا القالب وفي هذا المناخ نشأت هيمنة مفهوم الطبقة كمتغير أساسي في التحليل الاجتماعي والعمل السياسي ليفرضه من أعلى على كيانات اجتماعية مختلفة تماما (في آسيا ، وأفريقيا ، وأمريكا اللاتينية والعالم العربي) .

ولقد بدأ التاريخ يقول وسوف يقول كيف أصاب هذا الاستقراء الميكانيكي وأضر بالامكانيات الثورية الانتقالية لشعوب البشرية وبقياداتها الثورية التي انحصرت داخل القوالب المذهبية الحديدية للفكر الاشتراكي الغربي في القرن التاسع عشر .

إن التسليم بأن «الطبقة» ــ كواقع ملموس في مجتمعات واقعية وليس كمفهوم ــ هي المتغير الأساسي أو الظاهرة الأولوية يعني التسليم بأن تجمع البشر انطلاقا من العدم ولا لهدف أو سبب أو مشروع لايأخذ شكله الحقيقي إلا إذا نظم في إطار عدة معسكرات من أجل الحرب المدنية . والواقع أن تاريخ أقدم الحضارات التي تشكلت في اطارها ولا تزال تتشكل أقدم التكوينات الاجتماعية وتؤدي وظيفتها غالبا بأساليب أكثر تطورا أو أكثر تحضرا مما تفعل العديد من المجتمعات المعاصرة .. إن هذا التاريخ يشير

بوضوح إلى أن التجميع كان له الأولوية على التقسيم وأن الحضارات والمناطق الثقافية والتكوينات الاجتماعية القومية كانت قالبها الأشمل والأوسع الذي تعمقت في إطاره هذه التباينات والتنوعات . وهذه التباينات والاختلافات هي التي أدت بالتحديد إلى تشكيل المجموعات الاجتماعية التي تطورت فيما بعد لتصبح طبقات اجتماعية بظهور أول مجتمعات الطبقة في تاريخ العالم أى مجتمعات العبيد القديمة في الشرق في خط مواز لتلك التي نشأت في إطار الحضارات العظيمة للعالم الغربي في أمريكا الوسطى والجنوبية . ذلك لأن أية طبقة اجتماعية لاتستطيع أن تتشكل وحدها من العدم وإلا كان ذلك يعني معالجة العملية الاجتماعية على طريقة روبنسون كروزو . وبوسع المرء أن يتخيل طبقة في تعارض مع طبقة أخرى بحيث يتشكل من مزج الاثنين تكوين اجتماعي يسمى فيما بعد «أمة» . إن الجذور ، القالب التكويني والقالب المستمر للاستمرارية والتحول الاجتماعي كان ولايزال وسيبقى إلى أمد بعيد حقا هو التكوين الاجتماعي الذي أصبح يعرف باسم «أمة» ، وإذا كان لهذا العالم أن يبدو أقل غربة وأكثر ألفة أو قبولا في عام ١٩٨٣ فإن الفضل سوف يكون للتحول الموضوعي للعالم الذي لعبت فيه القارات الثلاث دوراً حاسما وإن كان لايزال هذا الدور غير واضح بعد على المستويات الفلسفية والفكرية والنظرية .

إن الطريق القومي له الأولوية كشرط أساسي للتحول الاشتراكي والثورة . ولا يمكن تحقيق التحول الاشتراكي والثورة وصيانته وحمايته وتعميقه في إطار الاستقلال الوطني والسيادة إلا من خلال طريق النضال الشعبي الوطني التحريري ومن خلال تعبئة أوسع جبهة من القوى الوطنية حول الشعوب العاملة .

إن تاريخ الثورات في القرن العشرين لم يعالج من زاوية جدليات الأمة مع الطبقة ولكن من زاوية الأيديولوجية ــ وتحليل الطبقة والنظم السياسية ، والملاحظات الاستشراقية التالية يمكن أن تسهم في تعميق الفهم لهذه الأطروحة الثالثة :

(أ) إن النمط الأول للثورات الأساسية في وقتنا هذا .. أى النمط الاستقلالي الوطني قد تحقق بشكل طبيعي تماما من خلال الطريق الوطني ودائما تحت قيادة البورجوازية الأصلية .ولكن عندما تنجح عادة ماتدخل في تحالف وثيق مع الشعوب العاملة خصوصا طبقة الفلاحين والمثقفين الوطنيين . وعندما يتشكل تراث الدولة القومية المركزية يكون المركز الموحد هو دور الجيش كجيش الأمة . وما من معالجة ساخرة تستطيع أن تقلل من حجم انجازات الثورة الوطنية على مداها المتعدد الذي يضم من مصر والمكسيك واليابان والهند وايران وغانا .. وهذه ليست سوى أهم الأمثلة وأكثرها شهرة . في حين يدخل توحيد ألمانيا وايطاليا فى أواخر القرن التاسع عشر مباشرة فى إطار هذا النمط . والتحليل الأوسع والأدق لمدى الدول الجديدة المستقلة بعد عا ١٩٤٥ بالاضافة إلى الحالات الرئيسية المذكورة سابقا سوف يظهر اختلالا مدهشا فى الأهداف السياسية لهذه الثورات الوطنية .

إن الأمم القديمة كانت دائما تستهدف مصاحبة التحرير أو الاستقلال بالنهضة أو استعادة الذات

في حين أن التكوينات الاجتماعية الحديثة التشكيل كانت تهدف أكثر إلى الجوانب السياسية المجردة للاستقلال التي صاحبها في الأوقات الأخيرة البعدين الاقتصادي والثقافي .

(ب) وإذا انتقلنا إلى تحليل الثورات الاشتراكية فإننا سوف نواجه موقفا أكثر تعقيدا أيضا على المستوى الأكثر مباشرة . فنمط الطبقة ضد الطبقة أو الثورة البروليتارية ، أو هيمنة الطبقة العاملة الذي ارتفع صوته في القرن التاسع عشر قد تحقق في الواقع في مثل فريد واحد هو ثورة أكتوبر ١٩١٧ التي قادتها العسكرية السوفيتية ومن ورائه منظمة البلشفية السرية ، التي أكتسبت فيما بعد سلطة الدولة والسلطة الاجتماعية من خلال طريق دموي وشاق وصعب استطاعت أثناءه أن تحصل تدريجيا على هيمنتها القوية على الفلاحين وهي تسعى في نفس الوقت إلى تحقيق توازن دقيق مع الأمم غير الأوروبية الواقعة ضمن الاتحاد السوفيتي أو الأمم الآسيوية من الاتحاد السوفيتي وهو مايعد أكثر انجازاتها ثراء وبقاء .

هذه الحالة في تفردها تحققت من خلال اضعاف الجيوش والدول الرئيسية في النظام الامبريالي التقليدي في حرب ١٩١٤ ــ ١٩١٨ وخصوصا تفتت روسيا القيصرية وجيشها . ومنذ ذلك الوقت فشلت كافة محاولات الثورات التي قادتها الأقلية البروليتارية مما فتح الطريق مباشرة أمام الفاشية والنازية التي ساندها مايشبه اجماع شعبي خصوصا في ألمانيا وايطاليا .

ولذلك كان على الموجة الثانية من الثورات الاشتراكية في أوروبا أن تنتظر حتى الحرب العالمية ١٩٣٩ ــ ١٩٤٥ ، وحرب التحرير الوطنية العظيمة التي قادها جوزيف بروز تيتو في يوجوسلافيا والتي نجحت في كسر شوكة جيوش الاحتلال وتتويج الاشتراكية قمة سلطة سياسية مستقلة في يوجوسلافيا المحررة . وبذلك رسمت يوجوسلافيا الطريق الذي امتزج فيه التحرر الوطني بالثورة الاشتراكية بصورة عصرية بحيث كان الأول هو الشرط الأساسي لتحقيق الثاني كما طرحنا في أطروحتنا الأولى .

أما الدول الاشتراكية الأوروبية الأخرى : جمهورية ألمانيا الديمقراطية وبولندا والمجر ورومانيا وبلغاريا وألبانيا بدرجة أقل .. هذه الدول تحررت أساسا بالقوة المسلحة للجيش الأحمر بالاشتراك مع درجات متباينة من المقاومة السياسية الفعالة في هذه الدول . ولم تكن لا الثورة البروليتارية ولا عملية التحرر الوطني هي التي فتحت الطريق أمام التحول الاشتراكي ولكن كانت هيمنة الجيوبوليتكس التي وفرت الظروف الوطنية الملائمة في هذه الدول .

وعلى الجانب الآخر من النهر كانت أعظم ثورة في تاريخ البشرية ، نحو الصين تحت قيادة ماوتسى تونغ وشواين لاى وشوتين .. كانت هذ الثورة نتيجة انتهاج المسلك الشعبي واستراتيجية المسيرة الطويلة التي صاغها الحزب الشيوعي الصيني بزعامة ماوتسى تونغ وهي استراتيجية كانت على قدر واسع من الوطنية حتى أنها ظلت مفتوحة أمام الجنرال شيانغ كاى شيك وحبس حتى عام ١٩٤٧ على الرغم من الهجمات العسكرية المذكورة التي شنها الكومينو ضد حلفائه الشيوعيين . وليس من محض الصدفة أنه

كان يوم أول أكتوبر ١٩٤٩ مخططا من جانب القيادة والشعب الصيني ليكون «يوم التحرير» ولد يوم «انتصار الاشتراكية» ناهيك عن انتصار الشيوعية .

إن هذا الدرس الثوري العظيم أو أعظم الدروس الثورية في تواضعها وواقعيتها لم يفهم ولم يجد وعيا ملائما في معظم الحركات الثورية التي كرست نفسها للاشتراكية على المستوى العالمي . وبدلا من ذلك فقد اختارت هذه الحركات أن تركز على الانقسام السوفيتي الصيني الحاد وعلى الوجه اليساري «للثورة الثقافية» حتى تجعل من فكر ماوتسي تونغ وصفة أو صيغة لكل طائفية يسارية في حين أنها في واقع الأمر ومن ناحية تاريخية تعد أقوى أعداء الطائفية اليسارية . وقد انتهجت ذات الاستراتيجية .. استراتيجية الجبهة المتحدة الواسعة في كل من كوبا وكوريا وفيتنام تحت شعار الاشتراكية بينما فتحت الطريق أمام الثورات التقدمية الوطنية في معظم المناطق الأخرى من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية حيث كان التحرر الوطني والاشتراكية هما الشعار وخصوصا في الجزائر وأثيوبيا وأنجولا وموزمبيق وغينيا ونيكاراجوا . في الوقت الذي أدى فيه الفشل في تحقيق ذلك من خلال هيمنة القوى الثورية إلى مأساة في شيلي بالاضافة إلى الفوضى التي أصابت العديد من القوى الثورية في عدد من المناطق الأخرى وخصوصا في الشرق الأوسط .

(جـ) إن أية دراسة مقارنة دقيقة للنمطين السابق ذكرهما للثورات الوطنية والاشتراكية الرئيسية سوف تكشف على الفور أنه لم تكن هناك حالة .. أية حالة واحدة كانت الثورة الوطنية الراديكالية تعتبر فيها مرحلة أولى تمهد لثورة راديكالية وطنية ثانية وعلى اعتبار أن الأولى تستهدف تحقيق أهداف الاستقلال الوطني والتحول الاشتراكي بينما تنتقل الثانية إلى تحقيق الاشتراكية والشيوعية . وبمعنى آخر عندما تحقق أمة ثورتها الوطنية الراديكالية فليس هناك مايشير في التاريخ حتى الآن وعلى حد علمنا به إلى أن هذه الأمة نفسها قد قبلت الدخول في طريق ثورة راديكالية ثانية تتحرك تجاه الاشتراكية بينما تحققت كافة الثورات الراديكالية التي أدت مباشرة إلى الاشتراكية فقط في دول لم تدخل تجربة الثورة الوطنية الراديكالية قبل ذلك باستثناء واحد ووحيد هو الاتحاد السوفيتي . وبمعنى آخر فإن نظرية المراحل الثورية باعتبارها تتابع تفرضه الضرورة والمصير التاريخي لن تتحقق في الواقع التاريخي . وقد تظل على أفضل الأحوال مجرد أمل أو حلم . ولذلك فينبغي أن تأخذ النظرية الثورية في اعتبارها هذه الحقيقة التي يبرهن عليها التاريخ المعاصر من القرن الثامن عشر حتى أيامنا هذه .

(د) هل يعني ذلك أن كافة الثورات الراديكالية الوطنية في عصرنا ينبغي بالضرورة أن توجه إلى طريق الاشتراكية ؟ سوف يحدث ذلك على الأرجح . وكانت العلاقة النسبية للراديكالي القومي بالمكونات الاشتراكية في كل ثورة وطنية سوف تتحدد ليس فقط بواسطة توازن القوى السياسية على كلا المستويين الداخلي والخارجي وفي الدائرتين الخارجية والداخلية للجدليات الاشتراكية — ولكن أيضا — وهذه هي نظريتنا . من خلال البنية الخصوصية للأمة المعنية . أى بواسطة قدرتها على العمل كتكوين اجتماعي فعال ، كأمة حول دولتها . وفي استطاعة المرء أن يغامر بفرضية تقول إنه كلما كان ذلك أقل أى كلما ظل المجتمع المعنى عند مستوى التكوين الاجتماعي أكثر منه كأمة كلما كان بالامكان تحقيق

حلم الوصول إلى الاشتراكية وكلما قل فهم القيادة السياسية للجدليات المعقدة للتحرر الوطني والبناء الوطني والتحول الاشتراكي أو قل قبولها من جانب الشعوب المعنية ومن جهة أخرى كلما زاد انتشار العامل الوطني داخل التكوين الاجتماعي المعنى كلما أمكن للمعالجة أن تركز على الأمد الطويل .. على الجبهة الوطنية المتحدة كاستراتيجية تاريخية وعلى العلاقات المتداخلة بين العمليات الثورية من جانب وعلى المشروع الاجتماعي ثم الوطن وفي الحالات الأفضل على المشروع الحضاري من جانب آخر . هنا وعندئذ وفي حالات الكثافة الوطنية الأفضل وفي حالة الأمم المتأصلة في خصوصيتها سوف تكون هناك ثقة أقوى من الربط بين التحرر الوطني والتحول الاشتراكي ... السيادة بالاشتراكية — والهوية بالمقاومة . ويمكن أن يصبح ذلك أرضية الانطلاق تجاه مابدأ يظهر الآن كما أنه الحضارة الاشتراكية وإن كان لايظهر إلا على أنه حتمي ويحكم الضرورة في الصيغ الخصوصية القومية والأشكال الاستقلالية .

إن الأمة التي تواجه الهيمنة والعدوان هى حلقة الوصل الخلاقة تجاه اعادة التجميع على نطاق أوسع خصوصا الكتل الاقليمية ، الجيو ثقافية والقالب الحضاري الأوسع . وحيث أن الأمر كذلك فإن الظواهر القومية تعد أكثر الحقائق ثباتا من التاريخ في نفس الوقت الذي توفر فيه أداة يمكن بواسطتها تشكيل عمليات الاستمرار والتحول القادرة على الربط بصورة أفضل بين الخصوصية والعالمية أو على تعزيز العالمية الجديدة داخل اعادة بناء ميزان القوة العالمي وصنع النظام العالمي .

لقد ارتبط دائما مفهوم الأمة بمفهوم «القومية» التي تضرب جذور دلالاتها أساسا في التاريخ التوسعي الغربي والذي قصد به أن يكون جوهر تاريخ العالم . أن القيم الأساسية المتعلقة بالارتباط بالأرض والولاء للدولة والحب والاخلاص للشعب الذي ينتمي إليه الفرد والتضامن مع هؤلاء الكبار والصغار الذين نشأوا على نفس الأرض وفي ذات الثقافة وعانوا معا لأجيال وربما لقرون من الاضطرابات والقلاقل التي شكلت وصاغت الواقع الراهن .. كل هذه القيم اختفت وتوارت خلف شعار التوسع والتعصب والشوفينيه ، والمواقف القاتلة تجاه المجتمعات القومية الأخرى ، وبذلك طبع التراث الدموى للتاريخ السياسي الأوروبي مرة أخرى بصورة سلبية ايجابية الجدليات التاريخية من خلال سلبياتها ورغما عنها .

لقد خيمت الحروب الداخلية والحروب القومية على جميع القارات بكل تأكيد ومع ذلك فقد كان التركيز والتجميع السريع الفائض القيمة التاريخية في أوروبا الغربية منذ عصر النهضة حتى يالتا وسيظل ظاهرة فريدة في تاريخ العالم . حيث كان ذلك هو وحده الذي وفر الدوافع للتتابع الفريد في الحروب القاتلة التي أدمت القارات الغربية القديمة في حين ألحق الدمار والقمع بالمناطق الجغرافية الثقافية التي أصابها توسعه القاسي في شبه الصحراء الأفريقية وفي العالم الاسلامي الأفرو آسيوي وفي المجتمعات الهندية من المحيط الغربي وجنوب شرق وأخيرا شرق آسيا .

وفي مواجهة العمليات الحربية المتدفقة أصبحت روح القومية أو السياسة التوسعية العدوانية العميقة للتفوق القومي على المجتمعات والهويات القومية الأخرى تسير على مساحة «الأمة» بأكملها وفي هذا الصدد قد يكون من المفيد أن نلاحظ أن أسوأ الفترات لم تكن فترات ١٩١٤ — ١٩١٨ ولا

١٩٣٩ ــ ١٩٤٥ ولكن كانت أسوأها هى فترات مذابح الشعوب السوداء في أفريقيا ومذابح الهنود في المحيط الغربي واستخدام القنبلة الذرية ضد اليابان والحروب ضد فيتنام وأكثر من ذلك ضد الشعب الجزائري وهويته الثقافية . ومنذ عام ١٩٤٥ ظلت عشرات الحروب القومية مستمرة ناهيك عن محاولات استئصال والقضاء على الشعب الفلسطيني بالاضافة إلى رفض الاعتراف بحق الأمم السوداء في أفريقيا الجنوبية في الوجود .

وقد بدأ رد فعل القارات الثلاث يظهر مع ظهور باندونغ عندما التقى زعماء الشرق لأول مرة في ابريل ١٩٥٥ للاعلان عن بداية التضامن الأفرو آسيوي الذي يؤمن بالتضامن وبضرورة تنفيذ المبادىء السامية الخمسة للبانشيلا . Panshila واضعا بذلك فلسفة للسلام ومحددا المبادىء التكوينية للمشروع الحضاري في الشرق . ومنذ هذه اللحظة شاهد التاريخ امتداد هذه الحركة حتى أمريكا اللاتينية من خلال مؤتمر القارات الثلاث وتوسيع المنطقتين من خلال الدائرة الملحقة لدول حركة عدم الانحياز التي بدأت تكتسب دعما أساسيا في العالم الغربي ذاته وخصوصا حول يوجوسلافيا .

وفي إطار هذا النسيج الأوسع الذي قد نستطيع أن نطلق عليه نسيجا حضاريا طالما أنه يضم الدائرتين الأساسيتين للقالب الحضاري في الشرق إلى جانب الدائرة الثقافية الواسعة جدا في أمريكا اللاتينية والكاريبي المرتبطة بكل من القالب الحضاري الغربي وصعود الشرق من الناحية السياسية .. في إطار ذلك كان هناك تطور ثان ربما يكون له مزيد من الأهمية الواقعية الفورية وهو عملية إعادة التجميع الاقليمي الثقافي الجغرافي منذ ١٩٤٥ التي شهدت انشاء جامعة الدول العربية ، والتي كانت صدى لحركات قومية اتجهت إلى التوحيد القارى أو الاقليمي في أمريكا اللاتينية مستلهمة بشكل مباشر سيمون بوليفار ، وتكوين الاتحاد الهندي بتركيباته الثقافية وانشاء منظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة دول جنوب شرق آسيا ومحاولات توحيد أوروبا « كسوق » يستهدف اعطاء ثقل أكبر للقارة الغربية القديمة في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية ثم الكتلتين السياسيتين الأيديولوجيتين ، حلف شمال الأطلنطي وحلف وارسو إلى جانب عمليات أصغر .

ومن الواضح أن إعادة التجميع الأيديولوجي السياسي من أجل التحالف ، لها طابع مختلف عن إعادة التجميع الثقافي القومي أو الثقافي الجغرافي . حيث أن النمط الثاني الذي نعني به هنا يظهر عندما تكون الدولة الأمة غير قادرة لأسباب تتعلق بالحجم أو الموقع أو الامكانيات المتاحة على مواجهة تحديات السيطرة الأجنبية وحدها . هنا يحدث أهم التطورات ذات المغزى : لأن هذه التجمعات الاقليمية ، لاتتم وفقا للجغرافيا أى ليست بالضرورة نتاج تقارب الموقع الجغرافي ولكنها أساسا تتم وفقا لدائرة المنظورات الثقافية والهوية والمشاعر المشتركة وأحيانا مع لغة أو لغتين مشتركتين . وهذا يعني أن أرض الأمة ليست هى جانبها الاجتماعي الاقتصادي ولكنها تعد بمثابة عمقها وهويتها القومية في عالم تعد ثقافته أو مايسمى بنيته العليا متأصلة في الأمة من خلال الجدليات التاريخية .

وهكذا فإن الموجة المتصاعدة من العنف والعدوان والسيطرة والهيمنة والحروب المصحوبة بالخطر

النووي تؤدي إلى التعزيز القوى لأولوية السياسي . ولكن السياسي بالقدر الذي يكون فيه مستودعا للتراثات التاريخية الخصوصية وللحضارات والثقافات التي تشكل المدى الكلي للأمن والدول والمجتمعات والجماعات العرقية التي يتكون منها هذا العالم .

إن أولوية السياسي تقود مباشرة إلى المطلب الحضاري وإلى ظهور التسامي ، الروحاني ، الثقافي جنبا إلى جنب مع العوامل الاقتصادية الاجتماعية التقليدية والعوامل الأيديولوجية السياسية في عملية تكون فيها وحدة التحليل والعمل أو البوتقة هى الأمة العصرية .

٥ ــ وتعد الأمة خلال فترة الصراعات وحروب التحرير وخلال فترة السلام العالمي هي أكثر الموضوعات التي يمكن الاعتماد عليها . في حين أنها تعد أيضا المفتاح للجدليات المتشابكة للجيوبوليتكس وللاستراتيجية الجغرافية . وفي الحالة الأخيرة تكون جماهير الشعب في إطار قالبها الثقافي الوطني هى العامل الأساسي في الجيوبوليتكس وفي الاستراتيجية الجغرافية . وليست القوة الهيمنية الميكانيكية التي تعتمد على التفوق الاقتصادي والتقدم التكنولوجي . وهكذا فإن الحقيقة والظاهرة والعملية القومية يمكن لها أن تسهم اسهاما حيويا على المستوى الثقافي القومي للسلام .. بظهور المطلب الحضاري السامي . بتوجهاته نحو تحديد المشروعات الحضارية واستراتيجياتها المصاحبة .

«وعند آخر المطاف» . عند آخر المطاف فقط تصبح الأمة هى العامل الحاسم حقا إذا كانت قد تشكلت في قالب الجدليات التاريخية وإذا كانت قد تمكنت من تطوير اطار واسع إذا لن يكن الاطار الأوسع للاجماع بين طبقاتها المختلفة وعناصرها الأخرى من الجماعات الاجتماعية والعرقية . هنا فقط يمكن لعملية بناء الجبهة الوطنية المتحدة في مستويها التوأمين : المستوى السياسي الأيديولوجي للأحزاب السياسية ومنظمات النقابات العمالية وللمنظمات الاجتماعية المهنية والمؤسسات الخ .. والمستوى الثقافي الذي يتكون من مدارس الفكر والعمل المختلفة ــ أن تكون الأداة التي لاتستطيع الأمة بدونها أن تأمل في استكشاف قوتها الكامنة وتعزيز وتقوية قدرتها على المرونة والتكيف ومواجهة العدوان بقلب مفتوح والتطلع إلى المستقبل .

وخلال هذا التحليل كان ينظر للأمة دائما من خلال البعدين التوأمين للجدليات التاريخية من جهة ومن جهة أخرى من خلال المنظور الحضاري الثقافي والرؤية والبعد ــ وبالتدريج فإن مافشلنا في ادخاله ضمن الأطر المذهبية التقليدية للتحليل السياسي يمكن فهمه بأسلوب أكثر واقعية وانسانية إذا قبلنا معالجته من منظور مختلف .. أى من منظور القطاعات المتقدمة من المثقفين وهو منظور أساسي في القلوب والعقول وفي حياة الأغلبية العظمى من الشعوب الكبار والصغار على السواء الذين تدفعهم أحاسيسهم بالقلق وحاجتهم إلى الأمان والتسامي والقيم والوصول إلى معنى الحياة إلى الأمة كبوتقة .

إن التحولات التي طرأت على العالم في عصرنا عادة ماينظر إليها على أنها مجموعة ممتدة ومتداخلة جدا من الدوائر المعقدة تمتد من الجيوبوليتكس إلى الاستراتيجية الجغرافية إلى المطلب الحضاري المتسامي . إن الموجات المتصاعدة من المواجهات والأزمات الاقتصادية العميقة في الدول الصناعية

المتقدمة . بالاضافة إلى سلب قوة المجتمعات الفقيرة والخطر الدائم للمذابح النووية ، والانتشار الشرير للعقلية السلبية كتلك التي تطلقها مراكز الاعلام الذ بية المهيمنة .. كل هذه العوامل تتجمع لنشر الخوف والقلق خصوصا في أوقات تعثر فيها الايمان اليوتوبي أخيرا . ولا يأخذ هذا القلق الانساني بالتأكيد شكل الجماعات الفردية التي ستؤدي إلى ظهور فرويد أو كافكا في الحضارات والثقافات والأمم والمجتمعات غير الغربية . هنا كانت الأمة دائما وعبر قرون طويلة تعد قالبا جماعيا تنصهر فيه العلاقات الانسانية والاجتماعية والصراعات لتتحول إلى اجماع وإلى تعزيز الوحدة على حساب الاندفاع الحاسم تجاه العصرية أو التحديث باعتباره عملية استقلالية وطنية أو عملية تاريخية خصوصية . ومع ذلك وحتى هنا استمر ويستمر القلق ولكن بدرجات أقل بكثير وفي أشكال وقوالب أكثر انسانية .

ومن هذه المجتمعات بالتحديد .. من قاراتنا الثلاث المتجمعة حول الأمم القديمة في الشرق خصوصا نستطيع أن نستخلص الدرس من أجل مستقبل صالح . وهو أن الحاضر كتاريخ وكمرحلة انطلاق من أجل المستقبل يمكن أن يعايشه ويقبل رغم تبضات الزمن القاسية . وذلك ليس هدفا بسيطا للعقول والأرواح العذبة . فباستطاعته أن يوفر الواحة الضرورية للسلام والتأمل والتركيز .. تلك الواحة الضرورية جدا من أجل شحذ طاقاتنا وتنمية رؤيانا واطلاق أصواتنا التي كتب عليها الخفوت . ولو أصبحت هذه الواحة أيضا «مكان سعادتنا المشتركة» (الطهطاوي) التي لابد من بنائها بالمعرفة والابداع وامتزاج الآمال بالجهود ، وإذا أصبحت في كلمة واحدة «أمة حقيقية» فإن وقتا قد يجيء نشعر فيه «أننا لم نحرث البحر» بلا جدوى . لأننا لو أردنا أن نحرث البحر بطريقة مؤكدة ذات مغزى فلابد أن يكون هناك مكان لخلق هذا الجمع من الذكاء والقوة ومن البديهة والمعرفة الدقيقة ، ومن الشعور والرؤية التي كانت ولاتزال وسوف لاتتوفر بدون الأمة كبوتقة للاستمرارية والتحول الاجتماعي .

الفصل الثانى

الجيش والأمة

جوهر السلطة الاجتماعية

لقد أصبحت هناك حاجة اليوم إلى مؤشرات اجتماعية وسياسية إلى معرفة دقيقة وموضوعية أى إلى المعرفة ذاتها . وهو الأمر الذي يعني في حقيقته الابتعاد عن البلاغيات التي تستهدف انقاذ ماء الوجه والتي حلت في العديد من المراكز محل النظرة العالمية إذا لم يكن محل النظرية ذاتها .

إن عملية « الادماج » التي شهدها العالم بعد الأزمة الخطيرة التي واجهها النظام الرأسمالي الغربي في الفترة مابين الأزمة الاقتصادية الخطيرة (١٩٢٩ ــ ١٩٣٢) والحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ ــ ١٩٤٥) ثم انهيار الامبراطوريات الاستعمارية التقليدية وظهور الشرق الثوري الناهض وموجة حركات التحرر الوطني العاتية والثورات الاجتماعية ذات التوجه الاشتراكي وإنشاء نظام للدول الاشتراكية إطار متنوع .. كل هذه العوامل مكنتنا من رؤية هذه الوحدة ومن تحقيقها وكشفت عن العوائق والتباينات التي تقف في طريقها .

وحيث أن عملية الادماج والتوحيد هذه عملية جدلية فإنها لاتحقق الأمن خلال تعميق الخصوصيات .

هذه هى الأرضية التي ينبغي أن نفسر في إطارها الظمأ إلى الدقة والسعى وراء الحساب الكمي والنماذج التركيبية والتعبير عنها في إطار العلوم الاجتماعية والوظيفية .. وهى جميعها مكونات متلازمة للأيديولوجية المسيطرة على جوهر ثقافتنا المعاصرة وحركة أفكارنا في وقتنا الراهن .

ومما لاشك فيه أن « الجيش » أو « المؤسسة العسكرية » هي من بين هذه المؤشرات . ولكن كيف يتأتى لنا فهم « السلطة » و « السلطة العسكرية » على وجه الخصوص ؟ كيف نستطيع أن نحدد العلاقة الشكلية بين أفراد المؤسسة العسكرية ــ الصناعية أو أن نحدد حتى العلاقة بين الجيش والحركات الوطنية وهى المشكلة الأصعب ؟

إن علم اجتماع « المؤشرات » Indicators [1] إذا وضع في إطار أشمل لسوسيولوجيا العلوم الاجتماعية قد يكون بوسعه أن يوضح أن كلا من المسلمات الضمنية والاختيارات الظاهرية لن تجد

لاتزال اذن توجد هذه الأوهام العنيدة التي تصر على تقسيم السلطة إلى الشرعية العلمانية واليوتوبيا . وهي كلها تأثيرات متنوعة دفعت الطبقة السياسية إلى رفض الاعتراف بالجيش إلا كملاذ أخير .. تأثيرات متنوعة قادت المثقفين والمفكرين والمنظرين إلى موقف السلبية الذي يرفض حقيقة الجيش وحقيقة العنف المحتمل . كما لو كانت الدولة البروجوازية والمجتمع الرأسمالي يحاولان باسم انسانية تأثرت بدورها بالنزعة الروحانية والفكر العلمي التكتيكي غسل أيديهما مما يشكل في واقع الأمر درع وجودهما وقوتهما .

وبدءا من سبنسر حتى حرب ١٩٣٩ ــ ١٩٤٥ ، كانت مشكلة العنف تفسر باتفاق عام في إطار ثقافي . فقد آمن سبنسر بأن التنافس الصناعي لم يكن في استطاعته أن يقضي على الصراع المسلح . أما جومبلويس **Gumplowiz** الذي كان أكثر وعيا بالتوسع الاستعماري ، فقد تنبأ بأن الكراهية العنصرية سوف تتحول إلى عبودية واستغلال اقتصادي بدلا من أن تتحول إلى حرب . في حين كان راتزينهوفر **Ratzenhofer** يشعر أن باستطاعته أن يكتب أن « دولة الثقافة » سوف تحل محل « دولة الصراع » . أما أي . ك . لاى فقد كان يحذو حذو هـ . سبيير في ملحوظته الصحيحة تماما بأن اكتشاف التصور الخاص بالتركيب الاجتماعي في الولايات المتحدة قد ابتعد بالنقاش ككل عن العنف .

ومن ثم كان من المنطقي تماما أن يتطور علم الاجتماع ليشمل الفقر والاستغلال الاقتصادي والصراع الطبقي والعلاقات بين الجماعات . أي جميع مجالات التوتر الاجتماعي الهامة وذلك قبل ظهور علم اجتماع العسكرية[٨] .

وفي هذا الصدد نستطيع أن نذكر أيضا : « وظائف الصراع الاجتماعي » لصاحبه لويس كوزر الذي يزخر بتحليل الصراعات السياسية والدينية والصناعية . ومع ذلك لايكاد يذكر الصراعات العسكرية إلا نادرا .

وفي عام ١٩٥٦ وتحت تأثير أوجست كونت وهو نفسه كان تابعا لمونتيسكيو كان علم الاجتماع الأوروبي يعادي فكرة العنف وبالتالي عجز عن أخذها في الاعتبار .

ورغم أن توكفيل **Tocqueville** التفت في لحظة ما إلى الحركة الملموسة للصراع على السلطة إلا أن ظهور الاشتراكية عزز هذا العداء تجاه فكرة العنف عند ديركهايم **Durkheim** ومدرسته .. أما في ألمانيا فقد كان هناك ماكس فيبر **Max Weber** أبرز علماء الاجتماع في النصف الأول من هذا القرن وهو الذي أعطى مزيدا من الاهتمام لظاهرة الحرب وعلاقتها بالتركيبات الاقتصادية والاجتماعية . ومن هنا وصلنا إلى نقطة التحول وأصبح مستحيلا منذ ذلك الوقت تجاهل العنف وتاريخه . فقد أقام شوميتر **Chumpeter** في علم اجتماع الامبريالية (١٩١٨) علاقة مباشرة بين الرأسمالية وآليات الحرب وذلك رغم أنها كانت علاقة مضللة في هذه الفترة لأنها صورت فكرة المركب العسكري ــ الصناعي[٩] .

أما مشروع مؤسسة كارنيجي فقد جمع في إطار « التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للحروب العالمية » ١٥٠ مقالة دراسية خاصة بـ ٢١ دولة (رغم أن هذا العمل لم ينشر إلا في عام ١٩٤١) .

وقد ظل الحال على ماهو عليه حتى نشرت في الولايات المتحدة الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية . وفيها أخذت العلوم الاجتماعية في اعتبارها للمرة الأولى عامل العسكرية[٥] . ومما يستحق الذكر هنا هو أن هذه الموسوعة لم تضم سوى مداخل بسيطة لايمكن الزعم بأنها شاملة .

هذا هو الاطار الثقافي العام الذي يمكن أن نحدد من خلاله ظهور عامل الجيش أو العسكرية في العلوم الاجتماعية .

١ ــ ١ تتضمن الأعمال موضع الدراسة ثلاث مراحل :

(أ) مرحلة علم الاجتماع الكلاسيكي :

إن الاتجاه المعادي للعسكرية له تاريخ طويل يمتد إلى ماقبل سانت سيمون أو مدرسة التطوريين الاجتماعيين . وبصفة خاصة هربرت سبنسر[٦] الذي يرجع اليه لانخ أصول هذا الاتجا. ..

ومع ذلك فقد كان المفكرون الاجتماعيون في واقع الأمر وسواء كانوا من أصحاب مذهب اليوتوبيا أو مذهب التطور .. كانوا استمرارا لواحد من مدلولين أساسيين (وهو مايمكن تسميته بمدلول الانسانية التكتيكية في التراث الأوروبي العالمي كما تم تطويرة في الـ ufklaring والـ Encyclopedie . حيث تتجلى روح القوانين من خلال العقل الذي كان قبل « عصر الثورة »[٧] ينعم في عالم مثالى روحاني . يرى تطور التاريخ على أنه صعود مستمر إلى عالم التنوير والسعادة والخلاص عن طريق ممارسة الهيمنة بطبيعة الحال على العالم وقتئذ .

غير أنه بعد نصف قرن . كان استيلاء البروجوازية على السلطة السياسية في أوروبا وما أدى إليه ذلك من انتشار المبادىء الأولى للعمال والثورة الشعبية وراء فضح الحدود الفعلية للسلطة ومشاكل العنف . ومن ثم تركزت أعمال هيج وماركس النظرية على مشكلة السلطة في المجتمعات الانسانية فعالجها الأول من خلال الجدليات المثالية للروح . أما الثاني فقد ركز على الجدليات الموضوعية والمادية والاجتماعية .

ثم حان وقت ظهور اتجاه الانسانية الواقعية . وهو الاتجاه الثاني في التراث الأوروبي الذي أسسه أرسطو وميكيافيللي وهوبس الذين فرضوا أنفسهم مع هيجل وماركس ولينين بصورة حاسمة على الفكر الغربي .

ومع ذلك فلا تزال هناك أوهام تسيطر على هذا المجال ربما أكثر من أى مجال آخر من مجالات الحياة الاجتماعية . فالقضية الحقيقية هنا في واقع الأمر هى قضية حقيقة السلطة ودور العنف في التاريخ . غير أن التراث الثقافي الغربي لايسعه إلا أن يلجأ دائما إلى أصوله المسيحية بهدف تأجيل لحظة الالهام السياسي أو على الأقل التقليل من أهمية مظاهرها العنيفة . ولذلك فإنه من اليسير علينا أن ندرك لماذا ظل الجيش كما كان بعيدا عن الأنظار ، مختفيا وراء ظلال لايظهر منها إلا في لحظات الخطر والهزيمة ولماذا لايزال مغلفا في الثوب الأحمر والأسود .

وفيما يتعلق بـ «Soziologie der Krieges» لـ رودلف شيتميز (١٩٢٩) فهو يعد عملا تمهيديا في هذا المجال . ومع ذلك فإن الدراسات الكلاسيكية . وحتى أحدث السجلات التاريخية لعلم الاجتماع تصر على إما تهميش هذه القضية أو تجاهلها تماما .

(ب) حرب ١٩٣٩ ـــ ١٩٤٥ وفترة يالتا :

انتهت الحرب الأوروبية الثانية التي سرعان ماتحولت لتصبح حربا عالمية حقيقية « وهي الأولى من نوعها رغم أنه عادة مايشار إليها على أنها الحرب العالمية الثانية » في الفترة مابين ١٩٣٩ ـــ ١٩٤٥ .. بتحديد توازن القوة العالمي الذي اتفق عليه في يالتا . ولأن هذه الفترة أكدت على الأهمية الحاسمة للجمع بين القوة العسكرية ، والاستراتيجية السياسية والبنية الاقتصادية الأساسية فقد كان لها تأثيرها الحاسم أيضا على دراسة عامل العسكرية في العلوم الاجتماعية .

وفي بداية الحرب أشارت الكتابات الألمانية والأمريكية إلى احتمالات وجود دراسات اجتماعية حقيقية للعسكرية . لكن واقع الأمر أن متطلبات العمل العسكري لقوى الحلفاء : (بريطانيا العظمى والولايات المتحدة) إلى جانب الاتجاه الأيديولوجي الذي كان سائدا في ذلك الوقت .. وهو اتجاه البراجماتية والوظيفية والنفعية الميكانيكية الرافض تماما للتنظير .. هذا الاتجاه فرض نفسه على برنامج العمل في ذلك الوقت . وفوق كل ذلك كانت ضرورات المرحلة تنحصر في قياس درجة الاستغلال القصوى للموارد (بشرية واقتصادية وامدادية Logistiques) وفي تطوير المناهج الاجرائية المتطورة لتحقيق أهداف الحلفاء في الحرب . وفي هذه الفترة انصب الاهتمام الأساسي على علم النفس الاجتماعي والطب النفسي والبحث الاجرائي في علاقتها بضرورات تعبئة الجماهير في الدولة المحتلة عن طريق جهاز عسكري مهني تدرب وتعلم وفقا لمتطلبات الحرب الكلاسيكية . أى أنه كان توجها اجرائيا ـــ بالمعنى الحرفي للكلمة ـــ أكد مرة أخرى على المعالجة الوظيفية للعلوم الاجتماعية في الولايات المتحدة وفي الغرب بوجه عام .

وهنا ينبغي علينا أن نشير بصفة خاصة إلى «الجندي الأمريكي» لـ س . أ . ستوفر في عام ١٩٤٩ . وهو عمل أساسي من بين مجموعة من الأعمال التي اهتمت بسلوكيات الجيوش والسكان ككل أثناء المعركة وعند الانسحاب . أى تحت تأثير الحرب بشكل عام[١١] .

ويلخص صامويل هنتينجتون Samuel Huntington في «الجندي والدولة» (١٩٥٧) الاتجاه العام لهذه الأعمال .

ومع ذلك فلا يزال الطابع العلمي المحدود والصبغة المحلية السياسية التي سيطرت على هذه الأعمال في تلك الفترة تثير الكثير من الدهشة . حيث أبرزت جميعها الدور الحاسم للقيادة السياسية والبنية الاقتصادية ، ودعمت هذا وذاك بالبحث العلمي والتكنولوجي . ولكننا لا نكاد نجد إلا نادرا عملا يهتم بدراسة ماسمى بعد ذلك «بالمركب العسكري الصناعي» كما لو أن الجوانب الشكلية لعملية

صنع القرار العسكري التي كانت تحوطها السرية في أوقات الحرب هى التي سمحت بتجاهل المشكلة الأصلية الخاصة بسلطة القرار السياسي .

وهكذا ظلت العلاقة بين الجيش والمجتمع بمعناها الواسع في الظل في نفس الوقت الذي خرجت فيه مفاهيم مثل « الدولة في ظل سيطرة الجيوش » و « الحرب الشاملة » و « العمود الخاص » من الضباب والظلام حتى رغم أنها لم تكن قد نجحت بعد في النفاذ إلى دائرة البحث العلمي والنظري .

على أى حال لاتزال هناك قضايا أكثر خطورة سوف نعود إليها مرة أخرى . ومنها على سبيل المثال : إلى أى مدى تطورت الأفكار والأبحاث في تلك الفترة وفي هذه القطاعات التي تورطت بصورة عميقة في الصراع مثل الاتحاد السوفيتي والمانيا والصين واليابان ؟

كذلك فلا زلنا نجهل تماما الأبحاث التي أجريت في وقت كان العالم فيه ـــ رغم انقسامه الروحاني ـــ لايزال عالما غربيا ينظر إلى كل شيء فيه من منطلق علاقته بالغرب ، ومدى اسهامه في استمرارية تجربته التاريخية وتقاليده الفكرية .

ولا تزال هذه التقاليد الفكرية في واقع الأمر ورغم الاضطرابات التي نشأت عن الحرب هى التي تضع العراقيل في طريق ظهور عنصر العسكرية في مكانه الطبيعي في داخل البناء القياسي للعلوم الاجتماعية .

(جـ) شهدت الفترة التي بدأت بإنشاء أول دولة اشتراكية في الشرق : (جمهورية الصين الشعبية . اكتوبر ١٩٤٩) كلا من تفكك الامبريالية الأوروبية الكلاسيكية وتصعيد نظام جديد للامبريالية المهيمنة على المستوى العالمي تسيطر عليه أمريكا الشمالية بالاضافة إلى موجة جديدة من الحركات الوطنية والثورية في آسيا وأفريقيا وفي أمريكا اللاتينية وفي بعض القطاعات الغربية . ولذلك فقد أصبح الشرق الثوري المنبعث الذي استحوذ بجدارة على المبادرة التاريخية الثورية هو حد الريادة في الحقبة التاريخية الراهنة وفي المستقبل المنظور . ومن ثم فإن الجدل بين الحضارات ـــ في الشرق والغرب ـــ الذي يشكل الاطار العام يرتبط تركيبيا فيما يتعلق بالشرق بجدلية التكوينات السياسية القومية والاقتصادية الاجتماعية وبهذه الوسيلة فإن الشرق يساهم في توصيل الجدلية الاجتماعية إلى أعلى مستوى لها .

وهكذا فإن مشكلة العنف المبرر للسلطة وأدواتها في أجهزة الدولة تفرض نفسها على اهتمامات العلوم الاجتماعية في وقتنا الراهن . وطالما كان هذا العنف المبرر يشكل أهم آداة منظورة لاحداث تحولات في توازن القوة العالمي والهيمنة الطبقية داخل المجتمعات التي تخوض عملية التغيير فإن ذلك سوف يضطرنا إلى اعطاء مزيد من الاهتمام للظواهر الجديدة . ومنها الظاهرة القومية ولعناصر جديدة أيضا وغير مألوفة يعد الجيش عنصرا أساسيا منها . بالاضافة إلى الاطار الجيوبوليتيكي ومجالات الثقافة والحضارة . وهذه جميعها تبدو أنها تسهم اسهاما هاما في انهيار الحقبة الجميلة

هذا هو المناخ أو الضرورة الاجتماعية التي سوف تجعل من الممكن أخيرا الاعتراف بالدور الهام

لعنصر العسكرية في الحركة الموضوعية للمجتمعات الواقعية في العالم الراهن . ومنذ عام ١٩٦٠ ومابعدها أصبح علم الاجتماع العسكري علما معترفا به كفرع من فروع العلم : في الولايات المتحدة من خلال «المعهد الجامعي للتنظيم العسكري» والذي تحول أخيرا إلى «المعهد الجامعي للقوات المسلحة والمجتمع» ، وفي بريطانيا العظمى وفرنسا وألمانيا الغربية والدول الاشتراكية الأوروبية . وذلك نتيجة نشر عدد متزايد من الدراسات والمشروعات الجماعية ومن خلال انشاء لجنة بحث على مستوى عالمي تختص بموضوع «القوات المسلحة والمجتمع» تحت إشراف الرابطة السوسيولوجية الدولية (المؤتمر السوسيولوجي العالمي السادس .. ايفيان ١٩٦٦) . ثم بصورة أشمل نتيجة الاهتمام المتزايد من جانب علماء الاجتماع وعلماء السياسة في القوات المسلحة في القارات الثلاث التي هى مجال الحركة الضخمة والتجديد وموضع الملاحظة المضطردة .

٢ ــ الاستثنائية وظاهرة «الانقلابات العسكرية» : المنهج الوظيفي :

٢ ــ ١ تعريف الحقل العلمي :

يبدو أن عنصر العسكرية قد دخل الوعى السوسيولوجي بطريقة عكسية . فبدلا من ظهوره نتيجة العمليات الواقعية في العالم نجد أنه نشأ على أساس وعى زائف وتطور بحذر بالغ وفي الحدود العتيقة للمناخ الثقافي التقليدي . وإذا كانت المعايير العادية حسبما نزعم هي بالفعل المتعلقة بالمدنية والعلمانية والانسانية فإن عنصر العسكرية يمكن اعتباره عندئذ عنصرا غير عادي أو جسما غريبا أو ايقاعا شاذا في حركة التطور السلمية المتناغمة تجاه التقدم .

وهذا هو السبب في أنه كان هناك ميل إلى اجراء الدراسات الأولى في المجالات الثقافية الهامشية للمجتمعات السياسية بالتحديد فيما يسمى بالعالم الثالث .. حيث يجد المحلل نفسه هنا وجها لوجه أمام عمليات تختلف موضوعا عن تلك التي تحدث في العالم العادي أى في عالم المجتمعات المتقدمة اقتصاديا في أوروبا وأمريكا الشمالية . وسوف يتم تبرير هذا التباين في معظم الأحيان باستخدام منهج تاريخي جوهري وهو المنهج الذي يوحي به بوضوح النمط المثالي لـ فيبر Weber وكما طوره خلفاؤه وتلاميذه . وفي أحيان أخرى يتم الاعتراف بهذا التباين على أنه حتمية تاريخية تفسرها الخصوصية . وبذلك يتحمل التاريخ الموضوعي للجدليات الاجتماعية مسئولية هذا الشذوذ أو الانحراف عن المسار الطبيعي .

ويبدو أن هذا التطور الطبيعي تماما يواجه المحللين والمنظرين بصعوبات ضخمة فكيف للمحلل أن يؤيد التأثيرات الغربية للظواهر التي تفرضها الأيديولوجية الغربية السائدة وفي نفس الوقت يستطيع أن يطور الأدوات الضرورية اللازمة لتقليل هذه التأثيرات الغربية ذاتها أو يشرح منطقها التاريخي ؟ إن ذلك ينطوي على خطر جوهري حقيقي يتمثل في اضطرار المحلل إلى قبول هذا الاستواء التعددي الذي يضم دوائر قومية وثقافية وحضارية متعددة . وهو الأمر الذي يؤدي بدوره إلى كشف الطابع المتميز للجهاز

المفاهيمي وللنظريات المستخدمة حاليا أو إذا جاز القول فإن ذلك سوف يكشف انحراف المنحرفين . وسوف تكون نتيجة ذلك كله الإلتقاء الموفق بين المضمون وحقله الجغرافي وهو ماسوف يلقي الضوء على الظاهرة ككل .

إن باستطاعتنا أن نعرف هذه الظاهرة في ضوء طابعها العام بظاهرة . «الاستثنائية» غير أن الدراسة المتمحصة للبحث تكشف عن الطابع غير المؤكد أو المشكوك فيه للمشروع العلمي ذاته .. هل هو «علم اجتماع العسكرية» سوف يتم تعريفه في أفضل الأحوال على أنه «الحقل العلمي» الذي يشكل فيه استخدام العنف المنظم أو القوات المسلحة أهمية أولى سواء كوسيلة أو كعقبة في محاولة متابعة أى موضوع اجتماعي محدد(١٢) .

وهنا تحدث البلبلة : هل مانناقشه هو عنف غريب على الحياة الاجتماعة ؟ هل العنف المسلح يعتبر خاصية من خصائص الجيش وحده أم أنه خاصية محددة من خصائص جهاز الدولة ؟ وأخيرا هل من الممكن أن نتصور تحقيق أى هدف اجتماعي ذات أهمية دون اللجوء إلى العنف المنظم ؟

وهكذا ينشأ العديد من التساؤلات التي تكشف وتثير قضية الافتراضات الأيدبولوجية المسبقة لهذا العلم من علوم الاجتماع كما تم تعريفه في النص العلمي الرسمي الذي نشر في عام ١٩٦٥ تحت إشراف الرابطة السيوسيولوجية الدولية بدعم من اليونسكو .

والقضية هنا على مايبدو تتعلق بكيفية فهم «الدور مابعد العسكري للجيش»(١٣) وكيفية ادماج «العسكرية الجديدة»(١٤) في الصورة الكلاسيكية (رجال العسكرية القدامى ثم كيفية فهم أسباب هذه العناوين المثيرة للقلق مثل : «الجيش يتدخل»(١٥) .

ليس بوسعنا أن نجد تفسيرا . أفضل لهذه التساؤلات . فالمناقشة تدور كما لو أن الدور الأساسي للجيش هو دور «عسكري ضمني» منفصل (طبقا للتحليل الصوري عن جهاز السلطة) ويتم في إطار مركب الدولة ــ الأمة ــ الطبقة . كذلك يبدو الأمر وكأن الجهاز العسكري في اغترابه عن هذه العملية الغريبة للسلطة أصبح يعي فجأة قدراته فأدار ظهره للتقاليد القديمة وألقى بنفسه في خضم مغامرة . أو على أفضل الأحوال في عمل لم يسبق له مثيل .

هذه هي بكل تأكيد نظرية الاستثنائية ولكن في إطار مايوصف بالفعل بأنه حقل «علم اجتماع الجيش»(١٦) .

وفي عام ١٩٧٠ كان هذا الحقل الدراسي يعرف عادة بأنه «يشكل كافة الأوضاع والتركيبات التي يتخذ فيها عنصر العنف المنظم دوراً رئيسيا وشرعيا» . ولنلاحظ هنا أنه في الفترة مابين ١٩٦٥ و ١٩٧٠ تطورت مفاهيم جديدة مثل : «الأوضاع» ، «التركيبات» و «الشرعية» . ومن ثم فإن هذا الحقل من شأنه أن يضم أربعة مجالات : الحرفة المسلحة ، المؤسسة العسكرية كبناء اجتماعي ، العلاقة بين المدنيين والجيش ، ودراسة الحروب(١٧) . وهو مايعني القول أن الحقل العلمي الذي يتحدد فيه

موضع عنصر الجيش في المنطقة المهيمنة ومنطقة القارات الثلاث يطمح على الأقل إلى تحقيق الوحدة والتجانس . اذن هل يمكن لنظرية الاستثنائية أن تكون أساسا لوضع نظرية عامة ؟

٢ ــ ٢ الحقل العلمي في إطاره الجغرافي

لقد بدأت تعبيرات مثل « الجيش والمجتمع » ، والجيش في الأمة (وبعد أن فرض الواقع المعاصر نفسه بأساليب غير مرئية) تتسلل إلى مايمكن اعتباره أنماطا قديمة أو عتيقة . وبما أن الحال كذلك فما هى أفضل وسيلة لفهم مثل هذه التعبيرات ؟

سوف نتحول إلى العالم الآخر : إلى العالم الثالث أو عالم القارات الثلاث .. هذه المنطقة التابعة .. عالم الثورات والحركات الوطنية .. وحيث يأتي المؤشر ليس من علم الاجتماع الاستعماري القديم الذي تأسس في الماضي في أوروبا . ولكن من الولايات المتحدة .. هذا القادم المتأخر إلى عالم الامبريالية المهيمنة الذي وصل في الفترة مابين أزمة ١٩٢٩ ــ ١٩٣٢ وحرب ١٩٣٩ ــ ١٩٤٥ .

لقد دخلت الولايات المتحدة إلى هذا المجال الجديد للسيطرة بروح ريادية : أو ليست هى كما كان يحلو لتوماس جيفرسون أن يؤكد دائما : « الأمة الجديدة الحقيقية الوحيدة ؟! » .

غير أن هذه الدولة التي نجحت في أقل من مائتى عام في أن تتطور من مرحلة « الأمة الجديدة » لتصل إلى أن تصبح أعظم دولة في التاريخ من خلال قوة مؤسساتها العسكرية الصناعية ابان الحرب .. هذه الدولة كيف عجزت طبقاتها السياسية أو كيف عجز مثقفوها ومفكروها عن رؤية العالم من زاوية تجربته الخاصة وعلى أساس نمطه الخاص وبهدف توزيع مشاكله ؟

كانت هناك اذن خطوة واحدة بين كون الولايات المتحدة : « الأمة الجديدة الوحيدة » وبين فرضها نموذج « الأمة الجديدة » على المجتمعات القومية في مناطق التبعية[١٨] . ثم ألا يسود الاعتقاد وبصفة عامة بأن المرء لايلحظ بدقة أدنى مستويات الاستوائية إلا داخل هذه التكوينات القومية ؟ أو ليس هذه التكوينات هى بالتحديد الحقل المفضل لممارسات العسكريين حيث تكثر الحركات الثورية المطالبة بالاستقلال ؟ ثم أليس هؤلاء هم ذاتهم العسكريون الذين يلعبون دورا كبيرا في اتخاذ القرار السياسي في الولايات المتحدة ؟

ومن ثم وبناء على ذلك تصبح « الأمم الجديدة » هى الميدان المفضل لدراسة علم اجتماع العسكرية . وهذا الميدان الذي يعد اضافة متأخرة إلى المجال السوسيولوجي الواسع سوف ينجح في تحقيق وصفه العلمي عندما يقيم رأس جسر على الضفة الأخرى من النهر مبتدئا بعلم الاجتماع العادي كحقل أكثر ضمانا وأمنا .

هذا هو الاطار الجغرافي المفضل إذا لم يكن الوحيد وذلك طالما بدأ العمل في المجتمعات المتقدمة اقتصاديا والمهيمنة سياسيا .

وهكذا فإنه باستطاعة الدراسة السوسيولوجية لعنصر الجيش أن توفر بصورة طبيعية عناصر المقارنة الاجتماعية الكبرى طالما تحملت مسئولية التعرف على كل المجتمعات التابعة والمجتمعات المهيمنة التي تسيطر عليها . وهى أيضا الوحيدة التي باستطاعتها أن تضع أساس نظرية عامة بظاهرة الجيش في المجتمعات القومية . طالما استكملت عملية التنظير الثلاثي[١٩] . وسوف تكون هذه هى أول مرة تنقلب فيها عملية محدودة على نفسها وتثمر عن نتيجة ايجابية .

ولكن هل من الممكن عندئذ أن نتجاوز نظرية الاستثنائية . أو بمعنى آخر كيف لنا في هذا الحقل المحدد موضع الدراسة أن نقيم الجدل بين الخصوصي والعمومي ؟!

٢ ــ ٣ المعالجة الوظيفية : الاحلال (البديل) الاجتماعي

يبدو أن هذا هو الهدف الذي سعى إليه علماء الاجتماع والسياسية ومعظمهم من الأمريكيين في أعقاب يالتا وانتصار الثورة الصينية .

٢ ــ ٣ (أ)

تعد هذه العملية في الواقع عملية مختلفة بشكل ملحوظ حيث يوجد التزام قوى بتطوير النظرية منذ عام ١٩٦٠ وفيما بعد ، وذلك طالما كانت الحالات الرئيسية هى موضوع البحث . غير أن هناك تصورا بأن عملية التنظير هذه تعد انعكاسا نظريا للأسلوب العام الذي تؤدي من خلاله المجتمعات (خصوصا الولايات المتحدة) وظيفتها . وهو أسلوب تزينه بعض الملامح المحليه المحددة التي لها دورها المبرز بالضرورة . بمعنى آخر فإننا لانقوم بالتحليل المقارن للمجتمعات القومية بهدف تعزيز تصور الخصوصية على أساس دراسة دقيقة ملموسة لخصوصية كل منها ولكن على العكس من ذلك فإننا نقوم بهذا التحليل على أساس نمط الاستمرارية الاجتماعية والوظيفية الاجتماعية التي يفترض عندئذ أنها تتكاثر على نطاق أضيق في المناطق المختلفة من العالم اللاغربي .

٢ ــ ٣ (ب)

وحيث أن دراسة المصطلحات تثبت دائما أنها دراسة تنويرية فإننا سوف نشير هنا إلى المصطلحات الأساسية في هذه الاشكالية وهى «التحديث» و «التكامل» (التكامل وليس الخصوصية) والتصورات والمفاهيم التي تنبع منها .

وفي البداية حدد كل من جون ج جونسون وهانزسبير وادوارد شيلز هذا الوضع في إطار أول بحث أساسي تقوم به مؤسسة راند Rand في سانت مونيكا (١٩٥٩ ــ ١٩٦٥) كما يلي[٢٠] :

« يلعب الجيش دورا حيويا في كثير من الدول التي نشأت في حقبة مابعد الاستعمار . فهو كقوة ثورية ساهم في تفكيك النظام السياسي التقلدي في بعض الدول . ولكنه في دول أخرى لعب دور قوة الاستقرار حيث ساهم في تجنيبها الوقوع فريسة الحكم الشيوعي . وفي أحيان أخرى لعب الجيش دور

القوة التحديثية لنصرة آمال الطبقة الوسطى أو المطالب الشعبية التي تسعى إلى التغيير الاجتماعي ومنح الخبرات التكنولوجية والادارية للقطاع المدني في الدول التي لاتتوفر فيها هذه الخبرات»(٢١) .

« ومع ذلك فإن هناك سعيا أساسيا وراء مؤشرات عن كيف يتنافس السياسيون العسكريون مع الوطنيون والبيروقراطيون والمثقفون المتأثرون بالغرب . وعندما يستولى العسكريون على السلطة من المدنيين كما يحدث في مناسبات لاحصر لها في كافة مراحل نمو المجتمعات فإنه يبدأ على الفور فحص صفاتهم الكاريزمية ومهاراتهم الادارية والتنظيمية وغيرها بهدف التوصل إلى اجابة عن السؤال حول : لماذا نجحت الحكومات العسكرية في تحقيق تقدم النمو القومي والممارسات الديمقراطية في بعض الدول بينما كانت عامل تخلف في البعض الآخر » ؟(٢٢) .

إن القضاء على هذه الفجوة بين الصفوة التحديثية والجماهير الشعبية هو الشرط اللازم لخلق مجتمع سياسي(٢٣) ..

وهنا تبدو المصطلحات كما لو أنها ذات المصطلحات المستخدمة في العلوم السياسية ، ولاتزال السيكولوجية الاجتماعية تسيطر عليها بصورة عميقة .

إذن كيف يكون باستطاعتنا أن نبرر انحراف العسكريين عندما يتحولون إلى سياسيين ؟ . لقد تم تعريف هذه اللعبة بالفعل على أنها لعبة التحديث . وفي هذه المرحلة من نموها يشارك علم الاجتماع العسكري بالكامل في رواج الدراسات حول « عملية التحديث » .

ماهى إذن « عملية التحديث » هذه بالتحديد ؟ إنها تتضمن تقليد عملية التنمية الغربية (و . و . رستو) ولكن مع انعدام القدرة على اللحاق بعملية التنمية الغربية . كيف يمكن تحقيق ذلك ؟

الاجابة هنا تكون بالتركيز على « الادماج » . أى على تشكيل مركز قوى قادر على توحيد وادماج المكونات المختلفة لمجتمع ما (الطبقات ، الجماعات السلالية ، المناطق ، الأقاليم ، الثقافات ، الأقليات ، والتكوينات السياسية والأيديولوجية) . وبدون هذا المركز التجميعي فإنه يصبح من المستحيل تقريبا تكاثر النماذج التحديثية التي شكلتها المراكز المهيمنة . هذه النماذج هى وحدها القادرة على ضمان تحقيق التطور السوى الرشيد للمجتمعات التابعة (هذا المحيط الذي يرقص على نغمة مركز الهيمنة) . ولكن في الجوهر تكمن مشكلة السلطة وصلب مركزها : الجيش .

وسوف يتم استخدام تصور « التكامل » على مستويين : أولهما على مستوى المركز العسكري ذاته الذي يجب تركيبه قبل التحرك إلى العمل على المستوى الأشمل للمجتمع القومي .

ومن ثم فإنه دراسة « النظام العسكري » سوف توصف على أنها تتألف من عملية « التكامل الوظيفي » (لانج) التي صاغ منها س . اندرزيوسكي و م . دفيلد(٢٤) . نماذج لأنماط عديدة . ومن هنا سيتضح على الفور أن الجهاز العسكري يستجيب للتكامل الوظيفي للطبقة السياسية عندما يصل

إلى أفضل مستوياته بمفهوم (الأمة تحت سيطرة الجيش) وفقا لفيلد ، و « المركب العسكري الصناعي » و « الصفوة السلطوية » كما يقول ل . س . رايت ميلز .

أما المستوى الثاني وهو مستوى « العلاقات المدنية العسكرية » الذي ينظر إليه على أنه يشكل عملية « التكامل المعياري » فهو ينبع من المستوى الأول حيث أن كل شيء تقريبا يندرج تحت هذا العنوان : « العلاقات بين الطبقات الاجتماعية والمؤسسة العسكرية ، بين رجال الدين والسواد الأعظم من الشعب ، بين البيروقراطية والأوليجاركيه والمجتمع ماقبل الصناعي ، بين تأثيرات الانتصار والهزيمة ، عدم الاستقرار الحكومي ، الروح المعنوية ، الوحدة الوطنية في مواجهة الروح الطائفية ، القيادة العسكرية والتدخل السياسي . مفهوم المركب العسكري الصناعي والدولة العسكرية . الجيش والبحث العلمي والتكنولوجي . المساعدة الأجنبية : علم السكان (الديموجرافيا) وفرص العمل الطاقات التنظيمية والادارية والسيكولوجية ، الزعامة . وفي التحليل النهائي الامبريالية[٢٥] . أى أن كل شيء ينتمي إلى هذا المجال . وسوف نرى فيما يلي مايطوي عليه ذلك . كذلك ستتولى الموجة الثانية ، أو بمعنى أصح علم الاجتماع العسكري كما طوره موريس جانوفتيز مهمة استكشاف هذا الحقل الضخم من منظور وظيفي ولكنها ربما تولى مزيدا من الاهتمام لنصعوبات النظرية .

٢ ــ ٣ (جـ)

إن الاضافة التي قدمها جانوفيتز[٢٦] مستندا إلى فرضية حديثة لكاتب هذا الكتاب تتركز في محاولته تحديد دور للجيش داخل إطار عملية « تكامل ديناميكي » تفتح سبلا هامة أمام عناصر تنشأ عن المتعطفات الدولية . ومع ذلك فكل شيء يرجع بنا إلى نفس القضية التي حدد جانوفيتز اشكاليتها الرئيسية على النحو التالي :

أولا : « إلى أى مدى عدل الجيش في الدول الصناعية والدول لنامية من منظوراته المهنية حتى تأخذ في الاعتبار الأسلحة الجديدة للتدمير الجماعي والطابع الاجتماعي السياسي للحرب التقليدية » ؟ .

وثانيا : لماذا تتمتع طبقة الضباط في الدول النامية بنفوذ أقوى في شئون السياسة الداخلية مما تمتعت به نفس الطبقة في المجتمعات الصناعية ؟

ويقترح الكاتب أن نسعى للاجابة على هذه التساؤلات بدراسة البناء الداخلي لمهنة العسكرية في مجتمعات مختلفة ودراسة التباينات في البناء الاجتماعي بين الدول القومية المختلفة .

وبما أنه ثبت أن « تحليل الجمع الاحصائي » غير مرن في الاسقاط النظري فإنه يصبح من الضروري أن نتحول إلى البحث عن « فئات مفاهيمية محددة » خصوصا من أجل تحديد التطبيق المحدد للمشكلة الكلاسيكية لعقلانية التنظيمات الكبيرة . أى للأوضاع التي يصبح من الممكن في ظلها تطوير أو تنظيم التكيف الفعال بين الوسائل والغايات على التنظيمات العسكرية .

وفيما يتعلق بالسؤال الأول فقد كانت هناك اجابات أكثر جدية منها على سبيل المثال : « داخليا

يحمل مفهوم العسكرية في طياته معنى تنمية وتثبيت الممارسات التي تعوق هذه الاجراءات العلمية والادارية التي من شأنها أن تؤدي إلى مزيد من « المهنية » . أما خارجيا فإن العسكرية تتضمن السلطات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يحددها الجيش وتأثير هذه السلطات على البناء الاجتماعي الداخلي وعلى السياسيات الدولية » .

إن العسكريين متخصصون في ادارة العنف والدمار الجماعي . والنموذج المثالي للرجل العسكري المحترف ليس في أن يكون عالما أو مهندسا أو رجل أعمال دائما يدخل في تكوين صورته الحرفية الذاتية عنصر بطولي لايمكن التقليل منه إلى درجة أن الرجل العسكري ينبغي أن يكون قد واجه الخطر وجها لوجه » .

وهكذا سرعان مايتحول إلى معلم . ويقودنا ذلك مباشرة إلى السؤال الثاني الذي يتعلق بالعلاقة بين القوات المسلحة والبناء الاجتماعي .

سوف تكون نقطة البداية هنا النموذج « الارستقراطي — الاقطاعي » الأوروبي الذي يبرهن بعدم كفايته على الحاجة إلى دراسة « الجذور الاجتماعية » للمؤسسة العسكرية . ومن ثم فإن الدراسات المقارنة قد تمكنت من التمييز بين خمسة أنماط للعلاقات المدنية العسكرية هى : « النظام الفردي الديكتاتوري للسيطرة المدنية العسكرية » ونظام الحزب المدني الجماهيري ونظام التنافس الديمقراطي أو شبه الديمقراطي ونظام الائتلاف المدني العسكري . وأخيرا نظام الأوليجاركية العسكرية .

ومع ذلك فإن سلم أنماط النظم هذا لايقطع الشك حيث يكون رد فعل العسكريين في أفريقيا وآسيا بأساليب غير متوقعة .. فهم « عملاء ناقصون للتغيير السياسي » .

وهنا يتدخل البعد الدولي سواء على أساس منهج « الصراع » أو من خلال منظور « نظامي » . وهنا أيضا نادرا مانجد اشارة لوجود الامبريالية المهيمنة (مصطلح امبريالية ليس موجودا في أى مكان في النص) . أو لتوازن قوة التعايش . ويبدو « الأمر الواقع » وكأنه قادر على تخفيف التوترات وتسوية الحروب المحلية . وهى تلك الصراعات التي يمكن معالجتها بقيام القوات المسلحة بدور بوليسى بحيث تمارس مهامها « كقوة شرطة عسكرية » من المفترض أنها تمثل « اضافة سوسيولوجية لمشكلة التنظيم » . وتتخذ أشكالا متعددة سواء الشكل الوطني (قوة البوليس الوطني كما وصفها و . ميلز و ج . بريد) وشكل القوة المتعددة الجنسيات أو الدولية (قوات المراقبة الخاصة في إطار الأمم المتحدة كما وصفها توماس شيلينج) .

إذن يستخدم الجيش على المستوى الداخلي كأداة لتحقيق الوحدة . أو كوسيلة غير كاملة للتحديث . أما على المستوى الخارجي فإنه يقوم بدور الحارس على العلاقات الدولية . وهذه هى أفضل صورة استطاع علم الاجتماع السياسي أن يقدمها لدور الجيش في المجتمعات المعاصرة . وهى تقع في إطار وظيفي عام رغم أنها أصبحت الآن أكثر قابلية للفهم أى بعد أن اتخذت هذا البعد الدولي . ومن ثم فإن

النتيجة التي وصلنا إليها والتي وصفناها بأنها منهج التكامل الديناميكي للعنصر العسكري في المجتمع تجعل من اليسير علينا أكثر من ذى قبل أن نأخذ في الاعتبار الصيغ المختلفة التي يؤدي بها المجتمع المدنى العسكري وظيفته .

ومع ذلك فلا يزال هناك مفهوم خارج مجال تخصص الحقل العلمي . وهو هذا المفهوم الذي يسمح لنا تطبيقه هو وحده بأن نأخذ في الاعتبار هذا الانتشار الطيفي الواسع المدهش للجيش في كافة مجتمعات هذا العالم المعاصر . وليس فقط في المجتمعات الخاضعة للسيطرة .

وسواء نظرنا إلى القطاعات الصناعية الرأسمالية (الجيش في فرنسا والولايات المتحدة وسويسرا وبريطانيا العظمى والبرتغال على سبيل المثال . أو في ألمانيا النازية والمعاصرة) أو المجتمعات الاشتراكية .. (الجيش في الصين والاتحاد السوفيتي وكوبا بصفة خاصة) ثم هذه المجتمعات في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية التي أقامت نظام الدولة القومية المستقلة استنادا إلى نمط راديكالي .. مصر والجزائر وشيلي وتانزانيا وغيرها . أو مجتمعات هذا المحيط التابع ذاته حيث تعرضت الحركة القومية للاحتواء أو للحصار في إطار الاستقلال الشكلي . ثم معظم الدول الافريقية شبه الصحراوية ودول أمريكا اللاتينية على سبيل المثال . في كل هذه الأنماط لاتعمل الأشياء بنفس الأسلوب حتى داخل كل فئة من الفئات الاجتماعية السياسية العظمى التي يمكن تحديدها على المسرح الدولي .

ولذلك فإن « الاستثنائية » ليس بوسعها حتى داخل حدود العقلانية الشكلية للوظيفية أن توفر لنا الاطار النظري لتفسير العالم الواقعي .

ومن الواضح أن الصعوبة هنا تنشأ من أمرين : أولا من الطريق المسدود الذي تصل إليه الوظيفيه بشكل عام[٢٨] . وثانيا من عجز كافة الوسائل الوظيفية المتاحة من جهة ومن جهة أخرى من محاولة استخدام الاستثنائية من وجهة نظر أوروبية كأساس لجزء واحد من نظرية عامة . ونقصد بهذه النطرية نظرية التكامل الديناميكي التي تتخذ في هذه الحالة شكلا محددا هو « البديل الاجتماعي » . ومن ثم يكون هدف البحث أساسا هو اكتشاف عامل الادماج ويصبح هذا الهدف أكثر الحاحا وضرورة عندما تكون هذه المجتمعات التي يطلب فيها تدخل الجيش هى المجتمعات التي تقع في منطقة العاصفة حيث تتشكل حركات التحرر الوطني وتندلع الثورات القومية والاجتماعية . وحيث تغطي نظرية الاستثنائية على نقطة الالتقاء التاريخي الموضوعي عند تمزيق نظام الهيمنة العالمي لصالح القوى الشعبية الثائرة في الدول القومية ، التي لاتزال تقع في محيط التبعية . عند هذه النقطة تبدو كافة القوى الاجتماعية .. الطبقات الوسطى والبورجوازية الوطنية والصفوة المثقفة والتكنوقراط التحديثية وكأنها قد امتلكت زمام أمورها على الأقل فيما يتعلق بالدور المنوط بها في مركز جهاز السلطة . وعند هذه النقطة يبرز دور الجيش كعامل ادماج : كمعلم وكعنصر للتحديث .

٢ ــ ٤ اللحظة التاريخية للمنهج الوظيفي

يتعين علينا الآن أن نسعى في إطار تحليل قمنا به في مجال آخر[٢٩] إلى تحديد الدوافع التاريخية سواء على نطاق واسع أو وفقا للشروط المحددة التي يفرضها الحقل العلمي موضع البحث .. تلك الدوافع التي أدت بمجموعة من علماء الاجتماع والسياسة إلى التفضيل التلقائي للمنهج الاستثنائي ومحاولة تطوير نظرية وظيفية .

وبما أننا قد انتهينا من مناقشة الدوافع التاريخية والثقافية وراء المنهج الاستثنائي فإنه يتعين علينا الآن أن نحدد العناصر التاريخية التي أتاحت بلورة هذا المنظور عند هذه النقطة في مجال الاعلاقات بين الجيش والمجتمع المدني وهى تنحصر في عنصرين : الأول حالة الأمر الواقع التي ترسخت في الغرب على أساس تقسيم العالم إلى معسكرين : معسكر رأسمالي (حر) ومعسكر اشتراكي كما اتفق في يالتا . غير أن العنصر الثاني يبدو أقل وضوحا . فالمجموعة الرئيسية من المتخصصين من العنصر العسكري في العلوم الاجتماعية كانت ولاتزال كما رأينا متمركزة في الولايات المتحدة . وقد بدأ العنصر العسكري يتحول إلى قضية في وقت كانت فيه هذه الدولة قد بدأت ترتدي عباءة الامبريالية الأوروبية الكلاسيكية حتى أن منطقة نفوذها التقليدية ظلت طبقا لما حدده مذهب مونرو في عام ١٨٢٣ هى العالم الغربي ومنطقة أمريكا الجنوبية والمحيط الهادي . وهى مناطق تبدو دولها مجموعة من الأمم لاتنتمي إلى النموذج الأوروبي أو التقليدي الذي حددنا موقعه قبل ذلك في سلم أنماط يشمل : «الأمم والدول القومية ذات الأصل الأوروبي التي فرضت على أساس أجنبي متدهور ومتفكك «والأمم المنبعثة» والأمم القومية الجديدة ذات التوجة الوحدوي . «والدول الجديدة ذات التوجه القومي» .

هذه الأمم غير التقليدية تعتبر أمما جديدة وذلك نتيجة للنزعة الأمريكية التي اتجهت إلى تطبيق التجربة الخاصة بالولايات المتحدة على كل منطقة خارج حدود العالم القديم .. أى خارج حدود أوروبا .

وفي ذات الوقت وبينما كانت العلوم الاجتماعية في أمريكا تحول انتاجها إلى العنصر العسكري في هذه المناطق التي نشأت فيها التكوينات القومية غير التقليدية كانت هذه التكوينات ــ الضعيفة البنية ــ فيما يتعلق بتكامل الدولة القومية والتي كانت قد منحت جذور «طبقة سياسية» بينما تثير مشكلة الهوية القومية[٣٠] . قلقها باستثناءات قليلة ــ هذه التكوينات كانت تمر بمرحلة تفكك وعدم تماسك خطيرة اتسمت بسلسلة من الانقلابات العسكرية المتعاقبة ..

كان ذلك اذن هو عصر الكولونيلات .. عصر العدو السريع عبر مسافات شاسعة مفتوحة لاتؤدي إلى كاليفورنيا . كان ذلك عصر صعود الأوليجاركية العسكرية والكومبرادور . وأخيرا كان ظهور رجال حرب العصابات وراء الجبال وفي عزلة عن الجماهير الشعبية التي ظل مستوى اندماجها القومي والاجتماعي الضعيف يمثل مشكلة دائمة .

هذا اذن هو المعامل Catalyst . وسوف يكون ذلك هو الاجابة النظرية فالجيش والجهاز العسكري والعلاقات بين الجيش والقانون سوف ينظر إليها جميعا من خلال هذا المنظور .

ومعنى ذلك أننا سوف نجد استثنائية هذه الدول الواقعة تحت سيطرة الامبريالية الجديدة المهيمنة للولايات المتحدة والتي كانت في ذات الوقت المصدر الرئيسي للبحث في عنصر العسكرية في العلوم الاجتماعية .. سوف نجد هذه الاستثنائية في الجيش . وبواسطته ومن خلاله سوف نصل إلى عقلانيتها التي تفسر في حد ذاتها وفقا لمعنى وظيفي .

ولأن هذا بالقطع يعد تطابقا مفتعلا غير يسير فإنه يؤدي إلى أسئلة بلا إجابات ومراوغات وتقديرات استنتاجية — سطحية وما ينتج عنها من فشل نظري وذلك رغم التقدم الحقيقي في تحديد الحقل العملي وطرح الفروض القابلة للتطبيق والقضايا المتصلة .

وهكذا تبقى الاشكالية الأساسية هي : ماهو دور الجيش في المجتمعات الحديثة ؟ وهي ليست اشكالية مقصورة على محيط القارات الثلاث أو منطقة التبعية .

ولذلك كما قلنا في بداية هذه الدراسة فإنه بقدر مايوضع الجيش في مركز السلطة لكل مجتمع قومي على حدة بقدر ماتتخذ عملية التركيب النظري بعدا عالميا . وبقدر ماتجرب التكوينات الاقتصادية الاجتماعية القومية المختلفة منعطفات تاريخية متباينة بقدر ماينبغي على النظرية أن تأخذ في اعتبارها أوسع مدى من المتغيرات المستمدة ليس من ظاهرة الاستثنائية ولكن من مفهوم الخصوصية الذي سننتقل اليه الآن في محاولة لاستكشافه .

٣ — الجيش في عملية بناء التكوين القومي

٣ — ١

يتناقض تاريخ المجتمعات الانسانية مع كل من الاستثنائية الفكرية Cematic والاستثنائية الاقليمية : بل إن تاريخ المجتمعات الانسانية يشهد على صدق حقيقة أن الجيش كان دائما في مركز العملية التي يتم بمقتضاها بناء التكوينات الاجتماعية الاقتصادية كتكوينات قومية . أي أنه كان على الدوام جوهر بناء الأمم والدول .

وهذه الفرضية الأساسية التي لايمكن الاعتراض عليها تجد دليلها وبرهانها في جيش مصر الفرعونية — وفي الجيش الذي وحد الصين تحت زعامة هانز وفي بلاد الفرس القديمة . كذلك فهناك دليل على ذلك في الدول القومية — الأوروبية الحديثة فرنسا منذ Vercingetorix حتى نابليون . وبريطانيا العظمى في عهد كرومويل . وروسيا منذ بيتر العظيم حتى سوفيتيات الجند (١٩١٧) وبولندا قبل هزيمتها ، والسويد تحت زعامة تشارلز الثاني عشر . وينطبق نفس الشيء على أرجاء أخرى من اليابان إلى تركيا ومن أسبانيا إلى أثيوبيا . وفي هذه الدول الضائعة في أفريقيا وأمريكا الوسطى والجنوبية[٣١] .

وكلما كانت المجتمعات الانسانية تسعى إلى تحقيق وجود متكامل كوحدة قومية حول مركز سلطة يكون هو في حد ذاته أداة لهيمنة طبقة أو عدة طبقات مسيطرة . كان الجيش هو جوهر هذه العملية ككل . فالجيش كان مثل رأس حربة يقوم بتمهيد الطريق وحماية السلطة القومية ويجوب الحدود وعندما تثير الظروف قضية الوحدة يكون على الجيش توحيد المكونات المختلفة للكيان القومي حول مركز الهيمنة . ومما لاشك فيه أنه عادة ماكان يتم تنفيذ ذلك باستخدام النار والسيف ولكن دائما استنادا إلى مشروع سياسي قومي ، ودائما في إطار نظرة عالمية شاملة .

٣ ــ ٢

إن هذه الحقائق وهذه الفرضية ليست لها أية استثناءات في أية مرحلة من مراحل تاريخ العالم . ومع ذلك فإن العلوم الاجتماعية لن تأخذ منها سوى دور العنف الذي اضطلع به الجيش انطلاقا من رؤية أخلاقية بحته ، وهكذا تتقلص الظاهرة بأكملها إلى مستوى الانحراف اللاانساني المستمر . ويصور دور الجيش في تحقيق الوحدة الاجتماعية الكاملة دورا استثنائيا في استواء يعتبر كامنا في أسبقية نشوء المجتمع المدني بتوجهه الديمقراطي التعددي الانساني السلمي العلماني .

كان هذا اذن هو اتجاه هذا العصر لاسيما بعد فترة حرب ١٩١٤ ــ ١٩١٨ وحيث لم يستطع العالم المهيمن (الغرب) أن يجد وهو يحاول أن يواجه حقبة تاريخية بأكملها (عشرة قرون من الحروب الأوروبية) وسيلة أخرى لتعديل التوازن بصورة دائمة وجذرية بين دوله الاساسية التي حاول هتلر أن يوحدها في مواجهة دولة واحدة من بينها اختارت طريق الاشتراكية .

ومع ذلك يظل الجيش في مركز السلطة . وتستمر الحروب ناشبة في أرجاء العالم تحت رايات الغرب المتمدين الديمقراطي العلماني السلمي .. هذا الغرب الذي خاض عشرة قرون من الغزوات الصليبية ضد العالم الاسلامي «الملحد» الذي يتحكم في المناطق الهامة المحيطة بالبحر المتوسط حيث تلتقي أوروبا بالشرق سواء بأفريقيا أو آسيا .. هذا الغرب الذي ارتكب أعمال القمع البربرية ضد السكان الهنود الأصليين في الأمريكتين والذي قام بعمليات الاستغلال التجاري لأفريقيا وبلقنتها وانشاء الامبراطوريات الاستعمارية ، التي تبعها النظام الامبريالي . وهو نظام كان أول ماضرب الشرق (أى العالم العربي والاسلامي) ثم الهند والصين ومعظم أرجاء آسيا .

وليس بخاف أنه في الفترة التي أعقبت يالتا لاتزال الحروب التي يتورط فيها الغرب هى تلك الحروب التي يخوضها ضد الشرق الثوري الناهض : في كوريا وفيتنام والهند الصينية وفي مصر والجزائر . ومع ذلك لاتزال العمليات العسكرية البوليسية مستمرة ومتكاثرة بحيث أنها أصبحت تتحكم في حجم الدمار وتحفظ ماء الوجه في نفس الوقت . ومثال على ذلك ماحدث في إيران «مصدق وتودة» وماحدث في أندونيسيا في عهد سوكارنو وعيديت Aidit وكوبا الشيوعية وجمهورية الدومينيكان وجنوب أفريقيا وأنجولا وموزمبيق والسودان والأردن والمغرب .

أما في «فيتنام الشهيدة» وحدها فقد فجرت الولايات المتحدة كمية من المتفجرات تفوق ماشهده العالم خلال فترة الحرب العالمية الثانية كلها . وفيتنام أيضا مثال على هذا النمط من الصراع المحلي الذي يسمح بصيانة وهم السلام العالمي .. فهو سلام يستبعد منظوره العنصر العسكري من الحقل الرئيسي للمعرفة العلمية والثقافية بقدر مايستطيعون .

٣ ـ ٣

إن هذه المبادرة العسكرية التي تأخذ شكل هجوم شامل من جانب الامبريالية المهيمنة على مستوى عالمي شامل تصبح أكثر حتمية أمام ظهور حركات الاستقلال الوطني في محيط التبعية لاسيما في الشرق إلى جانب أمريكا اللاتينية وبعض أنحاء أوروبا .

ومن الطبيعي أن نمو الحركات الوطنية سواء اتخذت شكل بناء دول جديدة ذات توجه قومي أو شكل الانبعاث لأقدم الأمم في العالم وهو أقصى أطراف التكوين الاجتماعي القومي لايتأتى إلا بعمل مشترك لكل من جماهير الشعب والدولة القومية المستقلة .

ولذلك فإنه يصبح من الطبيعي أيضا أن يجد الجيش نفسه في قلب هذه الأزمة الصعبة حيث أنه يضطلع في التحليل النهائي بمهمة حماية استقرار مؤسسات الدولة القومية واستقلالية سلطة القرار لديها وعلى أنه جيش الشعب الذي يناضل من أجل تحرره وثورته . ومن هنا نجده يضطلع بالدور التقليدي للمؤسسة العسكرية في نفس الوقت الذي يتحمل فيه وظيفته كحامل رسالة المستقبل . والصين ومصر هنا مثلان واضحان .

وهكذا يصبح الجيش الآن وأكثر من أى وقت مضى جوهر وطليعة الجدلية الاجتماعية في أنحاء العالم سواء جيوش القوى الامبريالية المهيمنة التي تقوم بمهامها في الخارج ومن ثم فهى تعمل على حماية أوهام المجتمع المدنى الانساني المسالم من جهة . أو من جهة أخرى جيوش الحركات الوطنية في أرجاء المحيط التابع سواء كان محيطا منبعثا أو في حالة ثورة والذي يأخذ شكل جيش الدولة أو القوات الشعبية .

كل هذه الضغوط تفسر ظهور «علم اجتماع العسكرية» لفهم الثورة الطائشة لما كان يعتبر استثنائيا وغير عادي في محيط عادي طبيعي .

٣ ـ ٤

وهكذا كما رأينا يبرز «علم اجتماع العسكرية» عندما يقتحم الجيش مرة أخرى حقل الرؤية العلمية . ومن هناك يتقدم سواء في محيط الهيمنة أو في المحيط الثوري التابع في اتجاه رد منطقي مألوف .

٣ ـ ٤ (أ)

إذا سلمنا بأن الجيش يقوم دائما بدور ايجابي تقدمي في النضال الوطني ضد الامبريالية فإننا

سنحاول أن نقيم معادلة بين هذا النمط من الجيش وجيوش الدول المهيمنة . وفي كلتا الحالتين سوف يعتبر الجيش جماعة اجتماعية محايدة تؤدي وظيفتها وتستجيب لمؤثرات وضغوط وتقاليد واحتياجات متشابهة . وفي هذا الاطار تستخدم الوظيفية لتبرئة الجيش في الدول الامبريالية حيث تفسر أعمال القمع والمذابح وحتى الابادة على أنها مجرد اضطرابات تحدث أثناء أداء النظام الاجتماعي لوظيفته وهو النظام الذى بإمكانه تلبية كافة الاحتياجات .

ولذلك فإن التحليل الوظيفي يلقي قناعا على المضمون الاجتماعي السياسي للمؤسسة العسكرية وهى تعمل في بيئة قومية متباينة للغاية وفي مواقف زمانية مكانية مختلفة .

٣ ــ ٤ (ب)

إذا كانت نقطة البداية لدينا هى الدور الأصلي للجيش كمؤسسة مهمتها حماية النظام الاجتماعي بمعناه الواسع في أية دولة قومية معينة . فإنه سيكون من الممكن دائما العودة إلى نفس الرأى السائد القائل بأنه فيما يتعلق بالقوات الشعبية أو جيش الدولة التي تخوض نضالا من أجل الاستقلال والثورة هناك نفس المعامل السلبي الذي يعد مقبولا بالنسبة للجيش في الدول المهيمنة . غير أن هذه المناقشة تؤدي في أكثر أشكالها المتطرفة الفاضحة إلى نفس رد الفعل الرافض الذي عبرت عنه القطاعات التقدمية العريضة في الغرب تجاه دور الجيش في الصين الشعبية خلال فترة الثورة الثقافية(٣٢) . فقد نظرت هذه القطاعات إلى الكوادر التي تكونت من الفلاحين المسلحين والعمال والمثقفين الذين بنوا الثورة طوال نصف قرن من النضال حتى المسيرة الطويلة وبمجرد أنها نظمت نفسها في الجيش الشعبي على أنها متطابقة مع الجيش في الدول الامبريالية . وهنا يلعب التفسير التروتسكي دوراً رئيسياً إذا سلمنا بكراهيته للدول الاشتراكية وجهاز السلطة فيها طالما كانت هذه الدول تمتلك بناء بيروقراطيا أى شكلا من أشكال التنظيم الذي يضطلع بمسئولياته أمام الجماهير الشعبية على مستوى اقليمي .

غير أن هذا الغموض وهذه المتناقضات ليست نتيجة الصدفة . فنحن نؤمن تماما بأنها تعد نتيجة مباشرة لوجود حقل علمي محدد خاص بعلم الاجتماع العسكري . وذلك لأن دراسة العنصر العسكري ينبغي أن تكون جزءا طبيعيا مندمجا في علم الاجتماع السياسي وسوسيولوجيا الحركات الوطنية . وعندئذ فقط نستطيع أن نبدأ في تفسير الطابع اللاانحرافي للعنصر العسكري وذلك بوضعه في اطار بيئته الموضوعية في العالم الواقعي .

ومع ذلك فإن هذا المنهج هو الذي أعطى هذا الطابع العلمي لتلك الأعمال التي أثرت في تحديد اتجاه العلوم الاجتماعية على مستوى أكثر شمولية بينما ظل البحث في علم اجتماع العسكرية يركز طاقاته على تكييف وسائل الاتصال بالجماهير ولاسيما الصحافة .

٣ ــ ٥

إن دراسة الجيش ينبغي أن تعالج في إطار علم اجتماع السلطة . وبما أننا قد اخترنا أن نضعه في

طليعة العملية التي تتشكل بمقتضاها التكوينات القومية فإنه سوف يوفر لنا أيضا الفرصة لأن نضيف إلى هذا الاطار الشامل علم اجتماع الحركات الوطنية . وأنه مما يستحق الاشارة اليه هنا أن التحليل سوف يتبلور في إطار مفهوم الخصوصية .

والمشكلة في واقع الأمر تتلخص في الآتي : كيف لنا أن نبرر الاختلاف الملحوظ في الدور الذي يقوم به الجيش في دول متشابهة وفي إطار تكوينات اجتماعية اقتصادية استطاعت بكل وضوح أن تحقق نفس مستويات التنمية الاقتصادية ؟ ثم كيف نفسر على سبيل المثال التباين بين دور الجيش في اليابان وبريطانيا العظمى ، في البرازيل والمكسيك ، في مصر وتركيا ، في الصين وبولندا ، في نيجيريا وجمهورية مالاجاش في الولايات المتحدة وألمانيا ؟

إننا إذا استخدمنا المنهج الوظيفي لمعالجة هذه المشكلة فإننا لن نتوصل إلى إجابة شاملة وسوف يقتصر الأمر في النهاية على التفصيلات الاحصائية والسلوكية التي يهتم بها علم الاجتماع العسكري .

ولكننا من جهة أخرى إذا افترضنا وضعا تاريخيا نقديا يقوم على أساس تصور الخصوصية فإنه يصبح من الواضح على الفور أن الجيش ليس كيانا مجردا — في أية عينة معرفة — منعزلا عن الأساس الملموس الذي يوجد ويعمل في اطاره[٣٣] . ولكنه بالقطع عنصر تكوين مندمج في التكوين الاجتماعي الاقتصادي ككل ويشكل المحور الأساسي للسلطة .

وفي هذه الحالة فإن التحليل سوف يشير إلى المجتمع القومي ذاته وسوف ينظر إلى الجيش من خلال هذا الاطار الشامل ليس ببساطة « كجيش » فقط ولكن كجيش قومي في مجتمع قومي معين وعند مرحلة معينة من مراحل تطوره التاريخي ثم يوضع ذلك في إطار عملية التطور التاريخي ككل .

وبمجرد أن يتم تحديد خصوصية هذا المجتمع القومي ككل فإنه سوف يكون بالامكان التركيز على شكل التكوين القومي المعين وعلى أسلوب التحول من تكوين اجتماعي اقتصادي إلى آخر (من الاقطاعيين إلى الرأسماليين على سبيل المثال) . وفي إطار هذه الدائرة يكون بالامكان أن ننظر إلى الأساليب الخاصة التي تتشكل بها سلطة الدولة . وعندئذ يكون من الممكن أيضا أن نجد مغزى لعناصر أخرى مثل فصل السلطة بالنسبة للتوجه العلمي والتقنى للجيش الفرنسي ، والتعايش بين سلطة الدولة التي تضم العنصر العسكري والكفاءة الاقتصادية والأيديولوجية القومية في مصر . والدور الأصلي للجيش في الامداد ونقل الجنود وايوائهم في البرازيل وأندونيسيا والدور الرئيسى للجيش في جدلية الشعبية والاستبدادية في روسيا ، وسيطرة نزعة الانقلابات العسكرية ، أو العمل المشترك مع القوى الموجودة ميادين الهيمنة عند بعض جيوش الدول ذات التوجه القومي والطابع الوحدوي والشعبي الذي ميز الجيش في الصين وفيتنام في بعض الأوقات والتوجيه البطولي التعليمى للجيش في كوبا والمؤسسة العسكرية الصناعية في حقبة الثورة التكنولوجية والعلمية في الولايات المتحدة الخ .

ولسنا نقصد هنا أن نقول بأى حال أن السلطة السياسية وبالتالي الجيش متميزان في طابعهما الأساسي في أى من هذه الدول ولكن الأمر ببساطة هو أن عملية التطور الخصوصية لكل دولة لها

تأثيراتها على الدور المنوط عادة بالجيش في تلك الدولة على أن يكون مفهوما بوضوح أن الجيش يشكل في كل الحالات المحور الأساسي لسلطة الدولة لحظة انشائها وعند تلك النقطة التي يتحول فيها كل تكوين اجتماعي اقتصادي إلى أمة منبعثة جديدة وموحدة . ورغم أن المصطلح مشترك إلا أنه سوف يتضح أن لدينا هناك شيئا مشتركا بين جيش الكومبرادور الذي يقوم على حماية المصالح المشتركة للامبريالية وحلفائها وعملائها من الأهالي الأصليين من جهة وبين مؤسسة عسكرية نشأت نتيجة تراث تميز بالرغبة في تحقيق استقلال الدولة القومية ، أيا كانت حدودها : الجيش اليوناني أيام الثورة المضادة (١٩٤٥ — ١٩٤٩) والجيش الذي قدر له الاستيلاء على السلطة بعد عدة سنوات في مصر ، والجيش الذي قاده أتاتورك في حرب الاستقلال (١٩١٩ — ١٩٢٣) والجيش الذي يطارد الليبرالية في جواتيمالا وباراجواى وأفريقيا البرتغالية . والجيش الذي برز أثناء المسيرة الكبرى وجيش دولة ظل دائما على هامش جميع الصراعات على مر التاريخ مثل جيش سويسرا . وهكذا يتضح أنها جميعها مختلفة للغاية يصعب حصرها في نمط أو تعريف أو وظيفة سياسية مشتركة .

٣ — ٦

نستطيع الآن أن نرسم سلم أنماط مبدئي استنادا إلى العملية التي يتم بمقتضاها بناء الأمة كالآتي :

٣ — ٦ (أ)

الدول ذات معامل عالى لاشتراك العسكرية في الحياة الاجتماعية وهذه المجموعة تضم مجموعتين فرعيتين :

١ — الدول القومية الواقعة في محيط التبعية التي تناضل من أجل التحرر وتحقيق ثورة قومية واجتماعية . وهذه المجموعة تضم المحيط القارى الثلاثي بأكمله لكنها تضم بصفة أساسية ، تلك التكوينات القومية التي تتمتع بعمق تاريخي عظيم أو بالأحرى الأمم القديمة التي تسعى في مرحلة تكوينها القومي إلى تحقيق نهضة قومية وليس مجرد استقلال بسيط .

٢ — الدول الامبريالية المهيمنة التي آثرت الدخول في نشاط امبريالي فعلي على مجرد حماية ممتلكاتها القديمة(٣٤) .

٣ — ٦ (ب)

دول ذات معامل ضعيف لمشاركة العسكريين في الحياة الاجتماعية . وهذه المجموعة تضم أيضا مجموعتين فرعيتين :

١ — الدول الجديدة ذات التوجه القومي في المحيط التابع والتي تركز اهتمامها على بناء نفسها أكثر من التركيز على المواجهات مع التسليم بأن امكانياتها كأمة تبدو وكأنها ليس لها جذور عميقة جدا .

٢ ـــ هذه الدول الواقعة في محيط الهيمنة التي تعني بصيانة مكاسبها السابقة أكثر من التورط في مسار عدواني امبريالي فعلي .

٣ ـــ ٦ (جـ)

سوف يظل نموذج الأنماط الذي حددناه على هذا النحو صالحا للتطبيق على نطاق المسار المنظور لعملية التطور رغم أنه من المسلم به أن أى انفجار مفاجيء قد يؤدي إلى تداخل الجيش حتى في تلك الدول التي تبدو بعيدة جدا عن التراث العسكري .

إن هذه الخطوة التحليلية الأولى تقودنا بالضرورة وبشكل مباشر إلى مشكلة السلطة أى إلى قضية الدولة .

٤ ـــ الجيش وممارسة السلطة المهيمنة

٤ ـــ ١

لقد أشرنا مرارا إلى هذا الستار الدخاني الذي يثار في محاولة لحجب دور العنف في ممارسة السلطة . ولذلك ينبغي علينا الآن أن نأخذ في الاعتبار عنصرا حديثا هو استنزاف المناقشات القديمة حول الطابع الأساسي غير العنيف لسلطة الدولة بدءا بالليبرالية الفلسفية الكلاسيكية وانتهاء بفلسفة المجتمع المفتوح التي أثارها مؤخرا كارل بوبر ، وفي ذات الوقت الذي كانت فيه الدولة الأوتوقراطية تسير في طريق النمو الكامل في كل من أوروبا وأمريكا الشمالية[٣٥] . كان هذا التطور يسهم بشكل مباشر في جلاء ووضوح العنصر العسكري .

ولا يسع المرء إلا أن يندهش وهو يرى كيف وبأى قدر من التشويش استطاعت الدول القومية في أوروبا الرأسمالية الاستعمارية أن توهم أو بالأحرى أن تفرض على العالم وهم الطابع الليبرالي المدني الانساني المسالم للدولة .

فمنذ عصر الثورات (البورجوازية) الكبرى بداية من الثورة الفرنسية وإنتهاء بتحطيم النظام الرأسمالي العالمي باندلاع ثورة اكتوبر وبعد ذلك تحطيم النظام الامبريالي الكلاسيكي فيما بين أزمة (١٩١٩ ـــ ١٩٣٢) وحرب (١٩٣٩ ـــ ١٩٤٥) وحتى الانفجار الأخير الذي أحدثه بعث الشرق تحت تأثير الصين الشعبية .. خلال كل هذه الفترة كان تاريخ سلطة الدولة في العالم أجمع هو تاريخ التنظيم العقلاني المضطرد للعنف كأداه لحماية استمرارية هيمنة الطبقات والجماعات الاجتماعية المسيطرة في الدولة القومية . ولذلك فسوف يبدو أنه في الامكان العثور على تفسير ذلك في فترة التوافق الأوروبية . وهى تلك الفترات من التاريخ الحديث التي ألقت فيها الدول الأوروبية مؤقتا بسلاحها ووافقت على التعايش في إطار سلام دائم هش بدءا من معاهدة فيينا (١٨١٥) إلى الحرب الفرنسية البروسية في عام ١٨٧٠ ومن سحق كوميون باريس حتى حرب (١٩١٤ ـــ ١٩١٨) ومن معاهدة فرساى

(١٩١٩) إلى ميونيخ (١٩٣٨) . ثم في أوروبا الغربية وبتأييد من الولايات المتحدة . وحتى في أمريكا الشمالية ذاتها بعد عام ١٩٤٥ .

خلال هذه الفترات استطاعت دول أوروبا والغرب الرأسمالي أن تقبل انشاء مناطق تكاد تخلو من العنف على أراضيها بينما كانت تحتفظ في ذات الوقت بهيمنتها على العالم . ومع ذلك فقد كان هذا السلام المدني مصحوبا دائما بتفجر العنف الدموي ضد الأعداء من الشعوب الوطنية (كوميون باريس ، وقمع الثورة الروسية الأولى في عام ١٩٠٥ والثورات الألمانية والمجرية التي اندلعت في أعقاب ثورة اكتوبر لعام ١٩١٧) . كذلك كان هذا السلام مصحوبا دائما بالممارسات المستمرة المنتظمة للعنف في المستعمرات وشبه المستعمرات والأراضي الخاضعة للتبعية في آسيا وأفريقيا وأستراليا وأمريكا اللاتينية ، وهكذا ساد السلام المدني داخليا بينما استمر العنف ضد جميع الأعداء سواء على الساحة الداخلية أو على الساحة الخارجية . واستطاعت الدولة أن ترى نفسها كدولة السلام المدني المتاح فقط ولكن الثمن كان نوعا من التشويه النظري والأيديولوجي الذي كان يستند إلى رغبة عارمة في اخفاء الطابع الطبقي للسلطة من أجل تعزيز وهم تقسيم السلطات أو هذا الوهم الذي يعطي أولوية للحرية الفردية الشكلية على الحريات الجماعية . ومن هنا جاءت النظريات المثالية حول الدولة حتى العصور الحديثة .

ومع ذلك فقد كان لابد أن يؤدي انهيار النظام الامبريالي الكلاسيكي في عام ١٩٤٥ ثم انتصار الاشتراكية في الجزء الأعظم من آسيا في نفس الوقت الذي كانت تمر فيه الدول الاشتراكية الأوروبية بعملية البناء .. كان لابد أن يؤدي كل ذلك إلى انهيار مواز للنظريات المثالية بشأن الدولة . وفي عالم أمكن توحيده أخيرا على نطاق شامل أصبحت التجربة الحية للعنف ـــ سواء العنف المنظم في الدول المهيمنة أو العنف الهمجي في الدول التي أخضعتها الامبريالية بقوة السيف ـــ تشكل جزءا من التجربة اليومية لكل البشر في جميع أرجاء العالم ولم يعد هناك الآن ماينقذ نظريات الحقبة الجميلة وهى تلك الحقبة التي حققت فيها الدول الرأسمالية تقدمها تحت ستار الانسانية الليبرالية المتمركزة في الغرب .

عنف بالغ وانتهاكات لاحصر لها ... ونماذج فيتنامية عديدة ... وبدأت الشعوب تدرك تدريجيا حقيقة سلطة الدولة ... والعنف الذي كان بالأمس من فعل الشياطين كشف عن نفسه اليوم ... إنه أداة الموت الجماعي ووسيلة لخلق عالم جديد . وهكذا فإنه يتحول إلى جزء من رؤية عامة شاملة لعالم يتشكل أو لمشروع حضاري يتيح للشعوب فرصة انتزاع حق تقرير مصيرها .

ولقد كان لهذا التطور الذي شهدته الروح العامة نتائجه الواضحة فيما يتعلق برؤية الدور الرئيسي للعنصر العسكري في ظاهرة السلطة . حيث أصبح ينظر الآن إلى هذا العنصر من منظور يتسم بالواقعية أكثر منه باليوتوبية حتى أنه يبدو من الطبيعي تماما أن يحتل الجيش مكانا رئيسيا في جهاز العنف المنظم الذي هو جوهر طبيعة السلطة والدولة .

ولكن ماهى اذن هذه السلطة وهذه الدولة في المرحلة الراهنة من التطور التاريخي للمجتمعات الانسانية ؟

٤ ــ ٢

كانت نظرية السلطة السياسية التي تتجسد من خلال وسيط الدولة محل دراسات قليلة في العصور الحديثة[٣٦] . بل إن هذه الدراسات كانت مقصورة على التجربة الغربية في نفس الوقت الذي كانت « الدولة » كواقع تنمو فيه داخل الاطار العام للسلطة السياسية في اتجاه عمق غير مرئي في أرجاء الشرق ومحيط القارات الثلاث بصفة عامة . ومع ذلك فإنه يبدو من الصعب في حدود هذا الاطار البحثي أن نحدد خطة تحليلية دقيقة لهذا التطور الذي كانت جوانبه النظرية المبتكرة موضوع بحثنا منذ عام ١٩٦٢ .

٤ ــ ٢ (أ)

إن العامل الأساسي في هذا التطور هو ظهور الخصائص الشاملة الكلية لهيمنة سلطة القرار على كل المستويات كما تمارسها الدولة المعاصرة لمصلحة طبقة أو عدة طبقات أو مجموعات اجتماعية وذلك كبديل لدولة ذات طبيعة محدودة تتركز على ممارسة العنف المنظم تأييداً لهيمنة طبقة أو عدة طبقات أو مجموعات اجتماعية .

وعلى مدى المرحلتين العظميين للتاريخ الحديث ... مرحلة الثورة الصناعية ومرحلة الرأسمالية الكلاسيكية ثم المرحلة الأحدث للثورة التكنولوجية العلمية .. على مدى هذه الفترة كانت الخصائص الأساسية لسلطة الدولة أو جوهر هذه السلطة كما هو يؤكد على هيمنة قطاعات مختلفة من البورجوازية من خلال ممارسة العنف المنظم . وفي حالات أخرى يكفي أن نستبدل مصطلح « البورجوازية » بمصطلحات أخرى تعبر عن الطبقات المالكة السابقة عليها في التكوينات الاقتصادية الاجتماعية القومية في الغرب .. مجتمع الاقطاع وامتلاك العبيد وذلك حتى نصل إلى تركيب نظري صادق لسلطة الدولة داخل مجتمعات الطبقة .

غير أن القول بذلك واثباته على نحو واف ليس سوى بداية . فالواقع أن الدفعة القوية التي أخذتها وسائل الانتاج أو التكنولوجيا بالمعنى الشامل لها والعلوم الرياضية والطبيعية (من خلال الحروب والثورات) على مر أكثر من قرنين بدءا من عصر الموسوعيين حتى عصر الثورة الثقافية قد أدت إلى تحولات عميقة في العالم على كافة المستويات .

وخلال فترة الرأسمالية الكلاسيكية استطاع القطاع الخاص أن يضمن التنمية الضرورية للتقدم الاقتصادي . وغالبا ماكان التقدم العلمي والتكنولوجي يستمر في إطار هذا القطاع الديناميكي . أما الثقافة بدورها فقد كانت لها جذورها في ذات الأرضية حيث عبرت من خلال الفردية عن تطلعات الفلسفة المثالية وأفضلياتها في البورجوازية الجديدة على سبيل المثال . وباختصار كانت الدولة تمارس وظيفتها المهيمنة بصورة مباشرة على القطاع السياسي الخصوصي وعلى دعم النظام الاجتماعي كما تحدده

الطبقات الحاكمة . ومن هنا كان للقطاع السياسي الخصوصي ولجهاز الدولة هذا الوضع المتميز . وليس معنى ذلك أن الدولة قد فشلت في الاهتمام بالاقتصاد والثقافة . فقد كانت تفعل ذلك دائما وبصورة فعالة للغاية . غير أن هذه المجالات لم تكن أبدا محل اهتمامها الرئيسي وذلك لأن الرأسمالية الليبرالية .. كانت تبدو هي ذاتها وكأنها تمتلك أدوات انتشار هذه المجالات الأساسية للديناميكية الاجتماعية .

غير أن الأمور اختلفت في السنوات التالية بصورة كبيرة بعد أن سيطرت الأمبريالية المهيمنة والحركات الثورية وحركات التحرر والثورات الاجتماعية والوطنية العظيمة على هذه الحقبة . وأيضا بعد الثورة في مجال العلم والتكنولوجيا . فقد شهد العالم تحولات بعيدة المدى تمثلت في القضاء على غموض العالم وشمولية العلاقات الدولية والوظيفة المعجلة للصناعة الكيميائية والكهرباء والطاقة النووية والالكترونيات وانتشار وسائل الانتاج الحديثة التي أصبحت لاغنى عنها للمسيطرين على هذه الصناعات الجديدة وعملائهم على نطاق واسع .. هذه التحولات جعلت من الحتمي اللجوء للحاجة التقليدية ، إلى الوصول بترشيد توظيف المجتمعات والجدلية الاجتماعية إلى مستوى غير معروف حتى الآن يستطيع في نفس الوقت أن يتحكم في مستقبل العالم كله وأن يوجهه ويخططه .

لقد كان على أساس هذه الاحتياجات الجديدة التي نشأت نتيجة تطور العلوم والتكنولوجيا نفسها أن طرحت مشكلة السلطة بمفاهيم جديدة في الفترة مابين ١٩١٧ — ١٩٤٥ ولاسيما في أعقاب الأزمة الاقتصادية العالمية فيما بين (١٩٢٩ — ١٩٣٢) . **Volens nolens** . وهكذا أصبح واضحا للجميع أن المراكز التقليدية (الكلاسيكية) لسلطة القرار في المجتمعات الرأسمالية لم تكن في وضع يمكنها من احتواء هذه العملية الواسعة بالقوة اللازمة .

وقد يبدو ذلك عن بعد وكأنه المغزى الحقيقي لظهور أربع حركات مختلفة لسلطة الدولة المعاصرة وهي حركة الاشتراكية الماركسية ، وحركة الاصلاحية الكانزية (نسبة الى جون منيارد كينز **John Maynard Keynes**) عالم الاقتصاد الانجليزي ، والمؤسسة العسكرية الصناعية وحركة الـ **Statism** ذات التوجه الاستقلالي .

ومع ذلك فقد بدأت الدولة وجهازها بأسلوب تعارضي — تكامل في احكام قبضته على ثروة متزايدة أبدا من المعرفة وسلطة دائمة النمو لاتخاذ القرارات الاساسية ووصلت تدريجيا إلى مستوى تخطيط الحياة الاجتماعية وتوجهها ككل . وبنفس الأسلوب التعارضي التقاربي لايبدو أن الحاجة إلى العقلانية القصوى التي تفرضها مركزية السلطة أى الدولة قد استطاعت أن تستحوذ على المركز غير الدولاني لاتخاذ القرار في أى مكان .

- ولكن هل تتناقض المؤسسات المتعددة الجنسية مع هذا التوكيد ؟

إن هذه المؤسسات يقوم على توجيهها في الأساس رأس المال الاحتكاري الأمريكي — مع شركائه — الذي يمارس سلطة القرار من خلال المؤسسة العسكرية الاقتصادية ويجد وسائل التنفيذ في جهاز الدولة الامبريالية المهيمنة التي تجد بدورها سندا من أجهزة الدول التابعة وتنوع أنشطتها من خلالها[٣٧] .

إن هذا التحول في طبيعة السلطة ذاتها وآداتها (الدولة) يمكننا من تبرير الدور الجديد المنوط بالجيش الذي هو المحور الرئيسى للدولة . فالجيش لايجد نفسه في قلب كل مرحلة سياسية اليوم لمجرد التعويض عن غياب أية طبقة أو مجموعة اجتماعية معينة . ولكنه يضرب بجذوره أصلا في تطور التركيب الداخلي للتكوينات الاجتماعية الاقتصادية القومية في عصرنا الحالي أيا كانت أيديولوجيتها والتي سلمت الدولة السلطة المركزية لاتخاذ القرار في كافة مجالات الحياة الاجتماعية التي هى مسئولة عن صيانتها وتنميتها . سواء كانت هذه المجالات اقتصادية أو هيمنة سياسية أو ثقافية أو أيديولوجية أو صور الحياة اليومية .

... هذه هى القضية الرئيسية لعلم الاجتماع السياسي في عصرنا الحالي . وهذا هو الأساس الموضوعي لظهور عنصر العسكرية ــ من خلال إطار واسع ومتمايز إلى أقصى حد ــ في جوهر الجدلية الاجتماعية . فضلا عن ذلك فإن هذا هو الاطار الذي يصبح من الممكن من خلاله أن نعالج كافة التناقضات بين الجيش والمجتمع .

٤ ــ ٢ (ب)

أما المظهر الثاني من مظاهر تطور الدولة المعاصرة فهو الحاجة إلى التمييز بين الوسائل المحددة التي يتم وفقا لها تركيب الجدلية الاجتماعية فيما يتعلق بممارسة سلطة القرار .

إننا إذا نظرنا إلى الدول الغربية الرئيسية فسوف نجد تنوعا طبقيا مدهشا في القوى المنغمسة في الصراع على السلطة . فنجد بريطانيا العظمى والدول الاسكندنافية حيث استطاعت الأحزاب السياسية أن تؤسس نفسها في مجرى عملية تاريخية ممتدة . وفي نفس الوقت وبصفة أساسية في وجه غزوات أجنبية عادة ماتؤدي إلى تصلب الدولة كملجأ أخير ومأوى لابديل عنه . وهكذا يظل دور هذه الأحزاب هاما في عملية صنع القرار السياسي وإن كان لايزال أقل أهمية مما كان عليه حتى منذ نصف قرن مضى .

أما في الدول الحديثة التوحيد نسبيا فإن جهاز الدولة المركزية يتمتع بوضوح بوزن هام إلى حد ما : غير أن النضال الطويل من أجل الوحدة (خاصة في ايطاليا وألمانيا) يكشف عن مدى عمق الخلافات الموجودة ويفسر المغزى النسبي للأحزاب السياسية الاقليمية في هذه الدول (وخصوصا الحزب المسيحي الاشتراكي الألماني في بافاريا والحزب الشيوعي الايطالي في الأقاليم الوسطى والجنوبية التي تمكنت من تحقيق وحدتها إلى جانب المافيا الأداة التحريرية الوحدوية الجنوبية) .

أما في فرنسا وهى البلد التي تمتعت بفترات طويلة من الوحدة وكانت ضحية غزوات عديدة فقد كانت الدولة هى العمود الرئيسي للبناء السياسي بأكمله منذ فترة ليست بقصيرة قبل ظهور اليعقوبيين (Jcobins) . وقد كان للأحزاب فيها دور أبعد مايكون عن التفاهة ولكن فقط إلى الحد الذي يمكنها فيه أن تقدم بديلا وطنيا للدولة (كما استطاع أن يفعل الحزب الشيوعي إبان فترتى الجبهة الشعبية والمقاومة على وجه الخصوص) .

وأخيرا نجد عند الطرف الآخر الولايات المتحدة حيث لم يكن للحزبين الرئيسيين (الديمقراطي والجمهوري) سوى القليل من الوزن . فالسلطة في الواقع تركزت في أيدى المؤسسة العسكرية الصناعية . أو بمعنى آخر اشتركت مؤسسات الاحتكار وجهاز العنف المنظم في ممارسة السلطة . ذلك لأن الولايات الأمريكية قد تشكلت من خلال المؤسسات الاحتكارية والجيش في حروب الانفصال وبعد ذلك تحت لواء الامبريالية المهيمنة . وقد تم كل ذلك من غضون فترة قصيرة نسبيا .

ورغم أن الأحزاب في الولايات المتحدة لها شعبيتها الوطنية بكل تأكيد إلا أنه ليس هناك سوى القليل جدا من تلك الأحزاب أو التكوينات السياسية التي تعمل على المستوى الاقليمي أو على مستوى أى من الولايات الفيدرالية : فالمعروف أن الاحساس القوى بالانتماء إلى طائفة إلى جانب الانتماء إلى الأمة أقوى بكثير من الولاء الحزبي .

أما في الدول الاشتراكية الغربية فهناك عملية موازية من التمايز حيث انعدمت تقريبا تجربة تعدد الأحزاب في الاتحاد السوفيتي الذي ورث التقاليد المركزية للاقطاعية العنصرية بينما تشهد الدول الاشتراكية الأوروبية الأخرى تعددا للأحزاب الديمقراطية إلى جانب الحزب الشيوعي الحاكم . وهنا أيضا يجد المرء عملية مختلفة سارية فيما يتعلق بالمجموعة الرئيسية (تداخل الحزب الشيوعي مع جهاز الدولة) في إطار حزب الدولة الذي يختلف جذريا عن جميع الأحزاب في الدول الرأسمالية .

ولكن الشرق يختلف هنا أيضا حيث يجد المرء نموذج الدول الاشتراكية الغربية : التعددية حول الحزب الشيوعي في الصين وفيتنام . والحزب الواحد في كوريا الشمالية ومنغوليا . نجد أيضا في الشرق نظما تسير موازية لتلك النظم الموجودة في الغرب الرأسمالي رغم أنها تعطي الدولة في جميع الحالات دورا ممتدا (والهند أوضح مثال على ذلك) . كذلك فهناك في الشرق دول تابعة أو شبه تابعة تحت قيادة عسكرية وحيث يخضع حزبها الواحد لسيطرة الجيش أو للمؤسسة العسكرية .

أما أمريكا اللاتينية فهى تقدم لنا صورة أكثر تنوعا من كافة النماذج الغربية إلى جانب نموذج الدولة القومية الضعيفة جدا ومحاولات بناء حياة سياسية اجتماعية حول دول من النمط الحديث .

لقد كان هدفنا من سرد هذه النماذج القليلة ليس رسم نموذج لأنماط السلطة السياسية في عالمنا المعاصر ولكن لنصور إلى أى مدى اختلف التطور التاريخي والتركيب الأصلي لجهاز السلطة السياسية من أقصى الدنيا إلى أقصاها .

ولهذا السبب ذاته فقد استعرنا من خلال منظور مقارن شامل مفهوم جرامش (أنطونيو جرامش مفكر الحزب الشيوعي الايطالي (١٨٩١ — ١٩٣٧) عن «الطبقة السياسية» لنرمز إلى الجوهر الرئيسي لممارسة سلطة الدولة في كافة التكوينات القومية الاقتصادية الاجتماعية . وتتكون هذه «الطبقة» من : كوادر الطبقات المسيطرة والمجموعات الاجتماعية وأحزابها وأجهزة الدولة وكوادر الطبقات المهيمنة والمجموعات الاجتماعية وأجهزة أحزابها المتورطة في صراع على السلطة وتصور كليهما لاحتمالات تحويلها إلى دولة .

وفي إطار هذه «الطبقة السياسية» تستحق الأدوار المتتالية للعناصر التركيبية المختلفة اهتماما خاصا . وتشمل هذه العناصر : الأحزاب وأجهزة الدولة والمؤسسات العسكرية والجماعات الأيديولوجية والمدنية والدينية الأساسية الخ .

ولكن كيف يفيدنا هذا التصور الجديد للتركيب التاريخي الخصوصي لسلطة الدولة ؟

إنه بعبارات دقيقة يسمح لنا بالاجابة على أسئلة محددة حول أسباب اختلاف دور الجيش اختلافا جذريا في أنماط المجتمعات المختلفة .

إنه لمن الواضح على سبيل المثال أن الجيش يلعب دورا أساسيا في تكوين السلطة السياسية في الدول التي لم تعرف تقليد مايسمى (التعددية السياسية) سواء كان ذلك بسبب احتلال الدولة للمركز الرئيسي لعدة قرون (مصر ، فارس ، الصين ، اليابان) أو بسبب النشأة الحديثة للدولة القومية (نيجيريا ، البرازيل ، باكستان ، أندونيسيا) كذلك فإنه يلعب دورا رئيسيا في تلك الدول التي يكمن تراثها الثقافي القومي في اندماج السلطة الروحية بالسلطة المدنية كما هو الحال بالنسبة للإسلام .

أيضا يلعب الجيش دوراً مماثلا (بالمعنى التاريخي والأيديولوجي) في الدول التي تكون فيها سلطة الدولة نتاجا مباشرا للنضال الشعبي المسلح تحت قيادة حزبها الثوري كما هو الحال بالنسبة للصين وفيتنام وكوريا وكوبا .

وهكذا فإنه ليس هناك في واقع الأمر سوى مجموعة قليلة من الدول في أوروبا الغربية إلى جانب أمريكا الشمالية ـــ وهي الدول التي مارست نفوذ الهيمنة على تاريخ العالم منذ عصر النهضة وحتى مؤتمر يالتا ـــ التي استطاعت أن توفر الظروف الضرورية لاقامة نظام سياسي تعددي بالمعنى الحزبي . وبذلك أحالت دور الجيش إلى دور ثانوي نسبيا يخرج منه فجأة كلما تفجرت الأزمات ، الحروب ، الغزوات الاستعمارية والثورات .

إنه إذا تحقق البناء التاريخي للسلطة السياسية في أعقاب فترة غزو أو سيطرة أجنبية طويلة أو متوسطة الأجل فإن الطبقة السياسية تبرز كطبقة مدنية مهيمنة وإن كان يدعمها جهاز الدولة الذي يعد الجيش محوره الأساسي . وفيما عدا ذلك فانه في جميع الحالات ـــ وهي الغالبية العظمى في تاريخ المجتمعات الانسانية ـــ تكونت الطبقة السياسية بصورة سافرة حول الجيش الذي تعترف بتميزه .

وبما أننا أكدنا على الاتجاه العام فإنه يصبح بإمكاننا الآن أن نرسم نموذجا للأنماط المختلفة لسلطة الدولة يقوم على أساس معامل الوجود المؤثر للجيش في قلب هذه السلطة .

وهذا النموذج لن يكون مجرد إعادة تجميع أخرى للعناصر الامبيريقية المتفاوته ولكن سوف يكون تنظيرا للدراسة النقدية المقارنة للأشكال الخاصة المختلفة التي تتخذها التكوينات الاقتصادية الاجتماعية

القومية في العالم . وبمعنى آخر فإن دراسة العنصر العسكري في العلوم الاجتماعية ليس موضوع حقل علمي كاذب يسمى (علم الاجتماع العسكري) لأن ماتحتاجه أساسا هو تقصي واضح تماما غير غامض لسوسيولوجيا السلطة بأبعاد نموها الباطني (الدولة) ونموها الخارجي (الحركات الوطنية والثورات أو الهيمنة والامبريالية) .

وعندئذ فقط نكون قد حددنا موضع الاشكالية في العلاقات التعارضية بين الجدلية الموضوعية للسلطة والجيش .

٥ ــ الجيش في جدلية الاستمرارية الاجتماعية والثورة

طوال هذه العملية التي وصفناها سالفا وسواء على المستوى التحليلي النقدي أو على مستوى البناء النظري بقى التعارض بين الجيش والاستواء normality الاجتماعي السياسي : في إطار التيارات المختلفة للعلوم الاجتماعية والنظرية السياسية وفي مدرسة «علم الاجتماع العسكري» التي كانت نقطة بدايتها هي تلك الميثولوجيا المقبولة في جوهرها من جانب كافة الاتجاهات المختلفة في إطار الايديولوجية السائدة . وأيضا في جوهر الخطوط العريضة لنظرية اجتماعية حول السلطة يحتل فيها الجيش مكانه التاريخي والبنيوى المناسب . وهى تلك النظرية التي حددنا اطارها العام فيما سبق .

إن استمرار التعارض على هذا النحو المتواصل يخلق مشاكله الخاصة به .

٥ ــ ١

يكمن العامل الأول من عوامل هذا التعارض المتواصل فيما اسميناه «أعماق طبيعة الجيش» كالمحور الأساسي للسلطة السياسية للدولة وكأداة رئيسية للحفاظ على استمرارية كافة التكوينات القومية والاقتصادية والاجتماعية .

لقد كان هذا هو الحال دائما كما أشرنا سلفا . غير أن تطور المجتمعات المعاصرة أدى إلى كشف أغوار هذه الطبيعة وذلك لسبب بسيط هو أن عملية التطور هذه تضع في أيدى سلطة الدولة وفي أيدى الجيش كمحورها الرئيسى الأدوات الأساسية للقرار والفعل ليس فقط على المستويات السياسية والعسكرية المجردة ولكن أيضا على المستويات التكنولوجية والعلمية والثقافية والأيديولوجية .

وهكذا وبما أننا افترضنا وجود هذا التركيز للقوة الفعالة (للسلطة) في أيدي الدولة والجيش فإنه يصبح من الضروري أن نقيس مغزى ووزن هذه الحقيقة على الاطار الجماعي لكافة جوانب الحياة القومية الممكنة (المشروع القومي) .

وفي واقع الأمر فإن عناصر الاستمرارية الاجتماعية في جميع التكوينات الاقتصادية والاجتماعية القومية أو في جميع الأمم كما تحدد وضعها في إطار مفهوم الخصوصية الذي افترضناه .. هذه العناصر

ليست في حد ذاتها طاقة لضمان هذه الاستمرارية التي تعتمد أساسا على الإرادة المشتركة للجماهير الشعبية وللطبقة السياسية في صيانة واستمرار مجتمع قومي معين إلى الحد الذي يجعله كيانا خصوصيا متميزا . فالروح العامة والإرادة الجماعية في عودتها على هذا النحو إلى قاعدتها التركيبية التاريخية الموضوعية الملموسة تتخذ شكلا دقيقا محددا يضمن للأمة في مرحلة معينة من النمو التاريخي التطورمن خلال الاستمرارية .

وهذه القاعدة تستمد جذورها من كل من التاريخ البين (الواضح) للمجتمع القومي ككل ومن الوعى الكامن بهذا التاريخ بين جماهير الشعب . وهو وعى له جذوره في أعماق الأمة .

إن الرغبة في العيش معا لا تعني بالضرورة الرغبة في استمرار هذا التعايش . إنها أيضا الرغبة في استمرار التطور معا . وهذا أساسا هو دور المشروع القومي ووظيفته ورسالته .

ورغم أنه بإمكان كافة المجتمعات القومية أن تشيد بالطبع مشروعا وتسميه المشروع القومي إلا أنه سوف يكون واضحا مع ذلك أن فعالية المشروع السياسي أو قدرته على الوصول إلى مرتبة المشروع القومي لاتقل عن قدرته على حشد طاقات الأمة .

إنها بمعنى آخر مهمة الاستمرارية في عمق الحقل التاريخي سواء بالمعنى الموضوعي أو بالمعنى الذي يستقر في وعى الجماهير . وهذه الاستمرارية هى وحدها القادره على استيعاب الصدمات وتغذية وصيانة وتوفير اللحظة السياسية ومكانها بما يمكن أن يضمن نمو وترعرع المشروع .

إن مؤسسات الدولة تنشأ وتتطور على أساس هذا المشروع القومي وينطبق نفس الشيء على التكوينات الرائدة للطبقة السياسية التي تؤدي وظيفتها وفقا لمصادر طبقية وأيديولوجية . ومع ذلك فلا يرى المرء في أى مكان مثل هذا التوافق الواضح بين المشروع القومي والمشروع المؤسسي كما هو الحال بالنسبة للجيش . فشعار مدرسة العلوم التطبيقية : « من أجل الوطن والعلم والمجد » يتردد بتنويعاته المختلفة في كل مكان لتعليم كوادر الجيش . ولأن مسئولية الجيش هى في نهاية الأمر وفي أساسها حماية الأمة ودولتها فإن التوافق بين المشروع القومي والمشروع المؤسسي الخاص يكون توافقا تأسيسيا بنائيا بالمعنى الحرفي وليس بأى حال توافقا تكتيكيا أو عارضا .

ومع أنه من الممكن تعريف الوطن بأنه مجموعة من الأشخاص يخضعون لقيادة طبقة أو عدة طبقات اجتماعية في حين أن المجد يعنى أشياء مختلفة تماما بالنسبة للقيادات التي تحدد مواقفها الفلسفية والأيديولوجية اتجاهاتها المتعارضة والعلم وهو أكثر هذه العناصر الثلاثة وأيسرها عالمية يقوم على أساس سياسات علمية وثقافية عامة تحددها ضرورات طبقية وأيديولوجية مختلفة .. رغم ذلك إلا أنه في كل مكان وفي ظل كافة الظروف في مناطق مختلفة وأيديولوجيات متباينة يكون الجيش دائما هو حامي : « الوطن والعلم والمجد » في قلب الحياة القومية . وهذه الرسالة تتحدد وتستمر من خلال « قسم الولاء حتى الموت » الذي يؤديه كل من ضباط الجيش والكوادر الثورية (المثقفون العضويون) رغم أنه لايؤديه

أبدا المثقفون التقليديون .

هكذا يمكن رؤية كل شيء على أنه وظيفة الطبقة والطابع الأيديولوجي للسلطة . وبقدر مايمكن صياغة المشروع القومي فإنه سوف يكون من اعداد الطبقة السياسية الموجودة في السلطة وإن كان اعداده لابد أن يكون متصلا بأعماق قلب الأمة .

٥ ــ ٢

لقد استطاع الجيش طوال فترة تاريخية طويلة نسبيا ــ بداية من تأسيس الدول الأولى وحتى الثورة الصناعية ــ أن يحتمى داخل هذا البعد : النظام وحماية المشروع القومي . ثم وصلت الأساليب الفنية الحديثة التي تطورت ببطء إلى الجيش أولا وكان بعضها نشأ في جذوره في هذه المؤسسة مثل البارود وبوصلة الملاحة والقذائف .

أما الاختراعات الكبرى فقد نشأت في قطاعات مختلفة : بعضها مثل الطباعة نشأ في القطاع المدني من خلال الدولة المدنية وبعضها مثل الهندسة الهيدروليكية وتطبيقاتها انتشر في مؤسسة الجيش وفي الجهاز الانتاجي . ولكن ودون أى استثناء استطاع الجيش أن يسيطر على هذه الاختراعات ويستخدمها ويطورها جميعها .

وكان لابد من أن تتبلور هذهالعملية وتتعمق بشكل ملحوظ نتيجة الاكتشافات البحرية العظيمة . ثم نتيجة الثورة الصناعية قبل أى شيء آخر . حيث تحولت عملية تجميع المواد والحصول على الوسائل والبرامج طويلة المدى إلى مهمة شاقة معقدة ومتنوعة خصوصا في العصور الحديثة حتى جعلتها الدولة مهمتها الأساسية باضطراد . وهذا هو مايفسر كيف أصبح الجيش هو النقطة التي تركزت عندها أكثر وسائل التقدم التكنولوجي تطورا بما أنه في حاجة ضرورية اليها إذا كان له أن يستمر في آداء وظيفته . وعندئذ نشأ التوتر الذى كان أصل التناقض الذي أشرنا إليه .

٥ ــ ٢ (أ)

هناك في واقع الأمر سلسلة من التوترات . الأولى على مستوى التعارض بين الرسالة الخصوصية للجيش من جهة ــ أى حماية النظام لصالح المشروع القومي ومن جهة أخرى الطابع الخصوصي للنشاط الفكري والعلمي الذي يعتمد أساسا على معالجة نقدية للظواهر : أى أنه في جوهره دراسة نقدية لامكانيات وحدود الظروف الاجتماعية التي ينمو فيها هذا النشاط بشكليه (سوسيولوجيا العلم والمعرفة) .

مثل هذه العملية لابد بطبيعتها أن تتطور جدليا من خلال حركة مستمرة محورها دائما التساؤل حول ماهو موجود واستكشاف آفاق جديدة غالبا ماتكون متعارضة مع المعرفة القائمة .

وهكذا يصبح في وسعنا بسهولة أن نقول إن التعارض بين العسكريين والمثقفين يشبه إلى حد ما

الصراع بين بارمينيدز (Parmenides) وهيرقليتس (Heraclitus) ولكن في صورة عامة مجردة للغاية . فهناك وفرة في المسايرين للأعراف Conformists بين المثقفين سواء المثقفون العضويون أو التقليديون وذلك رغم تشدقهم بالمعاصرة . وبالمثل فهناك أقلية من المؤسسة العسكرية كانت لها مواقفها الايجابية ازاء قضية التجديد سواء في مجال التكنولوجيا أو فيما يتعلق بالديناميكية الاجتماعية والسياسية للعالم . ومع ذلك فإن التعارض يستمر ويشجعه هؤلاء المفكرون الذين يعارضون فكرة التحكم في الثقافة والمعلومات .

٥ ــ ٢ (ب)

أما مصدر التوتر الثاني فهو يكمن في التناقضات العميقة داخل المؤسسة العسكرية نفسها بين القطاعات التقليدية التي تركز اهتمامها على مفهوم النظام وبين القطاعات الديناميكية التي ترى أن استمرارية نظام المشروع القومي ماهو إلا جزء من معالجة ديناميكية مستقبلية لهذه الاستمرارية .

وترى هذه القطاعات الديناميكية أنه بوسع الجيش بل ينبغي عليه أن يصبح بمثابة الوسيط بين الفئات المعنية بالنظام والتقدم بدلا من محاصرة نفسه داخل حدود مجال النظام وحده . ومن الواضح أن التقدم التكنولوجي والعلمي قد منح هذا التصور لرسالة الجيش مصداقية لابأس بها في عصر الالكترونيات والأسلحة والطاقة النووية أو عصر الامبريالية المهيمنة والثورات الوطنية والاجتماعية العظمى .

هذا هو المصدر الأساسي للقلق داخل الجيش . فمع أن المثقفين قد أحالوه إلى مرتبة هامشية إلا أنه يجد نفسه الآن يمر بتغييرات جذرية . ورغم أنه قد تكون تاريخيا كأداة للحفاظ على استمرارية النظام ككل ، إلا أنه نادرا مايجد نفسه الآن في وضع يمكنه من المشاركة في عملية اعادة التقييم الجذرية الجارية الآن بما تنطوي عليه من احلال المنهج الجدلي محل المنهج الاستاتيكي المحدد .

إن الدولة المعاصرة قد أعادت صياغة نفسها بسهولة نسبية فيما يتعلق ببعديها الاقتصادي والثقافي . ولكننا لانجد هذه التعارضات بين النظام والحركة ، بين الاستمرارية والجدلية الا في جوهر الدولة أى داخل الجيش . ومن هنا جاء مناخ الصراع والتوتر المتزايد وانعدام الفهم والاحساس بالهامشية الذى يسيطر على الجيش . وهنا أيضا نجد تفسيرا لظهور عامل العسكرية كإشكالية سوسيولوجية .

إن بروز الجيش كإشكالية سوسيولوجية عند نقطة التوسط بين العلوم الاجتماعية المختلفة[٣٩] ، جاء مصاحبا للتحول الممتد العميق الذي طرأ على طبيعة الدولة المعاصرة ووظيفتها بالاضافة إلى وضوح وجلاء هذا التحول أمام الطبقة السياسية ومثقفيها .

إن هذين التحولين يمثلان نهاية الوهم الفلسفي والوظيفية الخالدة في تلك العلوم المعنية بديناميكية المجتمعات الانسانية . ورغم أننا سوف نفتقد هذه اليوتوبيا الكريمة غير الفعالة إلا أنه إذا كان لليوتوبيا أن تتحول إلى حقيقة فعليها أولا أن تخوض التجربة المريرة التي صنعت التاريخ بكل منعطفاته وتحولاته .

ومع ذلك فإن هذا التطور الذي يبحث على البهجة يختلف جذريا عن محاولة عزل الجيش في مجال علمي منفصل يسمى «علم الاجتماع العسكري» ، فليس هناك من يتحدث عن «علم اجتماع البوليس» أو «علم اجتماع القضاء» وهما جهازان أساسيان من أجهزة الدولة .

أما المطلوب فله بالفعل اسم وحقل علمي محدد بوضوح وهو :
«علم اجتماع السلطة» أو «سوسيولوجيا السلطة» .

إن علم اجتماع السلطة وليس علم الاجتماع السياسي هو الذي نجد فيه هذا الخلط الحتمي بين الدولة والحكومة ، وبين السلطة والادارة وذلك وسط المناقشة العادية للتعددية وللديمقراطية والانتخابية والرأى العام والاشتراكية والمنظمات الدولية ، أى أن كل شيء خاضع للبحث والمناقشة .

ومع ذلك فقد حان الوقت لأن تتمكن العلوم الاجتماعية من التغلب على العوائق التي تتمخض عن السلطة في واقعها الملموس أى على مشكلة العنف وتنظيمها وترشيدها .

وعندئذ فقط سوف يكون بالامكان أن نفهم علميا مشكلة الجيش وعلاقته بالنسيج الاجتماعي الذي يعد جوهر وحوده مرهونا بحمايته .

إن هذا المنهج سوف يؤدي في المرحلة الأولى إلى وضع الجيش في قلب سلطة الدولة . وهكذا يصبح من الممكن في مرحلة تالية بعد عزل خصوصية المجتمع الذي تعد هذه الدولة هى مركز سلطته — وهنا توجد المشكلة الحقيقية — تحديد العوامل الخاصة التي تحدد مستوى عمل الجيش في قلب سلطة الدولة في هذا التكوين القومي أو ذاك وفي مرحلة محددة من تطوره التاريخي — وليس لأى تكوين قومي في أى مرحلة من مراحل تاريخه .

ولذلك يستطيع المرء أن يرى أن الدراسة السوسيولوجية للجيش هى جزء متكامل من علم الاجتماع النقدي والمقارن للسلطة السياسية يحركها شأنها في ذلك شأن علوم المجتمع ككل مفهوم الخصوصية الذي يعد هو وحده القادر على التوسط بين الجدليات الاجتماعية على امتدادها وعلى الربط بأسلوب منطقي جلى بين الخصوصي (ماهو قومي) والعمومي (ماهو شائع بين الانسانية ككل) .

هذا هو ماينبغي أن تكون عليه حال دراسة مشكلة العلاقات بين الجيش والمجتمع في المرحلة الراهنة من تطور كل من التاريخ الملموس والعلوم الاجتماعية .

إذن ينبغي أن يبدأ البحث بطرح الأسئلة والفرضيات المترسخة في هذا الحقل المعقد الملىء بالعوائق . وبقدر مايكون الجيش هو جوهر السلطة في كل مكان حتى لو كان ذلك بدرجات خصوصية متفاوتة من الفعالية بقدر ماتمكننا هذه الدراسة من الكشف بوضوح عن الدعامات الأساسية لعملية الاستمرارية الاجتماعية القومية والعنف المنظم وأن نلقي ضوء قويا على وظيفة الجدليات الاجتماعية في التاريخ . وقبل أى شيء في عصرنا هذا وفي هذه الحقبة من التاريخ التي تبدأ في اللحظة الحاسمة عندما يصل بنا توازن القوى العالمي إلى مشارف التحول للعالم .

هوامش الفصل الثانى

(١) الا اذا اعتبرنا ان هذه المؤشرات تعد من المسلمات . راجع البحث الهام الذى بدأه اعتبارا من ١٩٦١ Yale Data Program وحرره

Bruce M.Russett, **World Handbook of Political and Social indicators.** (New Haven and London 1961)

لايشمل رؤوس الموضوعات جيش « أو حرب » . وهناك بعض المؤشرات فى المقالات التالية : «Military personnel, as percentage of population age 15-64». (p.p.72-8, 81,269, 293-300, 319, 336) «Expenditure on defence: a 5 percentage of GNP» (pp.72-3, 79-81, 269, 288)

لكنه مع ذلك لايقدم اية ايضحات حول طبيعة قوة الدولة .

(٢) Kurlang. «Military Sociology, a trend Report and Bibliography» **Current Sociology.** vol. XIII, no.1 (1965, Oxford).

«Military Sociology», 1963-9., **Current Sociology**, vol xvl n°3 Paris (1968).

(٣) انظر فصل «Army» فى **Encyclopedia Britannica** (Chicago - London 1963ed.) حيث تتعرض كافة الموضوعات المتعلقة بالعسكرية لمختلف الجوانب vol 2 pp 443 - 59. بإستثناء العلاقة بين الجيش والمجتمع .

(٤) انظر مقالات «Armée» (typologic historique) by P.Devautour و «Armée et pouvoir» by B. Chantebout in **Encyclopedia Universalis** (Paris, 1938) vol. 2 pp.405-21 and 422-8.

(٥) وبشكل خاص المداخل التالية فى :

International Encyclopedia of the Social Sciences (New York. 1968).

S.P.Huntington, «Cinil-military relations» vol 2 pp 422-8

L.I.Radway, «Militarism» vol 10 pp. 300-5; Klanq. «Military» vol. 10 pp.305-12.

(٦) تجدر قراءة دراسة J.Y.Peel حول

Herbert Spencer: **the Evolution of a Sociologist** (London 1971)

خاصة الصفحات pp 191, 223 وأيضا دراسة S.Andreski (ed.)

Herbert Spencer: **Structure, Function and Evolution** (London 1971).

(٧) عن الثورة البرجوازية فى فرنسا والتحول الصناعى فى انجلترا راجع :

E.J.Hobsbawm. **The Age of Revolution 1798 - 1848** (London 1962)

وحول ايديولوجية تلك الفترة راجع كل من

Sidney Pollard, **The Idea of Progress, History and Society** (London 1968)

André Vachet, **L'idéologie libérale: l'individu et'sa propriété** (Paris 1970).

كما يمكن ايجاد بعض المعطيات الهامة فى الدراسات التى قامت بتجميعها « اللجنة الدولية لتاريخ الحركات والأبنية الاجتماعية » .

Movements national d'indépendance et classes populaires aux xix et siécles en Occident et en Orient, 2 vols (Paris 1971).

(٨) K.Lang «**Military Sociology** p.1-2 م . س. ذ .

(٩) « ان الرأسمالية لاتخلق الة حرب وبالأصوب الى القول هو ان آله الحرب التى خلقت لتواجه متطلبات الحرب أصبحت بدورها تخلق الحروب التى تحتاج اليها » .

(J.Schumpeter, **Zur Sogiologie der Imperialismen»** **Archiv für Sozialwissenschaft and Sozialpolitit,** vol xiv (December 1918) pp 275-310.

كما تتبع الدراسات التالية نفس الخط

M.H.Cornejo, **La guerre au point de vue sociologique** (Paris 1930)

M.R.Davies, **The Evolution of War** (New Haven, 1929)

Quincy Wright, **A Study of War** (Chicago London, 1942)

Alfred Vagts, **A History of Militarism,** 2nd ed, (New York 1959)

Leon Bramson and George W.Goethals (eds) **War: Studies from Psychology, Sociology, Anthropology** (New York, 1964)

Emile Wanty. **L'art de la guerre** 3vols (Verriers. 1967-8).

وقد تابع تطور هذه المسألة على نحو جيد

Morris Janowitz in Jacques van Doorn (ed.) **Armed forces and Society, Sociological Essays** (The Hague / Paris 1968) pp 17-19

وأنظر أيضا : J.Van Doorn (ed.) **Military Profession and Military Regimes: Commitments and Conflicts** (The Hague, 1970).

(١٠) انظر على سبيل المثال Armand Cuvilliet, **Manuel de Sociologie** 3 vols. (Paris 1950-70 عدة طبعات)
Guy Rocher, **Introduction à la Sociologie générale**,3vols, (Montreal/Paris1968-70) Hans Peter Dreistel (ed) **Recent Sociology** 2 rols (London 1969)

Ronald Fletcher, **The Making of Sociology: a Study of Sociological Theory** 2 vols (London 1971)

ويضاف الى ذلك التجاهل التام لسلسلة الدراسات البالغة الاهمية التى أجرتها تحت اشراف اليونسكو مجموعة من أهم المراكز العلمية الدولية

Tendances principales de la recherche dans les Sciences Sociales et humaines, part 1 Sciences sociales (Paris / The Hague, 1970).

(١١) انظر بشكل خاص

A.K.Davis, «Bureaucratic patterns in the New Officers Corps» **Social forces** vol 27 (1948) pp. 143-53

E.D.Spindler «The Military. a systematic Analysis» p.38-8, المصدر السابق

T.Caplow,G.D. Spindler «The Military a Systemtic Anglysis» vol 25 (1947) المصدر السابق
«Rumors in War»

المصدر السابق vol 25 (1974) pp 288-302, F.Elkin, «Soldiers Language» in **American journal of Sociology** vol 51 (1946) pp414-22. E.A.Shils and M.Janowitz «Cohesion and Disintegration of the Wehrmacht in World War». **Public Opinion Quarterly** vol.12 (1948) pp411-17,
C.H. Page «Bureaurcracy other Face», **Social Forces** vol 25 (1946) pp 88-94

ولنفس الكاتب «Informal Social Organisation in the Army»

American Journal of Sociology, vol 51 (1946) pp.365-70

Morris Janowitz, **The Professional Soldier** (New York 1960), R.C Homans, «The small Warship» **American Sociological Review**, vol 11 (1946) pp. 294-300.

S.L.A Marshell, «Men against Fire», **Infantery Journal** (Washington, 1947); R.C. Stone «Status and Leadership in a Combat Fighter Squadron», **American Journal of Sociology** vol. 51 (1946) pp 388-94

R. Grinker and J. Spiegel, **Men under** Stress (Philadelphia. 1945)

K. Demeter, **Das Deutsche Heer and seine Offiziere** (Berlin 1935)

W.A. Hunt An Inverstigation of Naval Neuropsychiatric Screening Procedures in H. Gvetzkhow (ed.) **Groups, Leadership and Men** (Pittsburgh, 1951) pp.2450-6.

W.Weller, **The Veteran comes Back** (New York 1944)

D.N. Micheel Some Factors tending to Limit the Utility of the Social Scientist in Military Systems Analysis, **Operation Research,** vol 5 (1957) pp. 90-6.

كما يمكن الاطلاع على تلخيص مفيد فى

K.Lang «**Military organizations**» in J.G.March (ed)

Handbook of Social Organizations (New York 1964) pp. 838-78

Guy Michelat and Jean Pierre Thomas: **Contribution à L'étude du recrutement des écoles d'officiers de la marine 1945-60**

وهو تقرير يقدم الى المؤتمر العالمى السادس لعلم الاجتماع ايفيان. 1966 وحول الكتابات الفرنسية انظر

Raoul Girardet, «Problèmes militaires contemporainsétat des travaux», **Revue française de science politique** n.10. (1960) pp. 395-418.

(١٢) K.Long **Military Sociology** pp.5-6. ص .س .د.

(١٣) Leo Hamon (ed.) **Le rôle extra-militaire de l'armée dans le tiers-monde** (Paris 1966)

على أننا نلحظ فى نفس الوقت ظهور اتجاه لتجديد دراسات سوسيولوجية القوة لايستثنى العامل العسكرى . انظر

Revue française de sociologie vol II N°2 (1961) الأعداد الخاصة

«Queve-armée-société: l'armée et le pouvoir»,**La nouvelle revue marxiste** no 1 (1961)

«Le sabre et la loi» and «Armed Forces and Society in Western Europe» **Archives Européennes de Sociologie**, vol 11,No 1 (1961) and vol VI,No 2 (1965)

وعلى رأس هذه المراجع

Paul-Marie de la Gorce, **La République et son armée** (Paris 1963).

(١٤) هذا هو عنوان المؤلف الجماعى الذى حرره M.Janowitz **The New Military: changing Patterns of Organization** (New York 1964)

Sociology and the Military establishment (New York 1959) والذى كان

The Professional Soldier: a Social and Political Portrait (New York 1960) ثم أصبح

والذى كان الغرض منه هو توفير قاعدة لبدء اعمال لجنة أبحاث « القوات المسلحة والمجتمع » المنبعثة عن « الجمعية الدولية لعلم الاجتماع » .

(١٥) Henry Bienen (ed) **The Military Intervenes: Cese Studies in Political Development** (New York 1968)

Edwin Liewren. **Generals versus Presidents: Neo militarism in Latin America** (London 1964)

لذا فان الرؤساء لايمكن أن يصبحوا جنرالات .

(١٦) هناك قضية أوسع وهي أنه بدلا من بناء سوسيولوجيا عسكرية على نمط السوسيولوجيا الاقتصادية والسياسية يبدو لنا أنه من الأكثر دقة أن نتحدث عن سوسيولوجيا الجيش أو الاقتصاد أو السياسة ، اخذا في الاعتبار ، اننا هنا بصدد الاقتراب السوسيولوجي من قطاع اجتماعي معين وليس حقل علمي متميز يمكن أن تبنى على أساسه منهاجية جديدة . وهنا فان القضية المطروحة هي خصوصية علم الاجتماع .

(١٧) K.Lang, **Military Sociology.** p 7. م .س. ذ.

(١٨) يسعى Lucy Mair في **New Stations** (chicago, 1963) لتقديم الأسس النظرية لهذه العملية وكيفية التعبير عنها في مختلف المجالات . انظر :

M.Jonowitz,**The Military in The Political Development of New Nations** (Chicago, 1964)

على أن البعض يشير بدقة اكبر الى « البلدان الجديدة » ولكن ذلك يأتي في الاطار غير الواضح لما سمي « بناء الأمة » في اطار المؤتمر السادس « للمنظمة الدولية لعلماء الاجتماع المتحدثين بالفرنسية » (رويومون اكتوبر ١٩٦٥)

انظر العدد الخاص **«Sociologie de la construction nationale dans les nouveaux Etats»,Revue de L'Institut de Sociologie,**no 2-3- (Bruxelles 1967), «L'édification nationale dans diverses régions» **Revue internationale des sciences sociales,** vol xx111 no 3. (1971)

وتخلط الكتابات بين التشكيلات القومية وبناء الدول والابنية الادارية على أن هناك اهتمام برصد اشكال الاستمرارية في اعمال Jacques Berque وخاصة **L'Orient Second** (Paris 1970).

(١٩) انظر مقالنا : **L'Ateuir de la théorie sociale** في المجلد الأول من **الجدلية الاجتماعية** ، تحت الطبع .

(٢٠) JJ. Johnson (ed.) **The Role of the Military in Underdeveloped Countries** (Princeton 1961)

ولاتخفي بعض الدراسات احتقارها للمناطق التابعة

E.A. Shils «The Military in the Political Development of the New States p 7-68»

وفي فترة من الفترات ، صدر عن مركز أبحاث العمليات الخاصة بالجامعة الامريكية **A Preliminary Bibliography on Studies on the Role of Military establishments in Developing Countries** (Washington 1963) mimeo.

(٢١) في H.Speir in JJ.Lohnson,**The Role of the Militory**

(٢٢) JJ. Johnson, p 4. المصدر السابق

(٢٣) E.A.Shils in Johnson p 61 المصدر السابق .

(٢٤) Stanilaw Andrzejewski, **Military Organisation and Society** (London 1954). M.D Feld «**A Typology of Military Organization**» in C.J Friedrich and S.E. Harris (ed) **Public policy** (Harvard 1958).

وانظر أيضا

Michael Howard (ed.) **Soldiers and Government: Nine Studies in Civil - military Relations** (London 1957)

(٢٥) **K.Lang, Military Sociology** pp.1-26. انظر

«Military Sociology» 1963-9, pp 7-21 special number, **«Beitraze zur Militar-soziologie» Koiner Zeitschrift für Soziologie und Sosialpsychologie**, Sonderheft 12 (1968)

ومعظم عناصر (٨٤٥) البيليوجرافيا التي أوردها Rolf Ziegler pp 327-57 في المصدر السابق

(٢٦) **«Armed Forces and Society, a World Prespective» in J.van Doorn (ed.) Armed Forces and Society** pp.15-38.

(٢٧) انظر بشكل خاص :

W.Millis and J.Read, **The Abolition of War** (London 1969);Thomas C.Schelling, «A speical Surveillance Force» in I.Wright, W.M Evan and D. Morton (eds.) **Preventing World WarIII** (New York 1962) pp 87-105; Warren Elwood Williams, **Paramilitarism in Inter State Relations.** London رسالة دكتوراه **The Role of the Politicals Armies in xxth century European Politic's** University (1965) mimeo; Fred R. von der Mehden & Charles W.Anderson, «Political Action by the Military in the Developing Areas». **Social Research,** vol 28 (1961) pp.459-79;D.C. Rapoport, «A Comparative Theory of Military and Political types» in S.P. Huntington (ed.) **Changing Patterns of Military Politics** (Glencoe 1962) pp. 71-101.

ومن الدراسات الحديثة انظر

Anatol Rapoport, **The Big Two, Soviet-American Perceptions of Foreign Policy** (New York 1971)

ومن وجهة النظر السوفيتية ورقة A.Kalyadin المقدمة الى مؤتمر إفيان «Disarmament as a Social Problem» (Moscow 1966) mimeo pp.13-15.

وخاصة بيبلوجرافيا الكتابات السوفيتية

A. Arsumanyan, **A struggle between two Systems and World Development** (Moscow 1964); P.Fedoseev and J.Frantsev, **On Working out the Methodological Questions of History** (1963), S.Strumilin. **Problems of Military economy and Disarmament,** 5 vols (1964) vol 4.

V.Aboltin (ed.) **Policy of State and Disarmament,** 3 vols (1966)

G.Modrginskaya (ed), **Problems of Peace and War in philosophy and Sociology** (1966). Academy of Sciences of the USSR. **Economic Problems of Disarmament** (1961), V, Yemyelyanoy, **Atom and Peace** (1965), N.Talensky, **Anti-rocket System and Disarmament Problems** (1965)

I.Glagolev, **Economy as in fluenced by disarmament** (1964)

V.Morsov, **Disarmoment and the Problem of the capitlist Market** (Moscow 1964) O. Bogdanov, **Nuclear Disarmament** (1961) and **Universal and Total disarmament International Law Questions.** (1964)

L.Gromov and V.Strigachev, **Problems of Disarmament as the Main Issue of these Days** (1963)

N. Nikolsky, **The Main Question of Modern times: Problems of Annihilating Wars** (1964)

N. Pitersky, **International security forces** (1966)

والمؤلف الجماعي **Disarmament and Help Rendered to Developing Countries in Education** (1966)

K.Ivanov and B. Bastanov: **We look into Tomorrow (1964)**, S. Malinin and V.Onushkin, **International Cooperation in the Field Peaceful Utilisation of Atomic Energy (1961)**

وحول وجهة النظر الغربية انظر

Ertwin Hackel, **Military Manpower and Political Purpose** (London 1970)

Sir Robert Thompson, **Rerolutionary War in World Strategy** 1945-65. (London 1970); L.S. Griling, **Peoples War: The conditions and the Consequences in China and in South East Asia** (London 1969), Alexander Dolov (**Handbook of Intelligence and Guerrillas Warfare** (Ann Arbor 1963); Martin Oppenbeimer, **The Urban Guerrillas** (Chicogo 1969)

وعلى الجانب الآخر عدة مؤلفات على رأسها

W.Pomeroy, **Guerrilla Warfare and Marxism** (London 1969); Richard Gott, **Guerrilla Movements in Latin America** (London 1970) Lewis Gann, **Guerrillas in History** (Stanford, 1971) Hamza Alawi «Peasants and Revolution» **Socialist Register** 1969 (London 1969) pp. 241-77, Russel Stetler (ed) **The Military Art of People's War Seleceted Writings of General Vo Nguyen Giap** (New York / London 1970)

Eric R.Wolf, **Peasant War of the Twentieth Century** (New York 1969)

Shingo Shibita, **Marist Military Theory and the People's War in Vietnam: Vietnam to shiso no modai** (فيتنام واشكاليات النموذج) (Tokyo 1968)

Carlos Marighela, **For the Libeavation of Braezil** (Harmonds worth 1978)

وقد طرح ملوتسى تونغ اشكالية الحركات الثورية فى **Military Writings** (Peking)

٢٨ والمؤلف الرئيسى فى هذا المجال هو C.Wright Mills **The Sociological Imagination** والذى انطلقت منه حركة علم الاجتماع الراديكالى . وانظر فى نفس الاتجاه

Henri Lefevre, **Au-detà du structuralisme**

(٢٩) خاصة فى **Le moment historique de la recherche théorique**

(٣٠) وهناك تلخيص وافى لهذا الموضوع فى

S.Stabb, **In Quest of Identity: Patterns in the Spanish American Essay of Ideas 1890-1960** (Chapel Hill, 1967)

كما أن هناك معلومات فى

I.L.Horowitz, J.de Castro and J.Gerassi (eds). **Latin American Radicalism: a Documentary on Left and Nationalist Movements** (New York 1969).

لقد تركت هذه الاشكالية بصماتها على مجمل الانتاج الادبى فى أمريكا اللاتينية ، كما يمكن الرجوع الى تعبيراتها الفلسفية فى عدة كتابات منها

Sergio Bagu, **Tiempo, realidad social conocimiento** (Mexico 1970)

وخاصة فى كتابات Florestan Fernandes and Darcy Ribeiro.

(٣١) وعلى رأس الكتابات المتاحة حول هذا الموضوع نشير الى مؤلف اساس هو

Barrington Moore. **Social Origins of Dictatorship and Democracy: Lord and Peasant in the Making of the Modern World** (Boston 1966)

والذى يكاد يبدأ الاعتراف بأهميته كمصدر نظرى . ومن الاعمال المفيدة حول بلدان معينة :

Karl Demeter, **The German Officer Corps in Society and the State** 1650-1945 (Frankfurt 1962, London 1965)

F.L. Carsten **The Reichswehr and Politics 1918-1933** (Oxford 1966)

Paul Marie de la Gorce, **La République et son armée** (Paris, 1963)

Christopher Hill, **The English Revolution** (London 1940); **Society and Puritanism in Pre-revolutionary England** (London 1964); **Intellectual Origins of the English Revolution** (London, 1965);**God's Englishman: Oliver Cromwell and the English Revolution** (London, 1970).

Niyazi Berkes **The Development of Secularism in Turbey** (Montreal 1966)

Joseph Needham, **Science and Civilisation in China** (Cambridge 1954)

Raymond Aron. **Paix et guerre entre les nations** (Paris 1962)

Anouar Abdel-Malek **Idéologie et Renaissance nationale: L'Egypte moderne** (Paris 1969) المدينة

مصر ، القاهرة ، ١٩٨٣

- Russel B.Nye. **This Almost Chosen People: Essays in the History of American Ideas** (East Lensing 1966)

Richard Hofstadter and S.M.Lipset (eds.) Turner on the Sociology of the Frontier (New York 1968): R.Palme Dutt, **India Today (London 1938); Etienne Balazs La bureau cratie céleste, recherches sur l'économie et la société de la Chine traditionelle** (Paris 1968).

(٣٢) انظر فى هذا المصدر العمل الهام John Gittings. **The Role of the Chinese army** (London 1967) والذى يطرح مسألة تحليل دور الجيش فى الثورة الثقافية

(٣٣) ويمكن الاطلاع على اشارات حول هذا الموضوع ـ وان كانت لاتخلو من الادعاء فى

André Glucksmann **Le discours de la guerre** Paris 1967

(٣٤) ويتيح ظهور عدد من الدراسات الحديثة والمتناقضة حول هذا الموضوع ، دفع الجدل بشكل اعمق . انظر :

A.Abdel-Malek **Egypte, société militaire** (Paris 1962), المجتمع المصدر والجيش ، ١٩٦٨

Roger Murray, **Militarism in Africo**, Research Poper No 1, The Tanganyia African National Union, National Headquarter (July 1966);

David Wood, **The Armed Forces of the African States** (London 1966),

Ruth First, **The Barrel of a Gun: Political Power in Africa and the Coup d'état** (London 1970),

Amos Perlmutter, **Military and Politics in Israel, Nation building and Role Expansion** (London 1969),

C.Herweitz. **Middle East Politics: the military dimension** (London 1969)

Bernard Vernier **Armée et politique ou Moyen-Orient** (Paris 1966)

P.J.Vatikiotis, **Politics and the Military in Jordan: a study of the Arab Legion 1911-1957** (London, 1963);

Philipe G. Schmitter. **Military Intervention. Political Competitiveness and Public Policy in Latin America 1950-67** (1970)

تقرير مقدم الى مؤتمر فارنا :

كما يمكن الاطلاع على ملخص واف لمختلف الكتابات حول هذا الموضوع ، خاصة في أمريكا اللاتينية في

Alain Rouquié, **Le rôle politique des forces armées en Amérique Latine, état des travaux, Revue française de Science politique**, vol XIX no 4 (1969) pp 862-85.

(٣٥) انظر نقد Maurice Cornforth **The Open philosophy and the Open Society** (London 1968).

(٣٦) المصدر الاساسى فى هذا المجال هو Barrington Moore (مراجع هامش ٣١) كما يمكن الرجوع الى الجوانب المكملة فى C.Wright Mills, **The Power Elite** (New York 1956)

Ralph Milliband, **The state in Capitalist** Society (London 1969),

وقد سبقت ذلك محاولة لاجراء تحليل مماثل للمجتمعات الشرقية من زواية التمركز حول الذات الأوروبية فى :

Karl Wittfögel, **Oriental Despotism. a comparative study of Total Power** (Yale 1957)

اما بالنسبة للاطار التاريخى فيمكن الرجوع الى كل من :

Arnoud Brecht, Political theory, **The Fovndations of Twentieth Century Political ‹Tought** (Princeton 1958); D.D.Raphael: **Proplems of Political Philosophy** (London 1970).

واحد أمثلة الرؤية المتمركزة حول الذات الأوروبية هو :

N.Poulantzas: **Political Power and Social classes in the capitalist State** (London 1971)

ويمكن الرجوع الى الرؤية الجماعية فى

Jean Dru: **De L'Etat Socialiste: vol II Ici, maintenant, demain** (Paris 1968).

(٣٧) وحول المواقف المرتبطة بالتروتسكية وللكسمبورجية يمكن الرجوع الى :

A.G.Frank, **Le dévelopement du sous-dévelopment L'Amérique Latine** (Paris, 1970). S. Amin, **L'accumulation à léchelle mondiale** (Paris 1970)

كما ان هناك طرح لبعض الافكار فى

Robin Murray, «Internationalisation of Capital and the Nation-State» **New left Review** no 76 (1971) pp 84-109

والتى يوجه لها الانتقاد فى

Bill Worren, «On the Internationalisation of capital and the Nation-State», **ibid,no 68 (1971) pp.83-8.**

على أنه لايجب نسيان انه للحفاظ على أنفسهم يحتاج الامريكيون الى ربع انتاج العالم من الصلب والسماد الكيماوى و٤٠٪ من لب الخشب و٣٦٪ من الوقود وخمس انتاج العالم من القطن و١٠٪ من المساحات المنزرعة خارج نطاق الحدود الامريكية وأوروبا الغربية بدورها ليست بعيدة عن هذه الأرقام

Gerald Leach: «Spaceship Earth: the Crisis to End all Crises?», **Observer** (Det. 1977 pp.6-7).

وانظر ايضا قائمة المراجع فى

Christober Tugendhat, **The Multinationals** (London 1971) pp.226,8.

(٣٨) اعتمد النقد المعاصر على تقليد بريطانى راسخ فى مجال تاريخ العلوم

J.D. Bernal, **Social function of Science** (London 1939), **Science in History** (London 1954), J.G. Crowther, **The Social Relations of Science** (London 1941), **Science in Modern Society** (London 1967)

J Needham **Science and civilisation in China**

كما يمكن الرجوع الى الكتابات المتميزة لـ

Victor Perlo, **Militarism and Industry Arms Profiteering in the Missile Age** (London 1963); Harry Magdoff, **The age of Imperialism, the Economics of U.J Forign Policy** (New York 1966); Robin Clarke, **the Science of War Peace** (London 1971)

وحول دور J.D.Bernal راجع :

Loren R.Graham, «Science in History» **The New York Times Book** Review LXXVI no 31 (1 October 1977) pp 18-19

(٣٩) حول التطورات الحديثة للجدل حول خصوصية علم الاجتماع ، انظر :

Robert W.Friedrichs, **A Sociology of Sociology** (New York 1970)

A.Abdel-Malek «Le Vime congre's mondial de sociologie» ,**Atomes**,no 237 (1966) pp.643-5 and «De la sociologie à la science sociale», **La Recherche**, vol 1 no 7 (1970) p 691

P.Bourdieu, J.C. Chamboredon, J.C.Passeron, **Le Métier de Sociologue**, voll (Paris 1968)

الفصل الثالث

الجيوسياسية والحركات الوطنية التحررية

«إن الحرب ذات أهمية حيوية للدولة ، وهى مسألة حياة أو موت ، كما أنها الطريق للنجاة أو الدمار . ومن ثم فيلزم دراستها بتدقيق . إن أول عناصرها الأساسية هو التأثير المعنوي ، والثاني المناخ ، والثالث التضاريس ، والرابع القيادة ، والخامس العقيدة ... إن احراز النصر في مائة معركة ليس ذروة المهارة . ولكن اخضاع العدو بدون قتال هو منتهى البراعة . ولهذا فإنه من الأهمية العظمى في الحروب أن تنال من استراتيجية العدو . ومن فإن البارعين في الحرب هم الذين يقهرون جيش العدو بدون خوض أية معركة . فهم يستولون على مدنه بدون أن يضطروا إلى مهاجمتها ، ويطيحون بدولته بدون خوض أية معارك منهكة» .

(صن تزو : «فن الحرب» عام ٤٠٠ ق . م)

١ ــ طريقتان لدراسة الامبريالية[١]

١ ــ ١ يبدو أن دراسة الامبريالية كانت ، منذ جيل مضى ، قد ارتبطت وتلاءمت ببساطة مع الطريقة الاقتصادية ــ السياسية ، وتمثل هذا في كتابات ن . بوخارين ، وبصفة خاصة ف . ا ى . لينين واتباعه داخل الحركات الاشتراكية والمعادية للامبريالية في العالم كله ، كما فعل ذلك أيضا تلاميذه واعداؤه على حد سواء في العالم الاكاديمي . ولقد حاولت في بحث آخر[٢] ، أن أدلل على وجهة نظري ومفادها أن هذه الطريقة اللينينية هى في الأساس سوسيولوجية ، وهذا يعني أن طريقة التصدي للمشكلة تنصب أساسا على دراسة الأنظمة الرأسمالية في مستهل القرن العشرين من حيث أدائها الوظيفي في إطار توازن القوى الدولي السائد (عشية حرب ١٩١٤ ــ ١٩١٨ ، وهي أول حرب عامة بين دول أوروبا)[٣] وهى أبعد عن أن تكون مجرد تمرين في استخدام علم المعرفة وعلم المناهج بهدف «ارهاف مفهوم» الامبريالية ، وهو المجال المحبب لأعمال التهريج الثقافي الأنيق في أيامنا ، للوضعيين الجدد المتعالين أصحاب التأويلات للكتب المقدسة «الماركسية» .

١ ــ ٢ إن جوهر طريقة لينين ــ كما واصل السير عليها ، ولكن بأسلوب متمايز إلى حد بعيد ، كل من ج . ف ستالين ، و ب . تولياتي ، وماوتسي تونغ ، وهوشي ــ منه ، وفيديل كاسترو ، يتمثل بالتحديد في الربط ، بشكل تركيبي ديالكتيكي ، بين العنصرين الأساسيين المكونين للنضال العالمي ضد الامبريالية : الجبهة العالمية المتحدة التي تضم الطبقة العاملة وحركات التحرر ، في مواجهة تجمع القوى المتناحرة الكولونيالية .

كان هذا هو الخط الاستراتيجي العام للكومنترن ، كما استمر هذا الخط أيضا في اعقاب حل الكومنترن ، ولكن بعد أن طرأ عليه اختلاف هام يتمثل في وجهات نظر الاتحاد السوفيتي ، كما عبرت عنها قرارات المؤتمرين الدوليين للاحزاب الشيوعية والعمالية (اللذين عقدا في موسكو عامي ١٩٦٦ ، ١٩٦٩) فقد أكدت هذه القرارات الدور الرئيسي لمنظومة الدول الاشتراكية ، بالتحالف مع الطبقة العاملة ، والحركات الاشتراكية في العالم ، إلا أنها هبطت بمنزلة دور حركات التحرر الوطني للمرتبة الثالثة ، رغم الجهود المضنية التي بذلها الحزبان المغربي والسوداني .

ومن ناحية أخرى ، أكدت الصين نظرياتها بشأن وحدة القوى الثورية للقارات الخمس (وليس الثلاث) وقرنت هذا بتأكيد مماثل على النظرية القائلة بأن « رياح الشرق لها السيادة على رياح الغرب » أى أن الشرق وهو يتآلف الآن من الدول « المتخلفة » التابعة هو الذي يمسك بزمام القيادة في القيام بالمبادرات الثورية التاريخية ، مثلما كان يفعل الغرب تماما في فترة الاكتشافات البحرية الكبرى حتى قيام عصر النهضة .

١ ــ ٣ وهكذا فموقفنا متباعد جدا عن الاتجاه السائد فيما يجرى من دراسات حول النظرية الامبريالية في بعض الدول الغربية .

إن انحدار الغرب كما يتمثل في تدهور الأمبراطوريات القديمة وتحول المركز العالمي الجديد للامبريالية من أوروبا إلى أمريكا ، قد اقترن به نشوء أزمة خانقة شملت القيم والنواحي الثقافية والحضارية . وأدت هذه الأزمة بدورها إلى تلمس لبحث عن معتقدات جديدة قد توفر قدرا أكبر من الطمأنينة . وكان باستطاعة الديالكتيك المحدد لمجتمعات محددة في هذا العالم المحدد أن يدفع للامام عملا علميا أكثر دقة وأصالة ، من أجل التحليل والدراسات المقارنة والتطويرات النظرية في ارتباط عضوي بالعمل السياسي الجماهيري ذى الطابع الفعال والمضني وقد تحقق هذا بالفعل ، ولكن ليس بالقدر الكافي في مجال العلوم الاجتماعية التي لم تزل خاضعة إلى حد كبير للاحتياجات السياسية ــ الثقافية للغرب المأزوم ولأمزجته وأنماطه ومطالباته .

وهكذا فقد أصبح الاتجاه الغالب في الدراسات الخاصة بالنظرية الامبريالية هو النموذج الثاني من المعالجة ، أى أيدلوجية الهيمنة التكوينية الوظيفية ، ولكن مع صبغها بنبرة « ثورية » « ماركسية » . وينتهج روادها الأصغر سنا حاليا نفس المسار ، وهو اختزال ديالكتيكات المجتمعات المعاصرة إلى مركب من وحدات جرى تعريفها بعناية ، مع مزيد من الالفاظ والمفردات المعقدة لعلم المعرفة ، ومع علم المنهج

(وليس المنهج) الذى جرى تدقيقه ، واضفاء سحر على طابع العالمية وهو ماينتمي حقيقة إلى رسالة المخلص الموعود التي اترجع إلى عصر التفاخر بـ «عبء الرجل الأبيض» . ومن الواضح أن الملهمين الرئيسيين هنا هم ل . تروتسكي وخلفاؤه . وفي هذا الصدد قد تجدد د . لوكسبورج قبولا أفضل لدى الرأى العام المتخصص حيث أنها قامت بالفعل بأعمال سياسية على قدر من الشجاعة . على أن المفاهيم الرئيسية هنا تنتمي إلى «العالمية» المختزلة : «المركز المهيمن» و«الحافة» و«التراكم» و«أشكال الانتاج» . على أن الاتجاه الذي يتخلل كل هذا هو الضرورة التاريخية المقررة سلفا (القدرية ؟) .
الاتجاه الذي يتخلل كل هذا هو الضرورة التاريخية المقررة سلفا (القدرية ؟) .

كما لو أن الثورة تنبثق من مبحث المعرفة المعقد ، وكأن لم يزل في استطاعة السادة ، وقد أرتدوا الأردية الحمراء ، أن يحددوا مسار التاريخ !! وكانت هذه أساسا دعاوي وأهداف الاتجاه السائد لرواد هذه الطريقة حتى اليوم[٥] .

ولكن مع كل غطرستهم المنمقة هذه ، فإنها لاتستطيع أن تخفي عداءهم الشديد لمبادرات الشرق الثورية المتعاظمة ، على نحو خاص الصين التي تنتهج مسارا شيوعيا ، ومصر في الشرق الأوسط ، وأفريقيا ، الذين ينتهجون مسارا وطنيا راديكاليا حيث أنهم ينطلقون من إدراك مفاده أن الامبريالية ليست إلا نظاما عالميا للتراكم الاقتصادي ــ المالي والذي لا يمكن دحره إلا بوحدة شعوب العالم بقيادة مثقفيها بطبيعة الحال .

١ ــ ٤ إن الآراء القائلة بأن الامبريالية قد تكون نظاما سياسيا عالميا يتمركز حول المؤسسة العسكرية ــ الصناعية ويستهدف ضمان هيمنته على العالم بفرض رؤياه الخاصة ومفهومه عن الانسان ، وقيمه وحضارته التي تعتمد على الانتاج وتبديد الموارد ، مستخدما في ذلك سفك الدماء والخراب ، ومن ثم فإنه من أجل مواجهة هذه الامبريالية ينبغي على حركات التحرر الوطني اللجوء إلى كافة السبل الممكنة المتاحة في عالمنا كما هو كائن اليوم ، وكما كان على مدى التاريخ ، وهى وسائل تستطيع بها الدول القومية أن تلعب ، بطرق عديدة متنوعة ، أدوارا ، تكون أساسية في بعض الأحيان ، من أجل كبح التغلغل الامبريالي ، وتمهيد الطريق لشن الهجوم المضاد وفتح الطريق أمام غلوات عنيفة ضد الامبريالية . إلا أن مثل هذه الحقائق والبيانات بعيدة تماما عن التفكير السائد الآن وسط تلك الدوائر القليلة العدد والمعزولة عن الجماهير العريضة لشعوب القارات الخمس وهى تشكل بالفعل «جيتو» العجز الروحي .

وإني لأرى أن الطريقة الأولى (الاقتصادية ــ السياسية) هى طريقة علمية وسوسيولوجية أصيلة ، وفي مقدور هذه الطريقة وحدها أن تقدم لنا فهما لديالكتيك الامبريالية في عصرنا الراهن ، بدلا من تقديم وجهة نظر مصقولة لعالم مانوى يلعب فيه مفهوم الامبريالية دور الشيطان الذي ينبثق عنه كل الآثام في مواجهة مفهوم الثورة .

٢ ـــ جدلية الامبريالية

٢ ـــ ١ إن الحديث عن الامبريالية ، يتطلب بالضرورة التعرض لعنصرين متمايزين : وهما متمايزان من حيث أصولهما ووضعهما التاريخي ، ولكنهما أرتبطا حديثا ، برباط وثيق عن طريق ديالكتيك السيطرة والخضوع . فمن جهة هناك الشعوب ، والتكوينات الاجتماعية والأمم ، والدول ، والأقطار المحتلة أو تلك المعتمدة كليا أو جزئيا على عواصم الاستعمار (الميتروبولي) الأوروبية والأمريكية خلال عصور الاستعمار والامبريالية . ومن جهة أخرى ، هناك مراكز قوى الهيمنة الاستعمارية والامبريالية في الغرب .

٢ ـــ ٢ إن هذا العرض للواقع الفعلي يشير إلى أن أحد العنصرين ، وهو المجتمعات الوطنية التابعة ، هو الذي يشكل العنصر الذي له أولوية الوجود بالنسبة إلى العنصر الآخر . فقد وجدت هذه المجتمعات منذ أجيال وقرون بل وأحيانا منذ ألوف السنين قبل ظهور الاستعمار الحديث والامبريالية . كما أن هذا الواقع يشير كذلك إلى أن السيطرة الغربية لم تنشأ إلا منذ عصر الاكتشافات البحرية ، وقيام الدول القومية الأوروبية الحديثة الخاضعة لسيطرة البورجوازية ، ومنذ عصر النهضة والثورات الصناعية الكبرى ذات الطابع البورجوازي الديمقراطي ، وكل ذلك منذ القرن الخامس عشر حتى الآن .

٢ ـــ ٣ وبسبب مسارات الحياة المتمايزة والمنفصلة تاريخيا ، فإن كلا من هذين العنصرين ، أى كل وحدة اجتماعية ـــ قومية في إطار كل من هاتين المجموعتين ، قد عمدت إلى تطوير معالجتها الخاصة بها فيما يتعلق بالتبعية أو الهيمنة في داخل الاطار العام لعالم محكوم بالتناقض الرئيسي بين الامبريالية والثورات الوطنية والاجتماعية . وفي كلمات أخرى ، فإن «النسق» يعمل ليس باعتباره نظاما وظيفيا ـــ تركيبيا لوحدات تتبادل فيما بينها عشوائيا الهيمنة والتبعية . ولكن كنسق ديالكتيكي لتجمعات مجتمعة معينة (تحددت تاريخيا) أى مجتمعات قومية تبلورت حول جهاز السلطة فيها وهو الدولة ، في ظل ظروف مختلفة كثيرا وبأساليب وأنماط بالغة التنوع ، وبطرق جد مختلفة ، ومن أجل تحقيق انجازات وأهداف ومكاسب تتباين تباينا كبيرا . إن كلا من هذه القوى سواء دول الهيمنة الامبريالية أو الأقطار التابعة الخاضعة في مقدورها أن تحقق رؤيتها الخاصة (المحددة تاريخيا) لمصيرها . ورؤيتها الخاصة لصورة الانسان التي تزعم أنها تصونها ، وتكافح من أجلها ، وعاقدة العزم على تحقيقها .

٢ ـــ ٤ وإذا ماقيل أن مثل هذا الديالكتيك الشامل لا يتأتى إلا في إطار الدول القومية الضخمة ، فإن الاجابة هي بكل بساطة أن هذا هو الوضع للأغلبية العظمى من البشر كما هو الحال الآن .

فعلى كل حال ، فإن نصف سكان العالم يعيشون ضمن أربع دول هى (الصين ، والهند ، واتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، والولايات المتحدة الامريكية) في الهند ذاتها ، يتحدث ٩٠ في المائة من سكانها ١٤ لغة رئيسية . وفي أفريقيا يستخدم نصف السكان مابين ٤ لغات إلى ٦ لغات(٦) ، وأن النظرية الاجتماعية لاتنشأ إلا عن تركيز الاهتمام على التجمعات المجتمعة الكبرى ، بينما تدخل الحالات

الصغيرة باعتبارها تنويعات ، أو أنماط فرعية .. الخ (مثلما هو الحال في جزر المالديف بالمقارنة مع الصين في أية دراسة للأمة) .

٢ ـــ ٥ إن نموذج الترابط والتداخل بين هذين العنصرين المتمايزين لاتكشف عنه الثنائية الطقوسية السائدة الآن بين الامبريالية (الشريرة) «والحركات الوطنية» (الطيبة) ولكن مايكشف عنه بالاحرى هو نموذج الديالكتيك الأصيل والذي تتكشف فيه عوامل الترابط بين الامبريالية المهيمنة وحركات التحرر الوطنية بأشكال بالغة التنوع والكثرة ، كما هى محددة بتفاعل بعدى الخصوصية (خصوصية كل من الجانبين ، أى خصوصية الأنظمة الامبريالية المختلفة ، وخصوصية المجتمعات القومية المتنوعة) وكذلك نسق القوة العالمي (كما تطبقه الأنظمة الأمبريالية على المجتمعات القومية المتنوعة) .

ومن الممكن ، للاغراض التحليلية ، أن نضيف البعد الخاص بالخصوصية بالعوامل الداخلية ، والبعد المتعلق بنسق القوة العالمي ، أو الجيوسياسية ، بأنه بعد العوامل الخارجية . ويقوم كلا البعدين باداء دورهما في إطار كل من العنصرين ، وهما بذلك متداخلان في نطاق ديالكتيك بالغ التعقيد .

٢ ـــ ٦ إنني لا أهدف في هذه الورقة إلى تحليل بعد العوامل الداخلية ، أى مفهوم الخصوصية[٧] ، وأقترح لأسباب عملية ، أن اتقدم بالتعريف التالي :

«إن الخصوصية ، أى السمة الخاصة لمجتمع ما لن تفهم قط إلا بالدراسة النقدية للتطور التاريخي المحدد لتكوين قومي اجتماعي اقتصادي معين ، وهو الذي يحدد نمط الاستمرارية الاجتماعية الخاصة بهذا المجتمع» .

وهذا النمط المميز من الاستمرارية الاجتماعية ليس إلا نمط التمفصل (أو الترابط) والتفاعل للعوامل التكوينية الأساسية لأية استمرارية اجتماعية عبر المسار التاريخي لوجودها :

إنتاج الوسائل المادية للحياة في الاطار الجغرافي والايكولوجي المعين (طريقة الانتاج) ، وانتاج وسائل الحياة الطبيعية ـــ الفيزيقية (الحياة الجنسية) ، والنظام الاجتماعي (السلطة والدولة) الحقل الزمني (محدودية حياة الانسان) الديانات ، الفلسفات ، وفي هذه المجموعة ، يحتل انتاج الوسائل المادية للحياة الفيزيقية مكانة حاسمة في تركيب نمط الاستمرارية الاجتماعية ككل ، ولكن لا يتم هذا بطريقة ميكانيكية لكنه يحدث فقط في التحليل الأخير .

وانطلاقا من هذا المنظور ، فإن مفهوم الخصوصية المرتكز على التحليل النقدي للعملية التاريخية يستطيع أن يساعدنا في التوصل إلى تفهم عميق لمختلف المجتمعات القومية ، وأكثر جدا مما تستطيعه المحاولات الأولية الرامية إلى تقديم تصنيفات من خلال المعيار الاجتماعي ـــ الاقتصادي فقط .

٢ ـــ ٧ إن بعد العوامل الخارجية ، أى نسق القوة العالمي ، أكثر وضوحا إلى حد كبير ، إلا أن تأثيره ، وكذلك نمطه المتغير بشكل سريع يكاد يستعصى على الفهم . فهنا تتدخل مشاعر قوية

لتحتيم ادراكنا هذا البعد . فالمثقفون وعلماء الاجتماع في دول الهيمنة ميالون إلى حجب طريقهم المتمحورة حول الغرب ، وذلك عن طريق الاصرار على اخفاء طابع العالمية ، والقيم الانسانية ، والطريقة الليبرالية ، أو المعيارية الراديكالية — الليبرالية ، في معالجة مشاكل سلطة سياسية معينة ، أو صراع قوة معين . وقد يعمدون إلى تطبيق نفس الأسلوب ذى الطابع العالمي بطريقة وظيفية ، في دراسة الامبريالية من منظور أنها تشكل نظاما عالميا موحدا للهيمنة يتحلق حول مركز واحد ، ومن المحتم أن ينفرط عقده كنسق والنظر إلى حركات التحرر الوطنية والثورات بوصفها أعمالا مقررة سلفا ومتزامنة سلفا تحدث على مستوى العالم كله متخطية الحدود والأمم الكريهة والدول المقيتة (على منوال الطريقة التروتسكية واللوكسمبورجية) وهى طريقة تنطوي على احتقار للشرق ورياح الشرق السائدة .

٢ — ٨ كيف تجرى صياغة الديالكتيك المحدد تاريخيا على نحو معين لبعدى العوامل الداخلية والعوامل الخارجية ؟

من أجل هذا ، ينبغي في الدرجة الأولى بذل محاولة لتحديد الأهمية النسبية لكل بعد في كل من عنصري ، الامبريالية والحركات الوطنية .

٢ — ٨ (أ) من الواضح بجلاء أن نضال الحركات الوطنية من أجل الاستقلال ، والتحرر الوطني والثورات الاجتماعية إنما يطرح نفسه باعتباره نضالا من أجل انقاذ واستعادة الهوية الوطنية ، والسيادة ، وسلطة الاقرار في مواجهة هيمنة الامبريالية . ومن ثم يتبع ذلك ضرورة أن تبدي الحركات الوطنية تركيزا أقوى على مضمون خصوصياتها المميزة ، يفوق حديثها عن الامبريالية المهيمنة ، حيث أن هذه الخصوصية بالتحديد هى في قلب نضالها التحرري وثوراتها . وفي الحقيقة ، فإنه ما من دراسة جادة لادبيات العلوم السياسية والاجتماعية منذ ١٨٤٠ — ١٩٠٠ ، إلا وتظهر صحة ذلك فيما يتعلق بتطور الاراء والتفكير على اتساع القارات التابعة الثلاث : آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية . وقد أصبح مفهوم الخصوصية الآن أكثر من أى وقت مضى هو المفهوم المركزي للفلسفات الاجتماعية والسياسية لحركات التحرر الوطني في القارات الثلاث . ويرجع هذا إلى أن الثورة العلمية والتكنولوجية الثانية قد زودت دول الهيمنة الامبريالية بقدرات هائلة على الاختراق المدمر لروح الانسان وعقله ، بفضل السيطرة على وسائل الاعلام والثقافة الجماهيرية .

ومن الناحية الأخرى ، تعني دول الهيمنة الامبريالية لستر ادعاءاتها العميقة الجذور بشأن خصوصية الغرب ، ومؤداها أنه خلق لكى يقود ويحكم ، ولكى يدخل الحضارة للاراضي غير المعروفة والمناطق النائية (آسيا ، وأفريقيا ، وأمريكا اللاتينية) في العالم ، أى «عبء الرجل الأبيض» الكامن تحت ادعاءات «العالمية» . وعلى كل حال ، فإن الوضع الراهن ، أى عدم مواجهة الهيمنة الغربية بأى تحد من جانب الشرق الناهض ، لا يمكن أن يؤدى إلا إلى استمرار توازن القوى والذي يمثل فيه النظام الامبريالي (موقع القلب) في التعايش السلمي الذي نشأ في يالتا (١٩٤٥) . وفي كلمات أخرى ، فبينما تعمد قوى الهيمنة الامبريالية إلى التقليل من خصوصياتها ، إلا أنها تتصرف فعليا بطريقة ترتكز أساسا على رؤيتها الذاتية لخصوصياتها التي تحددت تاريخيا .. ولكن مع التأكيد على شيء .

٢ ــ ٨ (ب) وينشأ الموقف الموازي ، ولول أنه أكثر تشوشا وذلك عندما نبحث في الأهمية النسبية لبعد العوامل الخارجية ، أى توازن القوى العالمي . وقد يميل المرء إلى توقع أن تظهر قوى الهيمنة الامبريالية ادراكا صريحا لوضعها المميز . إلا أنه فيما عدا الولايات المتحدة ، فلا يوجد إلا فرق حقيقي للتقليل من أهمية هذه الميزة ، وذلك في محاولة لاخفاء حقيقة الصراعات السياسية في عصرنا الراهن . فالامبريالية المهيمنة تفضل أن تجد القبول باعتبارها الوريث الشرعي للتفوق التاريخي لاوروبا والغرب ، وليس باعتبارها القوى الساعية للاحتفاظ بالسيطرة عن طريق الاستخدام بلا رحمة لأقصى أنواع العنف في التاريخ البشري .

وعلى الجانب الآخر ، أى المجتمعات الوطنية التابعة ، يبدو أنها بطبيعة الحال أكثر ادراكا لهيكل القوة ، وعلى كل حال ، فإن أقوى قوتين ضاربتين للامبريالية الامريكية مرابطتان في مواجهة المنطقتين الرئيسيتين للتحالف الاستراتيجي الفعال بين الدول الاشتراكية والحركات الوطنية : فالاسطول السابع يواجة الصين ومنطقة الباسفيك في آسيا ، بينما يواجه الاسطول السادس مصر ، والعالم العربي ، والبحر الأبيض المتوسط والجناح الجنوبي لنسق الدول الاشتراكية الأوروبية . وليس ثمة شكوك بصدد هذا في عقول الجماهير العريضة للسكان المعنيين . إلا أنه من الواضح أيضا وبالقدر نفسه ، أن قيادة حركة التحرر الوطني ، في نطاق «الطبقة السياسية» في غالبية الدول التابعة ، كثيرا ما تواجه صعوبات حقيقية في التوصل إلى تفهم المعلمات الحقيقية لديالكتيك الامبريالية كما توجد حاليا وكما تتعرض للتغييرات السريعة .

٢ ــ ٨ (جـ) وثمة سببان لهذه الصعوبات من ناحية ، تنزع الآليات المحددة لحركات التحرر الوطني والثورات الوطنية الاجتماعية في الاقطار التابعة إلى الوقوع في إطار أحد النمطين : إما الخضوع للمضاعفات الناجمة عن وجود خط عام يوحى به مركز ثوري قوى ، واعنى الاتحاد السوفيتي أو الصين ، أو تطوير خط عام ذى طابع وطني مستقل ذاتيا . وفي الحالة الأولى ، ينظر إلى التوازن المحدد للقوى العالمية من وجهة نظر مركز الثورة الرئيسي ودولته وحزبه ، وسوف يعمد بطبيعة الحال إلى أن يعكس على المستوى القومي ، التأكيد المبالغ فيه أو التهوين من توازن القوى العالمي القائم ، بقدر مايكون هذا المجال في قلب الرؤية والارادة والسياسة للدولة ، أية دولة في أى نظام اجتماعي وأيديولوجي . وبمعنى آخر فإن ماقد يبدو غير معقول أو غير ممكن عمليا نتيجة لتوازن القوى العالمي القائم ، يمكن محاولة القيام به بل وتحقيقه بدرجة ما ، وكمثال على هذا فيتنام ، في مواجهة تباين هائل في القوة (وترجع أساسا إلى قرار القيادة الفيتنامية الثورية الوطنية ، إلا أنه أمكن بطريقة بالغة الأهمية الحصول على الدعم المشترك الواسع النطاق من كل من الاتحاد السوفيتي والصين) ، وفي الواقع فإن في الوسع تحويل ماهو قابل للمحاولة ولتحقيق العملي إلى مسارات تحقق اهدافا جد متنوعة ، وكمثال على هذا سيادة الجمهورى العام الذي طوره كاسترو والليندى بالمقارنة مع دعوة جيفارا لحرب العصابات .. والأمثلة لا حصر لها .

والنقطة الهامة في كل هذا هى كالتالي : طالما كان نضال حركات التحرر الوطني في أيدى القيادة

الوطنية المستقلة ، عندئذ فقط يكون في الامكان تقيم معلمات توازن القوى الدولي بصورة واقعية ، وحساب ما يتكشف فعليا من ديالكتيك للامبريالية ، أو من ديالكتيك مع الامبريالية .

٢ ــ ٨ (د) إن الصعوبة الثانية تنشأ نتيجة للتأثير المبالغ فيه والمصطنع للعمل النظري والايديولوجي والعلمي الذي تجريه المراكز الراديكالية والثورية في الغرب حول أفكار ومشاريع أقسام صغيرة من الأنتلجنتسيا والطبقة السياسية في البلاد التابعة . وهنا نجد مرة أخرى إما التهويل أو التهوين من الامكانيات التحررية للبلاد التابعة ، أو ــ وهذا يتكرر بصورة أكثر شيوعا ــ اضفاء الطابع الرومانتيكي المثالي على الخضوع الذي يؤدي ، كما حدث في الماضي ، إلى اخطاء فادحة .

٢ ــ ٨ (هـ) نلخص مماسبق فنقول : أن قوى الهيمنة الامبريالية في الغرب تنزع إلى التهوين أو ستر استخدامها الخاص لبعدى العوامل الداخلية (الخصوصية) والعوامل الخارجية (توازن القوى العالمي) ، في الموقف الذي تضع فيه الحركات الوطنية للشرق الناهض الخصوصية في مركز الصدارة من نضالها ، وتبدى ادراكا مرهفا لوضع توازن القوى العالمي ، حتى ولو كان هذا الادراك يتعرض مرارا للتشويش بفضل الأكليشيهات الايدلوجية .

٢ ــ ٩ والآن وبعد أن تم تحديد الأهمية النسبية لكل من البعدين في كل من العنصرين المكونين لديالكتيك الامبريالية ، نستطيع أن نمضى قدما لتقيم الديناميكية الفعلية لهذه العملية الديالكتيكية .

٢ ــ ٩ ــ ١ ودعونا نبحث أولا بعد العوامل الداخلية ، أى الحركات الوطنية ويمكن تناولها عن طريق عقد المقارنة مع أنماط الحركات الأخرى داخل نطاق مجتمعاتها : وهى حركات المجموعات والطبقات ، والحركات السياسية ، والثقافية ، والحركات الايديولوجية . وكل من هذه الأنماط والأنماط الفرعية لهذه الحركات محدودة بقدر كبيرا أو صغير في مداها ، وشدتها ، واستمراريتها ، أى في امتدادها الاجتماعي وفعاليتها ، وعمق تأثيرها . وقد يشهد المرء في أحوال نادرة تمركزا أو تنظيما غير عادى ، ولو في قطاعات معينة ــ وعلى سبيل المثال ، كميونه باريس ، ومع ذلك فإن المحدودية الشديدة لمدى وقوة هذه الحركات داخل الدائرة المجتمعية ــ القومية المتسعة ، تجعلها دوما ضعيفة .
ومع ذلك ، فإن هذا هو أقصى ماتستطيع أن تصل إليه مثل هذه الحركات .

إن المشكلة الرئيسية في الديالكتيك الاجتماعي تتمثل في اشكالية الجمع بين المدى والكثافة والاستمرارية ، أى مشكلة تكوين أوسع جبهة ممكنة من القوى المتحالفة الهادفة إلى القيام بأقصى عمل ممكن ومركز من أجل الموضوعات الأكثر قدرة على تحقيق الحد الأعلى من العمل الفعال . وهذا هو ، على وجه التحديد ، الدور المميز للحركات الوطنية خلال مختلف مراحل ظهورها . هنا ، هنا فقط ، نشاهد أعظم قدر ممكن من تمركز مختلف التجمعات الاجتماعية ، والطبقات ، والقوى ، والاتجاهات التي توحدت أساسا لتحقيق المهام الرئيسية للتحرر والقيام بالتحولات الاجتماعية ــ الاقتصادية . وهذا هو ماحدث في أمثلة الكمالية في تركيا ، والماوية في الصين ، والناصرية في مصر ، والكاستروية في أمريكا

اللاتينية ، وكذلك جميع حركات المقاومة في أوروبا خلال الاحتلال النازي . وهذا هو المنشأ الأساسي للديالكتيك الاجتماعي في فترة الامبريالية والثورات .

٢ ـــ ٩ ـــ ٢ وفي مواجهة هذا العامل ، الذي وصف بأنه أقصى تجمع من حيث المدى والقوة والاستمرارية ، يمكن أن تصل إليه أية حركة اجتماعية في المجتمعات الحديثة ، أى أقصى تحرك وطني تحرري .. في مواجهة هذا يقف بعد العوامل الخارجية ، أى الامبريالية ، التي يمكن تحديد أهم مظاهرها بالجيوسياسية .

وهنا مرة أخرى ، ينبغي التمييز بين عدد من العناصر المكونة للنسق العالمي للقوة الامبريالية : الاحتكارات على المستوى القومي ، والمتعددة الجنسية ، ودول الهيمنة على المستوى القومي ، والسيطرة الدولية على وسائل التقدم العلمي والتكنولوجي ، وعلى الاتجاهات الرئيسية الثقافية والايديولوجية ووسائل الاعلام الجماهيرية التي تظل بواسطتها الدول التابعة في حالة «اتصال» دائم مع دول الهيمنة الامبريالية . وهنا مرة أخرى ، يستطيع المرء أن يميز بين هذه العناصر المكونة ، وذلك فيما يتعلق بمداها وقوتها واستمراريتها دوما . وقد انعكس هذا في التحول الدقيق غير الملحوظ من تفسير الامبريالية وفق بنيتها التحتية الاقتصادية ـــ المالية ، إلى تفسيرها بالمنظور المعاصر الأكثر ارهافا ، باعتبارها محاولة لفرض نسق الهيمنة يشمل العالم بأسره ، عن طريق الاستخدام الكفء للمجتمع العسكري ـــ الصناعي . وهذا المجمع العسكري ـــ الصناعي قد كشف عن نفسه ، في القرن الحالي ، وعلى نحو أكثر سفورا خلال الثورة الثانية في المجالات العلمية والتكنولوجية ، والصناعية في الدول المتقدمة ، عن طريق السيطرة المباشرة على الفضاء كاطار وتمهيد لعمليات التغلغل العميق والاخضاع .

وبمعنى آخر ، فإن المجمع العسكري ـــ الصناعي الذي يمتلك سلطة الاقرار في الدول الأكثر تقدما ، قد حشد لتحقيق هدمه جميع المصادر والطاقات للامبريالية المهيمنة في أكمل توليفة من حيث المدى والقوة والاستمرارية ، وذلك عن طريق الاستخدامات السياسية للفضاء ، أى الجيوسياسية .

٢ ـــ ١٠ ومن ثم ، يترتب على ذلك ، أنه باقتران هذين الطرفين : الحركات الوطنية والثورات من جانب ، واستخدامات الامبريالية للجيوسياسية من الجانب الآخر ، نصل إلى أن أحد مجالات الممارسة السياسية المعاصرة يوجد حيث يصل ديالكتيك الصراع من أجل القوة العالمية إلى أعلى مستوى له . وهنا يتوافر أيضا المجال العلمي الذي يبشر بأضخم الآمال في تجديد النظرية الاجتماعية والسياسية ، من حيث أن النظرية العامة تستمد محتواها الأساسي من المجموعات المجمعية الكبرى ، وهنا فيما نحن بصدده ، فإنها تستمده من ظاهرتي المجتمعين الكبيرين الرئيسيين في عصرنا الراهن .

٣ ـــ أهمية الجيوسياسية (٨)

إن أية دراسة نقدية لدور الجيوسياسية يتعين عليها أن تعنى بالاسئلة الثلاثة التالية : كيف تطورت الجيوسياسية ، وكيف يجرى استخدامها بواسطة ديالكتيك القوى الدولية ؟ ماهى الحدود

المفروضة على دور الجيوسياسية ؟ ومن ثم ، ماهي استخدامات الجيوسياسية في دراسة أهم ديالكتيك اجتماعي يشهده عصرنا الراهن ، وأعنى به الديالكتيك بين الامبريالية والحركات الوطنية ؟

٣ ــ ١ قبل وقت طويل من صياغة اصطلاح « جيوسياسية » ، أوضحت التقاليد العريقة في دراسة الجغرافيا (سواء الجغرافيا السياسية أو الطبيعية على حد سواء) « إن دراسة الظاهرة السياسية في بيئتها المساحية » (و . أ . د جاكسون) يفضي مباشرة إلى تواز بين مفهوم النسق في النظرية السياسية ، ومفهوم المنطقة في الجغرافيا (جسبراوت) . وقد تجمع الكثير من المؤلفات العلمية منذ صدور دراسة فردريك راتزل « بوليتشى جيوجرا » (الجغرافيا السياسية) (١٨٩٧) وتناولت : المناطق السياسية ، الامكانيات السياسية ، مفهوم السلطة ، الأدوار الخاصة بكل من عوامل قوة الجذب والطرد ، للسياسة والاقتصاد والثقافة فيما يتعلق بمشكلات السلطة ، الجوانب الديناميكية لهذه المشكلات .. إلى آخره وقد أفضى ذلك إلى بذل محاولات للتوصل إلى تنظيم وظيفي للجغرافيا السياسية ، كما تعبر عن ذلك بنوع خاص دراسة س . ب جونس « نظرية المجال الموحد للجغرافيا السياسية » (١٩٥٤) وكان نموذجه مؤلفا من خمس مقالات متداخلة « الفكرة السياسية ــ القرار ــ الحركة ــ المجال ــ المساحة السياسية » قد حمل النموذج بشكل كبير وبصورة واضحة بافتراضات سلوكية بل حتى بتجاهل شديد للدور الجوهري الذي تلعبه البنية التحتية الاقتصادية . ولا يسمح المجال هنا بتقديم مسح للموضوع . إلا أنه يتعين على المرء أن يدرك حقيقة أن الجيوسياسية كانت لها أهمية طاغية في ميدان الجغرافيا السياسية قبل الثلاثينيات من القرن الحالي .

إن الحرب (العالمية الأولى ١٩١٤ ــ ١٩١٨) التي نشبت بين الدول الامبريالية قد وضعت نهاية ، لبعض الوقت ، للسياسات التوسعية لألمانيا لصالح النظامين الأمبرياليين لبريطانيا وفرنسا ، بينما أوضحت ثورة أكتوبر الأزمة العامة لهيمنة الرأسمالية فى أوروبا ذاتها . وكانت هذه هى بداية ظهور الجيوسياسية بالمعنى المعاصر : فقد بدأت بكتاب «ستيتن سوم ليفسفورم» (الدولة بوصفها المنظم) منظم بقلم رودلف كلين عالم السياسة فى أوبسالا الذى صدر فى ١٩١٦ ، وأوحت ترجمته بالألمانية فى ١٩١٧ مباشرة بنشأة فكر كارل هوسوفر ، الذى كان يحاضر حول الجيوسياسية فى ميونخ اعتبارا من عام ١٩١٩ ، وأصدر مجلة Zeitschrift fur Geopelink ذات النفوذ الواسع فى عام ١٩٢٤ ، وأصبح أستاذا متفرغا للجيوسياسية فى ميونخ ومديرا لمعهد الجيوسياسية بها بعد عام ١٩٣٣ بمساعدة الحكم النازى .

وفي غضون ذلك ، اتخذ نجاح الجيوسياسية في سائر انحاء العالم نمطا ثانيا : فالجغرافيون في دول الهيمنة الغربية العريقة كانوا ينزعون إلى اتخاذ موقف نقدي منها ، وأحيانا موقفا سلبيا (مثلما حدث في فرنسا حيث أقر كل من ب . فيدال دي لا بلاش ، و ج . برونيه ، و سى . فالو بمساهمات راتزال ، إلا أنهم رفضوا النظر إلى الجيوسياسية بوصفها حتمية بيئية ، وهكذا انضموا إلى أ . ديمانجيون ، و ج أنسيل وغيرهما ، وفي انجلترا ، سار موقف التحفظ الملحوظ حول الموضوع بأسره حتى الحرب العالمية الثانية) ومن ناحية أخرى ، فقد أبدى الجغرافيون والعلماء الاجتماعيون في الدول الناهضة في الشرق التي

كانت حتى ذلك الحين دولا تابعة وكذلك علماء من الولايات المتحدة الأمريكية اهتماما متزايدا بالجيوسياسية ، أما اليابان ، هذا البلد المثالي فقد كان له فضل الريادة (أشار ف . أى . ليفين بنوع خاص إلى كتاب هاشيدا Hashida «دور اليابان في المحيط الهادي» عام ١٩٠٥ ، وكتب هوشوفيرست كتبا عن اليابان وحدها فيما بين ١٩١٣ ، ١٩٣٨) .

وقد أضافت الدراسات المصرية تأكيدا قويا على الجانب الثقافي (ابتداء من مؤلف طه حسين «مستقبل الثقافة في مصر» ، ١٩٣٦ تاب إلى جمال حمدان «شخصية مصر ، دراسة في عبقرية الزمان والمكان» القاهرة ١٩٦٧ — ١٩٧٠ ، عبورا بجمال عبد الناصر «فلسفة الثورة» ١٩٥٤ ، وحسين فوزي «سندباد مصري» ١٩٦١ ومساهمات أنور عبد الملك «المجتمع المصري والجيش» «العسكرية في مصر» ١٩٦٢ ، و «الايديولوجية والنهضة الوطنية في مصر الحديثة باريس ١٩٦٩» ثم نهضة مصر» القاهرة ١٩٥٢ ، الخ ، وربما كانت البرازيل أكثر صراحة من أى قطر آخر (كما ظهر في مؤلفات جوزيه دى كاسترو «جيوبوليتيك المجاعة» ١٩٥٢ والجنرال جولبيرى دى كوتو أوسيلفا «جيوبوليتيك دى برازيل» ١٩٦٧ وغيرها) . أما ايطاليا فلم تبد أى اهتمام خاص ، حتى خلال ذروة حكم موسوليني .

كانت الحرب العالمية بالفعل نقطة تحول . فقد صاحب صعود الولايات المتحدة الامريكية إلى مرتبة الدولة العالمية العظمى ازدهاراً في الدراسات الجيوبوليتيكية ، التي اطلق عليها في حذر شديد اصطلاح «الجغرافيا السياسية» كما لو كان القصد تبديد شبح النازية : وبدأ بذلك التقليد العظيم الذي وضع لبنته المؤلف الرائد للادميرال أ . ت . ماهان «Mahan» «دور القوة البحرية في التاريخ» (بوسطن ١٨٩٠) ، وهو الذى سار على منواله بنوع خاص في بريطانيا العظمى هالفورد ماكيندو ، في الولايات المتحدة كل من م . ج سبيكمان ، د . و يتلسلي ، اى . بومان ، أ . ب دى سفيرسكي ، ج . كولكو ، وفي فرنسا ، جان جوكان . وهنا ينبغي أن نشير إلى أن الموقف التقليدي المعادي للجيوسياسية من جانب الكومنترن استبدل في حذق وهدوء بموقف أكثر عمقا من جانب الأحزاب الشيوعية الكبرى المعنية ، وبخاصة احزاب الاتحاد السوفيتي ، والصين ، وفيتنام وايطاليا : ومن المفهوم أنه كان يجرى تدريس مادة الجيوسياسية في مدارس تخريج القيادات (الكادرات) ، وكانت كتب ماوتسى تونغ «كتابات عسكرية» والجنرال فونجوين جياب «الفن العسكري لحرب الشعب» (نشر عام ١٩٧٠ فقط) واخيرا الكتاب الرائد للادميرال سرجي جورشكوف «العالم المحيط» (١٩٧٠) بمثابة المراجع المدرسية .

وكان اهتمام الحزب الشيوعي الايطالي منصبا أساسا على الأبيض المتوسط باعتباره «بحر الحسم» .

٣ — ٢ كيف يمكننا أن نقيم أهمية وحدود الجيوسياسية ؟ أن الاهمال والاحتقار ، كما رأينا ، يرجعان إلى دوائر النخبة المثقفة ، وخاصة دوائر العواصم الاستعمارية المعادية للحركات الوطنية ذات الطابع اليساري . إلا أن الكوادر السياسية والمثقفين العضويين لم يشتركوا على الاطلاق في مثل هذا التميز الايديولوجي ، ومع ذلك ، فعندما يتأكد دور الجيوسياسية في الديالكتيك الاجتماعي للعصر ، ينبغي

علينا الاعتراف به كعامل أساسي ولكن ليس باعتباره عاملا حاسما .

إنه حاسم بقدر تشكيله للاطار الخارجي الذي يمارس تأثير كبيرا على إظهار الديالكتيك الاجتماعي في كل حالة على حدة ، وفي كل منطقة .. إنه لا يمكن أن نتغافل عن دور الثورة الصناعية الثانية من حيث أنها دعمت بشكل كبير من مغالية إطار القوة سواء بواسطة الاستخدام العنيف لعامل القضاء ، أو بالتغلغل العميق في إرادة الانسان وعقله وروحه . ومع كل ذلك ، فقد عجزت الجيوسياسية بكل مالديها من قوة عن أن تظهر بصورة مقنعة باعتبارها العامل الحاسم في صراعات العالم المعاصر — كما تكشف عن ذلك دراسة قريبة لجوزيف مكنمارا بعنوان « جوهر الأمن » (١٩٦٨) .

لم يسبق من قبل أن كشفت قوة الآلة بمثل هذا الوضوح ، وبفضل اعتمادها على القذائف الصاروخية العابرة للقارات ، والترسانات النووية ، عن محدودية الجيوسياسية ، وذلك أنه يبقى في النهاية عامل خفي — تتمثل هويته في الحركة الوطنية أو الوجود القومي ، أو الارادة الشعبية — ينبثق باعتباره العامل الحاسم حقا . (كما حدث في فيتنام ، ولكن حتى هنا لم يحدث هذا العامل فعله الحاسم بغير دعم عسكري ، واقتصادي وامدادات متواصلة وضخمة من جانب الصين والاتحاد السوفيتي لدولة تقع على الحدود الجنوبية للصين الشعبية .

إني أعني بهذا أن العامل الحاسم — وهو الارادة الوطنية للجماهير الشعبية ، في مكنته أن يعمل كعامل حاسم في صراعات القوى في العالم بين الامبريالية والحركات الوطنية وذلك عندما يؤدي دوره كجزء مكون متكامل للاستراتيجية الشاملة ، ومستفيدا بالكامل من الجوانب الايجابية والسلبية ، ومن النواحي المساندة والمعوقة للجيوسياسية . ويتضح هذا بجلاء بإيراد عدد من الحالات ذات الدلالة البالغة : فيتنام — الصين بالمقارنة مع المقاومة الفلسطينية — مصر ، المكسيك — كوبا بالمقارنة مع بيرو — شيلي .... الخ .

ويبقى الافتراض الأساسي صحيحا من حيث المبدأ ، وهو أن الجيوسياسية تمثل عاملا أساسيا ولكن ليس العامل الحاسم في نهاية المطاف ، في ديالكتيكات الامبريالية والتحرر الوطني . وما ينبغي أن نرمي إليه يتعلق أساسا بتقييم الابعاد المحددة ، الدنيا والقصوى ، لأهمية العامل الجيوسياسي في صراعات القوة العالمية في عصرنا الراهن .

٣ — ٣ وهذا يفضي بنا إلى التفكير المباشر في الاستخدامات الممكنة للجيوسياسية بصدد تشكيل عالم الغد . على ألا يكون دافعنا « النموذج النظري » لمثل هذه الاستخدامات المحتملة ، ولكن الامكانيات المحددة لميزان القوى المتغير في العالم .

٣ — ٣ — ١ ومن ثم تكون نقطة البداية على النحو التالي : أن توازن القوى العالمي ، كما تشكل في نهاية الحرب العالمية الثانية في مؤتمر يالتا ، قد بدأ الآن يدخل مرحلته الأخيرة ، ولا ينبغي علينا أن نفهم من هذا أن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي كفا عن أن يكونا القوتين العظميين ،

إنهما كذلك وسيظلان هكذا حتى نهاية القرن الحالي على الأقل ، ولكنهما لم يصبحا يشكلان المركزين الوحيدين للقوى العالمية ، وأن اتفاقيات يالتا والتي تختص بالعالم الغربي تبدو الآن وقد تلاشت في مواجهة نهضة الشرق . وهذا ينطبق أساسا على آسيا ، ولكن أيضا على أفريقيا والشرق الأوسط بدرجات مختلفة ، وكذلك على أمريكا اللاتينية النائية ، والمهملة حتى الآن .

٣ ــ ٣ ــ ٢ إن الشكل الذي سيكون عليه ميزان القوى العالمي الجديد في نحو عام ٢٠٠٠ يمكن رسم خطوطه الرئيسية على النحو التالي :

أ ــ كتلة قوة أوروبية غربية بقيادة الاتحاد السوفيتي ، مع نسق مزدوج من التحالفات بين دول أوروبا بعضها البعض : فالمانيا (التي ترتبط سياسة قيادتها الاشتراكية الديمقراطية للتقارب مع الشرق (سياسة أوستوبوليتيك) ، مع تجميع الخبرات التكنولوجية والصناعية الأكثر تقدما للدول الرأسمالية الأوروبية) ، والامكانيات المائلة للاتحاد السوفيتي الملتزم حاليا بتسريع ايقاع التحديث الاقتصادي لمواجهة كل من الامبريالية الامريكية والنفوذ السياسي الصيني (وهى سياسة قد تؤدي إلى تكوين شكل ما من توحيد المانيا في هيئة اتحاد فيدرالي بين دولتي المانيا) ونمط التحالف الكلاسيكي بين الاتحاد السوفيتي وأوروبا الغربية مع قيام فرنسا بدور الشريك الكبير على المستوى الثقافي والسياسي ، وايطاليا التى تتقدم حثيثا الآن فى اتجاه أن تشكل نوعا ما من المهادنة التاريخية مع الاسهام المباشر للحزب الشيوعى الايطالى أقوى الأحزاب الشيوعية غير الحاكمة وأقواها نفوذا فى الغرب ، وفى لأبيض المتوسط ، والقارات الثلاث .

ب ــ كتلة قوة آسيوية ــ شرقية بقيادة الصين ، بالتحالف مع العالم العربي بزعامة مصر ، ودول منطقتى الأبيض المتوسط وشرق أفريقيا ، بالتعاون الوثيق مع اليابان لمواجهة مشكلات التحديث الاقتصادي في أعقاب الثورة الثقافية الكبرى .

جـ ــ كتلة قوة غربية ــ أمريكية تتألف أساسا من الولايات المتحدة وبزعامتها بالتحالف مع عدد من الشركاء الصغار .

إن العوامل المركزية في تحالفات القوى الجديدة هذه تتمثل في بندى (أ) ، و (ب) : أى المبادرات السياسية للدولتين الاشتراكيتين الكبيرتين في تحالف مع الحركات الوطنية على المستوى السياسي ، وفي تحالف على المستوى الاقتصادي والتكنولوجي مع الدولتين الرأسماليتين الكبيرتين غير المهيمنتين (المانيا الغربية واليابان) تحت حماية المظلة النووية لكل من الاتحاد السوفيتي والصين .

أما دور بند (جـ) الخاص بالامبريالية الامريكية فهو يبدو كأنه محكوم بمدى التقدم عبر المسارين المتقاربين لقوى الاشتراكية والتحرر الوطني وهو دور من الدفاع الاستراتيجي ، كما كان الوضع في السابق ، مثلته فيتنام .

٣ ــ ٣ ــ ٣ بالاضافة إلى إعادة التنظيم هذه لتوازن القوى العالمي ، فيمكن اعطاء تصور واضح للمناطق التالية :

أ ــ إن منطقة أوروبا الغربية بقيادة الاتحاد السوفيتي سوف تمتد إلى أوروبا كلها ، وآسيا غربها ووسطها ، والأبيض المتوسط ، والشرق الأوسط ، وشمال أفريقيا ، وأجزاء من الاطلنطي (الشمال والوسط) ، والباسفيكي (الشمال والجنوب مرورا بالمحيط الهندي) والمحيطات الهندية .

وهي بهذا سوف توفر مظلة على جانب كبير من التنوع وغالبا ما تكون ملائمة للحركات الوطنية في هذه المناطق ، بشرط أن تبرهن هذه الحركات على قوتها وأن تدرك بوضوح معلمات التورط السوفيتي الممكن .

(إن الأبيض المتوسط والشرق الأوسط يقعان مباشرة في نطاق البعد الجيوسياسي المباشر للعمل السوفيتي ، ولا ينطبق هذا على شيلي أو الهند) .

ب ــ ستغطي منطقة كتلة القوة الآسيوية ــ الشرقية بقيادة الصين جميع الأراضي الداخلية لآسيا وكذلك شرق أفريقيا ، وأجزاء من الشرق الأوسط والمحيط الباسفيكي . وفي وسع هذه الكتلة أن تكون عاملا حاسما لمعظم حركات التحرر الوطني والثورات في هذا الجزء من العالم ، حيث يعيش أكثر من نصف الجنس البشري .

جـ ــ المنطقة الغربية ــ الامريكية بزعامة الولايات المتحدة الامريكية ، ستغطي شمال أمريكا ، وأغلبية منطقة المحيطين الاطلنطي والباسفيكي ، وأمريكا الجنوبية ، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ، والقارة الجنوبية . وداخل هذه المنطقة يمكن توقع استخدام أقصى أنواع العنف للحفاظ على هذه الاجزاء المتبقية ، وشعوبها وامكانياتها وثرواتها في أيدي الامبريالية الامريكية . وهذا يعني أن حركات التحرر معرضة لأن تثبت أنها الأقوى في هذه المناطق ، بسبب الضغوط الأمريكية المكثفة ، ولكنها معرضة أيضا لاقصى أنواع القمع .

٣ ــ ٣ ــ ٤ وعلى المستوى العالمي ، سيتمثل التناقض الكبير بين الكتلتين بزعامة الدولتين الاشتراكيتين العظميين من جانب ، والكتلة التي تقودها الولايات المتحدة من جانب آخر وسيكون هناك داخل كل من هذه الكتل تناقضات صغرى ، بين الدول ذات الانماط المختلفة اجتماعيا واقتصاديا ، وبين كل هذه الدول وشركائه الاشتراكيين القياديين . وهذا الديالكتيك الاجتماعي المكثف والممتد الذي ستشهده الاجيال القادمة في العالم سوف يتطور من خلال نموذج من الصراعات المعقدة والمكثفة . وما من أحد يستطيع الآن تقييم فرض أية حرب عالمية ثالثة ، وخاصة أن القوى الفعالة التي تصنع القرارات الامبريالية تشعر أنها أخذت تفقد قدرتها التاريخية على المبادرة .

ومن ثم ، تجيء الأهمية الحيوية لادخال الجيوسياسية باعتبارها عاملا أساسيا ، ولكن ليس حاسما في تقييمنا لمستقبل الامبريالية والحركات الوطنية في عصرنا الراهن وما بعده ...

هوامش الفصل الثالث

١ — قدم هذا الجزء بطريقة أكثر تبسيطا للندوة التي استمرت يوما واحدا وكان موضوعها «نظريات الامبريالية» ورأسها بوب سوتكليف وروجر أوين في جامعة سانت أنطوني، أوكسفورد، ١٩٧٠.

٢ — أنور عبد الملك Pour une sociologie de l'impérialisme
في المجلة المعنون بهذا. ثم .**Sociologie de l'Impérialisme Paris, Ed. Anthropos**, Paris, 1971

٣ — منذ عام ١٩٤٥، اطلق المزيد من النيران وقتل المزيد من البشر في المعارك، ومع هذا فالعالم رسميا في سلام الآن، أى مابين دولة غربية كبرى تحارب أخرى غربية. وفي الحقيقة فإن الحرب العالمية الأولى كانت حربا داخلية بين دول أوروبا بعضها البعض، ولكن لا ينطبق هذا على الحرب العالمية الثانية، وهى صدقا الحرب العالمية الأولى.

٤ — انظر النص الجزئي الذي قدمه على يعطا نيابة عن حزب التحرر والاشتراكية (المغرب) للجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي (الثاني) حول الأحزاب الشيوعية والعمالية (موسكو ١٨ — ٢٢ مارس ١٩٦٩) وفي مؤلف أنور عبد الملك:
La Peusée politique arabe cont emporaine Le Seuil, Paris, 1970, 1975, 1982. والطبعة الجديدة الانجليزية:
Contemporary Arab Political Thought, Zed Press, London, 1984.

وقد أثار هذا غضب أحدهم («القوميين» و«العصريين» .. الخ)، أنظر:
Nathan Weinstock: **La Gauche Arabe**, Maspéro, Paris, 1970

٥ — أحب أن أحيل القارىء إلى هذا البيان الرائع الذى قدمه سلفادور الليندي رئيس شيلي في مقابلة صحفية مع ريجيس دوبريه:
Allende: the Polling Booth Revolutionary, **The Sunday Times**, 14 March 1971, p. 13.

٦ — أنظر:
Russett, Bruce, ed.: **World Handbook of Poitical and Social Indicators**, Yale U.P., 1964, p. 18-21.
Friedrich, Xarl J.: Some General thevitical reflections on the problems of political data, in Merritt, R.L., and Rokkan, S.: **Comparing Nations**, Yale U.P., 1966, p. 57-79.

٧ — أنور عبد الملك:
La notion de 'profondeur de champ historique' en sociologie, in G. Balandier (ed.), **Sociologie des Mutations, Anthropos**, Paris, 1970, pp. 51-62. Cf. A. Abdel-Malek
وكذا: L'Avenir de la Théorie sociale, **Cahiers Internationaux de Sociologie** (June, 1971); Le concept de spécificité: position du problème.

٨ — انظر العرض التقليدي لأشكال الجيوسياسة بقلم: D. Whittlesey and H.W. Weigert, Geopolitics, in the 1963 edition of **Encyclopaedia Britannica**, vol. 10, p. 182 E-182 J; Political Geograpy - a sign of the time - by H. Sprout, in the **International Encyclopaedia of the Social Sciences**, Vol. 6, pp. 116-23.
Harm J. de Blij (ed.), **Systematic Political Geography**, John Wiley, New York - London, 1967, Charles A. Fisher (ed.) **Essays in Politicl Geography**, Methuen, London, 1968; Jean Gottman, **La Politique des Etats et la géographie**, Paris, 1961.

ثم الهوامش لمشروع كتاب لينين:
Imperialism, inV.I. Lenin, **Complete Works**, Vol. 39, Foreignlanguages ed., (French text), Moscow.

الفصل الرابع

الماركسية والتحرر الوطني
الاشكالية النظرية

في هذا الفصل (١) ، فضلت أن أقتصر على طرح بيان بالاشكالية النظرية على أن أقدم عرضا نظريا كاملا ذلك لأن الاشكالية موضع البحث هى قبل أى شيء آخر اشكالية ديناميكية في حركة مستمرة . فهى ليست مذهبا يتعين علينا تحليله ولكنها حركة يتشكل أحد دوافعها الرئيسية من هذا العمل المنهجي والفلسفي والأيديولوجي والسوسيولوجي الذي يعرف بالماركسية .

لذلك فإنه يستحيل من وجهة نظري أن نقدم أية أطروحة thesis على المستوى المنهجي . فضلا عن ذلك وفيما يتعلق بشخصى فإنني لست مؤهلا لتقديم أية أطروحات . أما ثالثا وفيما يختص بوجود اطروحات اقليمية فإنه قد تم تجميع هذه الأطروحات في نص قد تعرفونه جيدا وهو النص الكامل للقرارات والمقترحات التي أقرها المؤتمر الأول للتضامن بين شعوب أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والذي انعقد في هافانا في يناير عام ١٩٦٦ . ولكن فيما عدا ذلك فإنه ليست هناك أية نظريات تجمع في أى شكل بين القارات الثلاث . ولذلك فما ينبغي عمله هو محاولة تعيين موضعهم وصياغة الاشكالية .

يتكون هذا العرض من خمسة أجزاء تسبقها مقدمة أحاول فيها أن أحدد وجهة النظر الغربية في «الماركسية بين البدائيين Aboriginals أو الماركسية في العالم المتخلف .

أما الفصول الأخرى فسوف تعنى على هذا الأساس بعرض تاريخ الاشكالية من خلال الاجابة على أسئلة مثل : في أية مرحلة تصبح مشكلة الماركسية أمرا مثيرا للقلق في القارات الثلاث ؟ وماهى جذور وطبيعة المشكلة التي تنشأ من العلاقات بين الماركسية وحركات التحرر الوطني ؟ ماهى وظيفة الماركسية داخل حركات التحرر الوطني في دول القارات الثلاث ؟ وإلى أى مدى ينعكس التداخل فيما بينها على مفهوم الماركسية وطبيعتها ومظهرها كما هى اليوم في القارات الثلاث ولد في أوروبا ؟ ذلك لأنها ليست شيئا واحدا على الاطلاق . وسوف نتبين فيما بين بعد ضخامة التباين فيما بينهما .

وأخيرا فسوف أطرح في خلاصة قصيرة سؤالا عما ينبغي عمله : ما الذى يستطيع الماركسيون من جهة والمنظرون الماركسيون marxologists من جهة أخرى أن يفعلوه إزاء كل ذلك .

إن السؤال الذي يطرح نفسه عندما يقدم المرء على دراسة موضوع من هذا النمط هو : إلى أين يتجه مصير الماركسية ؟ وكيف تم تحويلها ؟ ماهى الآن في أوروبا التي أفرزتها وكيف أصبحت في القارات الثلاث التي تنظر اليها في يومنا هذا على أنها أيديولوجية ثورية رئيسية ؟ ذلك لأنه لايوجد في الوقت الحاضر حتى احتمال الحوار ناهيك عن المحصلة التركيبية .

وكما سنرى فيما بعد فإن الماركسية في الغرب تعتبر من وجهة نظر القارات الثلاث وكأنها في أزمة . فقد انعدم تقريبا التجديد النظري . ومافعله العمل النظري لن يكن له سوى علاقة طفيفة جدا بالثورة . فالقارات الثلاث ترى ماركسية الغرب منقسمة ، وقعت فريسة للانقسام بين التطور والدوجماتية ، وهناك خلل يثير الدهشة في الاستمرارية بين النظرية القائمة وبين مايطلب من الماركسية أن تفعله ، ذلك لأن مهمتها الحقيقية هى تغيير العالم مهما كانت براعة المفكرين الماركسيين والنجاح الذي حققوه .

ومن جهة أخرى وإن كان ذلك على المستوى الظاهري فقط فإن الماركسية في القارات الثلاث تبدو للأوروبيين شكلا من أشكال القومية الراديكالية يختلف تماما عن الماركسية في شكلها الذي طوره ونظمه مفكرو الغرب على الأقل حتى تفجرت أزمة الكومينترن Comintern .

وهناك رجلان مختلفان تماما هما جورج لوكاس ورايت ميلز ، أكد الاثنان الأول في كتابه « مغزى الواقعية المعاصرة » والثاني في « الخيال الاجتماعي » على أنه في القارات الثلاث فقط أو فيما تصفه أوروبا بالعالم الثالث تستطيع الاشكالية الماركسية أن تواجه المشكلات التي يكون من شأنها أن تساهم في اثرائها . غير أن نداءاتهما ذهبت أدراج الرياح لأن الغرب بعيد في فكره كل البعد عن الرغبة الصادقة في استخلاص دروسه والبحث عن مصادر أفكاره خارج نطاق ذاته . ولذلك فإن هذا المجال قد خلا تماما من أى عمل بحثي . وفي استطاعتنا أن نقول أن العقبتين الرئيسيتين اللتين وقفتا حجر عثرة في طريق المعالجة الغربية لاشكالية القارات الثلاث كانت عقبتان سيكولوجيتان . فمن ناحية يسيطر على الماركسيين اعتقاد بأنهم هم الذين يملكون الهيمنة السياسية والاقتصادية على حركات الاشتراكية والشيوعية الدولية (وحتى أزمة الكومينترن أو بالأحرى حتى بعد ذلك إلى أن نشأت الكومينفورم كانت أوروبا هى مصدر الصيغ النظرية والخطوط العامة والاطروحات المنهجية للحركة الماركسية) ولذلك فإنه من الصعب أن تجد نفسها مضطرة للاعتراف بوجود « الآخر » خاصة إذا كان هذا الآخر له مكانة الصين أو الشرق .

وإذا نحينا السياسة جانبا فإننا نستطيع أن نقول إن هناك في الغرب تقليدا ملحا لأن يفكر للآخرين في مشكلاتهم .

أما بالنسبة للغربيين من غير الماركسيين فهم مؤمنون بالحقيقة القديمة جدا التي تقول بهيمنة الغرب وأوروبا هيمنة شاملة ثقافيا وطبيعيا على العالم الآخر . ولاشك في أن هذا التساؤل الذى طرحه مونتسكيو منذ زمن بعيد « كيف يكون أى شخص فارسا ؟ » .. لايزال هذا التساؤل تساؤلا عصريا حيث أن العديد من أصدقائنا في الغرب لابد وأنهم يتساءلون حتى الآن : « كيف يكون أى شخص صيني أو

فيتنامي أو كوبي أو أفريقي أو عربي أو كولومبي الخ ؟» . لأن هؤلاء بالنسبة اليهم يمثلون كائنات أخرى مختلفة . ولأنها كذلك فإن لها رؤيتها الخاصة . ومع ذلك وحتى لو كانت هذه الرؤية الخاصة تتسم بالصفة العالمية فإن الغرب يفضل أن يتعامل معها إما بالسخرية (الوسيلة السهلة) أو من خلال محاولات مستمرة دءوبة لتهميشها والتقليل من أهميتها بما يؤكد ايمانه الراسخ بأن القضايا الحقيقية تتقرر بالفعل في قطاعات معينة في عدد صغير من دول العالم الغربي ، ذلك رغم أن الواقع يؤكد أن اللعبة الحقيقية تمارس على الجانب الآخر من العالم .

١ ــ تاريخ الاشكالية

صحيح أن هناك مشكلة بيليوجرافية . ولذلك فإنه يصبح من المفيد أن نستعرض المراحل المتتابعة في العلاقات الاشكالية بين الماركسية والتحرر الوطني طالما كانت هناك محاولات للدراسة المتعمقة لهذه المشكلات .[٢]

وعلينا في البداية أن نعترف بالاختلاف في الطبيعة بين المراحل المختلفة للمشكلات .
أولا : مرحلة التجميع الأولى للمواد الخام . وثانيا : مرحلة الانتاج الحربي . وثالثا : مرحلة المعالجات النظرية الأولى في فترة مابعد ١٩٤٥ مع التركيز على فترة مابعد ١٩٤٩ وحتى الوقت الراهن .

وفيما يتعلق بالمرحلة الأولى فإننا ليس لدينا سوى القليل جدا من المادة المتاحة . وبفضل المؤسسة الوطنية للعلوم السياسية استطاع س . شرام S. Schramn . وكارير دان كوس أن يقارنا لأول مرة في «الماركسية وآسيا» بين مجموعة كبيرة من الوثائق الهامة . ورغم العديد من السلبيات وأوجه القصور إلا أن هذا العمل يتميز بأنه جمع النصوص مع دراسة نقدية لها مما أتاح اكتشاف الصيغ الأصلية التي كانت عادة ماتقتبس من مطبوعات تحكمت فيها الضرورات الجيوبوليتيكية (الجغرافية السياسية) طوال فترة الكومينترن . وهذا يعد في حد ذاته انجازا له قيمته . فنحن نعتبر هذا العمل عملا أساسيا لدراسة هذه المشكلة ونأمل أن يزودنا المختصون في أسرع وقت ممكن بأعمال مماثلة حول الماركسية وأمريكا اللاتينية والماركسية وأفريقيا .

هناك أيضا بعض الأعمال المتفرقة حول ماينظر إليه عادة على أنه قضية هامشية (وأشير هنا بالتحديد إلى الاسلام) ولكنها في حقيقة الأمر أعمال نظرية عامة تركز بشكل مباشر على علم اجتماع الأيديولوجية المقارن . ومنها على سبيل المثال كتاب حول سلطان على Sultan Galiev وضعه أ . بينينجس **A. Benningsen** .

وأخيرا فقد أعدت الجامعات الأمريكية مجموعة غير عادية من رسائل الدكتوراه التي تتناول بصورة أكبر الماركسية في تلك الدول الواقعة في نطاق السيطرة الأمريكية وخصوصا على طول محور الباسيفيك في أمريكا اللاتينية وآسيا . لأن ذلك هو المحور الاستراتيجي الأساسي في القرن العشرين وليس محور الأطلنطي التي تعيش أوروبا في نطاقه .

كل هذه المواد تجمع بين ميزة واحدة إلى جانب عيب واحد وإن كان أقل أهمية . فميزتها الأساسية هي أنها تلقى ضوءا ليس على النظرية الماركسية ولكن على الأيديولوجية والبرامج الشيوعية . ولذلك فإن هؤلاء الذين يهتمون بالسياسة سوف يجدون فيها مادة وفيرة . أما بالنسبة للذين يهتمون بالنظرية فإنهم لن يجدوا فيها سوى القليل . ولسنا نقصد أن الفاصل واضح إلى هذا الحد ولكن مانعنيه هو أن هذه المواد اهتمت بالسياسة أكثر مما اهتمت بالنظرية .

١ — ١

ولنبدأ بالمستوى الأول لهذه المادة : لدينا حاليا عدة أعمال تعنى بالمفهوم الماركسي للواقع الوطني . وهذه المادة تقدم لنا تاريخا دقيقا لتطور هذا المفهوم وبالتالي لتطور حركة التحرر الوطني . ولما يسمى أحيانا بماركسية الجهاز أو ماركسية الدولة (وتوصف أيضا بالماركسية الأوروبية) من ماركس إلى ستالين . إنني لا أعتزم هنا أن أكرر تفسيراتهم . ولكنني سوف اكتفي بعرض بعض الأمثلة الصارخة التي توضح كيف كانت الماركسية الأوروبية الكلاسيكية تمثل مشكلة للتحرر الوطني .

ففي كتاب نشره المؤرخ الأرجنتيني جوستاف بيهوت حول المشكلة العرقية في أمريكا اللاتينية . نجد على سبيل المثال عددا من الاشارات المثيرة إلى انجلز وغيره .

وفي مقال نشر في ٢٣ يناير ١٨٤٨! في Deutsche Zeitung وآخر نشر في فبراير ١٨٤٩ في NeueZeitung يناقش انجلز حرب ١٨٤٧ بين الولايات المتحدة والمكسيك فيشير بوضوح لا لبس فيه إلى الطابع الايجابي للتوسع الأمريكي في المكسيك على أنه يمثل امتدادا للحضارة الرأسمالية المتقدمة . وهو مايمكن أن ينسحب على حرب فيتنام مثلا بعد قرن كامل .

ومن هنا تبدو القضية واضحة : نحن ناشرو الحضارة .
لقد فاق انجلز ماركس في نظرته إلى الحرب المكسيكية وغيرها من الحروب على أنها عمليات حضارية وهو ماعبر عنه في نص نشر عام ١٨٢٢ وأشار إليه لينين في مجموعته عن « حركة التحرر الوطني لشعوب الشرق » قائلا :

« في رأيي أن المستعمرات نفسها أي تلك الأراضي التي تقطنها شعوب أوروبية مثل كندا والكاب واستراليا سوف تحصل على استقلالها . أما بالنسبة لتلك الدول التي استعبدت ببساطة والتي تقطنها شعوبها الأصلية مثل الجزائر والهند وهولندا والبرتغال وأسبانيا فإنه يتعين على طبقة البروليتاريا أن تتحمل مسئولية مؤقته في توجيهها بأسرع وقت ممكن إلى طريق الاستقلال » .

ولسنا بحاجة إلى القول هنا أن انجلز يشير إلى البروليتاريا الأوروبية حيث أن لم تكن هناك في ذلك الوقت طبقة بروليتاريا في الدول التي أشار إليها .

وهكذا أيضا تطرح مسألة التحرر الوطني بنفس الطريقة : فسوف تقوم بالثورة نيابة عن الآخرين . وسوف نجد هذه السيكولوجية السياسية ذاتها في نهايات الحرب الجزائرية تتحكم في عمل

بعض الجماعات المنتمية إلى اليسار المتطرف (Piedsrouges) الذين اعتقدوا أنهم بمجرد تحقيق الاستقلال بعد تضحيات ضخمة سوف يستطيعون تدريب هذه الثورة على تحقيق مالم يكن بالامكان تحقيقه في ظل الظروف الطبيعية في أوروبا .

ولذلك فقد كانوا يقولون بطريقة أو بأخرى : « إنكم أنتم الذين دفعتم ثمن الثورة ولكننا نحن الذين ينبغي علينا أن نصيغ اشكاليتها » .

ولم يمر وقت طويل حتى وقع حدث غيَّر مجرى الأمور . ففي عام ١٩٠٥ استطاعت دولة شرقية مثل اليابان التي أعيد اكتشافها خصوصية وفردية تطورها أن تنتصر لأول مرة في تاريخ الحرب النظامية على دولة أوروبية وهى روسيا .

هذا الحدث كان من شأنه إثارة تحولات ملموسة نحو الجذرية في كافة الحركات الوطنية في أرجاء العالم الاستعماري . ولذلك يعتبر عام ١٩٠٥ بحق تاريخا حيويا في عملية التطور الأيديولوجي لكافة الحركات الوطنية دون استثناء . فقد كان النصر الياباني هو العامل الشرقي الأول في ظهور الأفرو آسيوية على سبيل المثال . وعلى هذا الأساس يمكن للمرء أن يفهم هذه الظاهرة الغريبة والحقيقية في نفس الوقت .. أى ظاهرة النهضة السياسية للشرق لأن المسألة بالتحديد هى مسألة سيكولوجية سياسية أكثر منها مسألة عرضية تكتيكية .

وبعد ذلك جاءت أعمال لينين الوسيط الاساسي بين الماركسية الكلاسيكية الأوروبية والشرق والذى رحل في وقت مبكر فلم يتمكن من تبني القضية وتطويرها إلى ماكان يرغب فيه حقا . لقد ساهم لينين بمجهود عظيم وخاصة خلال المؤتمرين الأول والثاني للكومينترن في محاولة فهم وجهة نظر الشعوب المتخلفة التي عارضته بعنف ووضوح لا لبس فيه .

ثم ظهر الصراع الأيديولوجي الحقيقي بين الماركسيين الأوروبيين والماركسيين الوطنيين في الدول المتخلفة إبان المؤتمرات الثانية والثالثة والرابعة للدولية الاشتراكية . وبعد ذلك حول برنامج الكومينترن في عام ١٩٢٨ . على أن أهم ماينبغي الاشارة اليه هنا هو أنه في تلك اللحظة تشكلت مجموعة من « الآخرين » التي اضطلعت بمهمة تحقيق التزاوج بين الاحتياجات السياسية لحركات التحرر الوطني والحاجة إلى صياغة مابدا بعد ذلك على أنه أكثر النظريات السياسية والاجتماعية المتطورة في الغرب (الماركسية) . وسوف أقتبس هنا دون ترتيب محدد سلسلة من النصوص التي تتراوح في انتمائها بين اليمين واليسار . واليمينيون هنا يمثلهم تان ملاكا والحزب الشيوعي الأندونيسي الذي تطرف في هذا المنظور (كما فعل العديد من الأحزاب الشيوعية الأخرى وخاصة في مصر) إلى الحد الذي انتهى في أندونيسيا بكارثة فعلية مثلما انتهى في أماكن أخرى بهزائم فادحة .

أما اليسار فيمثله م . ن روى الهندي . ويمثل الوسط سلطان جالييف الذى لم يكن في « القارات الثلاث » ملهما بقدر ماكان عاملا معجلا للتفاعل في الفكر الماركسي الوطني رغم أنه نسى تماما اليوم .

قال تان ملاكا مؤسس الحزب الشيوعي الأندونيسي في المؤتمر الرابع للكومينترن عام ١٩٢٢ عندما كان يتحدث عن الوحدة الاسلامية :

«أولا مامعنى حركة الوحدة الاسلامية ؟ لقد كانت الوحدة الاسلامية في الماضي معنى تاريخيا بمعنى أن الاسلام كان خليقا به أن ينتصر على العالم أجمع بقوة السيف . أما اليوم فإن الوحدة الاسلامية لها معنى مختلف تماما . إنها الكفاح من أجل التحرر الوطني طالما أن الاسلام يمثل كل شيء لكافة المسلمين . إن الاسلام ليس دينا فقط ولكنه دولة اقتصاد وزراعة وغيرها . هكذا فإن الوحدة الاسلامية اليوم تعني الرخاء لجميع الشعوب الاسلامية أو الكفاح من أجل تحرير ليس فقط الشعوب الاسلامية وإنما أيضا الهندوسية واليابانية وغيرها من الشعوب الاسلامية المقهورة» .

ورغم أن ملاكا لم يقلها صراحة إلا أن غيره من الحاضرين في المؤتمر أشاروا إلى أن هذا المفهوم ينطبق أيضا على شعوب آسيا السوفيتية وآسيا الصينية . وقد انتهى ملاكا نفسه بالتأكيد على «الحاجة لمساندة حرب التحرير الوطني التي يخوضها ٢٥٠ مليون مسلم ضد قوى الامبريالية» .

هذه ببساطة هي أكثر النظريات تطرفا في اليمينية أو أكثر تعبير قومي عن محاولة الوساطة بين الماركسية وحركات التحرر الوطني .

أما بالنسبة لنظرية الجناح اليساري فهي وإن كانت أكثر صقلا إلا أنها كانت مختلفة أيضا تمام الاختلاف عن الصيغ الماركسية الأوروبية . وقد طرح روى الهندي هذه النظرية على المؤتمر الثاني والثالث والرابع للدولية الشيوعية .

وسوف أستعرض هنا على سبيل المثال نصا أعيد اكتشافه مؤخرا وتمت مراجعته بواسطة الكومينترن وهو يتضمن الفرضيات الأساسية التي طرحها روى ونقد لينين لها واقتراح حل الوسط الذي اتفق عليه .

الفرضية الأولى : الرأسمالية الأوروبية تستمد قوتها في المقام الأول ليس من الدول الصناعية الأوروبية بقدر ما تستمدها من ممتلكاتها في المستعمرات .

النقد والتعديل : إن واحدة من أهم المصادر التي تستمد منها الرأسمالية قوتها هي التبعيات والممتلكات في المستعمرات .

الفرضية الثانية : لن تنجح طبقة العمال الأوروبيين في الاطاحة بالرأسمالية الأوروبية حتى يتم استئصال هذا المصدر (أي عائدات المستعمرات) .

النقد والتعديل : إن الفائض الناتج عن استغلال المستعمرات هو الدعم الأساسي للرأسمالية الأوروبية . وطالما لم يكن بالامكان حرمانها من مصدر هذا الفائض فلن يكون من اليسير على الطبقة العاملة الأوروبية أن تسقط النظام الرأسمالي .

هذه هي الفرضية الرئيسية . فهنا وضعت كافة الأوراق على المائدة . وهنا يتمثل — إذا أردت أن تعرف — المنبع الأيديولوجي للخط الصيني .

الفرضية الثالثة : لا جدال في أن الاستعمار قد عاق التطور الاجتماعي والاقتصادي للدول المستعمرة التابعة وحرمها من الوصول إلى مستوى أوروبا وأمريكا .

النقد والتعديل : إن الاستعمار الأجنبي الذي فرض بالقوة على شعوب الشرق قد حرم هذه الشعوب من النمو اجتماعيا واقتصاديا بنفس القدر الذي نمت به وتطورت الشعوب الأخرى في أوروبا وأمريكا .

ولننظر الآن إلى سلطان جالييف الذى — كما أعتقد — وضع أساس ماأصبح بعد ذلك يسمى « بماركسية القارات الثلاث » . فخلال فترة عمله كمساعد مفوض للقوميات في عهد ستالين عام ١٩١٩ وبعد عزله من الكومينترن في عام ١٩٢٣ لم يتغير الرجل رغم ماطرأ على صياغاته من تغيرات جعلتها أكثر جذرية .

ولنسمع أولا من الرجل وهو يتحمل المسئولية السياسية : ففي تقريره حول الثورة الاجتماعية في الشرق الذي نشر في عام ١٩١٩ بواسطة جهاز المفوضية للقوميات يستعيد سلطان جالييف الرؤية الأوروبية لثورة أكتوبر قائلا :

« إن تحويل ثورة اكتوبر هذه إلى ثورة اشتراكية عالمية ينظر إليه فقط على أنه انتقال الطاقة الثورية الروسية إلى الغرب . أى إلى هذا الجزء من العالم حيث تكون المتناقضات بين المصالح الطبقية للبروليتاريا من جانب وللبروجوازية من جانب آخر في أكثر أشكالها حدة وحيث تبدو بالتالي الأرض أكثر خصوبة لنمو الثورة . أما الشرق بسكانه الذى يصل تعدادهم إلى مئات الملايين من البشر المقهورين بواسطة البورجوازية الأوروبية الغربية فقد كان منسيا تماما » .

لقد تجنب جالييف مسار الصراع الطبقي في الشرق (هذا ما وصفته بتهميش العالم الثالث) . ولم تكن مشكلة الثورة في الشرق موجودة إلا في عقول أفراد معزولين مثل م . ن . روى وسلطان وتان ملاكا .. كانت مفقودة مثل قطرات الماء في بحر الثورة المائج . فقد أدى الجهل بالشرق والخوف الذي أثاره دائما إلى رفض الاعتراف بقدرته على المشاركة في الثورة العالمية . وهكذا يضيف جالييف قائلا : « إن التوجه المنفرد للثورة العالمية تجاه الغرب كان خطأ » ثم بعد ذلك في عام ١٩٢٣ يعبر هذا الرجل عن نفسه في عبارات أكثر راديكالية قائلا :

(٣)

« إن الشعوب الاسلامية هى أمم بروليتارية . فهناك فارق ضخم بين الوضع الاقتصادي للبروليتاريا الفرنسية أو الانجليزية ومثل هذا الوضع للبروليتاريا في المغرب أو أفغانستان ... إننا نستطيع أن نؤكد أن الحركة الوطنية في الدول الاسلامية لها خاصية الثورة الاشتراكية » .

إن هذه الصياغات التي وضعها جالييف في عام ١٩٢٣ والتي يمكن وصفها بأنها صياغات وقتية أو شخصية قد تكررت مرة أخرى في نص معروف إلا وهو « بيان جيفارا » حيث نقرأ :

« ماذا تبقى لنا من دور نحن المستغلين في هذا العالم ؟ .. لقد راقبت شعوب القارات الثلاث فيتنام وتعلمت من دروسها .. وطالما ابتزت الامبريالية الانسانية بالتهديد بالحرب فإن الرد الصحيح هو ألا نخاف الحرب .. أن نهجم بقوة ودائما في كل مكان .. وعندما ينتهك هذا السلام اللعين فماذا تكون مهمتنا اذن ؟ أن نحرر أنفسنا مهما كان الثمن . »

على أن أهم مافي هذه الصيغة هنا قوله : « نحن المستغلين في هذا العالم » وليس « نحن شيوعيو القارات الثلاث » . أى نحن الذين يمكن اعتبارنا طبقة البروليتاريا في الدول الغربية المتخلفة .

ورغم أن هذا النص قد صيغ في عبارات مختلفة اختلافا طفيفا إلا أنه يعبر في جذوره عن نفس الفرضيات التي طرحها سلطان جالييف ألا وهى أن الشعوب الاسلامية في الشرق هى أمم بروليتارية . غير أن سلطان جالييف الذى يهتم أكثر من جيفارا بوجود الأمة قد أصر على صياغة أطروحاته في عبارات وطنية . فكلمة « الأمة » كلمة تحظى باهتمام بالغ لدى الماركسيين المنتمين إلى الحركة الوطنية والذين اتجهوا إلى اليسار . ولكنها في نفس الوقت تعد أقل أهمية بالنسبة لهؤلاء الماركسيين مثل جيفارا الذين أخذوا الصيغ الثورية كنقطة انطلاق لهم فاندمجوا تدريجيا في هذه الحركة الشعبية أو تلك . إنه اختلاف فقط في المعالجة والتناول ولكن الجوهر يظل واحدا . إن جيفارا ليس سلطان جالييف كما أن الماركسيين في القارات الثلاث مثل الصينيين وغيرهم لايتحدثون « بلغة جيفارا » . ومع ذلك فما يقولونه لايختلف في أساسه . وباستطاعة المرء أن يشير إلى نصوص أخرى في هذا الصدد . منها على سبيل المثال بيانات هوشى منه عندما كان يقود حركة الاحتجاج العنيفة ضد محاولة تجاهل المشكلة الاستعمارية وخصوصا في عام ١٩٢٤ في المؤتمر الخامس .

« إنني هنا لأوجه انتباه الشيوعية الدولية سواء أرادت أو لم ترد إلى حقيقة هامة : هى أن المستعمرات موجودة وأن على الثورة أن تجد حلا لمشكلة مستقبل المستعمرات إلى جانب الخطر الذى تمثله هذه المستعمرات .. رفاقي ولتغفروا لي جرأتي .. لماذا لاتنظمون تكتيكاتكم وقواكم بلغة ثورة المستعمرات ؟ .. إنني استحثكم بكل قوة أن تأخذوا حذركم » .

لقد قدم هوشى منه حديثا على أساس أنه تلقى تعليمه فقط داخل مدرسة الحزب الشيوعي الفرنسي . ومع ذلك ففي هذا النقاش في المؤتمر الخامس الذى حذف منه دائما النص السابق لم يكن هوشى منه مهتما بشرح الفرضيات بقدر ماكان مهتما بقوله : « نحن موجودون .. ولن تستطيعوا أبدا أن تتجاهلوا هذه الحقيقة حتى تنظروا في مشكلاتنا .. وإذا لم تفعلوا فسوف نستمر في طريقنا .. وهو لم يقل سوف نختار طريقنا نحن . ولكنه كان يعنى بالتحديد : عليكم أن تفعلوا شيئا معنا يختلف عما كان يمكن أن تفعلوه وحدكم دوننا » .

وأخيرا تنتهى هذه القصة الطويلة بتلك الأطروحة التي تضمنها برنامج الكومينترن في عام ١٩٢٨ :

«إن تحقيق تحالف أخوى مناضل مع القوى العاملة من المستعمرات هو واحد من الأهداف الأساسية للبروليتاريا الصناعية في عالم يتولى قيادة النضال ضد الامبريالية» .

وعندما ننظر إلى هذا النص الذى صيغ في عام ١٩٢٨ ونقارنه بواقع اليوم فسوف نستطيع أن نتبين كيف اختلفت الأمور في تطورها عما عرضه الكومينترن على المستوى النظري بعد سبع سنوات من المناقشات والجدل المحتدم .

كذلك فإنه من المدهش حقا أن يتضح من خلال النقاش أن أقرب الرجال إلى رؤية سلطان جالييف كان ستالين رغم أنه كان هو نفسه الذى أزاح فيما بعد أقرب الرجال إلى التصور الوطني في استخدامات الماركسية . ففي كافة نصوصه المعاصرة .. وفي كل مناقشاته مع روى وسلطان جالييف الذى كان عدوه الأساسي يبدو الخلاف على المستوى التكتيكي أكثر منه على المستوى النظري . وفي النهاية يتحدث ستالين بنفس اللغة لكنه يتحدثها باسم أمته هو في حين يتحدث الآخرون باسم ثورة قادمة في أمم أخرى . وإذا عدنا للنظر في هذه النصوص فسوف يتضح لنا كيف اقترب ستالين في ذلك الوقت من التصور الوطني للماركسية في شكل يتعارض مع الفرضيات التي تبناها الكومينترن . ومما لاشك فيه أن هذا يرجع إلى حقيقة أنه كان قد بدأ بالفعل يتحرك في اتجاه الاشتراكية في دولة واحدة أو الاشتراكية الوطنية .

١ ـــ ٢

أما فيما يتعلق بالمرحلة الثانية للتطور الوطني فيما بين الحربين فليس هناك سوى القليل جدا من المواد المتاحة . ويبدو أن الكومينترن كان قد دخل في سبات عميق فيما يتعلق بهذه المسألة . فقد أدت استراتيجيته المتذبذبة بين خطين رئيسيين ـــ الطبقة في مواجهة الطبقة والجبهة الوطنية ـــ طبقا لمقتضيات النضال السياسي للبروليتاريا الأوروبية والدولة السوفيتية إلى وجود ماركس القارات الثلاث في موقف تعذر الدفاع عنه .

الطبقة ضد الطبقة ؟ هذا يعنى أن على المرء أن يضع نفسه في صف البروليتاريا سواء كانت غير موجودة أو شكلية . أو حقيقية وأن يضع المرء البروليتاريا في مجابهة السواد الأعظم من الشعب الذي يتشكل أساسا من سكان مرتبطين بالاقتصاد الزراعي .. بالفلاحة . وهو مايعني أيضا أن على المرء أن ينفصل عن هذه الجماعات أو هذه القطاعات من الطبقة أو الطبقات من البورجوازية الأصلية (أو كمايطلق عليها «البورجوازية الوطنية») التي لها مصلحة في العمل ضد الامبريالية . وهذا لن يؤدي في النهاية سوى إلى مذابح الجيتو تماما كما حدث في أندونيسيا وفي غيرها من دول القارات الثلاث .

الواقع اذن أن نتيجة هذا الخط الأول كانت حجب كل نشاط ماركسى له علاقة بحركات التحرر الوطني .

الخط الثاني : الجبهة الوطنية ـــ العالمية . **ecumenicalism** من الذى ينبغي عليه أن ينضم إلى

الجبهة الوطنية ؟ لقد حددت أحزاب الكومينترن قبل حلها تصورين يبدوان من على بعد خاضعين للنقد الجذري .

التصور الأول : هو تصور « البورجوازية الوطنية » . ولكن أين توجد هذه البورجوازية الوطنية ؟ إنها في الواقع كما أوضحنا ليست فئة علمية ولكنها فئة جيوبوليتيكية عاملة كان هدفها في فترة مايسمى باستراتيجية الجبهة الوطنية حشد البورجوازية ككل (باستثناء قطاعات صغيرة جدا ارتبطت بالامبريالية بصورة لم يكن بالامكان اصلاحها) في رباط مع الدولة الاشتراكية . وذلك في إطار استراتيجية عالمية عامة للنضال ضد الهجمة الامبريالية . أو على الأقل ومن الناحية التاريخية كان لهذين التكتيكين أثر في إثارة أزمة أساسية داخل كافة الحركات الوطنية في القارات الثلاث .

أما الصيغة النظرية الثانية فهي تلك المتعلقة « بالدولة الديمقراطية القومية » وقد تشكلت هذه الصيغة في المؤتمر الأول للأحزاب الشيوعية والعمالية في موسكو تلبية لاحتياجات الهند وأندونيسيا . وهي تعني الدولة التي لايتعرض فيها الشيوعيون للاضطهاد بحيث يستطيعون العودة للاندماج في الاطار القومي بما يعزز ويقوى امكانيات الدولة القومية المستقلة تحسبا لما يحمله المستقبل . وكما سنرى فيما بعد فقد أدى الجمود الذي وصل اليه الطريق الثالث أو الانهيار الذي أصاب نظم الدول القومية المستقلة التي لم تفسح مجالا في هذه المرحلة للثورة الاجتماعية إلى حرمان هذه التصورات العاملة من خاصيتها كتصورات ولم يعد لها صلاحية عالمية .

ومع ذلك فإن أسباب إهمال هذه الفترة لاترجع فقط للكومينترن ولكنها ترجع أيضا لحركات التحرر الوطني . فلم يحدث أن حققت ثورة ذات مضمون اشتراكي في أى من دول المستعمرات نجاحا . ورغم أنه من الممكن أن نقول إن الخطأ كان خطأ الكومينترن إلا أن الحذر واجب هنا . فمنذ عام ١٩٢٧ وإلى مابعد ذلك كان الانفصال الحاد بين الثورة الصينية وبين الكومينترن قد اكتمل وتأكد على مستوى النظريات الأساسية . ومع ذلك فإن علاقات القوى في ذلك الوقت لم تكن تسمح بنشوء دولة اشتراكية في القارات الثلاث وكان من الطبيعي اذن أن يتمخض ذلك عن استمرار ريادة أوروبا من الناحية السياسية والاقتصادية إلى جانب الناحيتين الثقافية والنظرية .

ومن جهة أخرى كانت دول القارات الثلاث تقدم أشكالا اجتماعية اقتصادية على قدر هائل من التباين والاختلاف فيما بينها . فلم يكن هناك شيء مشترك بين دول مثل الصين وبوليفا . أو بين كوبا في ذلك الوقت ومصر أو بين جنوب أفريقيا والهند .. فهذه الوحدة لم تكن قد تعرفت على ذاتها بعد .. كانت لاتزال متفرقة تماما علميا وسياسيا وعاطفيا . ولم يكن هناك إلا القليل من الروابط أو الجسور بينهم . لقد عاشت ثورات هذه الفترة داخل اطار مايوصف بشكل عام بالحوار مع العالم الغربي . ومع اليسار داخل هذا العالم الغربي بدأ الحوار .. فهي لم تستطع أن ترى أبعد من ذلك إلا عندما تتدخل دولة مجاورة فتسمح بالتحالف بين الدول وحركات التحرر .

هكذا كانت هذه العوامل الرئيسية — في فترة مابين الحربين التي ضمنت استمرار الهيمنة

الأوروبية وانهزام أو انعدام الثورات الاشتراكية والفرقة وعدم التواصل في التضامن بين شعوب عالم المستعمرات التابع .. ثلاثة عوامل إذن هى التي أدت إلى ضعف النشاط النظري في فترة مابين الحربين . ولسوف يكون عملا هائلا أن نسعى إلى معرفة ماذا حدث بالنبش في النصوص والبحث عن بيليوجرافيا العديد من الأشخاص الذين وضعوا تجاربهم حتى نستطيع أن نكتشف كيف كانت الشعوب غير الأوروبية وغير الغربية تفكر . وما الذى دعاها إلى المزج بين كلمات مثل الحرية والتحرر الوطني بشيء لم يكن له علاقة بهذه الكلمات أو بفلسفة اقتبست من العالم الغربي . وفي غياب مثل هذه النصوص سوف يكون من العسير للغاية أن نقدم شرحا دقيقا متعمقا للمعالجات النظرية لهذه المشكلات التي تطورت في فترة مابين الحربين . وفي النهاية فإن المادة كلها موجودة في أيدى أجهزة الهيمنة والقمع للدول القومية والمستعمرة في ذلك الوقت .

١ ــ ٣

المرحلة الثالثة : وتتعلق بالمعالجات الأولى لمسألة العلاقة بين الماركسية وحركة التحرر الوطني بعد عام ١٩٤٥ . وخصوصا بعد انتصار الثورة الصينية التي كانت ولاشك أكثر ضمانا ومدعاة لثقة ماركسي القارات الثلاث ولحركات التحرر الوطني من الانتصار الياباني في عام ١٩٠٥ .

فقد حدث في هذا البلد الهام أن شيئين تأثر بهما جناحا الحركة الوطنية بطرق مختلفة قد امتزجا : التحرر الوطني والثورة الاشتراكية . فقد كانت الصين أول نموذج ضحى ونتيجة حرب طويلة وصعبة في بلد عظيم اتسمت الشعارات والصيغ النظرية وخطوطها بالتلقائية بقدر ماتسمت بالخصوصية والتحديد . ولذلك فقد كانت ضربية جبرية إلى السيكولوجية السياسية لشعوب الشرق . ولذلك أثرت هذه الظاهرة على كل القوى على نطاقها الواسع . وحيثما درست تأثيراتها كان واضحا أن الصين كان لها نفوذ وتأثير حاسم وأنها أدت سواء بصورة سلبية أو بصورة ايجابية إلى تحول فكري جذري . إذ أنها دفعت الأحزاب البورجوازية الهامة في هذه الدول إلى البحث عن بديل لليبرالية التقليدية . كما دفعت الماركسيين إلى البحث عن شيء آخر عزل الماركسية المرتكزة على فكرة «الطبقة ضد الطبقة» أو الجبهة الوطنية . ولذلك فإنه من المفيد للغاية دراسة الماركسية الصينية والنظريات التي تمخضت عنها .

وفي استطاعتنا أن نحدد ثلاثة اتجاهات مختلفة في فترة مابعد ١٩٤٥ ــ ١٩٤٩ داخل إطار مرحلة التطور النظري :

١ ــ ٣ (أ) : اتجاه الماركسية الأوروبية للماركسية الكلاسيكية المؤسسة وهو الاتجاه الذى أعقب فرضية الكومينترن بأن «الثورة الأوروبية تحمل معها العالم» كما اتضح تماما في العلاقات بين الأحزاب الشيوعية الانجليزية والهندية وداخل حركات التحرر الوطني في شمال أفريقيا الخ . وفي الواقع فإنه كان من المتوقع أن تأتى الثورة من الغرب بينما ينمو الكفاح المسلح في الشرق . ورغم أن هذه النظرة تنطوي على تناقض إلا أنها لم تكن تمثل مشكلة أساسية بالنسبة للماركسية الكلاسيكية .

١ ــ ٣ (ب) : أما الاتجاه الثاني الذي حدده بالميرو توجلياتي Balmiro Togliatti فقد أثار مايسمى بـ Polycentrism . أى التعرف على الواقع القومي والاجتماعي والسياسي المختلف في كل دولة وبالتالي التعرف على الخطوط السياسية التي سوف تختلف تباعا في كل دولة . ومع أن هذه المعالجة كانت معالجة واقعية عميقة إلا أنها لاتزال معالجة سياسية استراتيجية كانت نتيجتها عدم التعمق بشكل كافٍ في الجوانب النظرية . وقد نتساءل هل كان توجلياتي مستعدا للذهاب إلى أبعد من ذلك لو لم يتعلق بدولة واقعية حيث قيدته ألوان السياسة الايطالية المتعددة حتى وفاته ؟

على أى الأحوال فإن فكر توجلياتي يمثل أحدث التعبيرات وأكثرها تطورا عما يمكن تسميته بالصيغة النظرية القومية للعلاقة بين الماركسية والمسألة القومية في أوروبا . فقد كان اهتمامه الأساسي يتركز على العلاقة بين الماركسية المؤسسة من جهة والحركات الاشتراكية الراديكالية ذات التوجه الاشتراكي الكلاسيكي أو الديمقراطي المسيحي .. أى تلك التيارات المختلفة المتباينة التي من خلالها يتم التعبير عن تجدد الفكر الاشتراكي والأيديولوجية الاشتراكية للعالم الأوروبي والغربي .. أى الفكر المسيحي والعمل الفلسفي في العالم المعاصر .

لقد وصلت الصياغة النظرية إلى أبعد مايمكن حتى كل من ايطاليا وبولندا حيث دخلت إلى المجابهة بين الماركسية والفكر المسيحي المتجدد إطار التطبيق العملي رغم أنها لاتزال غير كافية .

١ ــ ٣ (جـ) : المعالجة القائمة على أساس تصور «العناصر المكونة» .

ولقد أمكن التمييز بين نوعين من المكونات داخل إطار كل حركة من حركات التحرر الوطني : المكونات الداخلية endogenous التي تحدد أكثر من غيرها خصوصية الصيغ التي تمخضت عن وحدة قومية كاملة أو ارتبطت بها . أما النوع الآخر فهو المكونات الخارجية أو الاسهام الخارجي للماركسية الأوروبية على المستوى النظري . ولسنا نملك في الوقت الحالي أية دراسة متعمقة حول العلاقة بين الخصوصي والعالمي رغم أن هناك العديد من المشروعات التي لاتزال خاضعة للبحث .

١ ــ ٤

١ ــ ٤ (أ) :

إن تطوير هذا الاتجاه الثالث يحدث في مناخ مشحون تسيطر عليه ثورات التحرر الوطني . وأود أن أعود إلى مشاكل السيكولوجية السياسية التي في تحدد في رأيي الاطار الذي يتكشف داخله التطور النظري .

فالقراءة في بيان جيفارا خليقة بأن تثير الدهشة لتركيبة النص ذاته . فهو يبدأ بالعودة إلى السنوات الاحدى والعشرين التي مضت منذ نهاية الحرب العالمية الأخيرة وبينما يقول المؤرخ الكلاسيكي على سبيل المثال : «إن الحرب قد انتهت في عام ١٩٤٥ بهزيمة اليابان» فإننا نجد عند جيفارا منظورا

آخر ورؤية مختلفة للتاريخ من الضفة الأخرى للنهر (ادجارسنو) . فبالنسبة لشعوب القارات الثلاث لم يكن هناك سلام عام . وبينما لم تكن الحرب بالنسبة للمجتمعات الصناعية فيما عدا اليابان سوى حدث جاء وانتهى إلا أن الحرب قد استمرت في كل مكان . فهى مشتعلة في فيتنام . كما كانت مشتعلة في كوريا منذ سنوات قليلة مضت وفي أنحاء آسيا والشرق الأوسط وأفريقيا والكونجو وأنجولا وموزمبيق وأرجاء أمريكا اللاتينية منذ انتصار الثورة الكوبية . الأمر الذي يفسر لماذا يبدو مفهوم «السلام العالمي» بعد عام ١٩٤٥ بعيدا أو حتى غريبا بالنسبة لشعوب القارات الثلاث . فالسلام مع من ؟ أو السلام إلى أى مدى ؟ أو السلام بأى هدف ؟

لقد استمرت وتصاعدت الهيمنة الامبريالية في مناخ من العنف الشامل الذي ساد العالم من أوله إلى آخره .

١ ــ ٤ (ب) :

هناك عنصر ثان من عناصر هذا المناخ أو هذه السيكولوجية السياسية التي أعود إليها وهو يتعلق بالاحساس المتزايد بالخصوصية . ومن الطبيعي أن يكون هذا الشعور مؤكدا بين الجماعات القومية الراديكالية غير الماركسية أكثر منه بين الجماعات القومية الماركسية . غير أنه من الممكن الاشارة أيضا إلى أن معامل الخصوصية يكون أضعف في التكوينات القومية الصغيرة أو المتوسطة الحجم فجيفارا وكاسترو يفكران على مستوى أمريكا اللاتينية وأحيانا على مستوى قارى ثلاثي . ولكن من جهة أخرى عندما تكون الدولة التي تندلع فيها الثورة تتمتع بإمكانيات عميقة في المجال التاريخي الثقافي القومي وخصوصا في دولة مثل صين ماوتسى تونغ أو فيتنام فإننا نجد أنفسنا أمام تركيبة من الاحساس العميق بالخصوصية والاحساس الذى لايقل عمقا بالحاجة إلى التحول الثوري الراديكالي . فهنا لم تعد الخصوصية القومية تحال إلى مرتبة ثانية بل على العكس يتم التأكيد عليها باستمرار كما يتضح من خلال هذا النص لليوتشاوتش في عام ١٩٤٥ أى قبل ١١ عاما من الثورة الثقافية والذى يقول فيه :

«إن النضال الفعلي للشعب الصيني مضافا إليه التجربة التي اكتسبها الشعب في هذا النضال سوف تؤدي حتما إلى تكوين نظريات عظيمة خاصة بنا تجعل من الأمة الصينية ليس فقط أمة قادرة على الاستمرار في الحرب ولكن أيضا أمة لها نظريتها الثورية العالمية الحديثة . إن فكر ماوتسى تونغ هو النظرية التي تجمع بين الفكر الماركسي اللينيني العملي للثورة الصينية وبين الشيوعية أو الماركسية الصينية . أن فكر ماوتسى تونغ ماهو إلا تطور جديد . أو نموذج لقومية الماركسية يثير الاعجاب . فهو صيني ولكنه في نفس الوقت ماركسى تماما . أنه أقوى تعبير وأعلى مستوى نظري للحكمة الصينية» .

إنني أود بالفعل أن أؤكد على هذه النقاط وذلك بسبب اللبس الذى يحتمل في عقول الكثيرين حول مكونات الماركسية الصينية . فهى ليست عالمية **Cosmopoltanism** وليست قومية ولكنها تعد تحولا في فرضيات الماركسية الكلاسيكية على أساس الاطار القومي الخصوصي لأمة الصين الشاسعة بهدف التوجه إلى المزيج المناسب بين التحرر الوطني والاشتراكية . وليس خافيا على أحد أن الماركسية

التي نشأت في الصين لم تظل محبوسة داخل الحدود الصينية . ولكنها انتشرت واكتسبت تأثيرا ونفوذا من العديد من الدول وخاصة في القارات الثلاث . وهذا هو السبب في أننا نجد في الأمم الاشتراكية الصغيرة والمتوسطة مثل (كوريا وفيتنام وكوبا الخ) اصرارا أساسيا دائبا على الحاجة إلى الاحتفاظ بذاتية وخصوصية الخط السياسي والقيادة الثورية وعملية التطور التاريخي ككل . ولا يتعلق الأمر هنا باستبدال هيمنة بأخرى ولكنه على العكس من ذلك يتعلق بكفاح لايتوقف مهما كانت العوائق من أجل الوحدة والتعاون ضد الانقسام لتوحيد القوى الاشتراكية على مستوى العالم . وفي الوقت الذي كان فيه العديد من « العالميين » يتخذون موقفا عنيدا يستهدف تعميق الانقسام الصيني السوفيتي كان يبدو أن هناك في فيتنام عددا متزايدا من القوى الاشتراكية التي عملت بشكل ملموس من أجل تحقيق وحدة هذه القوى الاشتراكية .

٢ ـــ جذور المشكلات وطبيعتها

إن جذور المشكلات الخطيرة جدا التي تنشأ عند دراسة العلاقات بين الماركسية وحركات التحرر الوطني في الغرب وفي القارات الثلاث لايمكن اكتشافها إلا من خلال تحليل عاملين : أولا : الظروف التاريخية والبيئة الاجتماعية التي نشأت فيها الماركسية في دول القارات الثلاث . وهاتان المجموعتان من الظواهر متباينتان تماما من الناحية التاريخية .

٢ ـــ ١ الظروف التاريخية والبيئة الاجتماعية التي ظهرت فيها الماركسية في أوروبا

٢ ـــ ١ (أ) كانت نقطة البداية هى ظهور « الدول القومية المستقلة » ذات التاريخ الطويل وراءها من الاكتفاء الذاتي (شارل ديجول) . تلك الدول التي كانت « بطبقتها السياسية » الخاصة كما قال جرامش Gramsci مؤسس وفيلسوف الحزب الشيوعي الايطالي قادرة على التقدم والتراجع أو التوقف . وفي ذلك الوقت كانت فرنسا وانجلترا وأسبانيا والبرتغال هى تلك الدول . غير أنه فيما بعد وفي ظروف تاريخية مختلفة انضمت كل من ألمانيا وايطاليا والسويد إلى قائمة تلك الدول وأخيرا انضمت الامبراطوريات الروسية والنمساوية والمجرية .

٢ ـــ ١ (ب)

أما على المستوى الاقتصادي الاجتماعي : فقد حدث هناك هذا التحول من الاقطاع إلى الرأسمالية قبل تأسيس الرأسمالية من خلال الثورة الصناعية وفيما بعدها وقبل الهيمنة المتزايدة للجناح الصناعي للرأسمالية على الاقتصاد ككل . وقد أدت هذه العملية إلى ظهور المعارضة الأساسية فورا أو الاشكالية الرئيسية أمام الماركسية الكلاسيكية أى البورجوازية في مواجهة الطبقة العاملة والرأسمالية في مواجهة البروليتاريا . هذا هو مايمكن أن نسميه بالماركسية الكلاسيكية في القرن التاسع عشر .

أما على المستوى الأيديولوجي فقد كانت الماركسية تمثل تركيبة من الاقتصاد السياسي الانجليزي

والفلسفة الماركسية الألمانية والفلسفة الانسانية اليوتوبية الفرنسية (لينين) أى أنها كانت تركيبة دقيقة ضمت أكثر الأفكار ديناميكية وراديكالية في الفكر الأوروبي الحديث . وبهذا المعنى أيضا تبدو الماركسية بالنسبة لغير الأوروبيين حركة توفيقية بين أكثر الأفكار تقدما وايجابية وراديكالية في فترة التوسع الأوروبي التي كانت أيضا فترة الاستعمار .

لذا فقد كانت المهمة التاريخية المنوطة بالماركسيين الأوروبيين والتي تتضح من خلال هذا العرض للاشكالية هى إزاحة الهيمنة التي تمارسها طبقة على طبقة أخرى أو هيمنة جبهة طبقية على جبهة أخرى وإن كان ذلك يحدث دائما داخل التكوين القومي الواحد . وبمعنى أدق لم تكن مشكلة التحرر الوطني موجودة عندما كان ماركس يطور نظرية الاشتراكية العلمية : فقد كان ماركس يعني أساسا بالصراع الطبقي داخل الدول القومية سواء تلك التي كانت وحدة الدولة قد اكتمل بناؤها معا فيها أو تلك التي كانت لاتزال في طور البناء .

٢ ـ ٢ الظروف التاريخية والبيئة الاجتماعية لظهور الماركسية في القارات الثلاث :

على الضفة الأخرى من النهر يختلف الموقف تماما

٢ ـ ٢ (أ) موقف التبعية : نشأت الماركسية وتطورت هنا ليس خلال فترة الرأسمالية الكلاسيكية ولكن في فترة الرأسمالية الاستعمارية والامبريالية ـ وهى ليست شيئا واحدا على الاطلاق . فلم يكن الاطار الذى نشأت فيه الماركسية إطارا لنظام رأسمالي يعمل داخل حدود قومية موجودة ولكنها نشأت في عالم تسيطر عليه الرأسمالية وهى في أوج انتشارها وتحركها تجاه اخضاع بقية العالم أو عالم المتخلفين للنموذج الغربي .

هكذا يمكن عرض الاشكالية الأساسية بوضوح تام . فكيف لهذه المناطق أن تنسلخ عن السيطرة الأجنبية أن تحرر نفسها كأمة وأن تعتبر نفسها دولة قومية مستقلة ثم تناضل داخل حدود هذه الدولة من أجل وجود توجه شعبي ديمقراطي يكون هدفه في النهاية الثورة الاشتراكية ؟

لقد كان البيان الشيوعي لعام ١٨٤٨ موجها إلى جمهور معين . وهنا لابد من القول أن مسألة الجمهور مسألة أساسية بصورة مطلقة لفهم أى نص نظري . وفي هذه الحالة كان الجمهور هو الطبقة العاملة الأوروبية التي « لم تكن تملك شيئا تفقده غير سلاسل قيودها وعالم تفوز به » . (مانيفستو جيفارا) .

هذه وثيقة على جانب كبير من الأهمية رغم أنها خلت من آثار وثيقة ماركس إذ أنها تتحدث عن « نحن » المستغلين في هذا العالم وليس « نحن » الطبقة العاملة في القارات ثلاث . فهذا النص قد وجه إلى الجماهير العامة ككل وليس فقط إلى الطبقة العاملة . وهناك البعض ممن يعتقد أن هذا التوجه غريب على الماركسية . ولكن المسألة في واقع الأمر هى مسألة التاريخ المختلف اختلافا بالمعنى المؤقت رغم أنه ليس اختلافا بالمعنى التاريخي الطويل .

إن موقف التبعية ومستلزمات التحرر القومي من الهيمنة الامبريالية على المستوى السياسي والاقتصادي والعسكري والثقافي يتم التعبير عنه من خلال مستلزمات العمل الشعبي أحيانا أو النضال الثوري المسلح الذي يشكل فيه الفلاحون الجماهير الفعالة بينما تتولى القيادة الطبقة العاملة وطبقة المثقفين الثوريين .

٢ ـ ٢ (ب) أما على المستوى الاقتصادي الاجتماعي فنحن نتعامل مع تكوينات اقتصادية اجتماعية غير كلاسيكية .

١ ـ البناءات التحتية : كانت عبارة عن نظم رأسمالية ونظم مشوهة سابقة على الرأسمالية . وهو هذا القطاع المتطور الذي اضطرته حقبة الاستعمار إلى التعامل مع العالم . ولكنه تعامل أيضا مع الدول القديمة التي كانت تسيطر على الريف وجماهير الفلاحين وأنواع أيديولوجياتهم الظاهرية والباطنية .

ولقد كانت هناك إشارة إلى «نماذج آسيوية من الانتاج» وإلى «مجتمعات هيدروليكية» أو إلى مايطلق عليه سلطان جاليف اسم «البيروقراطية الاقطاعية» و «الاقطاع الشرقي» ... كانت تلك تكوينات اجتماعية مبهرة أعطاها علم الاجتماع المعاصر اهتماما كبيرا .

ومع ذلك فإن هناك شيئا وحيدا يبدو مؤكدا : فخلال القرنين التاسع عشر والعشرين لم تكن هناك دولة من دول القارات الثلاث تتمتع بنظام رأسمالي متجانس مثل هذا النظام في أوروبا .

ومن جهة أخرى كانت هناك عدة دول تتمتع بنظام اقتصادي اجتماعي رأسمالي رغم أنه اختلف تماما عن الرأسمالية الغربية . فقد كان يتكون في معظم الحالات من قطاعين : الموانىء والمدن الحدودية المعرضة للتأثير الغربي المباشر والمناطق النائيه التي تأوى جموع الفلاحين . أما في غير ذلك فقد نشأ مايسمى باقتصاد المقاطعات وسط الشعوب الأصلية أو المهاجرة حديثا . وفي حقيقة الأمر فإنه لايمكن القول أن هذه الدول كان لها بناء اقطاعي ولكنها كانت دول ذات بناء ماقبل رأسمالي . أو بمعنى أكثر دقة فإنها كانت بناءات رأسمالية متخلفة من النمط الاستعماري ويسيطر عليها القطاع الزراعي . وأنا أشير هنا بالطبع إلى وحدات كلية هامة مثل الصين ومصر والهند وتركيا والمكسيك وإيران . فهي دول ذات كثافة ديموجرافية عالية ولها تميزاتها الاجتماعية . أما في تلك الدول التي أوجدها الاستعمار فقد سمحت الكثافة الديموجرافية المنخفضة بالانتشار السريع جدا للتجانس . ولم تكن هناك سوى منافذ قليلة للمقاومة حتى على المستوى الاقتصادي .

٢ ـ البناءات الفوقية : لقد تحدثنا عن العناصر المكونة للماركسية . غير أننا في دول القارات الثلاث نواجه تجمعا متباينا للغاية من العناصر والمكونات الايديولوجية التي يلعب فيها الدين دورا هاما للغاية . وخصوصا عندما يكون المعنى ديانات سياسية أكثر منها ديانات **intemporal** مثل الإسلام .

وهنا ينبغي علينا أن نقول إن هذا هو السبب في أن الدراسات النقدية لأيديولوجية الدول المستقلة عادة ماترجع إلى امكانيات الاسلام وقدراته وليس إلى البوذية أو الكونفوشية أو اليابانية ..

الأيديولوجيات الظاهرة سياسية ودينية في ذات الوقت والأيديولوجيات الضمنية أى العادات والتقاليد التي تدفع جموع الفلاحين إلى التعلق بجوهرها العميق ورفض كافة البدائل .

وباستطاعتنا أن نسميها الأيديولوجيات القومية التي يتركز تأثيرها في أنها تجعل مجموعة معينة من الشعوب تتعلق بهويتها ووجودها فتحقق الدوام لنفسها وتشكل ذاتها كتكوين قومي مستقل . غير أن القضية هنا بالطبع هى قضية تلك الاشكالية التي لاتزال موضع جدل ساخن بين الماركسيين . أو هذا الشك العظيم تجاه كل مايشتم فيه رائحة « القومية » .

لقد اتسعت أصداء فكر ماوتسي تونغ إلى الحد الذي أظهرت فيه بوضوح أن الماركسية في القارات الثلاث تستلزم إحساسا عميقا بالقومية التي تكون قادرة ، ولهذا السبب بالتحديد على إحداث التحول المجموع الذي ينتمي إليه هذا الماركسي .

وهناك نصان من مصدرين مختلفين يوضحان هذا الأسلوب في رؤية الأشياء .

أولهما : ماوتسي تونغ حيث يقول :

« إن أى فرد يريد أن يعرف شيئا لن يكون باستطاعته أن يعرفه دون الاتصال بهذا الشيء . أى دون أن يعيش ويعرض نفسه للممارسة العملية في البيئة الفعلية للظاهرة . وعندما يستطيع المرء أن يكتسب المعرفة النظرية من خلال الممارسة فعليه أن يعود مرة أخرى إلى الممارسة .. فليس هناك في العالم أكثر راحة من هذا الموقف المثالي أو الميتافيزيقي الذي يسمح لك بكتابة أية فكرة تطرأ على ذهنك دون الاطلاع على الواقع الموضوعي ودون اخضاع نفسك لضرورات هذا الواقع » .

ثانيهما : فيدل كاسترو يتحدث عن لينين في جامعة هافانا : يقول :

« وماذا عن لينين ؟ فلنفترض مثلا أن لينين كان قد ولد في أواخر القرن الثامن عشر .. حسن . كان من الممكن ألا يكون في استطاعته وقتئذ أن يطور النظريات التي توصل إليها وهو يقود البروليتاريا الروسية ويقوم بدور المترجم الروسي للماركسية . وذلك لأن الماركسية ذاتها لم تكن موجودة في ذلك الوقت . وبالتالي إذا افترضنا أن ماركس ولد في منتصف القرن الثامن عشر فربما كان قد فعل مافعله فولتير وديديروت وجميع المثقفين الآخرين لأنه لم يكن باستطاعته أن يكون مفكرا لطبقة ليس لها وجود ولا مخترعا لمذهب ثورة ليس بالامكان تحقيقها . وهكذا فإن الثورات لاتخلق في أرواح البشر ... »

هذان النصان ليسا متشابهين بأى حال ومع ذلك فإن نقطة اختلافهما هى ذات الاشكالية كما أنهما يتحركان في نفس الاتجاه .

إننا نعيش الآن في مرحلة وصلت فيها الظروف التاريخية والأيديولوجية في القارات الثلاث إلى مستوى الخطر . إنها مرحلة الأزمة الثورية . ولقد كان العديد من ماركسي القارات الثلاث يعتقدون حتى اتخاذ قرار تدمير فيتنام منذ ثلاث سنوات بالقصف الشامل أن « القومية التقدمية » (إذا جاز تسميتها

كذلك) ـــ أى إنشاء الدولة المستقلة وتحولها نحو الجذرية وانعطافها في الاتجاه الشعبي واستعادة هويتها هو احتمال حقيقي . ومع ذلك فقد رأوا دائما أن الوضع الأمثل هو ذلك الوضع الذي تنغمس فيه الثورات الوطنية في الاشتراكية كما حدث في الصين وفيتنام ومونغوليا وكوبا . ولقد اتخذت هذه النظرية القومية للمستقبل الاشتراكي من المبدأ الماركسي الخاص بالخصوصية التاريخية أساسا لها .

لقد تغيركل شيء منذ أن أصبحت الولايات المتحدة القوة المهيمنة الأساسية في العالم . ولسنا بحاجة إلى الاسهاب في تفصيلات هذه النقطة . ولكننا نقول إنه في مواجهة هذا التطور لم يكن باستطاعة جناح الاحتمالية في ماركسية القارات الثلاث ببساطة أن يتمسك بمواقف قومية راديكالية بعد ذلك خاصة إذا أخذنا في الاعتبار ظاهرة تصعيد العنف .

وسواء أردنا أو لم نرد فإن القوى تتجمع وتحتشد حول نضال المقاومة والثورة الشعبية ... حول الفكر الاشتراكي والعمل الاشتراكي .

ومع ذلك فلن يحدث في وقت من الأوقات أن تركت المبادرة أو القيادة للثوار الرومانسيين وذلك لأنه عندما يكون الأمر متعلقا بالثورة تكون الأولوية دائما للبعد السياسي . وإذا كان بإستطاعتنا أن نرفض النهاية التاريخية للاحتمالية في القارات الثلاث ... تلك الاحتمالية التي كان لديها من الوقت مامكنها من التبلور في نظريات إلا أنه فات أوان العودة بحياتنا إلى الوراء .

٢ ـــ ٣ جدلية الأشكاليتين وانعكاساتهما المنظورة :

بامكاننا أن نلاحظ على المستوى السياسي صعود «الدولية الذاتية subjective internationalism» ولكننا نستطيع أيضا أن نلاحظ نشوء دولية ذاتية شرقية جديدة ذات توجه صيني وذلك رغم أنه من الحقيقي أيضا أن الدوافع القومية تعد من العناصر العميقة المستمرة في تكوين ماركسية القارات الثلاث . وهناك رفض مبدئي بقبول أى اتجاه جديد يمكنه أن يحل محل الاتجاه التاريخي الذي كان دائما اتجاها أوروبيا أو أوروبيا أوسطيا. وفيما يتعلق بمستقبل الثورة فإن الفرضية الاستراتيجية قريبة جدا من بعضها البعض إن لم تكن متشابهة تماما . ومع ذلك فإن تطوير هذه الفرضيات الاستراتيجية العظيمة وتوجهاتها وتطبيقاتها المتكاثرة في الجماعات القومية الاقليمية القارية لايزال متباينا أشد التباين . حيث أن مستلزمات الوحدة السياسية في مواجة الامبريالية يعد عاملا رئيسيا يدفع الزعماء السياسيين الماركسيين في هذه الدول إلى رفع شعار النضال الثوري القومي . إن الخط الاستراتيجي المركزي لماركسية القارات الثلاث ليس على المستوى النظري هو نفسه في كل حالة .. فهو يتحول على مستوى العمل السياسي وعلى مستوى النضال ضد الامبريالية ... هذه هى الحقيقة الأساسية اليوم .

٢ ـــ ٣ (ب) : أما على المستوى النظري فإنه إذا كانت الماركسية توفر الاطار العام للأيديولوجية السياسية والفكر الاشتراكي للحركات الراديكالية في القارات الثلاث فإن الماركسيين في هذه الدول كانوا يدركون تماما عدم كفاية الجهاز المفاهيمي الذي طورته الماركسية في القرن التاسع عشر بشكل جوهري

وجذري . فقد فضل العديد منهم أن ينظروا إلى الماركسية على ماهى عليه ... أى على أنها منهج لدراسة التطور التاريخي والتحولات التاريخية أو على أنها فرضية علمية تمثل نقطة تحول . apoint of departure- . أما المشكلات والحقائق فهى شيء آخر .

وهكذا فإن المنظرين الماركسيين للقارات الثلاث لايستطيعون الاعتراف بالفرضيات النظرية العلمية التي أقرها الماركسيون الغربيون . فهم مدينون لأنفسهم أولا في خبراتهم في تطبيق اسلوب ومنهج الماركسية على واقع دولهم الخاصة .

٣ ــ وظيفة الماركسية في القارات الثلاث

٣ ــ ١ متطلبات أيديولوجية معينة

قام العديد من المفكرين في الآونة الأخيرة بمحاولات لتحديد وظائف الماركسية . وطبقا لهذه المحاولات فإن الماركسية بالنسبة للحركات الوطنية في القارات الثلاث يمكنها أن تتصدى لثلاث مهام :

١ ــ الأهمية الحاسمة للصراع من أجل السلطة .

٢ ــ الطابع الأساسي للبناء الاقتصادي (وبقدر ما تعد كل من «التنمية» و «النمو» مفهومين مختلفين تماما فإن بناء موقف سيارات في دولة متخلفة ليس له علاقة بالتنمية في هذه الدولة ... الخ) .

٣ ــ إظهار حقيقة أن مصالح وآمال الطبقات والمجموعات الاجتماعية الموجودة فعلا هى التي تشكل الأفكار .

الماركسية إذن في القارات الثلاث تتصدى لهذه القضايا الثلاث وتقدم الصياغات لها .

وفي رأيى أن هذا التحليل يفتقد للبعد القومي وهو مايعني مساهمة مصالح وآمال الأمم والدول القومية في تشكيل الأفكار القومية . وأعتقد أن هذا الأمر له أهميته الخاصة جدا . ففي العديد من دول القارات الثلاث يلحظ المرء اهتماما بالطابع القومي للماركسية . فهو دائما يكون أول مايؤخذ في الاعتبار على الأقل بين المفكرين الماركسيين في هذه الدول . وليس بوسع المرء أن يجده على الاطلاق محالا إلى المرتبة الثانية .

وهناك نقطة ثانية تزيد من طمأنة ماركسي الغرب فمن خلال نفس العملية التي يصل من خلالها زملاؤهم من ماركسي القارات الثلاث إلى إدراك عدم كفاية الجهاز المفاهيمي للماركسية الكلاسيكية يصلون أيضا إلى نتيجة مؤداها أن الماركسية الكلاسيكية هى في ذات الوقت حجر الزاوية في الفكر الغربي أو الوسيط الوحيد الممكن الذي يستطيع أن يفتح الطريق إلى مايعتبرونه مشروعا طويل الأمد وهو مشروع إعادة صياغة الفكر الاشتراكي بلغة علمية حقيقية . وهكذا فهم ينظرون إلى الماركسية على أنها نقطة البداية الوحيدة للعالمية الانسانية والعلمية . لماذا هذا إذن ؟

٣ ـــ ٢ أوجه قصور الأيديولوجيات غير الماركسية وعدم كفايتها

٣ ـــ ٢ (أ)

إن الفلسفات الذاتية والروحانية (بما في ذلك كافة الأديان وخصوصا أديان دول القارات الثلاث) هي في حقيقة الأمر أيديولوجيات جامدة غير دنيوية (غير زمنية) لاتتضمن حلولا لمشكلات البناء الاقتصادي والسلطوي ولاتوحي بتأثير البناء التحتى على تشكيل الأيديولوجية .

٣ ـــ ٢ (ب) الفلسفات والأيديولوجيات التي تتمخض عما اقترح تسميته بالفكر الديمقراطي الليبرالي المحافظ (في الدول الأنجلوساكسونية وألمانيا والدول الاسكندنافية الخ) على عكس الدول الراديكالية الليبرالية (أساسا فرنسا في عهد الموسوعيين والدول الدائرة في فلكها) . ولايبدو محتملا على الاطلاق إلا في القليل النادر أن تكون الايجابية والامبيريقية قادرة على حل المشكلات الرئيسية للحركات الثورية القومية في دول القارات الثلاث . ثم ألم يكن قبول التجربة المعطاة دون نظرية سببا في هزائم لاتحصى ؟!

٣ ـــ ٢ (جـ) وأخيرا الفلسفات التي سوف أطلق عليها اسم السينكريتية الحديثة وخصوصا البنائية والدوجماتية الماركسية الخ ... هذه النظريات أصبحت « موضة » بين بعض الطبقات الراقية في القارات الثلاث . ولكنها ليست أكثر من موضة ... فالماركسيون في هذه الدول يدركون بوضوح أن مشكلة الصراع من أجل السلطة وهي مشكلة حركة أولا وقبل كل شيء ليست لها علاقة بأى من تلك الأشياء التي تقلل من شأن الديناميكية الاشتراكية وتسعى إلى تجميد الواقع في قوالب بنائية هى إذا جاز القول غير زمانية **temporal** وتاريخية .

هذه الأنماط الثلاثة من الفلسفة والأيديولوجية تشترك في طابعها الجامد . فالبعد التاريخي أو هذا العمل الهادف في التاريخ ـــ ولا نقصد الارادية العاطفية بل نقصد تلك الارادية القائمة على تحليل موضوعي للأوضاع الأولية (المبدئية) وإطار التحرك التاريخي ليست موجودة . فنحن لانجد دائما سوى تحليل مفصل ولكنه تحليل لايؤدي مطلقا إلى العمل الفعال . ولهذا السبب الذي يعد سببا أساسيا تظل الماركسية الكلاسيكية هى الأداة المفضلة كوسيط نظري بين ضفتى النهر .

٣ ـــ ٣ قوة تأثير الماركسية

تبدو الماركسية بالنسبة للماركسيين في دول القارات الثلاث . ومن خلال تنوعها الطيفى الواسع على أنها الأداة المميزة المؤهلة للوساطة فضلا عن فعاليتها المؤثرة لأسباب عديدة .

٣ ـــ ٣ (أ) فهى قبل أى شيء منهج تحليلي ثاقب له القدرة على كشف التكيف المتبادل بين البناءات التحتية والبناءات الفوقية . وهى كذلك منهج مرن بمعنى أن الماركسيين لايشعرون بأنهم مقيدون بفرضيات هذا الحزب أو الدولة أو ذاك .

ولقد مكن هذا المنهج ماركسى هذه الدول من الدخول في علاقة قوية جدا مع التراث الثقافي

التقليدي . ولذلك فهم يجدون في الماركسية امكانيات للمناورة الفعالة وللاستجابة المفيدة لمقتضيات العمل من جهة قدرة الامبريالية المهيمنة على الحركة والاختراق .

٣ ــ ٣ (ب) وثانيا : إن الماركسية تزودهم بأغنى وأوفر بداية نظرية ممكنه عن طريق البنائية الوراثية التي وصفها لوشيان جولدمان بصورة مفصلة لدراسة الواقع الخصوصي للوحدة القومية كبناء . ولكن في إطار منظور ديناميكي يعتمد على المبدأ الماركسي للخصوصية التاريخية . ولقد تم تطوير كل ذلك بصورة نموذجية في الخيال الاجتماعي لرايت ميل .

٣ ــ ٣ (جـ) :

كذلك فإن الماركسية توفر ماسوف أطلق عليه اسم الفلسفة الانسانية الايجابية . وليست تلك الانسانية المتحررة . فالعديد من النصوص التي كتبت في ظل التأثير المادي الملموس تتحدث عن اشتراكية الذرة والفقر . ومن خلال هذه النصوص نستطيع أن نرى بوضوح اخلاقيات الماركسيين في دول مختلفة ومتباينة مثل الصين وكوبا وفيتنام وأفريقيا الخ .. إنها هنا أسلوب لمعالجة عملية التحول الاجتماعي ليس من خلال الانتاجية وأخلاقيات المجتمع الاستهلاكي (اشتراكية الفريجدير) ولكن من خلال الانسان الذي يعد هنا أثمن وأغلى رأسمال (نقطة التحول) . إن مانيفستو القارات الثلاث الذي نشر في هافانا في عام ١٩٦٦ بالاضافة إلى العديد من النصوص الهامة (من فيتنام وتنزانيا وغيرهما) يعطى لنا البرهان الذى يؤيد وجهة النظر هذه .

٣ ــ ٣ (د) وأخيرا فإن الماركسية لا تبدو في هذا المجال على أنها المذاهب أو اللاهوت الأسمى للماركسيين الأوروبيين والتي تعرضت فيما بعد للنقد . ولكن على العكس من ذلك تبدو على أنها إسهام يثرى ميدانا من التجربة المتنوعة العميقة الثرية المثيرة للجدل . أو كمجموعة من الأفكار التي يتعين نقدها دائما من خلال المنهج الماركسي . إنها توفر امكانية الحركة الذاتية الاستقلالية والمرونة العاملة التي تعد أعظم بكثير مما تستطيع أن تقدمه أية فلسفة صورية .

ولكن ماذا تصبح الماركسية من خلال كل ذلك ؟

٤ ــ تطور مفهوم الماركسية

يستطيع المرء أن ينظر إلى الماركسية من زاويتين : إما على أنها مذهب كلى متجانس ولذلك فهو مذهب موحد . أو على أنها أسلوب يمكن أن نجد فيه عناصر علم الاجتماع والعقيدة والفلسفة . وأضيف أيضا علم المنهج .

٤ ـــ ١ نقد مكونات الماركسية

٤ ـــ ١ (أ) علم الاجتماع وعلم المنهج

إن أهم مايتضح أمام ماركسي القارات الثلاث هو علم الاجتماع وعلم المنهج . فهم يدركون أن ماركس لم يضع نظرية لأساليب الانتاج ولا هو قدم صورة عالمية . ولكنه درس تكوينا اقتصاديا اجتماعياواحدا (الرأسمالية الأوروبية) إلى جانب التحول من الاقطاعية إلى الرأسمالية بأسلوب نموذجي . وفي دراسة هذا العمل يستطيع المرء أن يجد مبادىء علم المنهج بتطبيقاته العالمية . إننا ننظر إلى هؤلاء المفكرين والمنظرين الذين قدموا عملا نموذجيا حول نقطة معينة سمحت لهؤلاء الذين يعيشون مشكلات أخرى أن يستمدوا منها طريقة ومنهجا للعمل أو أن يضعوها وجها لوجه أمام واقع آخر .

ولذلك فإن اسهام الماركسيين الكلاسيكيين لاغنى عنه على مستوى علم الاجتماع والمنهج بالنسبة للماركسيين في دول القارات الثلاث . وذلك رغم أن المشكلة بالنسبة اليهم تختلف تماما في طبيعتها . وبهذا المعنى لاتكون الماركسية (آخرا) إنها هى ذاتها طالما أنها لا ينظر إليها أساسا على أنها مذهب ولكن كأداة للتحقيق أو كعقل مستكشف باحث .

ولننظر بدقة إلى بعض المشكلات : مشكلة تصور « البورجوازية الوطنية » . على سبيل المثال التى أدى نقدها إلى تخطي هذا التصور بتصور الطبقة وجهاز الدولة ... دور ووظيفة طبقة الفلاحين الذين يختلف تماما دورهم في القارات الثلاث عنه في أوروبا ماركس . نقد دور طبقة البروليتاريا كفئة اجتماعية في علاقتها بالجماهير الشعبية المعدمة تماما . ثم المحاولة الأكثر عمقا وتفصيلا للتمييز بين أساليب الانتاج من تلك التي قدمت الينا على أنها جاءت من عند ماركس . وهو تصور طبقة المتعلمين . وأنه لمن المدهش حقا أن نرى التأثير الضمني لفكر جرامش على نظرية الحزب . فلم تعد طليعة الطبقة العاملة وحدها هى التي يقدر لها أن تفتش في هذا الواقع وتبحث في تحولاته .. ولكن كانت هناك أيضا العقلية الجماعية لجبهة القوى الشعبية تحت قيادة الطبقة العاملة .

٤ ـــ ١ (ب) الأيديولوجية

ليست هناك أيديولوجية لاتكون ملكا لجهاز أو دولة . رغم أن وظيفتها في نفس الوقت هى حشد الجماهير حول هذه القوى . والماركسيون في دول القارات الثلاث يمتلكون على المستوى الأيديولوجي ما اعتبرو اتجاها صحيحا للغاية للافراط في الاهتمام بعامل الثقافة والثقافة القومية وليس فقط بالعامل الأيديولوجي .

أما بالنسبة للتيارات اليمينية فإن البروجوازيين الأصليين يؤكدون على العامل الثقافي من وجهة نظر التقاليد الثقافية المحافظة . في حين يرفض الماركسيون من جانبهم التركيز على الجانب الأيديولوجي في الخصوصية الثقافية القومية مثلما يفعل « الثقافيون » عندما يعطون الأولوية للعوامل الجامدة .

ولكنهم يركزون على الخصوصية التاريخية لكل أمة كوحدة اجتماعية . فمصر مثلا على المستوى التاريخي الاجتماعي ليست فيتنام . وبالتالي فإن احتمالات التطور والثورة وايقاعها سوف يكون مختلفا تماما .

٤ ــ ١ (جـ) الفلسفة

هنا نواجه مصاعب جادة . فالمشكلة هى أن المادية الفلسفية الأوروبية التي استمدت منها الماركسية الهامها الفلسفي لاتتفق مع التقاليدالفلسفية لكافة الوحدات الثقافية في القارات الثلاث . ورغم أن هناك بكل تأكيد تقاليد مادية في الصين وفي البوذية وأيضا إلى حد ما في الفلسفة الاسلامية إلا أننا نجد هنا وحدات ذات أيديولوجية وطابع ديني يختلف عن المادية الصارمة . وفي حين أن الأيديولوجية الكامنة لجماهير الفلاحين لاتزال أيديولوجية دينية إلا أن العامل الامبريالي هنا لايزال عاملا مسيطرا في أوقات الأزمات .

وأعود إلى تان مالاكا وتعليقه على الوحدة الاسلامية حيث يقول : «إن العديد من قادة الماركسيين في دول القارات الثلاث قد اعتبروا أن أحد العوامل الرئيسية لهزيمتهم يكمن في حقيقة أنهم لن يستطيعوا تكوين أحزاب اشتراكية ثورية تكون قادرة على الجمع بين الجذور الثقافية القومية والبعد الديني في صيغة وإطار عام وأسلوب عمل ومنهج ماركسي . ولاتزال هذه القضية مثارة بشكل جديد ، في أندونيسيا إلى جانب العالم الإسلامي والعربي بأكمله وفي أفريقيا والهند وأمريكا اللاتينية .

متناقضات ومشكلات :

٤ ــ ٢ (أ) الوسطية الأوروبية

لقد ناقشنا هذه القضية بالفعل وبصورة مفصلة في مكان آخر . وعندما سأل بعض الزعماء الماركسيين أنفسهم في عام ١٩٦٠ عما تبقى من المبادىء العالمية اللينينية الماركسية بعد تفرعها إلى نصوص صينية وفرنسية وروسية كان عليهم أن يعكسوا السؤال ليكون : ماذا كان سيتبقى من الماركسية لو أنها فرضت كنموذج على واقع لاتتصل به ؟ .

إن الاجابة على هذا السؤال سوف تكون شهادة للفشل . غير أن هذا الخطر قد أصبح اليوم خطرا ثانويا بالنظر إلى الثورات على مدى القارات الثلاث التي إما أنها ثورات اشتراكية أو أن الايديولوجية الاشتراكية هى القوة المحركة والفعالة لها .

٤ ــ ٢ (ب) الانحراف القومي

إن النظرة القومية هى بكل تأكيد نظرة أساسية حيوية لطرح بيان الاشكالية وتحقيق الكفاية التطبيقية . ولقد أوضحت كيف أن النظرة القومية يمكن أن تنقلب إلى اتجاه رجعي محافظ (تركيا ــ أندونيسيا) . والواقع أنه لايمكن اللجوء إلى العامل القومي إلا في لحظتين فقط : لحظة القوة على التأثير ولحظة التنظير الاستراتيجي طويل المدى .

إن الكتابات الأمريكية عن الدول التابعة دائما ما تشير إلى العامل الديني القومي على أنه المنظور الوحيد للتنمية إلى جانب القروض الأمريكية وأسلوب الحياة الأمريكية . وهنا تكمن احتمالات عرقلة هذه العملية خاصة في تلك الدول التي يكون للدين منها تدخلاته في السياسة كما هو الحال مثلا مع الاسلام . أو في المناطق التي يوجد بها هرم من طبقة رجال الدين كما هو الحال في أمريكا اللاتينية . ولهذا السبب أيضا يحلم العديد من الماركسيين في هذه الدول ربما أكثر من أى مكان آخر بالمزج بين هذين المكونين الرئيسيين ووضعهما حتى تحت قيادة الماركسيين لأنهم هم القادرون على طرح اشكالية القاعدة وتقديم وسائل العمل الضرورية .

٤ ــ ٢ (جـ) المنظور والعملية الراهنة

كيف اذن نستطيع أن نحقق العالمية التي يتمناها كل الماركسيين ؟

يمكن القول أن التعايش السلمي بين أمم الغرب كما تحدد في يالتا عام ١٩٤٤ في ضوء أزمة التوازن الكلاسيكي للقوة قد أثار بدوره ظاهرة مقلقة وهى ظاهرة الاتجاه المتسرع نحو الجذرية للماركسية في دول القارات الثلاث التي ظلت حتى عام ١٩٤٩ تعيش داخل حدود واقعية أكثر منها تطرفية .

ولابد من القول أن هذا الاتجاه نحو الجذرية قد فرض نتيجة التغير السياسي الذي سعى لأن يفرض على العالم الضرورات والمشكلات التي نشأت عن الأوضاع التاريخية الملموسة للدول الأوروبية المتقدمة .. هذا التحول نحو الجذرية حدث بنفس القدر بين التكوينات الماركسية وغير الماركسية في دول القارات الثلاث . وقد كان من شأنه أن أدى إلى انهيار مايسمى بالدول الديمقراطية القومية التي اتبعت الطريق الثالث بل كان من شأنه أيضا أن أدى إلى إعادة ظهور خطر الدوجماتية من جديد ومع ذلك فإن الأوضاع كانت على قدر من الاختلاف والتباين إلى الحد الذي كانت الدوجماتية فيه ولحسن الحظ خاضعة لعملية خلاقة أو للتطوعية الواقعية التي نشأت جذورها مع جمهور الأفراد والطبقات الوسطى وانتهت إلى نقطة لم يجربها الغرب مطلقا وهى تدمير جزء أساسي من جهاز الحزب والتدمير الكامل لجهاز الدولة القادر على عرقلة الاندفاع الثوري للجماهير الشعبية . إنها تلك التطوعية التي يمكن رؤيتها في ثوب مختلف في الثورة الكوبية والتي وصلت إلى ذروتها في الثورة الفيتنامية العظيمة حيث تكمن مثاليتها في قدرتها على رؤية العملية التاريخية ككل في الحاضر وفي المستقبل . ولذلك فإننا نستطيع أن نتبين التحول من الدولية (العالمية) الذاتية أى من طابعها العالمي الذي ينطوي على رغبة ذاتية للماركسية الأوروبية إلى العالمية الموضوعية .. هذه الأخيرة التي بدأت من الماركسية كفرضية عاملة تمزج بين العناصر الواقعية والاسهامات النظرية التي تدخل حاليا في عملية تطوير في نضال القارات الثلاث .. تمزج كل ذلك في الهيكل العام للاشتراكية العلمية كما كانت وكما يمكن أن تصبح . ولكن لايحدث ذلك إلا بشرط ألا تقصر نفسها على مناقشة The young أو أى ماركسي آخر بل تأخذ ماركس كنقطه تحول في التاريخ العالمي (عندما بدأت كتابة التاريخ) كما قال ف . بروديل .

والشيء المدهش حقا أن هذه الامكانيات الثورية الضخمة لم تتمخض إلا عن القليل جدا على

مستوى النظرية . والسبب الأولى في ذلك كما أعتقد هو أن القارات الثلاث تعيش في حركة . فالماركسية في النهاية لم تتطور خلال فترة الاصلاحات والثورة في فرنسا ولكنها تطورت من داخل دول كان لها تاريخ من الوجود القومي يمتد إلى أربعة أو خمسة قرون .

أما على الجانب الآخر من النهر فإن ضعف الطبقة العاملة في هذه الدول قد أدى بالفعل إلى محاصرة طبقة المثقفين ودفعهم إلى أن يتحولوا إلى مساعد على التقارب بين العمال والفلاحين . ومع ذلك فقد كان دور الوسيط الذي قام به المثقفون بصفة عامة يمنع المثقفين من تكريس أنفسهم للقيام بنشاط أكثر عمقا على المستوى النظري إلا إذا حافظوا على ابقاء أنفسهم على مسافة تاريخية وجغرافية معينة .

هل كان ذلك طريقا مسدودا أو مأزقا ؟ لقد كان يمثل أزمة نمو كما كان الحال في كل من أسبانيا واليونان خلال فترة الحرب الأهلية . فقد لاحت الفرصة أمام عدد قليل من المثقفين البارزين لتطوير أفكارهم . أما الآخرون فقد اختفوا . وقليل جدا منهم هم الذين يعاودون الظهور لأن اهتمامهم الأساسي كان ينحصر في اعداد وتجهيز الميدان حتى تستطيع الأجيال اللاحقة أن تضطلع بمهمة العمل التنظيري . وعندما يتعلق الأمر بالحياة أو الموت فلا يوجد دائما سوى اختيار واحد ممكن هو أن يحيا الانسان ليعيش بين شعب حر .

إنني أدرك هنا أنه ينبغي على أن أصل إلى خلاصات واضحة . ولكن الخلاصات النظرية سوف تطرح من خلال التطبيقات العملية المتنامية في القارات الثلاث ككل وبواسطة الاستجابة إلى المطالب الحيوية العديدة لمعرفة ماذا يمكن عمله . وهو ماسوف يرتفع من الأرض المكبوتة إلى سماء الأيديولوجية .

٥ ــ ملاحظات للمناقشة

لقد أوضحت في نهاية العرض الذي قدمته أنه ليس بالامكان تحقيق العالمية أو التفاهمية العلمية في المرحلة الحالية . ولذلك فإنني لم أطرح فرضيات . ولذلك أيضا فقد كان عنوان هذا الفصل الذي اختير بدقة يحمل عنوانا فرعيا هو « بيان بالاشكالية ــ النظرية » .

ومن خلال المناقشة وجدت بعض الفرضيات التي يمكن الدفاع عنها . والبعض الآخر ليس كذلك . وعندما تنظر إلى الماركسية على أنها هيكل مذهبي وتكتشف أنها ليست مطبقة في دول القارات الثلاث فإنني أعني هنا أن أتحدى علاقاتها بكفاح التحرر الوطني الذي يعد الملمح الأساسي لهذا القرن والذي يعد هدفي الوحيد من الدراسة .

واليوم يؤكد المراقبون غير الماركسيين وأحيانا هؤلاء الذين يعادون الماركسية ولكنهم على دراية بالدول الواقعة في المجال التابع باستمرار كما فعلنا نحن ، أن للماركسية وجودا فعالا في تلك الدول لاتتمتع به في غيرها . لماذا ؟ وبأي صورة ؟ هذه هي المشكلة برمتها . وهي مشكلة لن تجد حلا إذا نظرنا إلى عمل ماركس على أنه مشروع جامد لابد من تطبيقه بشكل مباشر على كل حالة أو وضع . ومع ذلك

فلم أجد في كل ماقرأته أن ماركس أو لينين قد أوحيا بمثل هذا الأمر .

ولنبدأ الآن في محاولة الإجابة على الأسئلة والاعتراضات

لقد تحدث ب كيند P. Kende عن إمكانية نقد التصور الماركسي للأمة . وهو لاشك على حق . ذلك لأن العديد من الماركسيين في القارات الثلاث يرون أن هذه التصورات لاتتجاوب مع الواقع . وفي دراستي حول تصور الأمة قدمت تصورا للتكوين الاقتصادي الاجتماعي القومي بكل عناصر مكوناته المختلفة . ولايزال هذا التصور مجرد شكل تمهيدي موجز ... مجرد محاولة للخروج من الطريق المسدود الذى أوصلنا اليه التصور الماركسي للأمة . فالطريق لايزال مفتوحا وهناك بالفعل بعض الصيغ النظرية التي يتم وضعها الآن وهى ليست صيغا يوتوبية بأى حال .

هناك سؤال آخر يتعلق بعناد الطريق الذي يقودنا عبر الأعراف الغربية . وأنني اعتقد أن مسار الأحداث ليس حتميا . ولكنني لاأستطيع أن أكون متأكدا . غير أننا إذا نظرنا إلى مايحدث في الصين (التي لم تكن موضع بحث في أوروبا إلا نادرا ــ وكان أهم الأعمال حولها هو ذلك العمل الذي نشره بيركلي في الولايات المتحدة) فإننا سنرى أن الثورة الثقافية قد هددت هذه المجموعة التي سلمت نظريا وسياسيا بأن طريق التنمية يتطلب حتما الاتفاق مع الاتحاد السوفيتي . وأنه من الضروري بشكل عام أن يتم تبنى وتكييف نفس العملية التي نجحت في الاتحاد السوفيتي مع الواقع الصيني وبما يضمن بناء الترسانة النووية ثم تحويل الاهتمام إلى فيتنام . والواقع أن ماحدث هو أن هذه المجموعة قد دمرت . فهل كان المؤيدون للثورة الثقافية على صواب أم خطأ ؟

فيما يتعلق بي .. اعتقد أنهم سوف ينجحون وذلك لأسباب ترجع إلى حقيقة أن الشعوب لم تعد ترغب نظرا لسيكولوجيتها السياسية العميقة في تقليد نماذج الآخرين . إن النسخة الصينية من الماركسية ليست صيغة خاوية مفرغة بل إنها تتجاوب مع آمال شعب يعيش في اطر سياسية معينة . وعلى عكس مايعتقد جوديلير Godelier فإنني لا أومن بأن الثورة عليها حتما أن تمر من خلال اطار الانتاج الغربي على الرغم من أنها سوف تضطر إلى المرور عبر مطهرات ومعذبات أخرى كما حدث في فيتنام .

الدين .. اغتراب الانسان ؟ هل باستطاعة المرء أن يرتبط بأيديولوجية دينية عالمية إذا كان ماركسيا ؟ ليست هذه هى القضية . فقد أوضحت أنه في مقابل أوروبا الرأسمالية الليبرالية أو البورجوازية أو العلمانية أو حتى الملحدة هناك واقع آخر يتحكم فيه جهازان ضخمان : الكنيسة الكاثوليكية في أمريكا الجنوبية والاسلام في جزء ليس صغيرا في آسيا التي يوجد بها مساحة كافية للمناورة حيث لايوجد مثل هذا الجهاز وخاصة في الدول البوذية . هذا واقع وليس افتراضا .. واقع لايرضى الماركسي ولكن لابد من الاعتراف به . غير أنه من الممكن بكل تأكيد اضعاف مكانة الجهاز الديني للاسلام الذي يعد أضعف بكثير من الكنيسة الكاثوليكية . وفي بعض الدول المعنية يمكن دون معارضة مباشرة لديانة الدولة تقليص دور هذا الجهاز ليصبح مجرد عنصر آخر من عناصر اللعبة السياسية . وبذلك يمكن ابعاده عن العملية . وهناك دائما في كل الحالات طريقان للمعالجة .. كذلك هناك طريق ثالث يتنامى الآن في

أمريكا اللاتينية في اتجاه اعتقد أنه ينطوي على أهمية قصوى : فهو لا يسعى إلى محاربة الكنيسة ولا إلى التقليل من أهميتها ولكنه يعمل على دمجها في جبهة سياسية تحركها ضرورات اجتماعية وقومية . والواقع أن طبقة رجال الدين السفلى والفقراء الذين يتبعونهم يشتركون في تزايد مستمر في حرب الفلاحين الثورية كل بطريقته (البعض بالسلاح والآخرون بالصلاة . وغيرهم بتوفير المأوى) . أما طبقة رجال الدين العليا والمرتبطة لدواع طبقية بالدولة القومية أيا كانت طبيعتها فإنها تتعاطف مع حركات التحرر الوطني البورجوازية إلى الحد الذي يجعلنا نقول إنه بقدر ماتعاني هذه الدولة من النفوذ الأمريكي بقدر ما تعتزم ألا تتحمل هذه المعاناة بعد ذلك .

هناك اذن هامش واسع للمناورة . ومع ذلك فإنني لأأدري ماذا ستكون النتيجة . ولكن علينا على الأقل أن نطرح التساؤل حتى لو لم يكن نفس التساؤل الذي طرحه ماركس في عام ١٨٤٨ . فالأمر لايتعلق بالبحث عن نموذج بقدر ما يتعلق بتحليل الواقع الديناميكي .

وعلى حد علمي فإن الابحاث الفيتنامية لم تنشر شيئا عن النموذج الماركسي ولكنها تفضل الدراسات التي تتناول وسائل حشد البوذيين حول القضية الثورية الخ .

لقد استشهد أ . روبينيه A. Robinet بجواريه Jaures . ولكنني أعتقد أن جواريه وإن كان يتمتع بكثير من الاحترام كمؤرخ ومفكر تقدمي ليبرالي انساني إلا أنه كمنظر ثوري لايقدم إلا القليل جدا إذا قورن بلينين أو حتى بسانت جوست Saint Just .

ماهي الماركسية الصينية ؟ هل هي قراءة ماركس أو ماو من خلال الشبكة الثقافية للحضارة الصينية أم أنها انبعاث لما يسمى بالتروتسكية ؟

وبعيدا عن التشبيهات السطحية ليس هناك شيء مشترك بين رجال السياسة الذين يتولون القيادة في الصين أيا كانت مواقعهم بالنسبة لبعضهم البعض . وبين عمل مفكر عالمي مثل تروتسكي .

ومن جهة أخرى فإن ماو يبدو لي قريبا جدا من ستالين في فترة ماقبل ١٩٢٧ .

ـــ دور النقابات والماركسية ؟

ربما أكون قد عبرت عن نفسي هنا بأسلوب مختصر . ولكن كما قال ك . باباياونو K.Papaionnou فإن الماركسية لايمكن فصلها عن ثلاثة مفاهيم : الثورة الاشتراكية ، البروليتاريا والبورجوازية .

ومع ذلك فإنه في الوقت الذي احتشد فيه بعض زعماء البورجوازية حول الموقف الطبقي للبروليتاريا بالمعنى الماركسي وربطوا أنفسهم بالثورة إلا أنهم كان عليهم أن يعترفوا بوجود بعد اضافي آخر وهو بعض التحرر الوطني في ضمير الشعب إذا لم يكن موجودا في ضمير المثقفين الذين يتشدقون بالماركسية . كذلك كان عليهم أن يعترفوا من خلال العمل مع النقابات بأن الاستراتيجية التي يكون

محورها التحول الجذري للبروليتاريا وحدها تعزل الماركسيين عن الجماهير العريضة ككل وتفقدهم القدرة على تعبئة هذه القطاعات . ومن هنا فقد اضطروا إلى إعادة النظر بأسلوب نقدي في الدور الثوري للبروليتاريا رغم أنهم يحيلوه إلى دور ثانوي . ومن ثم فقد استبدلت فكرة أن البروليتاريا الصناعية هى الطبقة الطليعية الوحيدة بفكرة أن الجماهير العاملة هى الطليعة أو هى الجبهة الطبقية ذات الأغلبية الزراعية .

وأود أن أضيف هنا أنه على العكس مما يعتقد الكثيرون فإنه ليس أكثر الفلاحين جهلا وتخلفا هم الذين يتزعمون الكفاح المسلح . ولكن الذى يقود هذا الكفاح هم فئة الملاك الصغار والعمال الزراعيون الأجراء باعتبارهم ينتمون إلى الثقافة الريفية ، والآخرون باعتبارهم ينتمون إلى ثقافة الحضر . هذا هو القطاع الأكثر تطورا من الفلاحين الذي يرتبط بالبروليتاريا الصناعية والذي يشكل جوهر النضال الاشتراكي في دول القارات الثلاث .

أما فيما يتعلق بروح باندونج ومصيرو أو بواقع القارات الثلاث فهناك تصوران متداخلان . وهنا أيضا يسهل علينا أن نأخذ موقفا سلبيا في ضوء التنوع والاختلاف الضخم الذي أكدت عليه مرارا في كل ماكتبت . غير أن الشيء المشترك بين كافة دول القارات الثلاث ليس فقط حقيقة أن هذه الدول ليست دولا مهيمنة اقتصاديا وسياسيا وثقافيا . ولكنها فوق ذلك عرضة للاستقلال من جانب الدول العظمى المهيمنة التي بدأت عملية تحويل الدول العظمى السابقة بدورها إلى حالة شبه المستعمرات .

لقد كان باندونج على المستوى السياسي أول مشروع للتضامن بين الدول المستعمره وفيما بين باندونج وهافانا حدث تحول واضح . ففي عام ١٩٥٥ كان هذا المشروع مجرد برنامج للتحرر الوطني قدمته الديمقراطيات البورجوازية الأكثر جذرية . أما في هافانا فقد اقترب المشروع من نظريات كاسترو رغم أن روح باندونج ظلت حية على أنها أوضح صيغة للتضامن بين شعوب ارتبطت مع بعضها البعض بواقع من الهيمنة الاقتصادية الذي قصد به تحويلها جميعا إلى مستعمرات أمريكية .

وهناك مستويات مشابهة من النمو تجعل من الممكن لنا أن نتصور العمل المشترك . وسوف يكشف لنا المستقبل مالإذا كان هذا المصير المشترك سوف يتحول بسرعة إلى بناء . وإنني اعتقد أنه سيصل إلى ذلك ولكن على المدى الطويل جدا على أساس الاعتبارات الجغرافية . والسوسيولوجية أكثر منه على أساس اعتبارات سياسية وتكتيكية مجردة .

لقد اثيرت حالة اليابان في الاعتراض على هذا التصور . ولكن الأمر الأكيد أنها ستكون مشكلة بالفعل لو وجدت اليابان نفسها في وقت من الأوقات في وضع المستعمرات الانجليزية والفرنسية السابقة أى تحت السيطرة المباشرة لهيمنة الغرب خلال القرن التاسع عشر . فقد كانت الفرصة سانحة أمام اليابان لتعيش مستقلة فترة طويلة من الزمن . مغلقة على نفسها . ولكنها كانت تنمو إلى حد الاسنان إلى أن استطاعت أن تهزم روسيا القيصرية ثم تبدأ في مرحلة التصنيع .

أما فيما يتعلق بمشكلة الأمم الصغيرة «والطريق الثالث» فإنني اعتقد في الواقع أن الانعكاسات القومية تلعب دورا هاما في دول القارات الثلاث . وأن مامن دولة مهما كانت قريبة من الصين مثلا (أنا أفكر هنا في فيتنام) ترغب بالفعل في أن تسقط تحت سيطرة ونفوذ جار عظيم . ومن هنا نجد ضرورة أن تميز هذه الأمم الصغيرة بين نفسها عن طريق التنوع السياسي على مستويات عديدة حتى تستطيع أن تحتفظ بقدر من القدرة على المناورة . إن خط جيفارا ليس مختلفا إلى حد كبير عن الخط الفيتنامي فهو يرتكز أساسا على توحيد كافة القوى الاجتماعية . ورغم أن بعد الدولة يلعب دورا كما تلعب العناصر الأخرى أدوارها إلا أن الأساس هنا هو المفهوم العام للمشروع الثوري . وهو مشروع متشابه في كل الحالات إذا لم يكن متطابقا تماما . وفي كوبا ذاتها تلعب الفكرة القومية دورا هاما يتضح من خلال شعار الجمهورية : « **الوطن أو الموت** » .

وحول هذا النموذج الأساسي كان من الممكن حشد وتعبئة الوطنيين الذين لم يفكروا في الاشتراكية . وليس هناك أوضح من هذا الكشف عن التكييف القومي للوعى الماركسي في الدول التي تبدو أقرب إلى النظرية الصينية .

لقد سئلت مرات عديدة عن الاغتراب الديني . وفي الواقع ليس عندى إجابة محددة أقدمها حيث أنني في الوقت الحالي لا أرى سوى معالجة سياسية وليست نظرية للمشكلة . إذ أنه يبدو لي أن الدين في القارات الثلاث لايمارس على أنه اغتراب بنفس الدرجة . فهو يعد بكل تأكيد آلة كابحة ولكنها آلة يمكن تسييسها .

الوسطية الأوروبية : لمن أستطيع أن أتجاهل حتمية الانجازات العقائدية والفلسفية والثقافية في الغرب . بل علينا أن نستفيد منها أكبر استفادة ذكية ونقدية . ولكن إذا ارتضينا ببساطة أن نستعير من هنا ومن هناك كما فعل العديد من دول القارات الثلاث فلن نصل إلى شيء . ومع ذلك فلا يحلم أحد بتحدى هذه الانجازات التي سوف تستمر على مر الزمن لأنها نتاج تراكم تقافي طويل : أما الخطر الحقيقي فيكمن في أن نحاول أن نفرض في كل مكان نماذج للتحول الثوري والاشتراكي التي رغم كونها صالحة لواقع معين لايمكن أن تطبق فيه بأسلوب آخر إلا أنها لاتكون كذلك في مكان آخر .

لماذا يرغب ماركسي القارات الثلاث في أن يكونوا ماركسيين ؟ .. لسبب سبق أن شرحته بقدر من السذاجة : فقد اقتربوا من النظرية الثورية بأسلوب علمي وأجروا عليها اختباراتهم واكتشفوا أن مافعله ماركس من الناحية المنهجية لأوروبا كان أفضل من غيره من النماذج المنهجية التي طبقت على واقع مماثل . وذلك لأنه كان أكثر قابلية لمزيد من التطبيقات . ولكن هناك طبعا أسباب عاطفية وأيديولوجية وسياسية أيضا إلى جانب البعد الدولي (ولا أعنى هنا العالمي) حتى بين أكثر الماركسيين قومية .

إنهم يعتقدون أن هذا المنهج سوف يسمح لهم بالدعوة للقيام بعملية يكون بمقدورها أن تؤدي إلى بناء اشتراكي مرتبط بالتحرر الوطني بدلا من أن تتعثر عند الحواجز التي أنشأتها الماركسية الأوروبية . هذا هو السبب في أنهم يعتبرون ماركسيين إذا لم يكن من قبل ماركسى أوروبا المعادين للشيوعية فعلى

الأقل من قبل الامبريالية الغربية التي تعرف كيف تعترف بعدوها الحقيقي . فهي عندما تواجه الجبهات القومية تعرف من هم الذين يسهل قمعهم ، ومن هم الذين سيقاومون الاستعباد ، أو الاشتراكيين الثوريين (الماركسيين) .

وإذا اعترض البعض على ما أقوله وأصروا على أن الماركسية ليست منفصلة عن البروليتاريا أو البورجوازية أو الرأسمالية أو الثورة الاشتراكية فإن ردي هنا سوف يتلخص في أن هذه هي رؤية ماركسي القارات الثلاث أيضا . غير أن هذه الصيغة تحمل بالنسبة لهم معنى جديدا تماما . ففي بعض دول القارات الثلاث المتقدمة توجد رأسمالية مختلفة تماما عن رأسمالية الغرب . وهي نوع من الرأسمالية الذي قد يسمح باختراع عملية تدميرية أكثر جذرية ــ رغم ماينطوي عليه ذلك من تناقض ــ من تلك التي وجدت في الغرب بعد اكتوبر رغم فشلها .

أما بالنسبة لبرنامج هافانا فإن الاشتراكية تعني أولا وأخيرا التخلص من مجموعات الرأسمالية الخاصة المرتبطة بالامبريالية والتي تسيطر على موارد البلاد والتي تعمل بالتالي على تهديد الاستقلال القومي . وهي كذلك تعني أن القوى الشعبية من عمال وفلاحين ومثقفين ثوريين لابد أن يسيطروا على هذه الثورة من خلال أكثر الوسائل الشعبية والجماعية المختلفة للاشتراكية السوفيتية في نفس الوقت الذي يتم فيه انشاء جهاز مركزي للتخطيط يكون قادرا على التحكم في الاقتصاد ككل . وبدون مثل هذا الجهاز لن يكون هناك دولة حديثة . وليس أمامنا خيار آخر سوى الدولة الحديثة . إلى جانب ذلك لابد من اضافة شيء يبدو أن الغرب لايتحمس للاحتفاظ به ألا وهو المضمون الأخلاقي للاشتراكية . إنني أعرف جيدا أنه لم يعد من الموضة في باريس أن نتحدث عن مبادىء الانسانية الاشتراكية . ومع ذلك فقد وجدت هذه المدنية بيان جيفارا جميلا جدا رغم أن خلاصاته أخلاقية واضحة تماما .

أما فيما يتعلق « بالاحتمالية » possibilism التي يلام عليها ماركسيو القارات ثلاث فإنها ترجع إلى إدراكهم بأنهم لايزالون بعيدون للغاية عن الوصول إلى الظروف والأوضاع التي تتطلبها الماركسية كما حددها ماركس .

وفي الوقت نفسه فعلى المرء أن يستمر في العمل . لذلك فهم يبدأون بتحديد وضعهم في إطار الحركة الوطنية على أنهم جناحها الراديكالي محاولين دائما إعادة توجيهها وجعلها قادرة على تحقيق تصنيع حقيقي بمعنى التنمية وليس النمو . إنهم يناضلون مهما كلفهم ذلك من أجل التعددية السياسية . وعندما يجدون أنفسهم محاصرين في إطار الحزب الواحد يحاولون تضخيمه وتحويله إلى جبهة . ولكنهم يفشلون في معظم الحالات لأن القوى الأولية في عصرنا هي قوى خارجية أقل منها قوى داخلية . فالولايات المتحدة تتحكم في اللعبة كلها ، وهامش الخطأ هامش صغير ، وكلما تعاظم التأثير الأمريكي كلما تعاظم الاتجاه نحو التطرف ، وهو إذا جاز لي أن أقول « الاحتمال » الوحيد المتاح في محيط القارات الثلاث . ففي الصين مثلا كان جناح ماو هو أقوى الاحتمالات حتى عام ١٩٤٥ . أما اليوم فإن تكوينات هذا الجناح ذاته قد أصبحت تكوينات متطرفة . ونفس الشيء ينطبق على كاسترو في كوبا .

فقد أصبحت الماركسية بالنسبة للجناح الراديكالي للحركات الوطنية أداة لاغنى عنها .

وطالما أنه لم يحدث أن صنعت البروليتاريا الغربية ثورة . فمن كان يتصور منذ عشر سنوات أن بلدا مثل فيتنام في فقرها الصناعي وفي موقعها الجغرافي السيء تستطيع من خلال هذه الارادة الخارقة أن تقوم بعمل جعل اليوم ثلاثة أرباع آلة الحرب في أعظم دولة في التاريخ تتخبط ؟ من كان يستطيع أن يتخيل ذلك غير نخبة صغيرة جدا من المثاليين في قيادة الحزب الشيوعي الفيتنامي الذين تلقوا تعليمهم السياسي في أوروبا ، ثم استطاعوا أن يواجهوا هذا التعليم بنظرة نقدية . ومع ذلك فقد وجدوا طريقا لتطبيق المنهج الماركسي بأسلوب جعل منه أداة قوة للعمل في بلادهم ؟

ربما لايكون هناك في تاريخ الانسانية ككل مثل يحتذى لهذه الدولة التي بدأت اليوم عملية تغيير ليس في التوازن الاستراتيجي العالمي فحسب ، ولكن في ادراك ووعى العالم كله .

وبعيدا عن الخلط ، فلابد من القول أن نجاح فيتنام لاعلاقة له بهويتها الآسيوية . ولكن يرجع إلى القدرة على تكييف الماركسية للظروف القومية ، مما مكن قادتها من حشد الجماهير العريضة حولها من فلاحين وعمال وغيرهم .

وهكذا وجدت القارات الثلاث أمامها نموذجا لكل الثورات في المستقبل . ولذلك فإن الماركسية أصبحت اليوم في دول القارات الثلاث التي تتصدر جبهة النضال ، أبعد ماتكون عن مواجهة التحدي ومحاولات التفوق ، بل تجد أقوى تأكيد وضمان لها .

لقد حاولت أن أوضح رؤية الماركسيين في حركات التحرر الوطني للعلاقات بين الاشتراكية والتحرر الوطني . وعندما وضعت لهذا الغرض عنوانا فرعيا ساخرا «الماركسية بين الأهالي الأصليين» كنت موقنا أن الانتقادات سوف تنهال على رأسي . وأن هذه الماركسية سوف ينظر اليها على أنها تنوع راديكالي على لحن قومي . ومع ذلك فإنني أقول إن التاريخ سوف تكون له كلمته .

إنني آمل أن يجد الماركسيون الغربيون في تجربة القارات الثلاث عونا على فهم أفضل لمبررات ترددهم . فالمواجهة بين التجربتين على المستوى التاريخي ينبغي أن تحقق فهما عالميا وعلميا حقيقيا لفئات الماركسية الثورية . ولكن الطريق لايزال طويلا .

أما بالنسبة للصراعات القومية التي تنشأ داخل حركات التحرير فهي بلا جدال صراعات حتمية طالما كانت هناك دول قومية مستقلة تشكلت أو أعيد تشكيلها في إطار النضال ضد الامبريالية ، أي طالما وجدت دول راديكالية متشددة يحدوها اهتمام عميق بسيادتها . أنه لأمر حتمي أن تحدث صراعات عنيفة أو خفيفة تكون قابلة للحل بشكل أو بآخر . وهذه الصراعات تظل صراعات ثانوية قابلة للتسوية بين دول أوروبا الشرقية . ولكنها ستكون أكثر حدة بين الصين والاتحاد السوفيتي حول منطقة سيبيريا الخلفية . ورغم أنه قد يكون بإمكان تكتل من الدول الصغيرة أو المتوسطة في القارات الثلاث أن تنجح في القيام بدور الوسيط إلا أنه القوة والقرار في الوقت الحالي لايزال في أيدى الدول العظمى . ولا أستطيع

أن أجدوسيلة يمكن من خلالها تحقيق التحول الجذري الحاسم للطبقة السياسية في الدول الاشتراكية التي تظل متمسكة بمفهوم جامد عن التعايش قد يكون الطريق الوحيد لاعادة انشاء جبهة الدول الاشتراكية التي تطلع اليها هوشي منه . وإذا استمرت الأمور كما هى عليه الآن فإن صراعات مابعد الرأسمالية بين الدول سوف تنمو لتصبح أكثر حدة.

أما فيما يتعلق بالصراعات القومية وبالقمع الذي يمارسه شعب ضد آخر وهو واقع عالمي كما يشير ك بابا يوانو K. Papaioannou فإن الاجابة الوحيدة الممكنة هى اجابة من ذلك النوع الترجيحي . وباستطاعتنا أن نتصور أنه حتى إذا انتهى شكل من أشكال الاستغلال داخل دولة معينة فإن التوترات الداخلية سوف تستمر طالما وجدت دول قومية . فسوف تمر بمراحل انتقالية يصعب التنبؤ بأشكالها ولكن اختفاء الدولة يبدو هنا اشكالية أصعب من أى وقت سابق . فأنا لا أستطيع أن أرى كيف يمكن قيادة بلد مثل الصين من خلال اقتصاد الفلاحين السوفييت .

وهنا ربما يكون للأيديولوجية الماركسية دور تلعبه إلى الحد الذي يمكنها من أن تستعيد في طريقها الروح العالمية لغيرها من الأيديولوجيات القومية سواء كانت من النمط الديني أو من النمط المشابه .

أما فيما يتعلق بالعلاقات بين الإسلام والعالم العربي فهى لاتثير من المشكلات مايختلف كثيرا عما تثيره العلاقة بين المسيحية وأوروبا .

إن الأيديولوجية المسيطرة في إطار الثقافة العربية هى أيديولوجية دينية حتى أن المنتمين لديانات أخرى يشتركون في ذات النوع من الحضارة .

هل تقولون إن أوروبا تتمتع بوحدة ثقافية حقيقية ؟ ربما كان ذلك في أيام كنيسة العصور الوسطى عندما كانت اللاتينية . لغة مشتركة ولكن اليوم يعطي العالم العربي انطباعا أقوى بالوحدة .

سوف تقولون لي إن أوروبا موحدة على مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأن ذلك يمكن أن يصبح أساسا للوحدة السياسية الحقيقية . ولكن المهم هو تطوير مشروع ثقافي قومي أوروبي يتجاوز فكرة «السوق» البسيطة . ونفس الشيء ينطبق علينا على الرغم من الاسلام والثقافة العربية .

صدقوني إذا كانت هناك مصاعب أمام تحقيق الوحدة الأوروبية في المستقبل القريب فإنني لاأشك مطلقا في أنها مرغوبة . بل على العكس أنني آمل في أن تتحقق .

بل سوف أقول أيضا إنها ضرورية . وأكثر ضرورة وإلحاحا من إشكالية العلاقة بين الماركسية والتحرر الوطني بالنسبة للقارات الثلاث أكثر منها بالنسبة للاشتراكيين الأوروبيين . أما فيما يتعلق بنا فسوف يكون من الأهم أن تتشكل أوروبا في وحدة واحدة بحيث تعيش في تحالف مع الاتحاد السوفييتي في مواجهة أمريكا .

لقد كان لينين ومن قبله ستالين يهتمان أشد الاهتمام بالمسألة القومية . وقد أثبت التاريخ دائما أنهما

كانا على حق . وفي أوروبا ظهرت أهمية هذا العامل في فترة تشكيل الدول القومية المستقلة بعد الاصلاح وفي أوقات الثورات البورجوازية الأولى وفي فترة النضال من أجل الوحدة الألمانية والايطالية . أو في القارات الثلاث فإن هذه المشكلة تعد مشكلة عصرية .. مشكلة اليوم وهي مرتبطة بالنضال ضد الامبريالية ومن أجل تحقيق التحرر الوطني . وهي موجودة على مستوى ٢ مليار شخص .

إن الأيديولوجية القومية تعيش دائما في خطر اكتساب هوية محافظة قديمة . ولذلك فإنه بمجرد أن تثبت هذه الدول الصغيرة جذورها يصبح من الضروري أن تتجاوز العامل القومي . ولكن علينا ألا ننسى الواقع الذي تعيشه هذه القضية .. فليس هناك دول قومية قادرة اليوم على مساندة نفسها سواء انتمت إلى الأمم المتحدة أم لا . ولذلك فإن العنصر القومي الذي يعد في رأينا النسيج الذي ستنمو حوله اشكالية الطبقة يفرض نفسه دائما على الماركسيين بسبب الهيمنة الأمريكية التي تجعل من غير الممكن الفصل بين هذين العنصرين في أية ثورة ممكنة في القارات الثلاث .. العنصر الاجتماعي والعنصر القومي .

أما فيما يتعلق بجيفارا فإنني أقول إنه من خلال دراستي لحالة أمريكا اللاتينية وحدها كما دفعني اهتمامي بالقارات الثلاث فقد استطعت أن أميز بين ثلاث مجموعات من الدول : أمريكا اللاتينية الأطلنطية وهي الأرجنتين وأورجواى وأمريكا اللاتينية الانديانية وأمريكا اللاتينية الأفروبرازيلية .

هذا التقسيم يتجاوب ليس فقط مع التباينات الثقافية القومية ، ولكن أيضا مع المستويات المختلفة للاستعداد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . لذلك فإن جيفارا ليس له تأثير في الأرجنتين أو في شيلي حيث لاتوجد أية فرصة للنجاح سوى أمام استراتيجية جبهة قومية احتمالية وعلى شرط أن تشن جميع الدول الأنديانية حربا ثورية .

هذا هو تصور العديد من أصدقائنا في أمريكا اللاتينية الذين يعتقدون في الواقع أن دور شيلي وأورجواى والأرجنتين ينحصر في توفير الاحتياطيات الاستراتيجية للثورة الحقيقية التي سوف تتفجر في الأنديز . ومع ذلك فإن جيفارا يرى الأمور بشكل مختلف تماما . وبنفس الاسلوب فإنني مع اعترافي بالمضمون الحيوي الديناميكي والخلاق للماركسية لا أتمسك بأسلوب عقائدي جامد بأية عقيدة معينة . إنني أومن أيضا بأن الحالة الفيتنامية تجمع أفضل عناصر البحث في العلاقة بين الماركسية والتحرر الوطني .

هوامش الفصل الرابع

(١) ورقة مقدمة الى الاجتماع الذى عقد فى المركز الثقافى الدولى د «سيريزى لاسال» بمناسبة « مائة عام على صدور رأس المال » (يوليو ١٩٦٧) .

(٢) وخاصة Solomon F.Bloom. **The World of Nations: a study of the National implication of the Work of Karl Marx** (New York, 1941)

والاحدث نسبيا :

Horace B.Davis, **Nationalism and Socialism. Marxist Theories of Nationalism to 1917** (New York. London, 1967)

والبيبلوجرافيا pp.237-43

(٣) ان كلمة « مسلم » هنا لا أهمية لها فالكاتب يشير الى كافة الشعوب غير الأوروبية .

الفصل الخامس

في نظرية الامبريالية والهيمنة

«ألا تستطيع أن تحل مشكلة ؟ حسن . اذن عليك أن تعرف وضعها وتاريخها» .

ماوتسى تونج

فإذا أردت أن تفهم ظاهرة ما فلن تستطيع أن تصل إلى ذلك إلا إذا اتصلت بهذه الظاهرة . وعشت في البيئة التي حدثت فيها .. فكل المعارف الحقيقية إنما هى ثمار تجارب حية .

إن الجدليات المادية ترى أن المسببات الخارجية هى شروط التغيير أما الظروف الداخلية فهى مصدر التغيير . وأن المسببات الخارجية تقوم بوظيفتها من خلال وساطة المسببات الداخلية .

منذ بداية البحث والشرح النظري الذي نأمل في أن يشترك في تطويره عدد متزايد من علماء الاجتماع والمتخصصين في العلوم السياسية والعلوم الاجتماعية والانسانية في مجال الامبريالية وجدلياتها الملموسة — كما حددنا هنا العلاقات الجدلية بين الامبريالية والحركات الوطنية خلال التاريخ المعاصر — أقول منذ البداية ظهرت حقيقتان سوف يتكرر ظهورهما بدرجات مختلفة في مجالات أخرى من عملية تنظيم العلوم الاجتماعية .

أولى هذه الحقائق هو العالم الحقيقي .. عالم الانسان والمجتمعات التي تعيش في صراع .. تناضل من أجل تحررها وربما بقائها في عالم يجيش بالاضطرابات .

لقد كان للنظام الرأسمالي وامتداده الامبريالي الذي تركز في الغرب منذ أوائل العصر الحديث تأثير قوي دفع الاحساس بالاقليمية إلى حدودها القصوى وعزز البعد الدولي لجدليات التكوينات الاجتماعية القومية — الأمم — التي شكلت ولاتزال تشكل النسيج الأساسي الذي نمت وتطورت حوله الجدليات الاجتماعية لأولى المجتمعات التي ظهرت في عصرنا . إن العالم ليس عالما واحدا . وهو أمر واضح جدا . ومن جهة أخرى فإن العالم بدأ يتجه إلى تعميق وتكثيف العلاقات المتداخلة بين وحداته المكونة المختلفة بأساليب وبسرعة لم تكن معروفة قبل ذلك الوقت . وليس هذا العصر الذي نعيشه عصر الاندماج

العالمي (العالمية : تصور أخلاقي وسيكولوجي ذو جذور ظواهرية) بقدر ماهو عصر بدأ فيه تحريك جدليات الحضارات والثقافات القومية بما يوفر الاطار الذي تواجه فيه الجماعات والطبقات الاجتماعية المتضادة بعضها البعض سعيا وراء السلطة داخل كل تكوين اجتماعي قومي . وأحيانا على مستوى مجموعات محددة معروفة من التكوينات الاجتماعية داخل محيط ثقافي اقليمي واحد .

في خضم هذه العملية تواجه الامبريالية الحركات الوطنية ليس فقط في محيط الدول التابعة التي كانت ممثلة في مؤتمر القارات الثلاث . وقد كانت آسيا وأمريكا اللاتينية بكل تأكيد هما الميدانيين الأساسيين اللذين تكشفت فيهما الجدليات الهائلة للامبريالية وحركات التحرر . غير أن تطور مصير أوروبا التي يحدها الأطلنطي والمتوسط ومصير الولايات المتحدة عندما حوصرت في الحركة الارتجاعية لانحسار الحروب الامبريالية وظهور مشكلة السود وغيرهم من الجماعات العرقية في أراضيهم .. كل ذلك يشير إلى أن اشكالية جدليات الامبريالية والحركات الوطنية اشكالية موجودة في قلب العالم المعاصر . إنها تظهر اليوم بصورة أضخم مما كانت عليه خلال منتصف القرن الماضي أو قبل الحرب العالمية الأولى .

أما الحقيقة الثانية فهي أكثر إثارة للاختلاف على الأقل إذا نظرنا اليها خارج بيئتها العامة . ويمكن صياغتها كالآتي :

إذا نظرنا إلى مايسمى بالدراسات العلمية للامبريالية فإنه يبدو واضحا أن أفكار هذه الحركات التي انغمست طوال القرن الماضي والنصف في الكفاح ضد الاستعمار والامبريالية قد تم تجاهلها عمليا . كذلك غابت أفكار الحركات العمالية الشعبية التي عادة ماينظر الفكر المحافظ إلى نضالها على أنه تم حشده . وقد انصرت معظم الأعمال الحديثة على تفسيرات النصوص الكلاسيكية خاصة النصوص التي وضعها االمنظرون الماركسيون الغربيون ، وكان افتراضها أن الأسئلة الأساسية تعني بتماسك الحديث المنطقي ، ودقة الفوارق المفاهيمية والانجازات النشطة وغير الحقيقية لعلوم المنهج ونظريات المعرفة التي تنفر من الواقع الملموس . وترفض المذاهب التاريخية النقدية ، وتصد المعالجة السياسية الاجتماعية للنظرية السياسية بحجة «انتاج» نظرية سياسية وهي في هذه الحالة النظرية السياسية للامبريالية المتضخمة : وقد أصبحوا ابطرقها الايديولوجية .

هل هذا اذن مثال آخر على الانفصام المتزايد بين النظرية والممارسة .. بين الجدليات الملموسة للعالم الواقعي وتفسير هذه الجدليات ؟ يبدو أن هذه هي الحال ولكن إلى حدود معينة . وفي هذه الحالة يكون ميدان الملاحظة هو القوة في أعلى مستوياتها طالما أنها تتضمن أيضا البناء الجوهري لشبكة القوى المهيمنة التي تجد نفسها في مواجهة اتجاه للانفصال عن هذه الشبكة التي تكتسب أيضا مستويات جديدة أعلى . وبنفس المنطق فإنه سوف يكون واضحا أن العمل التنظيري لايمكن أن يتطور خارج إطار السياسة والرؤية السوسيولوجية للسياسة . إن كل شيء يعود بنا بإصرار إلى علم اجتماع السياسة الواسعة التي لاتعني بمشكلة السلطة داخل تكوين اقتصادي اجتماعي قومي محدد ، ولكنها تعني بالنضال من أجل السلطة وفي مواجهتها على مستوى عالمي ، بما يتضمنه ذلك أيضا على مستوى أوسع من دراسة

الجماهير الشعبية ، والجغرافيا السياسية والأيديولوجية والاستراتيجية والاقتصاد الدولي والحضارات والثقافة والدولة والثورة .

وهنا لابد كما في كل مجالات علم الاجتماع السياسي أكثر من أى مجال آخر ، من تأصيل التحليل والشرح النظري . على أن تكون نقطة البداية هى الحقل الاجتماعي في السياسة والممارسة ليستمد منها عناصره الاساسية واشكالياته والهاماته وتوجهاته وفرضياته التفسيرية الماثلة . إن أى أسلوب آخر للمعالجة سوف يكون محكوما عليه بأن يبقى غير متصل بالموضوع ، منفصلا دائما عن الاتصال الحقيقي بالشيء الذي يبحثه .

١ ــ التطور التاريخي لنظريات الامبريالية

ليس هذا مجال الاستفاضة في سرد تاريخي مفصل ومرتب لنظريات الامبريالية . ولكننا سوف نحدد ببساطة أهم الأطوار ومراحل التطور النظري في علاقته بتطور العالم والمصاعب التي تواجه اليوم هذه النظريات ، كل ذلك بهدف تحقيق الانفراج في المأزق الذي وصلت إليه المعرفة العلمية بالامبريالية .

إن الدراسة النقدية لتطور نظريات الامبريالية يمكن بناؤها حول لحظتين عظيمتين كلتاهما تمثل المراحل التاريخية الاجتماعية وخطوات التطور في النظرية في نفس الوقت .

١ ــ ١ فترة الامبريالية الكلاسيكية : المعالجة السياسية ذات البعد الاقتصادي

لقد كان شائعا في السنوات الأخيرة أن ينظر إلى دراسة الامبريالية على أنها تقتصر فقط على دراسة النظرية اللينينية وملحقاتها [١] مما أدى إلى احداث خلط بين أهم عمل نظري علمي وبين كافة الابحاث والدراسات العلمية الموجودة تحت أيدينا . غير أنه بالنسبة لهؤلاء الذين يتخذون هذا الموقف تصبح النتائج التي يتوصلون اليها مجرد مزيد من التدريب في علم الماركسية مبتعدة مرة أخرى عن الطبيعة الجدلية التركيبية للماركسية ، رغم أن هذا الجانب بالتحديد هو الجانب الذي ينبغي اعادة التأكيد عليه الآن .

١ ــ ١ (أ)

إن دراسة التغيرات اللفظية [٢] التي حدثت أثناء فترة الامبريالية الكلاسيكية وخصوصا خلال القرن التاسع عشر ، وتركزت حول قوة بريطانيا ، تكشف عن خليط غير عادي من الأفكار والآراء الأخلاقية والدينية والعرقية والسياسية والاقتصادية والثقافية والسيكولوجية . فكل شيء مسموح به طالما أنه يبرر «أعباء الرجل الأبيض» .. هذه الرسالة التاريخية التي أنزلت على أوروبا لتتحمل عبء مصيرها ومهمة تمدين العالم وتحضره .

ويبدو أن كلمة «امبريالية» ذاتها قد صيغت حوالي عام ١٨٣٠ . ثم استخدمت مرة أخرى في عام ١٨٤٨ لتعزز طموحات لويس نابليون القيصرية .

ومنذ هذه الفترة تطور المصطلح في اتجاهين : في مضمار قد يبدو للبعض مثيرا للدهشة إذا أصروا فقط على ادارة ظهورهم إلى العالم الواقعي ، الذي يعد محوره الأساسي الصراع من أجل السلطة على مستوى العالم وليس على المستوى القومي الداخلي .

وهكذا كان العصر الفيكتوري يركز على البعد السياسي للمصطلح خصوصا من خلال أعمال جلادستون **Gladstone** و أ . ليال **A.Lyall** و س . رودس **C. Rhodes** وجراى **Grey** وسالزبوري **Salisbury** وروديارد كيبلينج **Rudyard Kipling** وكوبدين **Cobden** و أ.ميلنر **A.Milner** وجوزيف شامبرلن **Joseph Chamberlain** . تماما كما فعلت الحاشية البروسية في عصر بسمارك وخصوصا : **Kaiser 11's chancellor Bethmann-Hollweg, Moltke, Treitschke, W.Giesebraht and E.Haeckel.**

وقد كان لمثل هذا التقليد فعاليته في فرنسا في أعقاب تشامبلين **Champlain** وريكيليو **Richelieu** بدءا بمشروعات نابليون الثالث . ثم تطورت بواسطة جوليس فيري **Jules Ferry** و ب ليروي بوليو **P.Leroy - Beaulieu** و هـ . ليوتي **H. Lyautey** .

أما الاتجاه الثاني فقد ركز على الفوائد الاقتصادية الناجمة عن سياسة الامبريالية من خلال المدرسة التجارية التي نشأت في أوروبا في فترة ماقبل الماركسية والتي يمثلها س . ايلثاى **Dilthey** وكيبلينج **Kipling** وديزي و م كينجلي وليتون و د . رويتر . وقبل كل هؤلاء جلادستون مع شومبيتر [٣] اللذين أعطياها التعبير النظري .

ولقد ذكر مؤخرا ــ وهو أمر صحيح ــ أن هذا الاتجاه يعود إلى فترة الصليبية التي استمرت بلا انقطاع لمدة قاربت على العشرة قرون [٤] . وهى الفترة التي كانت مطلوبة لاخضاع الشرق غير المسيحي .

وعن نقطة الالتقاء بين هذين الاتجاهين نجد أن المنظر الأساسي هو الأدميرال الأمريكي ألفريد تاير ماهان من خلال عمله الأول : «تأثير القوة البحرية على التاريخ» . ١٦٦٠ ــ ١٧٨٣ .

ومن الواضح بكل تأكيد أن الاتجاه الثالث الذي يؤكد أولا على أن المشروع الحضارى أو انسانية الامبريالية الحضارية هو الاتجاه الذي استطاع أن يحافظ على بقائه وسط حكام الامبريالية الكلاسيكية . ويجد هذا الاتجاه خير تعبير عنه اليوم في مذهب نيكسون الذي لاتترك قسوته أى مجال للأوهام فيما يتعلق بما تتضمنهالامبرياليات الغربية من محتوى حضاري : أى التغلب بالقوة والسيف على شعوب وأمم العالم غير المهيمن جسديا وروحيا وقلبا وارادة .

١ ــ ١ (ب)

ولقد جاءت نهاية القرن التاسع عشر لتبلور بوضوح النظام الامبريالي البريطاني والصراعات المتزامنة التي أثارتها المبادرات الامبريالية خصوصا في فرنسا وألمانيا .

إن هذه الخلفية من الصراعات المريرة التي اتسمت بمستوى عال من العنف وانتشرت على مساحة جغرافية أوسع مما كانت عليه في أى وقت سابق (هذه الأيام التي سبقت الحرب العالمية الأولى) كان حريا بها أن تتمخض عن المحاولات الأولى في الـ Synthesis من داخل الاطار الانجلوساكسوني المهيمن ذاته .

وفي عام ١٨٩٠ نشر الأدميرال الأمريكي تاير ماهان كتابه الأول الذي نظر فيه إلى بناء الامبراطورية البريطانية من الناحية السياسية .. سيطرة البحر وهو مجال للسيطرة أنشىء في حد ذاته على أسس الثورة الصناعية . وليس هناك مايفسر الصمت الذي أحاط بهذه الأفكار سوى انعدام الثقة في الجغرافيا السياسية بعد ١٩٤٥ .. تلك الأفكار التي بدأت الآن تفقد أهميتها والاحساس باتساقها مع الواقع تلقى اعترافا من خلال إعادة اكتشاف المؤسسة الصناعية العسكرية . وبعد ١٢ عاما من ذلك الوقت وفي ذروة حرب باور Boer نشر جون أ . هوبسون كتابه : « بحث في الامبريالية » ١٩٠٢ . وقد بنى هوبسون تفسيراته وتحليلاته على السياسة البريطانية في جنوب أفريقيا والصين وعلى تحليل الاقتصاد البريطاني وذلك بعد جيل من ظهور ماركس . وبعد أن رفض الالتحام بين الامبريالية السياسية والعسكرية وكبار الرأسماليين . ومعظمهم من اليهود الأجانب ذهب هوبسون إلى التأكيد على حقيقة أن المشروع « يرتكز في التحليل النهائي على تحالف سرى قوى داخل ثنايا الشخصية القومية .. هذا الشعب العنصري من أجل السيطرة .. هذا الاحساس الداخلي غير المرشد بالبطولة التي تقيس مجد كل دولة بمقياس اذلال دولة أخرى من أجل الوصول في النهاية إلى هذا التعريف الذي وصفه هوبسون قائلا : « إن الامبريالية هى محاولة يقوم بها كبار المتحكمين في الصناعة لزيادة تدفق الفائض بواسطة اكتشاف أسواق وقنوات للاستثمار في الخارج يمكن أن تستوعب البضائع أو الرأس المال الذي لايستطيعون توظيفه في بلادهم (٥) . (كوبدين أكثر منه ماركس) . ولكن علينا ألا ننسى حقيقة أن ماركس لم يطرح أبدا مشكلة الامبريالية .

وبين التحليل الماركسي للحدود الخارجية للاقتصاد الرأسمالي الذي كان مركزه بريطانيا العظمى والتحليل اللينيني للامبريالية على أنها أعلى مرحلة من مراحل تطور الرأسمالية .. بين هذين التحليلين يتداخل تطوران كلاهما يقوم على أساس التحليل النقدي لفعالية الامبراطورية البريطانية . وقد احتفظ لينين والتيار الماركسي الأوروبي بأحد هذين الاتجاهين اللذين قدمهما هوبسون حتى الحرب العالمية الثانية .

١ ـــ ١ (جـ)

ـ هناك عدة قوائم حديثة متنوعة خاصة بالتناول الماركسي للامبريالية وخصوصا في إطار البحث الفرنسي بمركز الدراسات والأبحاث الماركسية . وهى قوائم يمكن أن نضيف اليها سلسلة من الدراسات والمؤتمرات الأخرى مثل « ندوة الجزائر » إلى جانب هذا البحث الذي ظهر في الألمانيتين تحت إشراف .Das Argument . وليست هذه بالطبع سوى نماذج لاتمثل بأى حال القائمة الطويلة

الشاملة .. هذه الدراسات تسمح بوضع نموذج مؤقت لأنماط المعالجات البحثية في أوروبا وفي ضوء الماركسية خلال النصف الأول من القرن العشرين .

وهناك مجموعة أولى من النظريات التي تبدأ بتحليل «رأس المال» وخصوصا الجزء الثالث وهى تستهدف تحديث كل من نظرية ماركس في الرأسمالية وبنائها . وهؤلاء المنظرون الذين كانوا منشغلين في نفس الوقت بدرجات متفاوتة في العمل السياسي ، جاءوا في معظمهم من وسط أوروبا الأمر الذي يعطي بطبيعة الحال طابعا مميزا لمعالجتهم للمشكلة التاريخية الخاصة التي يهتمون بها .

وفي ألمانيا في عهد فيلهيلم الثاني حيث سيطرت الديمقراطية الاشتراكية اليمينية طالب بيرنشتين في كتابه :

مقتضيات الاشتراكية ومهام الاشتراكية الديموقراطية (١٨٩٩) .

باتباع كتاب ماركس بدقة بعد أن أصبح الجزء الثالث من رأس المال ليس كافيا لتفسير التوسع الألماني وخصوصا المسيرة نحو الشرق .

وقد كان على برنشتين أن يستشهد باسم الاشتراكية بليروى بوليو **Leroy Beaulieu** عميد مفكري التوسع الامبريالي الفرنسي . أما أوتو باور الذي كان باستطاعته الاطلاع على أعمال هوبسون وتوجان بارانوسكر فقد بدأ في كتابه (قضية القومية والديمقراطية الاشتراكية) فيينا ١٩٠٧ من نقطة التناقض بين الشعوب والأمم في الامبراطورية النمساوية المجرية (المعروفة اليوم باسم تشيكوسلوفاكيا) وألمانيا صاحبة أحدث صناعة حديثة متطورة . ويشير باور **Bauer** إلى اتجاه الأخيرة إلى تراكم فائض القيمة المأخوذ من الأولى منتهيا إلى أن التنمية الاقتصادية إذا تحققت على هذا النحو فسوف ينتج عنها أيضا مزايا وفوائد للعمال في الدول المسيطرة ومتنبأ في نفس الوقت بأنه «عندما يحرك رأسمال في صراعه من أجل الأسواق ومناطق النفوذ الجيوش الضخمة الحديثة التي تتشكل من ملايين الجنود فإنه سوف يكون قد وصل إلى ذروة السلطة» .

ومن هنا فإنه سوف يسقط في الهاوية . هذا الانهيار للامبريالية على نطاق العالم سوف يأتي معه بالثورة الاشتراكية العالمية .

وهنا نلحظ أنه في كل مرحلة يهتم النقاش بأوروبا وبالصراعات الأوروبية ـــ الداخلية وبجدليات حركة العمال الأوروبية وبالدول القومية التي تهيمن على القارة الأوروبية : فإذا تمكن رأس المال الضخم من توصيل الأمور إلى نتيجتها الحتمية فإنه سوف يؤدي إلى اندلاع حرب أوروبية داخلية سوف تكون نتيجتها في النهاية انتصار أعداء رأس المال الضخم أى العمال الاشتراكيين .

لقد كان باور النمساوي الماركسي يكتب في وقت تحولت فيه اسطورة الوسطية الأوروبية إلى أسطورة بالية (انتصار اليابان على الصين ، الحركات القومية الهامة في الهند والصين ومصر والثورة في المكسيك الخ) .

وبالنسبة لباور ورفاقه كانت اللعبة دائما إما فائزة أو خاسرة في أوروبا ، وليس في الغرب ولا في الولايات المتحدة التي كانت لاتزال في ذلك الوقت أمة جديدة لم تتحول بعد إلى طرف هام .

ولقد كان هناك بالتأكيد بعض التحسن منذ دافع برنشتين عن « حق الشعوب ذات الحضارات الأعلى في ممارسة الوصاية على الشعوب ذات الحضارات الدنيا » . ومع ذلك لم يتم حتى الآن تجاوز المعالجة الليبرالية الأخلاقية حيث أن كوتسكي Kautsky الذي ندد بالبعثة الألمانية للصين (١٨٩٩ ــ ١٩٠٥) رأى في هذه المعالجة سياسية « شبه اقطاعية » لاتتمشى مع مرحلة التطور الذى وصلت اليها الرأسمالية الأوروبية والألمانية . هذه المعالجة وصلت إلى نقطة النهاية في عمل هيلفيردنج Hilferding .

ثم جاء رأس المال المالى , Finance Capital (١٩١٠) ليبلور المعالجة الميكانيكية الاقتصادية بالتركيز على مستوى البناء التحتي : القول بأن انتهاء التنافس على المستوى القومي كان نتيجة التراكم المتزايد لرأس المال الذي جاء بدوره كنتيجة للاندماج بين قطاع الصناعة وقطاع الاحتكارية من جهة والاشتراكية من جهة أخرى . وقد كانت نتيجة هذه المعالجة إهمال العامل السياسي بمعنيين : أن الامبريالية تتحرك للبحث عن مجالات للاستثمار خارج أوروبا ولكن تصدير رأس المال نادرا مايتطلب سيطرة سياسية مباشرة . ومن ثم فإن البديل سوف يكون إما حربا عالمية أو اشتراكية . وكلتاهما ثمرة عملية يمكن وصفها بأنها عملية الترشيد الجاذبة نحو المركز أى تدخل امبريالية عظمى أو عكسها ذات وجه اشتراكي أوروبي .

ولم تفعل روزا لوكسمبرج سوى أنها أضافت المزيد من الظلال والتفاصيل إلى هذه المعالجة . فأولا ,تعد روزا لوكسمبرج أقل تقدما في تفكيرها من هيلفيردنج حيث تقول إن الامبريالية تسعى إلى السيطرة على العالم الخارجي من أجل تسويق منتجاتها أكثر من ذرع رأسمالها . ومن هنا يأتي المغزى التجاري للسوق الخارجية . وانطلاقا من ألمانيا انتقلت إلى تحليل اقتصادي بنى أساسا على قياس العوامل المؤثرة في التنمية الداخلية أو عدم التنمية في القوى الامبريالية . وهو تحليل اعتمد على دراسة حالات معنية خصوصا في مصر . وفي كل جزء من كتابها (تراكم رأس المال) ١٩١٣ ، نجد انفصالا تاما وأساسيا عن المسألة القومية وتجلياتها في العالم الاستعماري في تلك الفترة . فهو أساسا بحث نظري كتب لأغراض سياسية طالما أنه يبدي اعتراضا لفرضيات الديمقراطية الاشتراكية اليمينية في ألمانيا . إن خلفية أوروبا الوسطى تظهر ثم تغلق على نفسها مرة أخرى وكأنها تسلم بصلاحية نظريتها عالميا .

ـ هذا هو إذن الأساس النظري الذي بنى عليه لينين مقاله حول : « الامبريالية أعلى مرحلة من مراحل الرأسمالية ١٩١٧ » . وهنا تبدو القضية الأساسية في مكان آخر . فقد كانت الاشكالية اللينينية بأكملها بقواعدها في أوروبا وتقاليدها في الماركسية الأوروبية وحركات العمال الأوروبيين تعني بوضوح بتحقيق الثورة . وليس باستكمال المسار النظري . وفي الفترة مابين ١٩١٧ و ١٩٤٢ كان كل شيء قد

وضع في مكانه : أطروحات ابريل ، الامبريالية ، الدولة والثورة ، الشيوعية اليسارية ، انشاء أول دولة اشتراكية في التاريخ وتأسيس الدولية الثالثة . لقد عانت روسيا التي كانت أساس اهتمام لينين من الصدمات الأولى التي أحدثها الشرق الثائر في الغرب الامبريالي الاستعماري .. الانتصار الياباني في عام ١٩٠٥ الذي كان أول خطوة في مسيرة البعث الطويلة .. شرق ثوري كان له أن يسهم في تعميق الأزمة التي بدأت بالثورة الروسية عام ١٩٠٥ . والتي منيت بالهزيمة قبل أن تتمكن من الوقوف على أقدامها . وبعد ذلك بتسع سنوات دخلت روسيا في الحرب الأوروبية أو فيما سمي بالحرب العالمية .. مما كلف القيصرية سلطتها في اكتوبر ١٩١٧ . ومن توشيما إلى وينتر بالاس كان لينين يضع استراتيجيته . وكانت قضيته الأساسية هي الربط بين حركة العمال الاشتراكيين في قلب صراع الامبراطوريات . والربط أيضا وإن كان ذلك له مغزى ثانوي في تلك الفترة بين هذه الحركات ونضال الأمم والشعوب التي كانت خاضعة لهيمنة النظام الرأسمالي الامبريالي المشتبك في الحرب . وقد كان هذا التطور بالتحديد هو الذي أخذ الأولوية على البحث عن الحلفاء الداخليين رغم أن هذا المسعى لن يهمل مطلقا .

وقد كان طبيعيا أن تتدفق النظرة الثاقبة في ظاهرة القومية الناشئة وفي الأهمية الحاسمة لتوازن القوى الدولي أي للجغرافيا السياسية على مستوى أكثر عمومية لتضع بذرة شيوعية الجناح اليساري والتي استمرت كعلامة مميزة منْ : «نظامين للديمقراطية الاشتراكية» (١٩٠٥) «وخطوة إلى الأمام وخطوتين إلى الوراء» (١٩٢٠) عبر اطروحات ابريل ١٩١٧ التي كانت أساس أول ثورة اشتراكية في التاريخ .

إن التحليل البنائي للامبريالية المعاصرة (الخصائص الخمس) قد حدد أهمية الجوهر الاقتصادي العميق والذي كان لابد من التأكيد على دوره الحاسم في اللحظة الأخيرة طوال الوقت . غير أن هذا الجوهر الاقتصادي العميق لم يتم التأكيد عليه من منظور اقتصادي ميكانيكي جاف ولا على أساس تنقية تحليل نظرية المعرفة ولكن على العكس كان أساس العالم المعاصر الواقعي للحرب الأوروبية التي عبرت عن مستوى نمو القوى الانتاجية وعلاقات الانتاج . لقد كان هذا التحليل الواقعي وليس «الخصائص الخمس» هو الذي كشف عن التحولات الجذرية التي حدثت في واقع الرأسمالية الدولية . لقد استعبدت الرأسمالية الامبريالية أكثر من مليون شخص في وقت كانت الجدليات الاشتراكية الأساسية قد بدأت وقبل قرن من الزمان تكشف عن نفسها داخل عالم أوروبا المغلق ... هناك عبرت هذه الجدليات عن نفسها في الصراع الطبقي .. هذا الصراع الذي يسعى إلى اعادة بناء الهيمنة التي تمارسها طبقة أو مجموعة من الطبقات الاجتماعية ضد بقية المجتمع القومي وفي مثل هذا الوقت وفي هذا القطاع من العالم لم يكن للقضية القومية أكثر من دور ثانوي فرعي .

باستطاعة المرء اذن أن يلحظ أن يوجد الخلاف الأساسي بين معالجة لينين وتلك التي قام بها ماركسيو أوروبا الوسطى في وقت سابق على ثورة اكتوبر . فبالنسبة للينين لاتتفجر القوة الاشتراكية في محيط التأملات النظرية وهو أمر واضح تماما . وقد اكتمل تحليله الواقعي للرأسمالية في روسيا هنا بالتحليل الواقعي للرأسمالية على نطاق العالم (الامبريالية على سبيل المثال) .

وقد كشف هذا التحليل الثاني عن تعديل في المجال السياسي الاجتماعي حيث ظهرت المسألة

القومية وحركات الاستقلال القومية وميزان القوى الدولي على أنه العنصر الثاني في الجدليات الاشتراكية في بداية القرن العشرين . وهكذا لايمكن أن يكون هناك أى مركب نقدي Critical Synthesis للجدلية الاشتراكية الرأسمالية (لاثورة اشتراكية) لايستمد جذوره من الاشكالية الجديدة للرأسمالية الامبريالية وقد كان هذا هو أساس الخط العام للماركسية في القرن العشرين والذي حدده كل من لينين وماو ثم أضاف إليه اضافات هامة كل من ستالين وتوجلياتي وهوشي منه وفيدل كاسترو وذلك عندما أعطوا الأولوية للمستوى السياسي .

واليوم وبعد جيلين من كتيب لينين يصبح من المفيد أن نكرر أن المعالجة السياسية الأساسية والفرضيات العلمية لهذا العمل تشكل الخيط المشترك بين الأغلبية العظمى من الدراسات النظرية والأبحاث الواقعية حول قضية الامبريالية في مختلف مجالات العلوم الاجتماعية . وقد كان هناك على مايبدو عدة محاولات ناجحة تماما للربط بين أسماء الماركسيين النمساويين واسم روزا لوكسمبرج وبين هذه العملية الهامة خصوصا في أعقاب فترة المعاداة للستالينية التي أحيت بدورها موجة المعاداة للقومية في ماركسية أوروبا الوسطى . وكما أظهرت الأعمال الحديثة فليس ممكنا أن يحدث مثل هذا التحول . فكل مانواجهه هو عمليتان علميتان وسياستان متعارضتان ومختلفتان تماما رغم حقيقة أن كلتيهما استمدت الهامها من نفس الأرضية الأيديولوجية النظرية (٦) .

ولقد كان لهذا التحول الأساسي أن يتكشف من خلال الدراسات النظرية حول الامبريالية خلال المرحلة الثانية للامبريالية الجديدة أو نظام الهيمنة الامبريالية العالمية كما نفضل أن نصفها وهى الامبريالية المهيمنة .

١ ــ ٢ مرحلة نظام الهيمنة الامبريالية العالمية : الانفصام بين المعالجة السياسية الاجتماعية من ناحية والمعالجة الأيديولوجية من ناحية أخرى

١ ــ ٢ (أ) تجديد المعالجة السياسية الاجتماعية

منذ ثوره اكتوبر ١٩١٧ وحتى تأسيس جمهورية الصين الشعبية في أول اكتوبر عام ١٩٤٩ (في خلال ٢٠ عاما تجمع أكثر من خمس البشرية حول الاشتراكية) لم يتطور البحث والنقاش في الامبريالية إلا قليلا .

حتى الأعمال التي تناولت هذه القضية فقد اهتمت بالتدوين التاريخي السياسي وبالتحليل المالي والاقتصادي أكثر مما اهتمت بتجديد النظرية . وفيما يتعلق بالمراكز الثقافية الغربية المهيمنة فقد طرحت المشكلة السياسية الاجتماعية الأساسية في فترة مابين الحروب من خلال الصراعات الاجتماعية الضخمة أى الصراعات الطبقية داخل العالم المهيمن ذاته . ومع ذلك فلم ينظر إلى ظهور الفاشستية إلا بمعنى صغير جدا وعلى أنها ديكتاتورية الرأسمالية الاحتكارية الكبيرة في مواجهة الخطر المتزايد للثورة البروليتارية . وقد أكد الكومينترن وخصوصا منذ فترة سيطرة توجلياتي وديميتروف على الصلة البنائية بين هذا الطرف وهو طرف داخلي بمعنى أنه كان يعمل داخل كل دولة أوروبية اهتزت بالأزمة الاقتصادية العالمية

١٩٢٩ ــ ١٩٣٢ ، والطرف الخارجي للصراع بين مختلف الدول القومية في إطار النظام الامبريالي والرأسمالي الدولي .

وهناك أمكن النظر إلى الجدليات الموضوعية لهذين الطرفين على أنهما سيؤديان حتما إلى حرب عالمية جديدة سوف يكون هدفها اعادة بناء مختلف محيطات الهيمنة ومستعمراتها . وكان مفتاح هذه العملية كلها هو التوصل إلى فصل أول دولة اشتراكية في التاريخ .. الاتحاد السوفيتي .

ودعنا نحلل هذه المشكلة بشكل أكثر تحديدا . فقد كشف الاهتمام الذي حظى به خطر الفاشستيه وخصوصا في ألمانيا عن أن الطاقات الأساسية لهذه المجموعة الجديدة من الدول الامبريالية تكون موجهة تماما وبصورة طبيعية ضد الدول الأخرى في المحيط المهيمن أكثر مما تكون موجهة ضد ممتلكاتهم في المناطق المستعمرة في آسيا وأفريقيا (أمريكا اللاتينية لم تدخل في هذا النزاع حتى الحرب العالمية الثانية) . ومن ثم نجد ثلاث نتائج لهذا التطور :

١ ــ أولا تفهم دقيق للعلاقات البنائية بين الرأسمالية الاحتكارية من جهة والنظام الامبريالي من جهة أخرى . وحيث أن معظم الأعمال قد خصصت للمجتمعات الغربية فإن هذه المجتمعات تشكل أكثر الوسائل قابلية للتحقيق بما يعزز المعالجة السياسية التي يسيطر عليها العنصر الاقتصادي كما هو الحال في عمل لينين .

٢ ــ لأسباب واضحة تؤدي هذه المعرفة الدقيقة إلى إدراك أهمية المظاهر العسكرية والسياسية المحددة للنشاط الامبريالي . وهو مايثير بدوره مفهوم المؤسسة الصناعية العسكرية التي صيغت أول ماصيغت في أعقاب الانتصار على الفاشستية في عام ١٩٤٥ . أما الدولة التي لايزال ينظر اليها على أنها نموذج ميكانيكي عضوي ــ الدولة كعميل للعنف الرشيد الذي يسعى إلى تعزيز سلطة طبقة أو عدة طبقات مهيمنة ــ فقد بدأ قناعها يسقط نتيجة الممارسات العنيفة لهذه الملحمة المعذبة : فقد كان الجيش والبناء التحتي الصناعي والعلمي الذي يدعمه في قلب هذا العنف خصوصا في تلك العمليات الخارجية التي كانت الوسيلة الوحيدة لانشاء قوة ذات تطلعات هيمنية . قوة امبريالية قادرة على أن تلحق بنفسها محيطات تابعة مستقلة وأحيانا مستعمرة . كذلك ظهرت هذه الظاهرة التي من خلالها عبرت عن نفسها هذه المرحلة القصوى للرأسمالية على أنها أعلى مستويات ممارسة الهيمنة التي أصبحت مظاهرها العسكرية والسياسية أكثر وضوحا اليوم ، طالما أنها كانت أوروبا التي اضطرت منذ ذلك الوقت إلى مواجهة الخطر المباشر .

وفي الواقع فقد كانت الكتابات الأساسية حول مشكلة التبعية والنضال ضدها في هذه الفترة هما تلك الكتابات التي اهتمت بالفاشستية من جهة وبالجبهات الشعبية الوطنية من جهة أخرى .

٣ ــ وعلى النقيض من ذلك فقد تحركت إلى المستوى الثاني رؤية الجدليات الاشتراكية في قلب المنطقة التابعة أى الحركات الوطنية في الدول المستعمرة وشبه المستعمرة والتابعة في آسيا وأفريقيا . فقد اعتبرت العلوم الاجتماعية في الغرب المهيمن (وهو أمر طبيعي للغاية) أن هذه المجموعة من العناصر

لاتشكل عاملا أساسيا في الصراع بين القوى . إنها مجرد عامل آخر ولكنه عامل ليس له دور أساسي يلعبه . فهذا العالم لايستحق سوى المكانة الثالثة . وقد استمر هذا الموقف حتى عصرنا الحالي كما سنرى .

ورغم أنه تم حسم المشكلة داخل الكومينترن فيما بين عامى ١٩٢٠ و ١٩٢٣ حيث عولجت هناك بالطبع من زاوية سياسية ، غير أن الأطروحات الأيديولوجية والنظرية التي اعتمدت عليها المناقشة كانت هي التي حددت توجهات العلوم الاجتماعية ذاتها . وهناك أطروحتان متضادتان تحركت عليهما أطروحة أوروبا الوسطى إلى مجال الانتصار الخارجي . فمن جهة هناك سيراتي **Serrati** و م . كالينيني **M.Kalinini** بتأييد من ج . ف ستالين **J.V. Stalin** وقد اقترح ستالين مقتبسا من ماركس وانجلز ما أصبح بعد ذلك الأطروحة الأساسية للحزب الشيوعي السوفيتي في مؤتمرة الثاني عشر وهى : «أن القاعدة السياسية لديكتاتورية البروليتاريا تتشكل أساسا وأولا في الأقاليم الصناعية الوسطى وليست في المناطق البعيدة الهامشية التي تعتبر مناطق زراعية .

وبالنسبة لـ م . كالينين كانت المسألة هى تعليم شعوب الغابات فى كيرجيزيا والأوزبيكس والتركمان وتعويدهم على قبول أفكار شعوب لينينجراد .

وقد كان يشير بالطبع إلى الاتحاد السوفيتي بشكل خاص جدا . ولقد أصر ستالين على قوله «دعونا لاننسى الشرق» . وفي عام ١٩١٨ عين سلطان جالييف نائبا له في قيادة «لجنة القوميات» . كما تكشف أعماله النظرية في تلك الفترة عن اهتمامه بالتأكيد على التقارب بين القومية والشيوعية إلى درجة أكبر وهو ماعبر عنه بعمق أكبر مما استطاع أى منظر رائد في تلك الفترة . وكان من الطبيعي أن يكون تروتسكى هو الذى يسير إلى أبعد من ذلك في تأكيد العناد «التنظيري» لقيادات المدن وأوروبا في العملية الثورية العالمية وبالتحديد في وقت تجمدت فيه الثورة الأوروبية في مسارها [٧]

وعلى الجانب الآخر من النهر دافع سلطان جالييف بتأييد من حنفى مظفر و م . ان . روى وتان ملاكا من مواقع مختلفة عن الأطروحة الأساسية التي صورت فيما بعد بأسلوب مدهش وذلك في الوقت الذي كان فيه توازن القوى الدولي الذي استقر في يالتا عام ١٩٤٥ على أساس تفوق الغرب ينقلب بظهور قادة الثورة الصينية من أمثال شان دوكسيو المؤسس ثم ماوتسى تونغ وشواين لاى ولين بياو بصفة خاصة .

ويقول سلطان جالييف «إن الشعوب الاسلامية أمم بروليتارية ، وهنا فارق ضخم بين الوضع الاقتصادي للبروليتاريا الانجليزية والفرنسية وهذا الوضع بالنسبة للبروليتاريا في المغرب وأفغانستان . وفي استطاعتنا أن نؤكد أن الحركة الوطنية في الدول الاسلامية لها طابع الثورة الاشتراكية» .

هذه هى الفرضية التي سوف تقود إلى تفوق رياح الشرق عشية الثورة البروليتارية العظيمة . ولقد جاء وقت كان الشرق فيه مخولا بعد إعادة ولادته وهو يفور بالثورة للاستيلاء على المبادرة التاريخية على نطاق العالم أجمع .[٨]

هذه الفرضية سوف تواجه دائما نفس الأعداء في نفس القطاعات وفي قلب ذات التكتلات الثقافية التي تظهر احتقارا للعالم الحقيقي . إن أوضح مثل على ذلك هو هذه الكراهية التي يشعر بها عالم محدد أو قطاع غير قومي من اليسار الغربي للاتحاد السوفيتي (لأنه بيروقراطي) والصين (لأنها عنصرية) وكوبا (بسبب واقعية الدولة فيها) بالاضافة إلى مشاعر الكراهية تجاه الأحزاب العمالية والشيوعية والحركات الوطنية الشعبية التي تعمل من أجل الاستقلال والتحرر في عالم القارات الثلاث .

وفي الفترة من ١٩١٧ إلى ١٩٤٩ تأرجح توازن القوى العالمي ليس نتيجة الثورات الاشتراكية الناجحة في الغرب (أوروبا وأمريكا اللاتينية) انشاء نظام في الدول الاشتراكية الأوروبية «الجمهوريات الشعبية» يرجع أساسا إلى انتصار الاتحاد السوفيتي على ألمانيا الهتلرية ــ بقدر ماكان نتيجة انبعاث الشرق الشيوعي كما هو الحال في الصين وكوريا وفيتنام . ثم بعد ذلك على الطرف الآخر من العالم التابع الثورة الكوبية والنظم الراديكالية القومية أو الثورية المعادية للامبريالية في العالم الأفروآسيوي وأخيرا في عالم القارات الثلاث ككل الذي يعد رواده هم مصر والجزائر وتانزانيا وغينيا وشيلي وبيرو .

ولذلك فإن النضال ضد الهيمنة وضد الهيمنة الامبريالية بصفة خاصة قد انتشر بشكل موضوعي على نطاق منطقة لم يكن من المستطاع معرفة حدودها . فقد انفتحت القارات تحت ضغط الحركات الوطنية وانسحبت الامبراطوريات الكلاسيكية . وواجهت الامبريالية الأمريكية المهيمنة ذاتها مقاومة قوية . ولذلك فإن كل العناصر التي يمكن أن تؤدي إلى تجديد نظرية الامبريالية في إطار النظرية العامة للعلاقات الدولية كانت موجودة بقوة وبعمق وبصورة لايمكن الرجوع عنها .

كانت كل العناصر هناك بالفعل فيما عدا الرغبة في البدء في هذه العملية التي تعيد «اكتشاف الامبريالية» والتي دعا اليها هارى ماجدوف Harry Magdoff في عام ١٩٦٦ (٩) . إن ثراء التجديد الاجتماعي والسياسي الذي حدث من جانب إلى آخر في القارات الثلاث كان مصحوبا بتحفظ على نفس القدر من القوة في قلب العالم الثقافي للعالم المهيمن الذي يواجه الآن مقاومة تعد من ناحية التفسير التاريخي مقاومة مريحة ويمكن التحقق منها تقوم على أساس التحليل الخلاق أو التطوير النظري .

ولقد كان من غير المتصور أن تستطيع العوارض البنائية التي تكون على مثل هذا القدر من الأهمية أن تسيطر إلى مالانهاية على حركة التاريخ .

ولقد كانت هناك أربعة أحداث رئيسية ذات أهمية غير متساوية استطاعت أن تدفع عملية التجديد النظري : تأسيس جمهورية الصين الشعبية في نهاية المسيرة الطويلة : السويس والناصرية والمقاومة الفيتنامية الناجحة وكوبا والكاسترووية خلال الستينيات . وسوف نتعرض للمحتوى الأيديولوجي لهذه الأحداث في الجزء الثاني من هذا الفصل . ولكن ينبغي علينا أن نشير في هذه المرحلة إلى أن هذا التجديد النظري يتطور في خطين مختلفين ومتكاملين في نفس الوقت : الخط الأول هو تجديد تحليل الهيمنة الامبريالية الذي يبرز في المقدمة مسألة طبيعة المؤسسة الصناعية العسكرية . والخط الثاني هو الذي يعني بالمقاييس الأولية لتطور الحركات الثورية وحركات التحرر الوطني ويؤدي إلى وجود مفهوم جدلي

للامبريالية أكثر من تنقية مفاهيمية داخل الأطار المغلق لعلم المعرفة الذي يستجيب عنصراه للحركة الحقيقية في المجتمعات الواقعية في العالم المعاصر : الهيمنة الامبريالية من جهة والحركات الوطنية من جهة أخرى .

ومع ذلك فإن عملية التجديد هذه قد وصلت الآن فقط إلى مرحلة اكتمالها ونضجها ولم تستطع بعد أن تتغلب على مفهوم الامبريالية الذى لايزال يسيطر في الغرب حتى الآن . وهذا هو المفهوم الذي يجب أن نبحثه الآن .

١ ـــ ٢ (ب)

لقد حددنا بالفعل التناقضات بين الحركة الحقيقية للعالم من جهة والاتجاه المسيطر في عملية التنظير داخل العالم الامبريالي من جهة أخرى . ولقد مكنتنا بعض الأعمال الأخرى من أن نعالج هذه الظاهرة بالنظر بصفة خاصة في مشكلات الامبريالية والبعث الوطني والحركات الوطنية والجيوبوليتيكية ودور الجيش وفي القارات الثلاث ، وذلك داخل إطار مجال كامل من المشكلات السوسيولوجية والسياسية التي تتمخض بدورها عن القضية العامة الخاصة بالعلاقة بين الثورة والحضارة . تلك القضية التي تعد نقطة بدايتها النظرية والمنهجية هى تحليل الديالكتيك الاجتماعي الذي اهتمت به منذ عام ١٩٥٦ (١٠) .

وليس الهدف هنا هو تقديم تحليل نقدي منظوم . ولكن بدلا من ذلك سوف نقتصر على مناقشة المحتوى النظري المشترك بين مختلف الدراسات التي تنطلق من الأيديولوجية السائدة وهى الوظيفية التي تعبر عن نفسها في الجانب الأيديولوجي الرجعي المحافظ ، بنفس القدر الذي تعبر به عن نفسها في جانبها الماركسي ، وربما بقدر أكبر من الأخير إلى الحد الذي يستطيع فيه المرء أن يسعى إلى اللينينية الماركسية من أجل العثور على نظرية وافية للامبريالية .

إن جوهر هذا المضمون المشترك يمكن أن يتضح من خلال ثلاثة عناصر أساسية :

أولا : ١ ـــ الاطار العام يوفره لنا مايمكن وصفه « بعالمية النظرية » التي كان مسلما بها سابقا في لحظة تاريخية محددة عندما كانت مظاهر الخصوصية العنيدة التي لايمكن مقاومتها قد بدأت تظهر (الحضارات العظيمة ، المجالات الثقافية والتكوينات القومية) في قلب تلك الاطارات الأيديولوجية التي كانت مدعوة أساسا للقيام بمهمة عالمية (الاشتراكية بالاضافة إلى المسيحية أو لتكون أكثر تحديدا الماركسية والكاثوليكية والاسلام أيضا والبوذية الخ) . ومع ذلك فلا يزال مفسرو النظرية يعطون ظهورهم للجدليات الضرورية للحضارات ويعتبرون العالم سائرا في طريقه ، يقاد ويفكر له بواسطة « العالمية » أو بواسطة رغبة المراكز المهيمنة في الغرب في فرضه نماذجها النظرية وأطرها المفاهيمية وفرضياتها ـــ وهى كلها نتاج تجاربها القطاعية ـــ على الحركة الواسعة للعالم المعاصر .

وقد يكون ذلك هو الدافع وراء الموقف الذي اتخذه الكومينترن من الصين في عام ١٩٢٤ والولايات

المتحدة من فيتنام واليسار الغربي المعادي للشيوعية من كوبا وشيلي والطبقة السياسية الأوروبية من مصر والعالم العربي في ظل القيادة الناصرية أو في رد فعلها تجاه غينيا والجزائر وغيرهما .

ولنكن أكثر وضوحا : فالامبريالية ظاهرة عالمية واسعة تنشأ من وجود مركز الهيمنة ــ الولايات المتحدة التي تسيطر وتستغل المناطق المحيطة بها أي مجالات القارات الثلاث . إن المسرح العالمي قد أصبح أكثر عقلانية ــ إذا جاز لنا هذا الوصف ــ مما كان عليه في أي وقت سابق بمعنى أن الانتشار والتداخل بين دوائر الصراع المهيمنة والمستقلة يمكن التقليل منه بواسطة نظام تنظيري أو تطوعية نظرية وبحيث توجهه إلى الوسط والأطراف . كل شيء إذن في مكانه . وأهم من ذلك أصبح من الممكن التخلص من شبح الظاهرة القومية والحركات القومية وشبح التلاقي بين الثورة الاجتماعية والوطنية . وهكذا أيضا زالت احتمالات وجود مراكز قوة لصنع القرار القومي ورفضه مراكز القوة ومراكز صنع القرار المهيمنة أي النزعة الطاردة إذا شئت .

وكما سنرى فإن ذلك جعل من الممكن تجاهل خصوصية العامل السياسي ذاته لأن كل شيء قد أعطى مكانه في المشروع النظري والذي تلتصق به عوامل محددة قسرا وطوعا أو كرها . تلك العوامل التي سوف يكون تحليلها مرفوضا على أساس أنه تحليل امبريقي أو وصفي .

إن إحدى مميزات هذه المعالجة هو أنها تحشد قطاعا هاما من الرأى المطيع حول هذه الظاهرة للامبريالية التي تعتبر واحدة من عدة ظواهر عالمية من بينها وسائل الاتصال والتحديث وتلوث البيئة والتي سوف تكشف أية دراسة دقيقة لها عن تفاوتات وتنويعات . نفس الاختلاف في وجودها الفعال وفي أهميتها داخل الكيانات القومية الثقافية المختلفة .

ثانيا : ٢ ــ أما العالم الثاني فهو يوفر لنا أداة تحليل الواقع ويمكننا من اختبار كفاية أو عدم كفاية النماذج الأيديولوجية التي افترضت من أجلها . هذه الأداة هى «الانتفاع الميكانيكي بالعامل الاقتصادي» وليس ببساطة الاقتصاد الكلاسيكي البسيط .

إن مفهوم «شكل الانتاج» سوف يطرح على أنه موضوع أساسى وحاسم أكثر من المفهوم الشامل «للتكوين الاقتصادي الاجتماعي»(١١) وأكثر من ذلك فإنه طالما يبدو سلم الانماط الأوروبي لأشكال الانتاج الخمسة في الماركسية الكلاسيكية غير قادر على احتواء تنوع المجتمعات غير الغربية التي اكتشفتها العلوم الاجتماعية منذ قرن تقريبا ، فإنهم سوف يهرعون إلى اقتراح أنماط أخرى يكون من شأنها تقليل التفاوت ، وأن تجعل من الممكن تنظيم عالم معقد إلى درجة لايمكن تصديقها حتى قبل أن تصل المعرفة العلمية إلى مستواها الأمثل .

هذا هو التفسير التاريخي والأيديولوجي للاستقبال الحافل الذي أعطى لمفهوم (النموذج الآسيوي للانتاج) والذي يتطلع اليه البعض لإضافته إلى مفهوم «النموذج الأفريقي للانتاج» الخ . ولايسع المرء إلا أن يقول أن الخصوصيات الثقافية القومية المختلفة تفرض نفسها بإلحاح على كافة التنظيرات السابقة . وعند هذه النقطة يكتسب التطور النظري في المراحل الثلاث التي حددناها في (مستقبل النظرية

الاجتماعية) التصديق والاعتماد .

وهذه المراحل الثلاث هى : فقد الجهاز المفاهيمي للعلوم الاجتماعية وتحديد الميدان العلمي وبنية سلم الأنماط وإعادة بناء الجهاز المفاهيمي بالتأكيد على العامل المزدوج للاختلاف والتباين . وهى الأداة المفضلة التي يستخدم في تحقيقها وتوضيحها مفهوم الخصوصية (١٢) .

إن النتيجة التي سوف تتمخض عن طرح مشكلة الامبريالية بهذا الأسلوب سوف تتلخص في امكانية الاستثمار الدقيق (ربما يكون دقيقا دقة الرياضيات) للخط البياني لعلاقات القوى على مستوى العالم .. وبالتالي فإن العناصر التي عينت طبقا لوضعها الاقتصادي تظهر على أنها حالات عديدة لاتختلف جذريا إلا فيما يتعلق بتقدمها على نطاق أنماط أشكال الانتاج وإلى الدرجة التي يوجد فيها تنوع في كثافة العوامل الاقتصادية داخل كل عنصر .

إن منطق التغيير يفرض نفسه على عالم متغير ، والجدلية الاجتماعية تعمل طبقا لضرورات محددة سلفا تمشيا مع هذه الحسابات الاقتصادية . إن الأمم والمجتمعات ، الطبقات الاجتماعية والتكوينات السياسية ، الثقافات والأيديولوجيات تدخل أوتوماتيكيا في نشاط على أساس « مبدأ تطوري » يوفر لها المفتاح الاقتصادي ولكنه لايستطيع إلا أن يثير شكلا معينا من أشكال السلوك الذي لابد له بدوره أن يثير نتائج معينة الخ .

إن إهمال خصوصية العامل السياسي يظهر على أنه نتيجة لايمكن تفاديها لهذه الآلية التي يتسم بها الفهم العلمي للامبريالية والحركات الوطنية .

٣ ــ هذا الاغفال لخصوصية العامل السياسي لايستتبع بالضرورة اغفال وجود وضرور الصراعات السياسية . ولكنه يعنى بدقة أكثر اغفال العملية السياسية والنظر اليها على أنها لاشيء سوى التحول الأوتوماتيكي والمقدر سلفا لاحتياجات نمط الانتاج وللصراعات بين أشكال الانتاج المختلفة .

وهكذا فإن اغفال العامل السياسي يمكن النظر إليه على أنه يؤدي إلى العامل المكون الثالث وهو اليأس السياسي ... هذا اليأس الذي أدى إلى وجود الفوضوية وأسلوب حرب العصابات والاعتداءات الوحشية على رشادة وعقلانية العملية السياسية خصوصا في تنوعاتها الشيوعية .

وفي حقيقة الأمر فإنه إذا أمكن تنظيم التداخل بين الوحدات المختلفة داخل أشكال الانتاج المتنوعة مقدما على أساس تعريف هذه الوحدات المختلفة طبقا للمعايير الاقتصادية ، فإن العمل السياسي الذي يستمد جذورة من المشروع السياسي وأشكال صنع القرار والتنظيم يصبح عندئذ أقل أهمية . ونستطيع أن نقول إذن أن الثورة كانت مستحيلة في أى من دول المجال المعطى ــ أمريكا اللاتينية والعالم العربي ــ إذا سلمنا بالمفهوم الذي تتوحد طبقا له أشكال الانتاج المهيمنة . أى تلك الخاصة بالرأسمالية الامبريالية تحت اشراف الولايات المتحدة التي تقوم بعملية تجميع « الوسط على نطاق العالم » (الأطراف) .

إن الحل الأوحد سوف يكون تدمير المركز الامبريالي نفسه رغم أن المرء سوف يضطر بالضرورة إلى قبول احتمال الثورات القارية القادرة على كسر القوة الامبريالية الخانقة . وهكذا فإن أى شيء لاينقذ عمليا المشروع النظري للثورة العالمية سوف يكون مدعاة للاحتقار والتقليل من شأنه ورفضه على أنه ادعاء مبالغ فيه . وسوف يتخذ نفس هذا الموقف ازاء نظرية مراحل الثورة وتجاه حركات الاستقلال الوطني التي تقوم على أساس التحالف مع البورجوازيين الأصليين (عند النقطة التي تبدأ منها في القيام بدور وطني) وتجاه الطبقات العمالية ودور الجيش في بلدان تلعب فيها الدولة دورا تاريخيا رئيسيا في تدعيم المجتمع الوطني وتجاه التعايش الذي بدأ يدخل بوضوح مرحلة أكثر تعقيدا وإن كانت أقل تحديدا من مراحل جدلية دوائر التعايش المضاعفة وتجاه دور النظام في الدول الاشتراكية وتجاه استراتيجية التحالف العالمي بين الدول الاشتراكية والأحزاب من جهة والحركات الوطنية المعادية للامبريالية ، من جهة أخرى .

وبينما ننتظر انهيار المركز المهيمن ــ وهى عملية تاريخية بكل وضوح ــ فإن كل مانستطيع أن نقوم به لسياسة فن الممكن على حد تعبير ماركس كخطوة على طريق التحرر والثورة سوف يدان بجريمة « الانتهازية » باسم التطهر الثوري .. هذا التطهر الذي طالما ظل عاجزا عن رفع أصابعه سوف يستسلم بطبيعة الأمر لليأس والوهم وللعمليات اليائسة . وهو مثل واضح على المستوى السياسي للايديولوجية السائدة التي تعد أساسا « الفكرة السلبية »[١٣] .

هذا التوصيف التحليلي المختصر يرجع بوضوح إلى ذلك الموقف النظري الأيديولوجي السياسي الذي تجمع في القرن العشرين حول أسماء ليون تروتسكي وروزا لوكسمبرج . أما الجدليات المعاصرة فهى تدور أساسا بين تفسيرات وتأويلات مختلفة . ونحن نعرف إلى أى مدى يندر مستمعو هذه المجموعات داخل الحركات المعادية للامبريالية في العالم أجمع .

٢ ــ من الأيديولوجية إلى علم الاجتماع : جدلية الامبريالية

إن القلق المتزايد في نظرية الامبريالية المعاصرة يرجع إلى المسافة التي تفصل باضطراد بين أحدث محاولات تطوير نظرية ــ خصوصا تلك التي تنتمي إلى الاطار الوظيفي ــ وبين التحديات التي يمثلها لهم العالم الواقعي .

إن جهل واضعى هذه النظريات الحديثة الذي يتجلى عندما يبدأون في معالجة التحليل النقدي الذي يوفره لهم قادة الامبريالية ، حول موضوع هو من صميم خبرتهم الملموسة ــ خصوصا في فيتنام ــ هو أمر مثير للدهشة . ولذلك فإن كتاب « جوهر الأمن Essence of Security » الذى نشر في عام ١٩٦٨ والذى ينظر فيه جوزيف ماكنمارا إلى حالة المشكلة ويحلل أسباب الهزيمة ويحدد مسار الامبريالية المهيمنة في المستقبل ، كان ينبغي أن يلفت أنظار الباحثين أكثر من تلك الكتابات القصصية التي تهتم بالرؤى الغامضة لعالم ثنوي (مانوى) وتتعهد بتكريس نفسها للشهادة والبحث . ذلك لأنه في جوهر التحليل الذي قدمه رجل كان ولايزال يعد المنظر الأساسي لبناء السلطة في الامبريالية المهيمنة للولايات المتحدة تكمن الحقيقة الوطنية . الظاهرة القومية .

فقد كان فشل الامبريالية في فهم الظاهرة هو الذي أدى إلى الهزيمة في فيتنام وفي التحليل النهائي إلى الخسارة في آسيا كلها . إن هذا النقد الذاتي التحذيري (والذي يمكن البناء عليه بأشكال مختلفة) يمد العالم التابع ككل بمفتاح الخطة الامبريالية الرئيسية حتى عام ٢٠٠٠ وفيما بعد . إنه منظور للسلطة السياسية القائمة على السيطرة على عملية التنمية وهي تحل محل التنمية العسكرية المالية الكلاسيكية .

إن التطور الذي نود أن نراه هو ذلك الذي يكون هدفه التغلب على هذا الانفصال الذي هو نتيجة أساسية للطابع الوظيفي الغربي المزدوج لغالبية الكتابات النظرية حول الامبريالية . أي القول بأن نضع عملنا في قلب العملية الملموسة التي تحدث الآن في العالم . ومثل هذا التطور يجد صياغته من خلال عدة فرضيات أساسية نلخصها فيما يلي :

٢ ـــ ١ الامبريالية كظاهرة اجتماعية عالمية

إنه أمر ضروري وذو جدوى لأي تحليل أن نبحث ظاهرة الامبريالية كظاهرة في حد ذاتها ولكن ينبغي أن نتنبه دائما إلى حقيقة أساسية هي أن الامبريالية بوصفها ظاهرة اجتماعية عالمية ليست ظاهرة أحادية المعنى .

فالامبريـ ـ وجدت فقط عندما كانت هناك أمم وتكوينات قومية وحركات وطنية تتطلع إلى الاستقلال والحكم الذاتي[١٤] ... حكم ذاتي وجد الاستعمار والامبريالية فيما بعد أن رسالته الأساسية هي عرقلته واخضاعه وتفكيكه وتدميره . وإذا كانت دوافع ظاهرة الامبريالية مجرد دوافع داخلية أساسا أي تلك التي تتعلق بمستوى تطوير رأس المال الاحتكاري الذي يقوم على أساس الدور الرئيسي لرأس المال فإن القوة الطاردة تجاه السيطرة الخارجية ترى فقط على أنها موضوع معين للبحث عن الحد الذي تلتقي فيه هذه الحركة الخارجية وتصطدم بالمقاومة . وهكذا فإن بناء الامبراطورية التي تسعى إلى السيطرة عليها يولد من استخدام العنف ومن الممكن أن نتخيل دراسة للامبريالية في خضم الصراع من أجل السيطرة على الأنتاركتيك أو القمر . ولكن يبقى دائما أن التحليل لنشاطات الامبريالية البريطانية في الهند ومصر والفرنسية ـــ والبلجيكية والايطالية ـــ في أفريقيا والألمانية في أوروبا والأمريكية في آسيا وأمريكا اللاتينية هو الذي يوفر أساسا موضوع العمل التجـ ـي والنظري الذي يتطور اليوم والذى ننتظره في المستقبل . ونحن نعرف أن أكثر الحالات ايحاء أو أكثرها ذخرا بالصعوبات أو الاستكشافات المنورة هي بالتحديد تلك الحالات التي تتصادم فيها الأشكال المختلفة من الامبريالية مع المجتمعات الصغيرة التي تعد في حد ذاتها تكوينات قومية راسخة قادرة على المقاومة العميقة للتغلغل الامبريالي . ذلك لأن هذه المقاومة تستمد جذورها من المشروع السياسي الذي يعتمد في أساسه على هوية قومية تعززه والذي يختلف جذريا عن القفزات والطفرات التي يستطيع المرء أن يلحظها في مكان آخر والتي مهما كانت تستحق فهي في نفس الوقت غير ذى فعالية .

إن ذلك يعني أنه ليست هناك نظرية للامبريالية ليست في أساسها البنائي جدلية للسيطرة والتحرر وفي هذه الحالة بين الهيمنة الامبريالية والحركات الوطنية . إن دراسة نظرية الامبريالية دون وضع

الظاهرة منذ البداية في إطار الجدلية الكاملة للهيمنة والاستقلال وفي قلب جدلية للعلاقات الدولية للقوى في عصرنا سوف يكون بمثابة ادارة ظهورنا للواقع . وهنا كما في كل مكان آخر في العلوم الاجتماعية ينبغي على علم المنهج أن يفسح المجال لعلم الاجتماع . وعلى النظرية العقائدية أن تتخلى عن مكانها للتحليل الديالكتيكي إلا طبعا إذا كان المرء يتخيل أن الامبريالية المهيمنة تحركها رغبة في تنقية مفاهيمها الأساسية وتخفيف صرامتها المنهجية .

إن مشكلة هؤلاء الذين يؤمنون بهذه النظرة عن العالم إلى جانب هؤلاء الدارسين والمنظرين الذين يتوقون إلى جعل أعمالهم متناسقة مع العالم الواقعي هى مشكلة مزدوجة : فمن جانب عليهم السعى إلى فهم دقيق لعلاقات القوى بين المجتمعات القومية والقوى المحتملة في عالمنا المعاصر . وبذلك يرسو عملهم على أرضه الحقيقية . ومن جانب آخر عليهم تطوير إطار مفاهيمي قادر في المقام الأول على أن يكون وسيطا بين العوامل المتضادة المكونة لصورة العالم . ثم على تحديد علاقة جدلية رشيده بينها وأخيرا على توحيدها .

إن الاطار الذي نرغب في رسمه من واقع البناء الداخلي لهذه الجدلية يتطلب مفهوما منظما . ولذلك فإنه من المناسب عند هذه النقطة أن نناقش هذا المفهوم المسمى بمفهوم الخصوصية .

٢ ــ ٢ مفهوم الخصوصية

إن تحليل مفهوم الخصوصية يمكن أن يقدم في لحظات مختلفة :

٢ ــ ٢ (أ) في البداية : في لحظة التعريف العام

فحتى نستطيع أن نحدد خصوصية مجتمع معطى فإننا سوف نسعى إلى عمل دراسة نقدية للتطور التاريخي للتكوين الاقتصادي الاجتماعي القومي المعطى وهو ماسيمكننا من تحديد النمط الخصوصي للاستمرارية الاجتماعية في هذا التكوين . إن شكل الاستمرارية الاجتماعية هذا هو ببساطة النمط الخصوصي لتنظيم وتداخل العناصر الأربعة الأساسية المكونة لكل نظم الاستمرارية الاجتماعية وهى : إنتاج الحياة المادية داخل حدود جغرافية وبيئية مقررة (شكل الانتاج) والتكاثر (النشاط الجنسى) والنظام الاجتماعي (السلطة والدولة) والعلاقات الزمنية (الطبيعة النهائية للحياة الانسانية والديانات والفلسفات) . وفي هذه المجموعة يلعب عامل انتاج الحياة المادية دورا حاسما في تنظيم نمط الاستمرارية ككل ولكن فقط في المثل الأخير . غير أن تطبيق هذا النموذج على مجتمعات مختلفة سوف يجعل من الأيسر رسم الصورة ككل والتغلب على مناطق وظلال الاختلاف من خلال الملاحظات السائدة . في التحليل الأولى الذي تم على أساس المعايير الاقتصادية الاجتماعية[١٥] .

٢ ــ ٢ (ب) لحظة الوعى بالعوامل الزمانية المكانية

إن دراسة الخصوصية لايمكن أن تتم في إطار البحث المنهجي الخالص . بل ينبغي اتمامها في إطار التطور الملموس للمجتمعات المعطاة . ويعد عنصر الزمن عاملا أساسيا في هذا التطور . ومن هنا تأتي

أهمية مفهوم « عمق المجال التاريخي »[١٦] . ولا يتعلق الأمر بالكشف عن الخصوص في قلب مجتمع يختار اعتباطا .. حركة طلابية مثلا أو دولة نحتت في أرض منعزلة (بيافرا من نوع ما ...) الخ . ولكن عندما نتحدث عن الاستمرارية الاجتماعية فإننا نعني بذلك فترة تاريخية طويلة تؤدي بالتالي إلى تكوين مجتمع .

إذن المسألة ليست مسألة مصادفات أو احتمالات . وهكذا نستطيع أن نتحدث عن خصوصية تكوينات اجتماعية قومية ذات أساس قوى (المحيط الذي لايتيسر فيه فهم هذا التصور) لهذه المجتمعات التي لم تكتسب الوضع القومي بمعنى أدق « وللأمم الجديدة » كما وصف توماس جيفرسون الولايات المتحدة .

ومن الواضح أن الشبكة سوف تنتشر وتتسع أو في حقيقة الأمر فإنها سوف تغطي نظم أمم وشعوب عصرنا الراهن .

أما فيما يتعلق « بعامل المكان » فإن العلوم الاجتماعية سوف لن تكون على مثل الاسترخاء وذلك لأسباب يمكن نسبتها إلى الجيوبوليتيكا[١٧] .

فالتطور التاريخي للمجتمعات لايحدث في محيط جدلية الروح ــ التاريخ بدلا من التاريخ ــ ولا داخل حدود المنهجية المغلقة . إن المجتمعات تتطور ولكنها تتطور فقط داخل حدود وجودها الجغرافي الذي يتحدد من منطلقين : الموقع الذي يتحكم في كيفية تقييم المكان الذي يعينه الموقع للمجتمعات وفي علاقات دول هذه المجتمعات بعضها ببعض . أى تأثيرها السياسي الجغرافي على سبيل المثال . وثانيا الظروف الداخلية ... البيئة مثلا التي تصف وتضع الحدود على الموارد والامكانيات المحتملة . وهى عوامل سوف يتم تعديلها وتكييفها طبقا لاعتبارات ديموجرافية .

٢ ــ ٢ (جـ)
لحظة جدليات عوامل الاستمرارية والتحول

بمعنى آخر يمكن الاحتفاظ بالاستمرارية الاجتماعية من خلال عملية تطور تمر بتحولات جذرية ابتداء من أشكال الانتاج (وهى حاسمة في المثال الأخير) وتصل إلى الحدود التي يحددها مستوى نمو وتطور تكنيك الانتاج . وحتى نميز مايدعم وما يتم تدعيمه (وهى قضية مختلفة تماما عن قضية الثوابت التي يثيرها فيبر Weber) داخل نمط معين وبين مالم يوجد بعد ولكنه في الطريق إلى الوجود وماهو موجود الآن ولن يكون موجودا في المستقبل .. أن نميز بين هذه العوامل الأربعة عن غيرها أيا كانت القيمة النسبية لهذه العوامل الأخرى في أى حقبة تطور تاريخي معينة .. هذه هى المهام الأولى .

٢ ــ ٢ (د)
سوف يستعمل مفهوم الخصوصية في كل من المحيط المهيمن والمحيط التابع

إن الامبريالية هى نظام من الدول الامبريالية المهيمنة أكثر منها كيان أو وحدة موحدة . وقد كان

الأسلوب والوسيلة التي تمارس بها الدول الامبريالية هيمنتها مألوفة لدينا بعض الوقت . ومع ذلك لم يحدث إلا نادرا أن وجدت محاولات للربط بين هذا الجانب من الامبريالية وخصوصية الدولة القومية التي تمارسها . أي وضع وحالة الخطوط السياسية وتحليلها والاستراتيجيات والتكتيكات التي توصى بها والتنافس بين الامبرياليات المختلفة .

إن لدينا العديد من الأدوات الكاشفة غير أنه ليس هناك تفسير سوسيولوجي نستطيع أن نلجأ اليه . وهذا التصور يصبح أغرب عندما نعرف أن مارس ودوتوكفيل وفيبر (ناهيك عن ابن خلدون وأرسطو) الذين أشاروا اشارات دائمة في بحوثهم عن السياسات الأوروبية والغربية إلى الصلة بين طبيعة التطور التاريخي لكل دولة قومية (خصوصيتها) والعلاقات التي تقيمها هذه الدول فيما بينها فيما يتعلق بالقوة والتبعية .

إن كل شيء يحدث كما لو كان خارج أوروبا بعيدا عن الغرب . وقد اقتسمت كل الدول المهيمنة بالتساوي هذا العبء الذي يتحمله الرجل الأبيض إلى الحد الذي اشتركت عنده أكثر الدول تقدما في النظام الرأسمالي الغربي والأوروبي ككل في الاستغلال الشامل للدول التابعة . وفي هذه الحالة فإن استخدام مفهوم الخصوصية ينبغي أن يؤدي إلى أن نأخذ في الاعتبار التباينات الموجودة في جوهر النظام في الدول الامبريالية المهيمنة . وهذا بدوره سوف يسمح بمزيد من الدقة في تناول هذه التباينات .. في هذه الحالة النضال من أجل التحرر الوطني . لأن في ذلك تعمل أكثر القضايا أهمية في التاريخ المعاصر .. قضية العالمية والطموح الانساني مباشرة على تقليل تأثيرات القمع .

إنك تستطيع أن تقول ماشئت عن حركة التاريخ ولكن التحليل النقدي الذي يستطيع أن يكشف ويقسم ذلك فإنه شيء يخشى منه .

وعلى الجانب الآخر من النهر في المحيط التابع الذي يضم الجزء الأعظم من القارات الثلاث لآسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية تتحرك الجدلية الاجتماعية على محور تشكله الحركات الوطنية بأوسع معنى لهذا المصطلح : التكوين ، اعادة التكوين والتجميع واعادة التجميع ، بعث الأمم وحركات التحرر الوطني وحركات المقاومة الوطنية ، والثورات الوطنية والثورات الاجتماعية والوطنية إذن ليست هناك أية صعوبات . فمفهوم الخصوصية يعمل إذا جاز القول في قلب المحيط الذي هو ملكه .. وذلك لأن من أهم ملامح الحركات الوطنية هو تأكيدها على الهوية القومية وتحديد المشروع القومي والتغلب على قوة القرار القومي تحت قيادة البورجوازية الوطنية أو عمال المدينة والريف . (١٨)

وسوف تنشأ الصعوبة فقط عند التمييز بين هذا القبول الاجماعي القومي وبين دراسة نقدية تتناول الجوانب الايجابية والسلبية لمفهوم الخصوصية فيما يتعلق بقدرتها على ايجاد حل لواقع التبعية أو الفشل في ذلك .

وليس هناك أهم من المقارنة بين مصر محمد علي ويابان ميجي في القرن التاسع عشر سوى المقارنة الأشمل التي لابد أن تكون بين التطورات المختلفة جدا والموازية في نفس الوقت التي أدت إلى فتح أبواب

الصين واليابان في النصف الثاني من القرن التاسع عشر . وهناك العديد من الحالات الأخرى . أى بمعنى آخر من المهم جدا أن نفهم لماذا تسمح الخصوصية لدولة ما أن تتطور من التبعية إلى الاستقلال ، أى تركد أو تتجمد ، أن تجرب المصاعب والتراجعات بأساليب تبدو في ظاهرها غاية في التعارض حتى أنها غالبا ماتنسب إلى الأزمة وحدها .

٢ ـ ٣ مرحلتا جدلية الامبريالية

يبين علم اجتماع الامبريالية أو سوسيولوجيا الامبريالية على أساس مفهوم الخصوصية وبمساعدته .. هذا المفهوم الذي لابد من النظر اليه من زاويتين في مرحلتين : ١ ـ لحظة أو مرحلة التحليل البنائي لجدلية الامبريالية الذي يسمح بوضع العنصرين المكونين ـ المحيط الامبريالي المهيمن . والمحيط القومي التابع ـ حول عاملين : الخصوصية (العامل الداخلي وميزان القوة العالمي « العامل الخارجي ») .

٢ ـ لحظة أو مرحلة الديناميكية الواقعية لهذه الجدلية أو التضاد بين هذين المكونين وتطورهما .

٢ ـ ٤ المحيط التابع : الحركات الوطنية

إن أى تحليل بنائي لجدلية الامبريالية سوف يسعى إلى تحديد البناء الداخلي لكلا المحيطين اللذين يشكل التضاد بينهما لب جدلية الامبريالية .

٢ ـ ٤ (أ)

يعد محيط المجتمعات القومية التابعة الأساس ونقطة البداية في نفس الوقت : فالتكوينات الاجتماعية القومية تشكل في حقيقة الأمر النسيج الأساسي للجدلية الاجتماعية على مر التاريخ . وسوف يظهر أن ذلك سيستمر على ماهو عليه في المستقبل القريب .

ومع ذلك فينبغي أن نوضح أننا لاتناقش «الأمم» بالمعنى الأوروبي للكلمة ولكننا نناقش «التكوينات القومية» التي حددنا سلم أنماطها في البداية . وينبغي أن نؤكد مرة أخرى على أن الأساس ليس حقيقة التبعية ولكن الأساس هو وجود مجتمع قومي واستمراريته . هذه المجتمعات القومية كما نعرفها اليوم تتوزع بالتساوي بين كل من المحيطات المهيمنة والتابعة . وبالمثل فإنه من الواضح أن المجتمعات القومية في المحيط التابع اليوم هى التي تطرح بقوة مطلب الوجود القومي المحكوم ذاتيا إلى حد أن التطور البنائي للامبريالية المهيمنة يمنحها فرصة أعمق للنفاذ وأكبر أثرا مما كان عليه الأمر في العصر الكلاسيكي للاستعمار .

وهكذا فإنه في المجتمعات القومية للمحيط التابع التي تعد أيضا أكثر عددا بالمعنى الديموجرافي يطرح بعد الخصوصية الداخلي بأعظم تأثير حيث يكون النضال الوطني نفسه منظما على أساس الشخصية القومية والتغلب على الهوية القومية وسلطة القرار القومي سواء فيما يتعلق بالبناء القومي أو

إعادة البناء وإعادة التجميع أو البعث القومي .

ماذا عن العامل الثاني ؟ هنا أيضا تشير الدلائل إلى أن المجتمعات القومية في محيط التبعية تعي بحرص الاطار الجيوسياسي للقيود الخارجية التي تعمل في وسطها . أن تقدم الامبريالية المهيمنة في حد ذاته يجعل ذلك أمرا حتميا . وقبل أى شيء فإن هناك قوتين ضاربتين نوويتين تواجهان الصين (الاسطول السابع) والاسطول السادس الرابض على سواحل العالم العربي . ومع ذلك فإنه لمن الجدير بالاشارة في نفس الوقت أن نقول إن هذه الدرجة العالية من الوعي على المستوى القومي تكون مصحوبة ببعض الالتباس وبعض اللين داخل الطبقة السياسية . ويكمن تفسير ذلك في جزء منه في هذا الدور غير المتناسق الذي تلعبه العلوم الاجتماعية والتي تتركز في مراكز ثقافية يقع معظمها في المحيط المهيمن .

على أن النظرة إلى علاقات القوى العالمية التي طورها مفكرو وسياسيو محيط التبعية تعتمد إلى حد كبير على مايسمى بالمعلومات العلمية التي يزودون بها والتي استمدت من رؤية مختلفة تماما .

وهناك المزيد : فإذا تمحصنا في الديناميكية الواقعية للحركات الوطنية داخل محيط التبعية فإنه سوف يكون واضحا أن الثورات الاجتماعية والوطنية في هذه الدول عادة ماتتجه إلى اتباع أحد طريقين ، إما طريق الصيغ العديدة للخط العام الذي يستمد الهامه من بؤرة ثورية قوية (الاتحاد السوفيتي ــ الصين) وإما من جهة أخرى طريق التطوير القومي الذاتي للخط العام . وفي الحالة الأولى سوف تتأثر رؤية علاقات القوى العالمية بقوة بالبؤرة الثورية الأساسية كما يتم التعبير عنها من خلال الحزب وجهاز الدولة إلى الحد الذي تعزز فيه هذه الرؤيه لعلاقات القوى العالمية منظور وارادة وسياسة الدولة .. أى دولة محتملة في علاقاتها بأى نظام اجتماعي أو أيديولوجي تؤيده .

وبعد ذلك فسوف يكون التقييم الزائد عن الحد أو التقييم الضعيف الذي يشكل طبيعيا جزءا من الرؤية العامة له صداه على المستوى الوطني أيضا .

ومع ذلك فإنه يمكن البدء في مشروع قد يبدو غير قابل للتحقيق في إطار توازن القوى العالمي (فيتنام على سبيل المثال) وتنفيذه اعتمادا على إرادة القيادة الثورية الوطنية لفيتنام . وفي نفس الوقت اعتمادا على التأييد والمؤازرة المشتركة والأساسية لكل من الصين والاتحاد السوفيتي . ومن جهة أخرى فإنه ما قد يبدو غير قابل للتساؤل بمعنى الحقيقة السياسية ــ مثل حرب العصابات التي تزعمها جيفارا في أمريكا اللاتينية ــ ربما يجد نفسه أيضا مدفوعا إلى النمو داخل حدود رشيدة عقلانية : على سبيل المثال داخل حدود عامة للجبهة الشعبية والوطنية كما حدث في ظروف مختلفة وبأساليب مختلفة مع كل من فيدل كاسترو وسلفادور الليندي .

ويتبع ذلك مبدأ أساسي هو : أنه لايمكن معرفة معايير كل من هذين العاملين : الخصوصية وتوازن القوة العالمي معرفة موضوعية وقياسها بصورة فعالة في العملية الواقعية لجدلية الامبريالية إلا فقط عندما تكون قيادة النضال الثوري وقيادة حركات التحرر الوطني في أيدي قيادة وطنية شعبية مستقلة .

٢ ــ ٤ (ب)

خلال عملية حصر التطور التاريخي للتكوينات الاجتماعية في أنحاء العالم فإن لحظة تقسيم العمل في المجتمعات البدائية .. تلك اللحظة التي تتكون فيها الطبقات الاجتماعية وبالتالي جهاز سلطة الدولة تكون مصحوبة على المستوى الاجتماعي الداخلي (ثم بعد ذلك على المستوى الدولي) بظهور ظاهرة الصراع من أجل الهيمنة بين وحدات اجتماعية سياسية متعددة . لذلك فإن المحيط المهيمن لايوجد إلا فقط بعد وجود المجتمعات القومية ولكنه يتبعها بارتباط وثيق لأنها هي ذاتها الحالة التي ترتبط فيها بنائيا ظواهر التنافس والتوسع والسيطرة والهيمنة بوجود الدولة .

وعلى مر تاريخنا المعاصر كشفت الهيمنة عن نفسها بأسلوب كلاسيكي كظاهرة سياسية وثقافية وأيديولوجية إلى جانب شكلها الامبريالي الذي حلله لينين .

وسوف نتطرق في الجزء القادم (جزء ٢ ــ ٥) إلى طبيعة الامبريالية في الوقت الحالي بعد أن أصبحت ظاهرة لها سيطرة عالمية وليست فقط مجرد تغلغل مالي واقتصادي وسياسي . أما الآن فإنه يجدر التطرق إلى العوامل الداخلية والخارجية التي تحكم محيط الامبريالية المهيمنة .

وفيما يتعلق بدراسة عامل الخصوصية فإن الاتجاه العام سوف يكون التقليل من أهمية هذا العامل حيث أن دول المنطقة الامبريالية المهيمنة التي ولدت عن طريق التوسع الأوروبي سوف تستمر في العمل في مناخ « العالمية » وهو أنسب مناخ لاخفاء طبيعة نظامهم المهيمن على باقي أنحاء العالم . إن تغلغلهم في محيط التبعية سوف يفسر على أنه تغلغل أملاه ذلك العبء الواقع على كاهل هؤلاء الرجال البيض الذين كرسوا أنفسهم من أجل مدنية وتحضير آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية من خلال الاستعباد . غير أن الأهم من ذلك هو أن الاصرار على خصوصية كل دولة من الدول المهيمنة في وقت الأزمة العامة سوف يكون من شأنه اضعاف الحالة بتفتيت المشكلة . وفيما عدا هذه الكليشيهات فإننا نعرف هذه الصراعات الدامية التي أدت إلى المواجهة فيما بين دول الغرب الرأسمالي والامبريالي في هاتين الحربين الممتدين واللتين رؤى أنه من المناسب وصفها بالحروب العالمية تمشيا مع الفكرة (العالمية) التي تقول بأن مايخص أوروبا يخص بالضرورة العالم أجمع . وتبدو الحالة أوضح بالنسبة لحرب ١٩٣٩ ــ ١٩٤٥ عندما اتخذ الصراع بعدا جديدا بسبب اتساع نطاق العمليات وبسبب الطابع العالمي للصراع ضد الفاشستية وفشل محاولة عزل الاتحاد السوفيتي .

وأخيرا كان المحرك أو الدافع الثالث الذي تأسس مباشرة على المعادلة العالمية التي تم الاتفاق عليها في يالتا عام ١٩٤٥ والتي كانت نتيجتها وهو أمر واقع سمح للغرب بالاستمرار في املاء المسار العام للتطور التاريخي ، أننا نعرف كيف عدل انتصار الثورة الصينية وتأسيس جمهورية الصين الشعبية في أول اكتوبر عام ١٩٤٩ هذه الخطة بشكل جذري لكنها في نفس الوقت لم تؤد إلى التخلي عنها . وإذا نظرنا إلى تجربتنا الخاصة المعاصرة فإننا سوف نعرف أنه توجد فوارق جذرية بين السياسات الاستعمارية لدول

مثل بريطانيا وفرنسا وبلجيكا وايطاليا وهولندا وبين تصرفات ألمانيا هتلر أو يابان تروجو . وهى الامبرياليات الكلاسيكية . وسوف نعرف أيضا التطور العام للامبريالية الأمريكية الذي يجعلها متميزة عن كل ماعرف من امبرياليات .

إن هذا يمثل جرعة لابأس بها من الخصوصية (ولنتذكر أننا نتحدث عن أكثر الدول القومية الغنية في عالمنا المعاصر) حتى لو كانت تختفي وراء قناع الرغبة في عدم الاستعراض وأن تظل على هذا الجانب من الخط في الوقت الذي يكون فيه التحرر والثورة التي تنفجر في مواجهتها على نفس القوة من العمق والجذرية . وينطبق الحال على العامل الخارجي ــ توازن القوة العالمي .

وفيما عدا الولايات المتحدة ــ وهى «أمة جديدة» ــ عادة ماتتجه الدول الامبريالية المهيمنة إلى اخفاء تفوقها الواضح تماما . وهذا يتطلب منا أن ننظر إلى مجموعة كاملة من العوامل التي سوف تكشف توازن القوى الحالي في العالم . وهى مستوى النمو الاقتصادي والثقافة والأيديولوجية والمعتقدات الفكرية والتاريخ واسطورة التراث الخ .

إن الامبريالية المهيمنة سوف ترغب في أن تكون مقبولة كوريث شرعي للتفوق التاريخي لأوروبا والغرب وليس كجهاز قوة يحارب من أجل الحفاظ على سيطرته من خلال الاستخدام المحسوب الفاتر لأقوى وسائل العنف التي عرفها الانسان في تاريخه .

إنه لمن الواضح أننا أبعد مانكون عن المزايا التي يكشف عنها التحليل البنائي الذي تم في إطار المجال الامبريالي . هذا المحيط المهيمن أو هذه الامبريالية المهيمنة تقدم من جهتها صورة قاصرة تماما عن مواقعها وامكانياتها الفعلية وعن أعمالها وسلطاتها . وهكذا فإن الطريق يكون مفتوحا أمامنا لنلقي بعض الضوء على الديناميكية الملموسة لجدلية الامبريالية .

٢ ــ ٥ المجال المهيمن : الامبريالية المهيمنة

إن الدراسة الصحيحة لجدلية الامبريالية في عصرنا ينبغي أن تعكس الترتيب في عرف كل من العاملين المكونين للجدليه ، حيث أنه من الواضح أن الحركات الوطنية المعاصرة تستمد فعاليتها ــ بالتحديد من أخذ الامبريالية ، المهيمنة في الاعتبار (على الرغم من أن ذلك ليس سبب وجودها كما أكدنا فيما سبق في قسم ٢ ــ ٤ (أ)) .

وبعد التأكيد على ذلك وحتى نستطيع أن نحافظ على ذات الاطار المقارن للحظتى التحليل فإننا سوف ندرس كلا من هذين العاملين بنفس الترتيب الذى عرضنا به من قبل :

٢ ــ ٥ (أ)

أولا وقبل كل شيء : الحركات الوطنية في مجال التبعية (العامل الداخلي) . وسوف نحتاج هنا لأن نقرر كيف كان لنا أن نميز بينها وبين غيرها من العوامل الأخرى للجدلية الاجتماعية وهو ماأشار اليه

كل من كونت Conte وسبنسر ومتى دير خايم Durkheim على أنه الديناميكية الاجتماعية .

إن باستطاعتنا أن نميز عدة أنواع مختلفة من الديناميكية وبالتالي عدة أنواع مختلفة من الحركة الاجتماعية : حركات الجماعات أو الطبقات في المجتمع والحركات السياسية بمعناها المجرد والحركات الثقافية والفلسفية والدينية والأيديولوجية ، وحركات الجماعات الاجتماعية من غير الطبقات الاقتصادية ، الاجتماعية . وهي الجماعات التي تتشكل على أساس معايير ديموجرافية وعرقية وجنسية على سبيل المثال .

إن كلا من هذه الأنماط المختلفة للحركات يظهر بصورة أو بأخرى محدودا في فعاليته وقوته واستمراريته فيما يتعلق بعمقه وتأثيره أو بمعنى آخر فيما يتعلق بمدى كفايته الاجتماعية .

وأحيانا وإن كان ذلك لايحدث إلا نادرا تعترضنا ظواهر تتميز بمستوى عال غير معتاد من التركيز والتماسك التنظيمي وذلك على الرغم من خصائصها القطاعية الأخرى التي تحد من اتساع وامكانيات نموها . وكوميون باريس مثل على ذلك . حيث نرى هنا بوضوح عند أية نقطة تستطيع الحدود التاريخية الموضوعية كحركة مثيرة كثيرة خلاقة كهذه سواء فيما يتعلق بالقطاعات المشتركة فيها أو فيما يتعلق باستمرارية وكثافة الحركة بمعنى اجتماعي أوسع (اطار التكوين الاجتماعي القومي . الأمة ككل) أن تنتقص بشكل مباشر من فعالية الحركة ككل . لذلك فهي تمثل النقطة الأمثل للحركات الاجتماعية غير القومية(١٩) .

ولافائدة من الغضب . فالمشكلة الأساسية للجدلية الاجتماعية في الواقع يمكن تحديدها في أنها مشكلة التوصل إلى خليط يجمع بين المدى والكثافة والاستمرارية . أي أنها مشكلة البحث عن تحالف يضم أوسع مدى ممكن من القوى بهدف أن يأخذ هذا التحالف على عاتقه القيام بأعلى مستوى ممكن من النشاط إلى الحد الذي تستطيع فيه هذه القوى أن تتوحد حول أهداف قادرة على إثارة كثافة عمل معنوي . وهذه بالمعنى الدقيق المحدد هو الطابع والدور المميز للحركات الوطنية في أي مكان وفي أي وقت تنشأ فيه وسواء كانت حركات تحرر وطنية أو جبهات عسكرية وسياسية وطنية حيث يكون هدفها بناء دولة قومية واعادة بناء الجماعية القومية والمقاومة الوطنية والثورة الوطنية بالارتباط مع ثورة اجتماعية الخ .

هنا ... وهنا فقط يكون لنا اطار من الانجازات التاريخية الضخمة التي أمكن تحقيقها نتيجة تكوين أوسع جبهة ممكنة من كافة أشكال الحركات الاجتماعية غير القومية : من الأتاتوركية في تركيا إلى الماوية في الصين إلى الناصرية في مصر إلى الكاستروية في كوبا .. في كل أشكال المقاومة الوطنية أو النضال من أجل التحرر الوطني في أوروبا النازية أو في الجزائر أو في فيتنام والهند الصينية وشيلي عبر النطاق الكامل للتكوينات الاقتصادية الاجتماعية والنظم الأيديولوجية والسياسية .

وهكذا نأتي إلى جوهر الموضوع : إن الحركات الوطنية هي المنبت الأساسي الذي تتكشف من

خلاله الجدلية الاجتماعية في أوقات الامبريالية المهيمنة والثورات . وهكذا فإنه يمكن النظر إلى العامل الداخلي للحركات الوطنية على أن نتيجة الاندفاع الأقصى إلى الاستقلال الوطني الذي يشكل في حد ذاته أعلى درجة من التعبير عن هذا الخليط من المدى والكثافة والاستمرارية . الذي يمكن لأى حركة اجتماعية أن تكتسبه في تاريخنا المعاصر .

٢ ــ ٥ (ب)

وعلى المحور الآخر فإن الامبريالية المهيمنة ــ العامل الخارجي ــ تبدو شيئا مختلفا للغاية عن سابقاتها أى عن الاستعمار والامبريالية التقليدية .[٢٠]

ومصدر الاختلاف هنا هو التطور التكنولوجي الذي يدعم سلطة الدولة ككل في قلب العملية الاقتصادية . وهناك عامل واحد حيوي هو أنه لأول مرة في تاريخ الانسان اتحد العالم منذ منتصف القرن التاسع عشر وإلى مابعد . فقبل مائة عام من هذا التاريخ ــ ولنأخذ نقاط حدودنا من البيان الشيوعي لعام ١٨٤٨ وتأسيس جمهورية الصين الشعبية في عام ١٩٤٩ ــ كان العالم يتشكل من أوروبا وأمريكا الشمالية والممتلكات الأوروبية في أفريقيا وآسيا . وكان أكثر من نصف البشرية ونصف شعوب أراضي العالم يعيش في الظل (لم تدخل أمريكا اللاتينية الوعى السياسي العالمي إلا في سنوات مابعد الصين) . وخلال الجيلين الماضيين سمح التقدم في الصناعات الكيميائية والمعدنية والطبيعة النووية والتقدم في الاتصالات والألكترونيات .. سمح للتكامل العالمي أن يقطع مسافة طويلة . فاكتشفت مناطق هامشية وأقيمت علاقات اتصالية بنائية بين الشعوب والأمم والدول والثقافات . وانشئت قطاعات على نطاق واسع داخل السوق الدولية (القطاع الرأسمالي ، والقطاع الاشتراكي الأوروبي والقطاع الصيني حتى أصبح من المألوف أن نشير إلى التكامل في السوق العالمية أى في سوق واحدة تسيطر عليها الولايات المتحدة وحلفائها الرأسماليين في أوروبا وأمريكا) إلى جانب أشكال التطور والنمو الاقتصادي في فترة مابعد الاستقلال الخ ... هذا التطور وهذا التحول العميق في آلية العلم والتكنولوجيا يشكل بالقطع ثورة ... ثورة علمية وتكنولوجية تعد بدورها أساس ثورة صناعية ثانية في الدول المتقدمة صناعيا .

ولكن ماذا كانت انعكاسات كل ذلك على الظواهر الامبريالية ؟ كانت النتيجة الأساسية هى : تحريك مركز الحركة الامبريالية بعيدا عن « البناء التحتي » الاقتصادي الاجتماعي ومن اتجاه « البناء الفوقي » السياسي العسكري والأيديولوجي .

وفي الحقبة التاريخية التي حللها لينين كانت القوة الدافعة بوضوح هى الاحتكار ورأس المال ، أعلى مراحل الرأسمالية في ذلك ــ ومن هنا كانت التجليات الكلاسيكية(من تصدير رأس المال إلى الحروب بين الدول الامبريالية خصوصا حرب ١٩١٤ ــ ١٩١٨) .

أما الثورة التكنولوجية (التي تحدث فقط في دول المجال المهيمن وفي الاتحاد السوفيتي والصين بعد انشاء نظام الدول الاشتراكية) فإنها سوف توفر في نهاية الأمر أدوات تحقيق حلم الهيمنة .. حلم كل الدول المهيمنة المحتملة وهو اندماج الصورة الكاملة للجدلية الاجتماعية في المجال المهيمن ككل على أساس

نظرة عالمية مشتركة وارادة سياسية وجهاز سلطوي للنظام المركزي المهيمن . ومالم تستطع انجلترا فيكوريا أن تتصوره إلا بشكل غير كامل في عصر سيد البحار والحكومة غير المباشرة وأسلوب الحياة الانجليزي أمكن تحقيقه في فترة مابعد حرب ١٩٣٩ ــ ١٩٤٥ بواسطة الولايات المتحدة .. مستودع القوة الموروثة للتاريخ الغربي ، ولقد أوضح ذلك العمل الحديث الهام الذي أصدره جابرييل كولكو وهاري ماجدوف ولجنة الباحثين الآسيويين الموجودة في **The Bay area Institute** في بيركلي . ومن وجهة نظر أخرى بواسطة ج ماكنمارا وغيره .

وبمعنى آخر فإن الثورة العلمية والتكنولوجية أدت إلى وجود آداة جديدة ــ المؤسسة الصناعية العسكرية ــ لممارسة سلطة الهيمنة السياسية ولتحل محل طبقة الاحتكار الفردية التي سادت في الفترة السابقة . ذلك لأن الجهاز العسكري يبدو هو الوحيد القادر على تقليل التعدد وتوحيد الكيان وفرض الاتجاه السياسي العام بسبب استعداده التكنيكي (السلاح والتكنولوجيا) ، وأهدافه التقليدية وامتداده في المساحة (جيوبوليتيكا) ، ودرجة عقلانية التنظيم العليا . وقد كان ظهور مؤسسة القوة هذه في المرحلة الأولى داعيا لتدعيمها عن طريق تقسيم العالم بعد يالتا والثورة الصينية إلى نظامين اقتصاديين اجتماعيين ضخمين . وأكثر من ذلك فإن ممولي وقائدي الصناعة كانوا في حاجة إلى درع جديد تماما يعزز هيمنتهم في وجه تحالف الدول الاشتراكية والحركات الوطنية المعادية للامبريالية .

إن هذا التحليل الأولي يؤدي مباشرة إلى البحث عن الدوافع . والتحليل الاحصائي المقارن يكشف عن أنه إذا كان حجم الفوائد التي تراكمت بواسطة الامبريالية في مجال التبعية قد زادت بصورة ملحوظة (كنتيجة في جزء منها لفتح مناطق كانت هامشية للتغلغل الاستعماري) ، فإن نسبة هذه الفوائد العائدة على الناتج القومي للدول الرأسمالية الأساسية في انخفاض . وبمعنى آخر فإن الدافع لم يعد دافعا ماليا واقتصاديا فحسب ــ وفي حالة الولايات المتحدة لم يعد هذا الدافع دافعا أساسيا رغم أنه لايزال دافعا مسيطرا بالنسبة لبعض الدول الامبريالية الأقل أهمية من الولايات المتحدة . إن الامبريالية المهيمنة لم تعد تحشد كل قوتها من أجل ضمان سيطرتها على السوق الفيتنامية ولا لضمان تدفق البترول من جنوب شرق آسيا أو الشرق الأوسط . فالقضية أصبحت على مايبدو قضية من نوع مختلف تماما . أي أنها قضية التحكم في توجيه وتنظيم عملية التنمية العالمية وحتى قرارها على أساس احتكار القطاع المتقدم للمعرفة العلمية وللابداع الفكري .

وإذا كانت الثورة في وسائل الاعلام قد جعلت من الممكن الوصول إلى أبعد الأماكن على الأرض فإن محتوى ماينتقل من مدى المجال المهيمن يستطيع أن ينفذ إلى أعماق الشعوب والأمم والثقافات . وبذلك يكون باستطاعتها أن تفرض الحدود على فكرها وعلى مداركها وأحاسيسها العاطفية إلى جانب طرح حلول وصيغ وأساليب ليست مناسبة لها . ومن هنا تبدو أهمية عامل البناء القومي . وفيما عدا حساب مستويات فائض القيمة فإنه لاينبغي علينا أن نغفل عن رؤية الدور الأساسي الذي تلعبه الامبريالية المهيمنة في التحكم في عملية التوجيه والقرار والتنظيم للتطور العالمي .

إن الامبريالية المعاصرة في معناها الحقيقي ماهي إلا امبريالية مهيمنة تمارس أقصى درجات العنف المرشد في أعلى مستوى له منذ أى وقت مضى ومن خلال القوة والسيف ولكن أيضا من خلال محاولة السيطرة على القلوب والعقول . ذلك لأن محتواها يتحدد بواسطة العمل المشترك بين المؤسسة الصناعية العسكرية والمراكز الثقافية المهيمنة في الغرب وجميعها قام على أساس مستويات متطورة من التقدم الذي حققه رأس المال الاحتكاري ودعمته كلا من مزايا الثورة التكنولوجية والعلمية والثورة الصناعية الثانية ذاتها .

ولأول مرة في التاريخ أدى هذا الاقتحام إلى وجود وسائل السيطرة بقاعدتها في التحكم في الفضاء . ومن هنا جاء انبعاث الجغرافيا السياسية .

٢ ـــ ٦ تقدم النظرية

وعندما يأتي قطبا الحركة الواقعية للتاريخ في العالم المعاصر (على عكس الترتيب المنهجي للعناصر في المجال النظري الذي يستجيب للاحتياجات الأيديولوجية المجرده) وجها لوجه فإن نتائج هامة لابد أن تظهر على المستوى النظري . فقد وصلت التناقضات الاجتماعية ـــ الجدليات الاجتماعية إلى مستوى من الكثافة والمدى والعمق هنا لم يكن معروفا في أى وقت مضى من تاريخ الانسانية . ومعنى ذلك أنه عند هذا المحور بالتحديد للجدليات الاجتماعية يحتاج البحث أن يمتد إلى أكثر الظواهر الاجتماعية وضوحا في مغزاها وإلى أكثر التناقضات ثراء في المشكلات والمنظورات . هذا هو المجال الذي يعد أكثر خصوبة في الاستكشافات الجديدة والذي يعد أيضا أكثر المجالات الصالحة كأساس لوضع نظرية عامة للمجتمعات تجمع بين أعلى درجات التعارض في إطار أكبر مساحة اجتماعية عيانية .

يكمن اذن مستقبل النظرية السياسية والاجتماعية في الدراسة العلمية لعلاقات القوى الدولية ـــ علم اجتماع العلاقات السياسية الدولية ـــ والتي يعد جوهرها الأساسي سوسيولوجيا جدليات الامبريالية والحركات الوطنية .

إننا لم نعد نتناول « المناطق التخصصية » ولكن ينبغي أن تكون كافة محاولات التنظير القائمة حاليا أو التي ستحدث في المستقبل مرتكزة على هذا المجال الجدلي الذي يعد في نفس الوقت أوسع اطار عام للجدليات الاجتماعية ومحتواها الحاسم . وهكذا فإنه مامن شيء له قيمة ومن ثم مامن عمل نظري يمكن أن يتم خارج إطار العالم الواقعي .

إن في استطاعتنا أن نقيس إلى أى مدى وصلنا خلال القرن الماضي ولكن تقدم النظرية يسير دائما مع خطوات العالم .

٣ ــ اطار القوة : ملاحظات نحو المستقبل

٣ ــ ١ ادراج النظرية في العالم الواقعي

سوف يكون واضحا أن محتوى العمل الذي لابد من اتمامه من أجل ايجاد تفهم فعال ودقيق لسوسيولوجيا الامبريالية أى حتى نضع نظرية سوسيولوجية تعتمد بشكل صارم من الناحية البنائية على ديناميكية اطار العلاقات الجدلية للقوة في العالم . وكما هو الحال في كافة مجالات علم الاجتماع السياسي (وهنا أكثر من أى مجال آخر) يعد العمل النظري عملا عضويا ومكملا للمعرفة بالسياسة .

إن الصعوبات تنشأ مباشرة من هذا الارتباط العضوي : من جهة نتيجة ظهور الشرق والقارات الثلاث المنسية في العالم المعاصر ، ومن جهة أخرى من الثورة العلمية والتكنولوجية في المحيط المسيطر . وهما اللتان أديتا إلى اضطراب ميزان القوة العالمي . بالاضافة إلى ذلك فإن هذه العملية قد اكتسبت في جيل واحد سرعة متزايدة .

لقد تغير كل شيء تقريبا في العالم . غير أن هذا التغير في حد ذاته ليس عملية ثابتة أو ظاهرة تحدث لأول مرة ، ولكنها ظاهرة مستمرة في التفوق على نفسها . كيف اذن نستطيع أن نبنى نظرية للامبريالية على مثل هذه الأرضية المتحركة ؟ يحدث ذلك فقط بالوصول إلى تفهم نظري للطابع الجدلي العميق للنشاط النظري نفسه كما يحدده تطور العالم الواقع أى بإدراك أن العمل النظري إذا كان له أن يتحول إلى مثالية ميتافيزيقية لايستطيع أن يشمل بناء وظيفة بنائية جديدة أيا كان مظهرها الأيديولوجي . كما أنه لايستطيع عكسيا أن يظل عند مستوى الانطباعية المرنة حتى لو ارتدى الألوان الظواهرية .

إن نقد المحور النظري لمجال علمي معطى بواسطة ادماج حركة العالم بالمعرفة التي اكتسبناها عنه لابد أن يضمن مستوى أعلى أو تركيبا جدليا من المعرفة النظرية أكثر تطورا ، والذي يعد في نفس الوقت شكلا من أشكال المعرفة المتكاملة تاريخيا لظاهرة معطاة في وقت محدد من التاريخ وفرضية علمية يمكن الانطلاق منها إلى تحقيق مستقبلي لما في عملية الحدوث ولم يأخذ بعد شكله المحدد . هذا هو الاسلوب العلمي في العلوم الطبيعية . غير أن تبنى هذا الاسلوب في العلوم الاجتماعية لايزال يتراجع في يومنا هذا . أو يخضع للأيديولوجية السائدة التي ذهبت تبحث عن عقيدة جديدة في نفس اللحظة التي يبدأ فيها الغطاء الخاص الضامن للعالمية المتمركزة في الغرب في التصدع .

ومن خلال دراسة الخطوط النشطة للقوة في قلب جدلية الهيمنة الامبريالية والمحيط الوطني يمكننا أن نحدد بعض قضايا البحث . ونبدأ في تطوير منظور خاص بإطار القوة في عام ألفين وفيما بعد .

٣ ــ ٢ نحو تعايش سلمي ثلاثي ذات متغيرات متعددة

منذ مؤتمر فيينا في عام ١٨١٥ وحتى مؤتمر يالتا في عام ١٩٤٥ اهتمت أوروبا أولا ثم الغرب ككل برسم خطوط مناطق النفوذ للدول الكبرى . وإذا كان مركز القرار السياسي قد اقتصر على أوروبا وبعد

معاهدة فرساى (١٩١٩) انتقل إلى أمريكا الشمالية . فقد ظلت مناطق النفوذ نفسها محددة للغاية : أوروبا وأمريكا الشمالية والمستعمرات الأوروبية ومناطق التبعية أساسا في أفريقيا وآسيا الجنوبية ولكن أيضا هنا وهناك في أقاليم أخرى نشأت في أعقاب التجارة ومواقع الحدود والقواعد العسكرية أو الحاميات .

وفي يالتا كان المنظور هو ذاته إلى حد كبير . فهناك كانت المهمة الأساسية هى تقسيم أوروبا إلى نظامين أيديولوجيين وسياسيين اجتماعيين على أساس خط تقسيم سواء كان خطا رسميا أو ضمنيا اعتمادا على القوة العسكرية لكل من المعسكرين (الأطلنطي ووارسو) . وفي هذه المناسبة أصبح البحر المتوسط وقبل ذلك المحيطان الهادي والأطلنطي تشكل جزءا من المنطقة الغربية . فيما عدا ذلك فقد كان الموقف أقل وضوحا . فلم ينظر حتى بعين الاعتبار إلى الصين (كان ذلك في عام ١٩٤٥) بينما استمرت آسيا كما كان الحال من قبل أرض الصيد الخاصة بالامبرياليات الكلاسيكية ، تماما مثل أفريقيا والعالم العربي حيث لم يكن مسموحا تحت أية ظروف أن يخرجوا عن مجال النفوذ الغربي . أما أمريكا اللاتينية فلم يأت حتى ذكرها ولا أية منطقة وراء المحيط الهندي ، سواء نصف الكرة الجنوبي أو المناطق القطبية .

إن حجم المساحة التي تم توزيعها فيما بين عامى ١٨١٥ ـــ ١٩٤٥ تعكس مباشرة حجم التوسع الغربي . ومع ذلك فقد كانت وجهة النظر السائدة في يالتا هى أنه مالايخضع للسيطرة الغربية لايمكن أن يشكل موضوعا مستقلا في التاريخ السياسي . وهكذا بالتالي لايمكن أن يصبح مركزا للقرار على المستوى الدولي .

إن انتصار الثورة الصينية في عام ١٩٤٩ كان خليقا به أن يصبح نقطة تحول في التاريخ العالمي . وبالتحديد لأنه وضع الشرق الثوري المنبعث من جديد (مجال التبعية) في قلب العملية السياسية الدولية .

ومنذ عام ١٩٤٩ حتى عام ١٩٧٠ ـــ أى جيل بالكاد ـــ تغير التوازن في أعقاب فشل كل من الثورات والثورات المضادة . وبدا أنه تم الوصول إلى حد أو إلى بداية لما ظهر بعد ذلك على أنه ميزان قوة دولي جديد وبما يحدد علاقات القوة في هذا النصف الأخير من القرن العشرين : اقامة السلطة الشيوعية في الصين ، ودعم فيتنام ، والوجود التلقائي للنظامين الأيديولوجيين والسياسيين في أوروبا واستمرارية الحركة القومية المعادية للامبريالية وترسيخها في آسيا والعالم العربي وأفريقيا . ثم وصول أمريكا اللاتينية إلى المسرح وانتهاء عملية تهميش تلك الدول التي اختفت في يالتا (ألمانيا ، اليابان ، ايطاليا) واستقلالية فرنسا ديجول وظهور أهمية العامل الثقافي (في الثورة الصينية ، ولكن أيضا في البحث عن الذات الأوروبية الخ) .

إن الخطوط الأساسية لتوازن القوة العالمي الجديد يمكن تحديدها ببساطة في الآتي :

٣ ـــ ٢ (أ)

باستطاعتنا أن نحدد دائرة القوة الأولى في أوروبا حول الاتحاد السوفيتي . وتضم هذه الدائرة محورين

أساسيين للتناقض وبالتالي للتعايش مع محور فرنسا الاتحاد السوفيتي التقليدي في أعقاب انشاء « المقاومة الديجولية » ، ولكن قبل ذلك محور ألمانيا الاتحاد السوفيتي الذي جاء نتيجة قرار جماعي اتخذته الطبقة السياسية في الاتحاد السوفيتي بضرورة اعطاء قوة دفع للنمو الصناعي والعلمي والتكنولوجي . وهو النمو الذي لاتستطيع أن تساهم فيه سوى ألمانيا الاتحادية في إطار سياسة الأوستوبوليتيك وتحت حماية المظلة النووية السوفيتية .

إن هذه الدائرة سوف يكون من شأنها ممارسة نفوذ مباشر على المناطق التالية : البحر المتوسط ، الشرق الأوسط والأدنى ، وشبه الصحراء الأفريقية والمحيط الهندي وشبه القارة الهندية في آسيا . ثم تأثير أكثر محدودية على أجزاء من الأطلنطي الشمالي والأوسط وجزء من أمريكا اللاتينية وجزء لابأس به من المنطقتين القطبيتين .

٣ ــ ٢ (ب)

دائرة القوة الثانية يمكن أن تتشكل من آسيا في تجمعها حول الصين لتضم محورا أساسيا واحدا للتناقض وبالتالي للتعايش : المحور الياباني الصيني . فبعد انتصار الثورة الثقافية فتحت الصين أبوابها للعالم وواجهت ضرورة اعطاء حافز قوى للتنمية الداخلية في المجالات الصناعية والعلمية والتكنولوجية . ولقد كان هذا هو دور اليابان بمجرد أن يستطيع رأس المال الياباني الضخم أن يؤكد استقلاليته عن الولايات المتحدة . إن هذه الدائرة سوف يكون من شأنها ممارسة سيطرة مباشرة على آسيا والمحيط الهادي بالاضافة إلى شرق أفريقيا وعلى مدى مساحة القارات الثلاث بصفة عامة .

٣ ــ ٢ (جـ)

أما أمريكا فسوف تشكل حول الولايات المتحدة الدائرة الثالثة للقوة ، وسوف ينشأ التناقض ولكن ليس بالضرورة الحاجة إلى التعايش بين الولايات المتحدة من جهة وكندا والدول الاشتراكية وأخيرا البرازيل من جهة أخرى . وهنا سوف تمارس الولايات المتحدة نفوذها مباشرة . ومن هذا المنطلق يصبح من المهم أن نشير إلى التوزيع الجديد للقوة داخل محيط الهيمنة في شكل « مثلث مقلوب » . فقد استبدل مثلث يالتا الذي كانت أوروبا والولايات المتحدة تشكلان قطبيه الشماليين بينما تعد أفريقيا نقطة التقائه الجنوبية بمثلث آخر والولايات المتحدة هي نقطة التقائه الشمالية . في حين تتكون زاويتاه الجنوبيتان من منطقة الهادي وأفريقيا شبه الصحراوية . أى نصف العالم . وفي واقع الأمر فإن قاعدة هذا المثلث تتسع لتضم كل المحيط الجنوبي (جنوب الهادي استراليا ، أندونيسيا ، أفريقيا الجنوبية ، جنوب الأطلنطي وأمريكا الجنوبية) إلى جانب جزء لايستهان به من المنطقتين القطبيتين الشماليتين .

٣ ــ ٢ (د)

وداخل إطار القوة هذا بأقطابه الثلاثة الرئيسية (الصين ، الولايات المتحدة ، والاتحاد السوفيتي) لابد من ايجاد نمط آخر من التعايش . فبدلا من التعايش الثنائي السلمي سوف نجد من جهة تعايشا

سلميا ثلاثيا . ومن وجهة أخرى شكل أو عدة أشكال من التعايش السلمى الجزئى داخل كل محيط للقوة على حدة . ومما لاشك فيه أن التحرك من تعايش سلمى ثنائي ثابت أساسا إلى هذا التعايش السلمي الثلاثي ذى التنوعات العديدة سوف يسمح بالضرورة بتفاعل دقيق ومتنوع للتبديلات والتكوينات الجديدة : بمعنى أن التوازن العالمي المستقر الذي نشأ في يالتا سوف يتضمن وسوف يدخل العالم بسرعة حقبة تاريخية من الحركة العظمى التي سوف يفتح فيها نمو القوة الكامنة الذي عرقلته الدول الأساسية الطريق إلى جدليات أكثر تهذيبا للحيادية والاستقرارية . وهى جدليات سوف تتمكن الحركات الثورية والوطنية في عالم التبعية من أن تستمد منها بعض المميزات بمجرد أن تستطيع فهمها وذلك من خلال تكوين التحالفات الدولية والجبهات التي تكون في وضع أمثل يمكنها من دعم الاندفاعة الأصلية القوية تجاه الثورة والتحرر .

إن الدراسة الدقيقة لكل من المحيطات السياسية الجغرافية الكبرى الثلاثة سوف تمكننا من تحديد مكان منطقتين أساسيتين يشكلان — أعلى درجة من درجات التداخل الجدلي . وهما الشرق الأوسط والبحر المتوسط من جهة ومنطقة الهادي الوسطى والغربية من جهة أخرى حيث تتقابل بموضوعية مراكز القوة الأساسية الثلاث . ومن ثم فينبغي أن تحدث علاقات أكثر دقة للتعايش الاقتراني في مناطق تتسم بتناقضات داخلية حادة حيث تتحرك الكوامن العسكرية والثقافية والاقتصادية القوية . والتي تعد على نفس المستوى من الأهمية باعتبارها مفترق الطرق الذي يتقابل عنده محيطا الحضارة العظميان .. الشرق والغرب .

٣ — ٢ (هـ)

إن من المهم جدا عند تقييم علاقات القوة على مستوى المراكز الثلاثة الرئيسية للقرار السياسي أن نتجنب اغراء اللجوء إلى التفسيرات الميكانيكية المتطرفة . صحيح أن دائرتين من بين الدوائر الثلاث يقعان حول قطب من قيادة اشتراكية . وهو مايعني بوضوح أن قوة ونفوذ اثنتين من هذه الدوائر سوف يكون في صالح القوة الاشتراكية والسياسية التقدمية . ومع ذلك فإن الأمر لاينطوي على أن قوة الامبريالية المهيمنة سوف تتلاشى نتيجة ذلك . ولكن مايمثله ذلك بالفعل هو درجة أعلى من التناقض ودرجة أقوى من الخصومة والعداء : لقد تزايدت القوى الاشتراكية التقدمية والايجابية سياسيا بشكل ملحوظ وخصوصا منذ تلك اللحظة الحاسمة التي لم يكن هناك مفر منها عندما بدأ البحث عن أشكال جديدة للتحالف داخل جبهة العالم الاشتراكي . ومع ذلك فإن قوى الامبريالية المهيمنة الملتفة حول الولايات المتحدة لاتضعف نتيجة لذلك لأن انتهاء المواجهات العسكرية الاستراتيجية الضخمة قد أدى إلى توزيع القوة على مختلف المستويات . وعلى نطاق عالمي بدلا من تركيزها . ومع ذلك فإنه يظهر أن نمو امكانيات النظامين الأيديولوجيين والاقتصاديين الاجتماعيين سوف يرتد لصالح الجبهة التي تضم المركزين اللذين يضمان دولة ذات قيادة اشتراكية . إن ايقاع هذا التطور الخطي سوف يتحدد بواسطة الجدليات الواقعية التي تعمل داخل الانماط الجديدة للتعايش السلمي .

٣ ـــ ٣ تحول الحركة الوطنية إلى الراديكالية الثورية :

إن حركات التحرر والثورات في عالم التبعية سوف تكشف عن التغييرات الجذرية التي حدثت . تلك التغييرات التي يعد ملمحها الأساسي هو التحرك على مستوى حركة الاستقلال الوطني التي تصل إلى أوجها وذروتها التاريخية في فترة أزمة ١٩٢٩ ـــ ١٩٣٢ و ١٩٣٩ ـــ ١٩٤٥ التي تدفقت منها . إلى مستوى حركات وطنية راديكالية أخذت على عاتقها مهمة البحث عن حل للمشاكل الأساسية سواء كانت داخلية أو خارجية . وسوف تكون نتيجة ذلك الالتقاء بين الحركات الوطنية والثورات الاجتماعية ذات التوجه الاشتراكي .

٣ ـــ ٣ (أ)

أما داخليا فهناك تناقض مدهش بين المرحلة الكلاسيكية (ابتداء من الأزمة الاقتصادية الضخمة حتى يالتا) وبين اللحظة التاريخية الراهنة وعلى طول القارات الثلاث إلى جانب القطاعات التابعة الخلفية من الغرب (المتوسط في أوروبا ، وكويبيك في أمريكا الشمالية) كانت هناك مطالب قومية ويبدو أنها تتحرك في اتجاهين رئيسيين كلاهما مختلف جذريا وأكثر فعالية من الفترة السابقة .

فقد كانت هناك جماعة حساسة سواء في البناء التحتي (المساحة الأرضية السكان ، الموارد ، والامكانيات الاقتصادية) أو في العقيدة السياسية وهى الجماعة التي اختارت طريق الاشتراكية تحت قيادة الأحزاب القوية والدول الشيوعية القومية (الصين ، أمريكا الشمالية ، فيتنام وكوبا) .

وجماعة أخرى على وعى بالدور التاريخي المحدود للبورجوازية الأصلية التي تسمى بالبورجوازية الوطنية[٢١] . وهى تلك الجماعة التي قررت الانطلاق في كفاح مستمر ضد الامبريالية والطبقات الحليفة لها داخل الدول التابعة وذلك بالسعى إلى التحالف مع القوى العاملة في المدن وفي الريف وبين المفكرين الثوريين وتلك الجيوش التي نشأت بتقاليد استقلالية . إننا نستطيع الآن أن تقدم تقييما للمحاولات الأولى في هذا الاتجاه خصوصا تلك التي بذلها أتاتورك ابتداء من عام ١٩١٩ . ومحاولات جمال عبد الناصر . أى ابتداء من حرب الاستقلال في تركيا حتى الثورة الوطنية المصرية التي تبلورت في عمليات السويس والسد العالى . تلك العمليات التي ألهمت بدورها فارجاس وبيرون وألليندي في أمريكا اللاتينية وبن بركة وبومدين في المغرب العربي ونكروما ونييري وباتريس لومومبا وسيكوتوري في أفريقيا ونهرو وسوكارنو وسيهانوك وغيرهم كثيرون في آسيا .

إن ماتمخض عن هذه المحاولات فكان بمثابة جبهة استقلال وطنى معادية للاستعمار ينبغي الآن وبالضرورة أن تمتد لتشمل الجماهير الشعبية (جنبا إلى جنب مع جزء من الطبقة الوسطى والجهاز العسكري ذات التقاليد الموالية للاستقلال) بدلا من تقليصها وحصرها في دور جيش المرحلة stage army إن هذا التطور يجعل من الممكن أن نطرح مباشرة مشكلة الربط بين الاستقلال والاشتراكية . ويسمح من جهة أخرى للطبقة العاملة وطبقة الفلاحين والمثقفين الثوريين أن ترتفع إلى مستوى القيادة

السياسية الوطنية وبالتالي يصبح من الممكن بموضوعية رسم مسار الثورة .

إن تصرفات الامبريالية في الفترة مابين ١٩٤٧ و ١٩٧١ لابد من توضيحها انطلاقا من خلفية التحدي الناشيء : المذابح في اليونان ، الجبهة الشعبية الوطنية في إيران وأندونيسيا ، الحروب الثلاث في الشرق الأوسط : ١٩٤٨ و ١٩٥٦ و ١٩٦٧ وتدمير جبهة وليدة في الكونغو كان خليقا بها أن تصبح أرضية الانطلاق لأفريقيا السوداء التي لاتزال ترزح تحت نير الدول العنصرية في الجنوب ، المقاومة السودانية والفلسطينية في عامى ١٩٧٠ و ١٩٧١ والهجمات المتكررة على كوبا . وقبل كل ذلك فيتنام .. هذا الخط الجبهوي لحرب بشعة أبدية جرت اليها كل الصين الهندية .

٣ ـــ ٣ (ب)

أما خارجيا فقد قبلت هذه الجبهات الوطنية الراديكالية التي تشكلت لمجابهة الامبريالية المهيمنة الحاجة إلى انشاء تحالف استراتيجي أكثر من تحالف مؤقت أو تكتيكي مع جبهة الدول الشيوعية والأحزاب والحركات على المستوى الدولي . وبهذه الطريقة ساهمت الجبهات الوطنية الراديكالية بقوة في امكان التغلب على الاختلافات الخطيرة بين المعسكرين الشيوعيين المعاديين للامبريالية ـــ الصين والاتحاد السوفيتي على أساس الضرورات الخارجية الموضوعية للكفاح ضد الامبريالية ونموذج فيتنام الذي كشف عن ارادته السياسية في بيان هوشى منه الرائع . كذلك فقد تمكنا من إقامة رابط عضوي بنائي غير قابل للتحلل بين محيط القارات الثلاث من جهة والمحيطين الآخرين اللذين تحركهما الدول الاشتراكية المسيطرة وبين مجموع الجبهات المعادية للاستعمار والجبهة الداخلية المعادية للاستعمار وأخيرا داخل الولايات المتحدة من جهة أخرى .

٣ ـــ ٣ (جـ)

وهكذا بمعنى أدق استطاع الشرق في فترة انبعاثه وثورته أن يأخذ زمام المبادرة التاريخية على نطاق العالم وليس فقط داخل القارات الثلاث ... تلك المبادرة التي استحوذ عليها الغرب بعد النهضة ... فترة الاكتشاف العظيمة والتنوير وانشاء الدول القومية الأوروبية . وقد كان ذلك هو المغزى الحقيقي لمأثورة ماوتسى تونغ التي قال فيها : «إن رياح الشرق سوف تتفوق على رياح الغرب» .

٤ ـــ حول الحاجة إلى استراتيجية علمية

إن العلوم الاجتماعية ليست على استعداد بعد للاعتراف بحقيقة وأهمية وانعكاسات هذا الجيشان وهذا الدور الجديد للشرق . فلازلنا على مسافة بعيدة جدا من علم اجتماع الحضارات الذي يشكل في رأينا الأساس الضروري للفهم العلمي للعالم القادم[٢٢] .

فالتنبؤ بالتطورات القادمة لايزال يتحدد داخل الأطر العلمية التقليدية التي أضيفت اليها فصول حتى تواكب التحولات في العالم المعاصر وخاصة التحولات داخل المجتمعات الصناعية الغربية المتقدمة . غير أن التطور نحو فهم شامل : أو علم الجدليات والحضارات والمحيطات الثقافية والمجتمعات القومية

أوشك على البداية ، وذلك لأنه لايزال ينظر إليه على أنه يقع خارج حدود علم الاجتماع (فلسفة التاريخ ونظرية العلاقات الدولية) الخ .

وهكذا فإن المشكلة التي نواجهها هى مشكلة تحديد سياسية علمية .. سياسة وليس تكتيكا علميا : كيف يمكن تطوير علم الاجتماع بحيث يتجاوز بمهامه التاريخية حدود الاهتمامات المؤقتة والايجابية والتأويلية ؟

كيف يمكن استخدام هذا الخيال الاجتماعي الذي بدونه سوف يكون كل مانستطيع أن نقدمه ينحصر في مجرد مرشد لكل حقبة تاريخية كما حدثت وبسبب وصفها وحالتها العلمية كما حددناها سلفا فإن جدلية الامبريالية (سوسيولوجيا الامبريالية والحركات الوطنية) تمثل حقلا غنيا يساهم في ايضاح التناقضات . فهو أكثر الأدوات تنوعا ، وحقل العلم الذي يعني مباشرة بالحركات الاجتماعية العينية للحاضر كتاريخ . أى بتاريخ هذه المجتمعات الانسانية التي تتكون الآن .

إن الحقل الأساسي الذي تتكشف فيه الصراعات الضخمة في عصرنا هذا هو أيضا الحقل الذي لابد أن تنشأ فيه جذور النظرية الاجتماعية المعاصرة .. ذراع النقد تجد سندها في نقد العسكرية ؟ هذا هو بالتحديد الاتجاه الذي لابد من اتخاذه إذا كان لنا أن نقدم فهما حقيقيا علميا للعالم الواقعي بالاضافة إلى نظرية اجتماعية وسياسية للفترة القادمة .

هوامش الفصل الخامس

(١) ان التحليلات التروتسكية واللكسمبورجية والماركسية البنائية تقتصر على منافسة الدروس المستخلصة من « الادبيات الكلاسيكية » وتتعرض للينين من زاوية كتاباته اكثر مما تناقش حركته السياسية ، كنتيجة « لاعادة قراءة » النصوص . انظر كتابات Christian Palloix خاصة فى اطار مركز الدراسات والأبحاث الماركسية CERM مثل **Les théories de À'impérialisme au début du XX émesié ele Lénine, Hilferding, Rosa Luxembourg** (Paris 1970) mimo وأيضا **L'impérialisme** . ندوة الجزائر ٢١ — ٢٤ مارس ١٩٦٩ (الجزائر ١٩٧٠). انظر من ضمن الأعمال العديدة التى تعرضت للقراءات الجديدة كل من A.Gunder Frank و S.Amin الذى يهتم بشكل اكبر بالاحصائيات ، وكتابات مجلة **New Left Review** فى لندن واعمال المؤتمر الاسكانديناف الخ .. يمكن الرجوع الى بيبلوجرافيا مركز الدراسات والأبحاث الماركسية CERM ومعهد « غرامشى » ومعهد كارل ماركس بلاينبرج ونصوص ندوة الجزائر ونصوص مؤتمر فارنا وكذلك كتاب K.Nkrumah

Neo-colonialism, the Last Stage of Imperialism (New York, 1965)

(٢) انظر ضمن الكتابات حول هذا الموضوع A.P. Thomson **Doctrines of Imperialism** (New York, 1965), R.Koebner and H.D. Schmidt, **The Story and Significance of Imperialism: a Political Word 1840-1860.** (Cambridge; 1964):

ومقال Hans Daadler حول « الامبريالية » فى :

International Encyclopedia of the Social Sciences, vol. VII (New York, 1968) pp. 101-9, Horace B.Banis,**Nationalism and Socialism-Marxist and Labour Theories of Nationalism to 1917** (New York 1967)

الذى يعد من الاعمال المكملة الهامة

(٣) Joseph Schumpeter, «Zur Sogiologie der Imperialismen» **in Archiv für Sozialwissenschaft und Sozialpolitik**, Vol xlvi (Dec 1918) pp.1-39.

والمصدر السابق (June 1919) pp. 275-310

الذى ورد فى **Imperialism and Social Classes** (New York, 1951, 1955).

(٤) انظر Aziz S.Atiya, **Crusades, Commerce and Culture** (Bloomington 1962); Norman Daniel, **Islam, Europe and Empire** (Edinburgh, 1966).

وعن الشرق بمعنى أوسع انظر V.G. Kiernan

The Lords of Human Kind (London, 1969) and Jacques Decornoy, **Péril jaune peur blanche** (Paris 1971)

(٥) من المفارقات ان الطبعة الأمريكية الحالية من **Imperialism: a Study (Ann Arbor, 1965)** قد خففت من حدة اللهجة حيث لاتجد فى المقدمة التى كتبها Philip Siegelman ولا فى الفهرس أية اشارة الى الجماعات المتورطة فى

قائمة الدول والأجناس واسماء الاعلام . وفى المقابل نجد طرحا دقيقا فى **Koebner & Schmiort Story and Significance of Imperialism**

ولكن من الذى يعنى بقراءة هوبسن فى هذه الأيام ؟

(٦) (انظر الهامش ١) **Actes du colloque du CERM** وخاصة عرض Yvon Bourdet حول Bauer وانتقادات كل من G. Labica, G Badia, R. Gallisot. I. Petit.

(٧) « ان القرية لايمكن ان تتساوى مع المدينة فى السياق التاريخى الحالى . فالمدينة تقود القرية والقرية تتبع المدينة بالضرورة لكن السؤال هو : من هى الطبقة الحضرية القادرة على جذب القرية ؟ » . هذا النص الذى كتب عام ١٩٢٨ يندرج فى اطار الأفكار التى طرحها برنامج الدولية الثالثة لنفس العام والذى جاء فيه : « ان أهمية المستعمرات وشبه المستعمرات فى فترة التحول ترجع الى أنها تمثل قرية العالم فى مقابل الدول الصناعية التى تلعب دور المدينة »

Theses and Resolutions of the Sixth Congress, 1928.

وهى ذات الرؤيا التى حاول Michel Grusenberg المعروف باسم Borodin ومبعوث الكومنترن الى الصين فرضها على الحزب الشيوعى الصينى عشية مذابح شنغهاى فى ١٩٢٧ . وفى المقابل قال المارشال لين بيايو تعليقا على قرار ماوتسى تونج ربط مسار الثورة بالعناصر الاساسية للمسيرة الكبرى : « ان العالم ينقسم الى مدن وقرى . وفى اعتداءاتهم على بلدان آسيا بدأ المستعمرون فى السيطرة على المدن الكبرى والطرق الرئيسية . لكنهم فشلوا فى احكام قبضتهم على الريف » . (٢٥ سبتمبر ١٩٦٥) .

(٨) قام بتجميع الوثائق الأساسية كل من :

A.Benningsen and C.Quelquejay. **Le Sultangalievisme au** Tatarstan (Paris 1960).

H.Carrére d'Encausse, **Réforme et révolution chez les musulmans de l'Empire russe** (paris, 1966)

كما يمكن الرجوع الى الوثائق الأولية فى

Arsarani and Gabidullin Ocerki, **Panislamizmai Panturkizma u Rossii** (Moscow 1931). H.Carrère d'Encausse and S.Schramm, **Le marxisme et L'Asie** 1853-1964 (Paris, 1965)

Martin Ebon, **The Life and Writings of China's New Ruler Lin Pao** (New York 1970)Kai-Yu Hsu, **Chou en lai: China's Grey Emiaence** (New York, 1968).

J.P.Haithcox, **Communism and Nationalism in India M.N.Roy and Comintern Policy 1920-1939** (Priceton 1971); Ho Chi Minh, **De la révolution** 1920-1966 (Paris, 1968): Sae-Sook Suh, **Documents of Korean Communism 1918-1948** (Princeton, 1970): Jacques Leclerc **Le concept d'indonésiation du marxisme-léninisme à travers les textes d'Aidit 1962-1965 (Paris 1970)**

رسالة دكتوراه :

وفى المصادر العربية تفسير أفكار Eneausse and Schramm فى الياس مرقص ، **الماركسية والشرق العربى ١٨٥٠ — ١٩١٨ (بيروت ١٩٦٨)** .

اما الرؤية المتمركزة حول الذات الأوروبية فيعبر عنها نصان هما

Charles Bettelheim «La révolution cubaine sur la voie soviétique» والبيان الذى وقعه عدد من المثقفين «Les intellectuels français et étrangers تحت عنوان صحيفة اليساريين **Le Monde** (12 Mai 1971) rompent avec le régime cubain» **le Monde** (22 May 1971)

وكان رد المثقفين الكوبيين كالتالى : « لقد حان الوقت لكى يكف مهرجو البرجوازية عن القيام بدور القضاه ازاء

ثورات لم ولن يقوموا بها ، لما تمثله من مخاطر بالنسبة لهم » **le Monde** (30-31 Mai 1971)

(٩) Harry Magdoff. **The Age of Imperialism - the Economies of our foreign Policy** (New York, 1966).

(١٠) تسعى مجموعة أولى من الدراسات النظرية الى فقد افاق جديدة للدراسة جدلية الثورة والحضارة .

(١١) انظر بشكل خاص Henri Lefebvre

«La re-production des rapports de production»,**L'Homme et la Société**, no, 22 (1972) pp.3-23

وأيضا لنفس الكاتب **Au-delà du structuralisme** (Paris, 1971)

(١٢) انظر دراستنا **«L'avenir de la théorie sociale»** **Cahiers Internationaux de Sociologie** (Juin 1970)

وانظر أيضا **Social Dialectics**, vol. I pp 24-42

(١٣) أحد الأمثلة الجيدة على ذلك الخط المتميز الذى اتبعه كل من Salvador Allende و Régis Debray والدى عبر عنه وبرى فى **Conversation with Allende** (Harmondsworth, 1972).

(١٤) انظر أنور عبد الملك **Le phénoméne nationalitaire** ورقة مقدمة الى الجمعية الفرنسية لعلم الاجتماع فى ٢٠ فبراير ١٩٧١ .

(١٥) انظر **«d'avenir de la théorie sociale»** و **«Le moment historique de travail théorigue»** أوراق مقدمة الى المؤتمر الثامن للجمعية الدولية لعلماء الاجتماع الناطقة بالفرنسية . حمامات تونس ٢٧ سبتمبر الى ٣ أكتوبر ١٩٧١ . انظر **Social Dialectics.** vol 1, pp 3-24

(١٦) أنور عبد الملك «La notion de protondeur due champ historique en sociologie», in G.Baland (ed.) **Sociologie des mutations** (Paris 1970) pp-s161

انظر أيضا **Social Dialectics**,vol. 1, pp. 151-9.

(١٧) أنور عبد الملك : **«Geopolitics and National movements: an Essay on the Dialectics of Imperialism»**

ورقة مقدمة الى ندوة «On Imperialism and its Place in Social Science Today». Elsinore (April 1971)

(١٨) أنور عبد الملك

«Esquisse d'une typologie des formations nationales dans les trois continents» **Cahiers Interationaux de Sociologie**, vol. xlii (1967), pp. 49-57.

والمصدر السابق, pp.3-10.

(١٩) وهو المجال الذى تتعرض له اعمال الآن توران الحالية .

(٢٠) Gobriel Kolko: **The Roots of American Foreign Policy** (Boston 1969): **The Limits of Power The World and V, Foreign Policy 1945-84** (Ney York 1972)

انظر ايضا :

K.T.Fann and D.C. Hodges. **Readings in U.S. imperialism** (Boston, 1971)

(٢١) أنور عبد الملك **Egypte Société militaire** (Paris, 1967),

ومقدمة الطبعة الامريكية التالية **Egypt, Military Society**

(New York 1968) pp. vii - xl, «Nasserism and Socialism», **Socialist Register 1964** (London 1964). pp.38-55.

«Sogiologie du développement national - problémes de conceptualisation», **Revue de l'Institut de**

Sociologie, nos 2-3 (1967) pp.249-64.

والمصدر السابق .pp.11-33

(٢٢) اعتمادا على الورقة التى قدمناها فى الندوة حول ماركس فى اليونسكور مايو ١٩٦٨ .

«Marxisme et sociologie des civilisations» **Diogéne,** N° 64 (1968). pp. 105-53.

انظر ايضا Social Dialectics vol I pp. 97-117

واطروحتنا للدكتوراه **Idéologie et Renaissance nationale l'Egypte moderne** (Paris 1969)

والتى تم تلخيصها فى :

«Untinéraire sociologique, le concept de renaissance nationale», **L'homme et la société,** no.12 (1969) pp. 3-16.

الفصل السادس

وجهة تحرك الفكر الاشتراكي

رسائل

رغم أن المفكرين السياسيين قد بدأوا يدركون الآن فقط كيف تحول العالم بعد يالتا ، إلا أن هذا التحول قد أصاب جوهر صراع السلطة الفعلي على المستويات العالمية والاقليمي والوطنية . ومن هنا كانت هذه المحاولة التمهيدية للنفاذ من خلال الستار الدخاني الأيديولوجي للوصول إلى طبيعة العلاقة بين السلطة والثقافة ، بين الفكر والعمل في العملية التاريخية التي تتكشف اليوم .

١ ــ

إن ملحمة القرن الأول من الفكر الاشتراكي المعاصر .. هذا الفكر الاشتراكي الذي تطور في القرن التاسع عشر ثم في أوائل القرن العشرين في أوروبا يكشف عن النمط التالي :

١ ــ ١

لقد كانت أعمال ماركس وانجلز وخصوصا جميع كتابات ماركس والتي تعد أهم إضافة أساسية للفكر الاشتراكي تعني أساسا بتحليل الجدليات الاجتماعية للرأسمالية المعاصرة في مراحلها الأولى الصناعية والتجارية والمادية وذلك في الفترة السابقة على ظهور الرأسمالية الاحتكارية والرأسمالية الصناعية .

ولقد كان أهم انجاز حققته هذه الأعمال الرئيسية هو النفاذ إلى أعماق عالم النظرية السياسية والاجتماعية التي عرفت فيما بعد باسم «الاشتراكية العلمية» . ومع ذلك فقد حققت هذه الأعمال هذا الانجاز استنادا إلى منهج التحليل المقارن والنقدي لمجموعة محدودة من التكوينات الاقتصادية الاجتماعية التي كانت تقع معظمها في أوروبا الغربية ذاتها (خصوصا ألمانيا وانجلترا وفرنسا) .

ولقد رؤى أن فهم أهم مجموعة من الدول المتقدمة اقتصاديا والتي تحكمت في دفة الهيمنة الغربية فيما بين مؤتمر فيينا (١٨١٥) ومؤتمر يالتا (١٩٤٥) سوف يكون الخطوة الأولى على طريق فهم غيرها من المجتمعات وذلك طالما اعتمد تحليل الجدليات الاجتماعية على أسس مادية وموضوعية مما يجعله يكتسب وضع العلوم الصالحة للتطبيق عالميا .

وفي استطاعتنا أن نتبين الخصائص التالية في إطار هذا الاتجاه الأول والأساسي :

١ ــ ١ (أ)

أولا وأساسا نجد أن مفهوم التطوير النظري على أساس تحليل قطاعي محدود قد تم تجميعه في اطار العلوم العامة الخاصة بالتحول الاشتراكي للانسانية . وفي هذا المضمار فإن حاملي ارث الماركسية كانوا يحملون معهم مشعل الانسانية والعالمية للبورجوازية إلى مرحلة جديدة أعلى في تاريخ البشرية . وباختصار فإن فقده كان حريا بالطبقة العاملة في أوروبا والغرب أن تنجز هذه المهمة التي لم تكتمل والتي كانت البورجوازية الوطنية في أوروبا قد تصدت لها بالفعل خلال عصر الثورات الديمقراطية البورجوازية .. عصر التنوير Aufklarung والموسوعية . لقد كان العالم في ذلك الوقت عالما واحدا ينظر إليه من خلال المعايير التي حددها المركز المهيمن . بحيث أن ماكان مفيدا للمركز كان مفيدا بالضرورة للأطراف . ومن هنا تعد الاشتراكية مرحلة أكثر تطورا من مراحل الحصر في إطار المركز الغربي .

لقد كان ذلك هو روح هذا العصر . ولم يكن في استطاعة أى مفكر أيا كان مستوى نبوغه أن يتجنب هذا المواقع الذي فرض على الاشكالية .

١ ــ ١ (ب)

وفي خلال مرحلة الانتقال من المثالية الفلسفية إلى المادية إتجه الاهتمام الأكبر إلى مستوى الانتاج الاقتصادي والتطور التكنولوجي المصاحب له أكثر من اتجاهه إلى مستوى السلطة السياسية الرسمية ومفاهيمها الأخلاقية . وهذا هو مغزى التحول مما يسمى الآن «بكتابات ماركس الصغير» (المعالجة الانسانية الأخلاقية) إلى المعالجة الاقتصادية في رأس المال Das Kapital . وفي نفس الوقت فقد اهتمت كتابات ماركس السياسية التي احتصت أساسا بفرنسا مابعد نابليون بالارتباط بين العوامل الاقتصادية الاجتماعية وصراع السلطة السياسي . وفي الواقع فقد كان ذلك أمرا لا مفر منه أيضا ، ذلك لأن مشكلة السلطة الاجتماعية لم تكن قد طرحت مطلقا في أوروبا حتى ثورة أكتوبر عام ١٩١٧ في روسيا . ولذلك كان من الطبيعي أن يركز انتشار الفكر الاشتراكي على العمل على انعكاس التوازن والتحول من المفهوم المثالي إلى المفهوم المادي .

١ ــ ١ (جـ)

هذا العامل الأخير يفسر لماذا استمر جو الشعبية اليوتوبية كما في الطروحات التي تناولت مايسمى «ذبول الدولة» والدور التاريخي للبروليتاريا الغربية ، والدعوة إلى الوحدة الحتمية للعملاء الأجراء في وجه الرأسمالية العالمية والرؤية «المسيحية» للمجتمع الانساني الذي يحقق المساواة والذي سوف ينشأ بعد الاستيلاء على السلطة وتغيير النظام الاجتماعي الاقتصادي .

وفي حقيقة الأمر فإنه لم يكن من الممكن أن تسير الأمور عكس ذلك . ولابد لنا أن نعي جيدا التأثيرات الملحة للأيديولوجيات الاشتراكية غير الماركسية وخصوصا يوتوبيا فوريير Fourierوالتأثير

القوى للاتجاه الفوضوي الذي تزعمه باكونين Bakunin إلى جانب التأثير الأكثر واقعية المتعدد الجوانب لسانت سيمون .

ويمثل هذا الاتجاه الأساس الأول لكل من النظرية السياسية والاجتماعية للتحول العظيم وفلسفته من المثالية إلى المادية قبل عصر الثورة الاجتماعية والتغلب على سلطة الدولة .

ومع ذلك علينا أن نتوقف هنا لننظر إلى جذور فكر فريدريك انجلز التي لم تأخذ حقها في التقييم حتى الآن وذلك لأنها تحتوي على بذور المرحلة اللينينية الثانية للنظرية الاشتراكية : الاهتمام بسلطة الدولة وأهمية العلم والتكنولوجيا والقوات المسلحة والانتباه إلى البعد الثقافي القومي للتكوين الاقتصادي والاجتماعي ككل وأخيرا الأهمية الحيوية للنشاط الجنسي .

١ ـــ ٢

تدور المرحلة الثانية لهذه الفترة التاريخية الأولى حول الانتقال من الفكر إلى العمل ومن النظرية إلى الممارسة ومن الاشتراكية العملية إلى الاستحواذ على السلطة وخلق أول دولة اشتراكية في التاريخ .

كانت هذه اذن الفترة العظيمة للينينية ولبلورة الأيديولوجية الشيوعية في نفس الوقت .

وفي غضون ذلك أى فيما بين اصدار البيان الشيوعي وكتابات اكتوبر طرأت على العالم المادي تغييرات هائلة شاملة . ورغم أن أوروبا كانت لاتزال تستحوذ على أكبر قسط من الاهتمام إلا أن القطاع الآخر من العالم الغربي .. الولايات المتحدة الأمريكية .. كان قد بدأ يصبح مركز السلطة العالمية كما برهن تدخله في حرب ١٩١٧ والثورة البلشفية . وكانت الأراضي المستعمرة التابعة حتى ذلك الوقت تشتعل بحركات الاستقلال والتحرر القومي والوحدة الوطنية والمقاومة الثقافية والثورة الراديكالية خصوصا في الاطار الحضاري للشرق (آسيا حول الصين ، العالم الاسلامي حول قلبه العربي) .

وفي قلب الرأسمالية الأوروبية كانت قطاعات ضخمة من الطبقة العاملة قد بدأت تحتشد حول الديمقراطية الاشتراكية في نفس الوقت الذي بدأت فيه شرائح اجتماعية أساسية من البورجوازية الصغيرة والمتوسطة تظهر بشكل أكثر وضوحا نزعتها لتأييد ومساندة الديكتاتورية المسلحة لرأس المال الاحتكاري الذي تخفى تحت عباءة الفاشية والنازية .

وباختصار فإن استيلاء البلشفية على السلطة فيما كان يعتبر آنذاك أضعف حلقة في السلسلة الرأسمالية الغربية كان واحدا من سلسلة تحولات طرأت على المسرح السياسي العالمي في إطار اختلف تماما عن ذلك الاطار الذي عاش فيه مؤسسو الاشتراكية الأوائل . ومن هنا يمكن تمييز الملامح الرئيسية للفكر الاشتراكي كما صاغه لينين ومعاصروه :

١ ـــ ٢ (أ)

هناك تحول واضح من المعالجة الاقتصادية التي ركزت عليها طروحات لينين الأولية إلى المعالجة

السياسية السلطوية المباشرة التي اتسم بها فكره بمجرد أن واجهته المشكلة الحقيقية وهى مشكلة الاستحواذ على السلطة في الدولة الاشتراكية الأولى ، والتي كان يعد لينين فيها شخصية خلاقة بارزة .

ورغم أن العناصر اليوتوبية والشعبية ظلت باقية إلا أن الانتباه تحول إلى مجال آخر .. مجال تحليل دور العنف في التاريخ على أساس نظرية الدولة والحزب والسلطة .

١ ــ ٢ (ب)

كانت حقيقةً السلطة تعني الاستمرار على تأكيد أولوية السياسة . وبما أن «السياسة هى فن الممكن» فقد أصبح واضحا على الفور أن الاشتراكية إذا قدر لها أن تستمر وتحيا فلابد أن تعني بالدولة التي استحوذت فيها على السلطة أولا .

لقد كان الشعار الأساسي للدولة البلشفية «الاشتراكية في دولة واحدة» يعني أن الوقت قد حان للتأكيد على أولوية المشكلات المتعلقة بالجدليات الاجتماعية داخل اطار كل دولة ــ أمة . ومنذ طرح هذه الاشكالية وحتى عودة ظهور القضية القومية كان الطريق مفتوحا أمام تطورات حاسمة ذلك لأن القضية القومية لم تكن تخص فقط جوهر وجود الاتحاد السوفيتي ــ رغم أن ذلك بالطبع كان أمرا حيويا ــ بل كان لها أيضا تأثيراتها المباشرة على السياسة الدولية التي ستتبعها أول دولة اشتراكية ازاء موجة الحركات الوطنية التي هبت بقوة ضد الامبريالية والرأسمالية على نطاق العالم أجمع .

ومن هنا تأتي أهمية النظرية الاشتراكية بالنسبة للقضايا الوطنية والاستعمارية كما بلورها لينين ومن بعده ستالين إلى حد كبير .

ولم يكن الأمر يتعلق «بقضية القوميات» (أى مشكلة الأقليات العرقية في جنوبى وجنوب شرق أوروبا) ولكنه كان يتعلق بالمسألة القومية والاستعمارية التي كانت تعد الاطار العالمي الملموس الذي تتشكل فيه مشكلات الفكر والعمل الاشتراكي .

١ ــ ٢ (جـ)

أما مسألة أولوية السياسة فقد كانت تعني أن الفكر الاشتراكي ينبغي أن يعني «بفن الممكن» أكثر من أى وقت مضى . وأنه لما له مغزى فعلا أن كافة كتابات لينين السياسية والاستراتيجية اهتمت باستئصال نفوذ الفوضوية والعالمية (الكوز موبوليتانية) التي تتنكر في ثوب الدولية من فكر وممارسات الحزب البلشفي والدولية الثالثة التي كانت قد تكونت حديثا .

ولذلك فقد رفضت الشيوعية اليسارية على أنها فوضى طفولية وسحقت محاولات التمرد ضد الدولة الاشتراكية على أنها ثورة مضادة (الثورة هى النظام) وتم التخلى مؤقتا عن الأراضي الواقعة عند أطراف الاتحاد السوفيتي من أجل حماية قلب منطقة الاشتراكية .

١ ـــ ٢ (د)

وكان على الدولة الاشتراكية الأولى أن تواجه أكثر من أى وقت مضى العالم الواقعي .. مشكلات العلاقات الدولية وتوازن القوة بين الدول والتحالفات المتصارعة والحفاظ على القاعدة والعمل على انتشارها .. كانت تلك هى التحديات التي تواجه أول دولة اشتراكية وليدة .

ولذلك فإن النظرية اللينينية حول الامبريالية وتحديد السياسة الدولية السوفيتية واستراتيجية وتكتيك الكومينترن وعلاقته بحركات التحرر الوطني في الشرق وأخيرا تحديد الجبهة الوطنية في مواجهة الفاشية وتشكيل الجبهة الوطنية المتحدة في مواجهة الامبريالية .. كانت كلها مراحل هامة في الانتقال من التصور الأيديولوجي للفكر الاشتراكي إلى العرض السياسي لهذا الفكر والذي يعد القضية الأساسية في هذا الفصل .

١ ـــ ٣

بدأ التصادم بين التوجهات الأساسية في الفكر الاشتراكي من ناحية وبين الاتجاهات الفوضوية والكوزموبوليتانية العنيفة من ناحية أخرى حول مسألة كرونستادت Kronstadt وبريست ليتوفسك Brest-Litovsk في عام ١٩١٨ ثم في مؤتمر شعوب الشرق في باكو عام ١٩٢٠ .

وكان ميدان المعركة هو مجال «الاشتراكية في دولة واحدة» وكانت النتيجة المباشرة لهذه المعركة هى حل الجناح التروتسكي سواء في الحزب الشيوعي السوفيتي أو في الكومينترن وهو الجناح الذي عرف بعد ذلك بأنه حامل لواء الصهيونية اليسارية في حركة الدولية الاشتراكية .

وهكذا شهدت الفترة مابين ١٩١٧ ـــ ١٩٢٧ تلك السنوات العشر القصيرة القلقة ـــ الانتقال المتبلور تماما من الاشتراكية العلمية إلى الفكر الاشتراكي في ممارسته كما أوضحنا هنا باختصار . غير أن التطورات اللاحقة أثبتت أنها أكثر ضخامة .

٢ ـــ

لقد تحددت المساحة المختارة لاحداث التحول في الفكر الاشتراكي من خلال التحول في العالم الواقعي ذاته .. أى بواسطة الجدل بين الطرق القومية المؤدية إلى الاشتراكية من جهة والتداخل بين الوحدات المختلفة للحركات الدولية من جهة أخرى ، ذلك لأن كلتيهما قد تحركتا للاستجابة لمتغيرات التوازن في القوة العالمية التي كانت نتاج الامبريالية .

وفي استطاعتنا تحديد المراحل الجدلية للموقف القومي الدولي حول مسألة الاشتراكية في إطار صراع السلطة العالمي كالآتي :

٢ ـ ١

طالب التيار الأول والأساسي بالدولية . فأدى أولا إلى تعزيز وتقوية الدولية الثالثة ، ثم أدى بعد ذلك إلى تحجرها في وقت تصاعد الصراعات القومية المتنوعة التي بدأت تدريجيا تطرح أطيافا متباينة ومتنوعة من الخصوصيات القومية . وقد كانت هذه الفترة هى التي أدت إلى المطالبة « بالدولية الذاتية » .. وقت أن كان بورودان Boradin يسعى إلى احتواء الثورة الصينية ، في حين كان زملاؤه الصهاينة في فلسطين يسعون إلى التأكيد على سيادة رؤيتهم وهيمنتها على الأحزاب الشيوعية في الدول العربية خصوصا في مصر .

وهكذا استبدلت بهدوء مبادىء صراع الطبقات بأطروحة الجبهة الوحدوية في مواجهة الفاشية ، مما أضاف وزنا للاستراتيجية العظيمة للجبهة القومية داخل كل دولة كجزء من الصراع العالمي ضد الفاشية .

٢ ـ ٢

عند هذه النقطة بدأت تسمع رؤيتان أقل شيوعا وإن كانتا أكثر أهمية . ومنذ البدايات الأولى كانت شعوب الشرق قد بدأت تشعر بالقلق وهى في رحى الكومينترن المنحصر والمتمركز غربيا خصوصا قبل حل الجهاز التروتسكي الصهيوني .
ولقد كان مؤتمر شعوب الشرق الذي عقد في باكو في عام ١٩٢٠ مثلا واضحا على هذا الموقف ازاء الحصر النمطى Reductionism والعالمية « الكوزموبوليتانية » . وأظهر رواد الشيوعية الوطنية في الشرق .. سلطان جالييف ، وتان ملاكا ، م . ب . روى وهوشى منه والذين لحقهم بعد ذلك ماوتسى تونغ و . س . بى . ايديت .. اظهروا بوضوح في طروحاتهم انعكاس التحول العالمي .. حيث كانت الأداة الأساسية للثورة الاشتراكية العالمية هى ممارسات شعوب الشرق التي تناضل ضد الامبريالية . ولذلك فقد أعطت طروحاتهم الأولوية لحركات التحرر الوطني لشعوب الشرق ، والتي اعتقدوا أنها تنطوي على أهمية أكثر من تلك التي تتمتع بها حركة الطبقة العاملة العالمية . وفي هذه المحرمات التي ظهرت في العشرينيات يجد المرء الجذور الأيديولوجية والسياسية لفكر ماوتسى تونغ وأسباب اتساقها ومبررات المعالجة الشيوعية القومية المتزايدة للفكر والممارسة الاشتراكية في آسيا والعالم العربي وأفريقيا وأمريكا اللاتينية .

ومع ذلك فقد ذهبت هذه الأصوات أدراج الرياح ورفضه الرواد الأساسيون وتعرضوا للقمع ومحاولات التهميش والتسطيح . وكان المناخ لايزال ملبدا بالمسلمات الغربية التي أضافت إلى قوتها قوة الدور الذي اضطلعت به الفاشية الأوروبية في ذلك الوقت .

٢ ـ ٣

ومع ذلك فقد بدأت طروحات الوسطية التعددية الاشتراكية تدريجيا وتحت تأثير مجموعة مختارة من القادة الأوروبيين التفوا حول توجلياتي تلقى اهتماما إن لم تكن قد وجدت قبولا .

وقد احتاج الأمر حرب ١٩٣٩ ــ ١٩٤٥ ، وخصوصا الحرب اليوجوسلافية البطولية التي تزعمها تيتو من أجل التحرير حتى تكتسب التعددية الاشتراكية مصداقية في الدوائر الاشتراكية الغربية وذلك على الرغم من ضراوة المعارضة من جانب الحرس القديم .

٢ ـ ٤

وفي الوقت نفسه فإنه لم يعد في الامكان تجاهل الأثر الثوري لحركات التحرر الوطني لشعوب الشرق . ولقد برهن تأسيس جمهورية الصين الشعبية في أول اكتوبر ١٩٤٩ بعد ثورة ممتدة وبعد المسيرة الطويلة على أنه كان نقطة تحول بالنسبة للعالم أجمع . حيث اتحدت حركة التحرر الوطني أكثر من أى وقت مضى مع الثورة الاشتراكية خصوصا في آسيا في حين بدأ طريق ثالث وطني راديكالي يتبلور في مصر الناصرية وفي ... الجزائرية وفي كوبا المنشقة ليرسم بذلك طريق الرومانسية الثورية في العالم الغربي .

وفي واقع الأمر فسرعان ما اعترف ستالين نفسه بهذا التحول عندما حل الدولية الثالثة في عام ١٩٤٣ الذي استبدل بالكومينفورم . ومع ذلك فقد كان الوقت قد كان لأن تفهم هذه المشكلة بأسلوب جديد تماما ، ذلك لأنه لم يكن أمام القوى الاشتراكية التقدمية من وسيلة لآداء دورها المنوط بها في عملية التحول التاريخية الشاملة في المسرح الدولي ، سوى احداث التحول في مجتمعاتها كل في اطاره الوطني الخاص وبأسلوب جذري له مغزى .

ولذلك فإن القوى الشعبية كان في استطاعتها بوضوح أن تؤدي وظيفتها الدولية على أحسن وجه في اطار فريد من الوطنية الراديكالية . هذا هو مغزى ومضمون مانقترح تسميته بـ «الدولية الموضوعية» في الستينيات . وأنه لمن المثير للاهتمام حقا أن نرى كيف أن العديد من الأحزاب الشيوعية الأوروبية الغربية الرائدة (خصوصا في أسبانيا وايطاليا) بدأت تتحرك الآن تجاه هذه الرؤية إلى جانب الأحزاب الشيوعية القومية في كل من الهند واليابان وغيرهما .

إن هذا العرض التاريخي الموجز لايتفق إلا في القليل جدا مع الصورة التي تقدمها عادة المراكز الرئيسية لنشر الثقافة الاشتراكية والجدلية في الغرب .

وهذا يقودنا بالتالي إلى مايمكن أن يكون بداية فريدة لدراسة انتشار الفكر الاشتراكي .

٣ ـ

٣ ـ ١

إذا سلمنا بأن الحركة الواقعية للتاريخ تؤيد هذه المقدمات فإنه سوف يكون من الحكمة أن نتوقع

تطورا موازيا في مجال الفكر الاشتراكي . أى التبلور الوطني للفكر الاشتراكي النقدي التاريخي والجدلي التاريخي المرتبط مباشرة بالتحولات في المجتمعات العقلية في العالم الواقعي وفي وقتنا المعاصر .

إن مايطرح الآن على أنه نظرية «ماركسية» يسير في جزء كبير منه في اتجاه مختلف . ولذلك فإنه من الممكن وصف طابعه الحقيقي بأنه انتشار مضاد وهجوم أيديولوجي مضاد يستهدف وقف تقدم اندماج الفكر والعمل ، النظرية والتطبيق في عالمنا الواقعي كما يمكن ادراكه من خلال سرد سريع لاتجاهاته الرئيسية .

٣ ــ ١ (أ)

كان الاتجاه الرئيسي أو التوجه الشامل لهذا الانتشار المضاد يتمثل في إنكار الهجوم ضد الموقع القومي لإشكالية الاشتراكية . وباتخاذ هذا الموقف كان في استطاعة رواد اليسار الجديد أن يعتمدوا على تقاليد المرحلة الأولية للفكر الشعبي الانساني الماركسي وخصوصا على ترسانة التروتسكية العالمية التي حلت واستئصلت جذورها بواسطة تضامن لينين وستالين في الهجوم عليها خلال الدولية الثالثة وبواسطة التأثير القوى للثورة الصينية التي توافقت في انتشار الشيوعية القومية في الدول الاشتراكية الجديدة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية .

وفي كل مانشر حول هذه المنطقة الهامة نستطيع أن نجد الاهتمام بكافة الطروحات التي ارتبطت باسم روزا لوكسمبرج وتروتسكي .

٣ ــ ١ (ب)

أما الاتجاه الرئيسي الثاني فهو يتمثل في رفضه الموقف السياسي حول السلطة الاشتراكية . ولم يكن ينظر إلى الدولة فقط باعتبارها أداة مؤقته لامفر منها وعائقا في نفس الوقت ، ولكن على أنها العدو الأساسي للتقدم الاشتراكي . وكان عليها أن تتحمل وطأة الهجوم الذي شاع ضد «البيروقراطية» ، و «الجهاز» و «القمع» و «المركزية» الخ .

وهنا كان التأثير العالمي الأساسي للتروتسكية مصاحبا للتقليد الفوضوي لكل من باكونين ونارودنيكس .

٣ ــ ١ (جـ)

يؤدي التأثير المشترك للاتجاهين السابق ذكرهما إلى تجريد الاشتراكية بشكل شامل من أهليتها فيما عدا بعض الاستثناءات القليلة . والمؤقتة . وبالتالي فقد أدين الاتحاد السوفيتي على أنه بيروقراطي ومحافظ ، وأدينت الصين بسبب النزعة السوفيتية التي تحركها نغمات عنصرية ، وأدينت الدول الاشتراكية الأوروبية على أنها دول بيروقراطية تابعة . في حين اعتبرت يوجوسلافيا ورومانيا دولا انتهازية يمينية أو يسارية ، وكوريا دولة عقائدية ، وكمبوديا على أنها شاذة غريبة ، وفيتنام بعد الانتصار على أنها

محافظة ، وكوبا على أنها تابع بيروقراطي في مرحلة الانهيار الرومانسي . وتصبح هذه القائمة أكثر حقدا عندما تتناول الدول التي فضلت طريق الاشتراكية ، وهى لاتزال بعد في فترة الانتقال الصعبة مثل أنجولا ومصر الناصرية وموزمبيق وبيرو والهند وسيريلانكا ولاوس .

ولنسأل أنفسنا بعد ذلك .. ماذا تبقى من الاشتراكية ؟!

إذا تعرضت كل دولة لهذه المعاملة فإنه لايتبقى سوى ملاذ وحيد هو « اليسار الجديد » المدافعين عن المنهج الماركسي الجديد وحاملي لواءه والرد المنطقي الاشتراكي الذي يمثل طهارة دوجماتية أخلاقية .

٣ ــ ٢

أما السؤال الوحيد الذي أثير والذي وجد اجابة واضحة هو :
كيف حدث أن أصبح مثل هذا الموقف يسيطر على النتاج الأيديولوجي الذي يستعرض الآن عضلاته في الدول الرأسمالية الغربية تحت لواء « الماركسية » ؟

لقد حدث تطور أساسي ذات أهمية حيوية ، ومع ذلك فقد مر دون انتباه كاف له وهو ذلك الانتقاد الصحيح لعبادة الشخصية في الاتحاد السوفيتي والجوانب النظام السياسي بصفة عامة في أول دولة اشتراكية في التاريخ .. تلك الجوانب التي ظهرت في المرحلة الأخيرة من نشاطات ستالين . ولقد كان هذا الانتقاد الذي لم يتطرق إلى موقف الهيمنة الذي اتخذه الحزب الشيوعي السوفيتي تجاه الأحزاب الشيوعية والاشتراكية الأخرى حتى ظهور الماوية في الصين تطورا هاما في فترة مابعد يالتا . لقد مكن الخط الستاليني الجهاز الصهيوني التروتسكي العالمي من نشر سمومه واستغلال الاستياء العام في الحركة الشيوعية العالمية في العديد من الدول التي أغلق فيها الطريق نحو الاشتراكية نتيجة الاستقطاب العالمي ابتداء من الحرب الباردة إلى الوفاق من خلال التعايش السلمي .

وفي الوقت الذي كان يتم فيه تحديد بناء النظرية الاشتراكية ، نفسها (انظر الجزء الرابع) كان الحقل الأيديولوجي قد ترك مفتوحا أمام انبعاث العالمية . وفي الوقت نفسه تعرضت المساهمية الجدلية للمفكرين في الدول الاشتراكية بالاضافة إلى زملائهم في الأحزاب الاشتراكية الرئيسية إلى الرفض والتشهير والظلم المنظم ، أو باختصار إلى الاهمال والانحدار إلى زوايا النسيان . وأصبحت « الماركسية » حرفة تماما كما حدث « للثورة » . وفي الوقت نفسه أدت أيديولوجية الثورة إلى العديد من المهن اللامعة ذات العائد الوفير . وهنا وهناك ساعدت روح المغامرة على زعزعة استقرار النظم الشعبية ثم تدميرها . لقد كانت هى ذات العملية ولكن في ثوب جديد .

ومع ذلك فلم يكن هناك إلا القليل الذي يمكن عمله عند هذه النقطة بكبح انطلاقة الفكر الاشتراكي .

٤ ــ

إننا نعتزم هنا أن نؤكد على ضرورة سد الفجوة بين التحولات العالمية ــ الهائلة في مداها وفي

نوعيتها ـــ من جهة وبين النظرية السياسية الاشتراكية والنظرية الاشتراكية من جهة أخرى . ولهذا السبب فإننا سوف نتحول الآن إلى محاولة حصر التوجهات الأساسية ـــ لهذه الانطلاقة المتزايدة التي هى في النهاية تعد اهتمامنا والتزامنا الأساسي .

٤ ـــ ١

عند هذه النقطة لابد أن يتطور الفكر الاشتراكي من خلال وضع جذور اشكاليته في ذات الأرضية التي تبنى عليها الاشتراكية اليوم أو التي ينظر اليها من خلالها وليس في عالم اليوتوبيا الأثيري . (سوف نعود إلى هذه النقطة فيما بعد) .

وهذا يعني أن الفكر الاشتراكي يمكنه أن يتطور فقط على أساس موقف قومي بالنسبة للاشكالية وليس على أساس أى رؤية عالمية مسبقة تتخذ قناع الدولية .

إن ذلك لايعد في الواقع موقفا أيديولوجيا ، ولكنه موقف سياسي حول اشكالية التبلور التنظيري . إن الفارق بين القوتين الاشتراكيتين العظميين في عصرنا هذا لم يكن نتاج الاختلاف في أشكال الانتاج . كما أنه لم يكن نتاج أى اختلاف له معنى على مستوى البناء الاقتصادي الاجتماعي . ولكنه يبدو أنه جاء أساسا نتيجة المزج بين عاملين أساسيين : بين الخصوصية التاريخية والقومية لكل من الصين والاتحاد السوفيتي من جهة والاستراتيجية السياسية في دائرتى الجدليات الاجتماعية ـــ الداخلية والخارجية ـــ من جهة أخرى . هذا المثال الوحيد يمكن زيادته من خلال الدراسة المتمحصة للعالم الواقعي من حولنا : كان الوحى الأساسي للثورة الفيتنامية هو قول هوشى منه المأثور « من أجل الخلاص الوطني » . أما في كوبا فقد رسم القول بـ « الوطن أو الموت » نفس المسار وقد صدق ذلك حتما ولايزال يصدق على كل دولة اشتراكية . وتأكدت مرارا أولوية فرض الموقف الوطني على مشكلة الاشتراكية بأساليب وطرق عديدة ، حتى لو لم تكن واضحة بنفس القدر في معظم الدول الاشتراكية في أوروبا الشرقية باستثناء يوجوسلافيا .

ماذا نعنى تحديدا بالموقف الوطنى من اشكالية الفكر والعمل الاشتراكي ؟

٤ ـــ ١ (أ)

يعني هذا الموقف الوطني من اشكالية الاشتراكية في المقام الأول أنه من الناحيتين السياسية والفكرية ينبغي أن تكون حقول التطوير الأساسي في مجموعتين مؤتلفتين من التحليل : تحليل دقيق موضوعي ومفصل للمجتمع القومي المعنى على أساس التعريف الموضوعي لنمط خصوصيته المميز . ودراسة نقدية مقارنة لمجموعة مختارة من المجتمعات على أساس ثلاثة عوامل رئيسية : القوالب الحضارية ، المجالات الثقافية والأمم وهى العوامل التي يتشكل منها اطار أية دراسة مقارنة حقيقية .

٤ ـــ ١ (ب)

ويتبع ذلك بشكل موضوعي ألا تعتبر بعد ذلك تفسيرات النصوص الكلاسيكية للاشتراكية

القاعدة الأساسية لتطوير الفكر الاشتراكي . فأية دراسة نقدية لهذه النصوص ينبغي أن تتم بالروح الآتية : (أ) الكتابات المقبولة سواء كانت كتابات تقليدية أو غير تقليدية والتي ينبغي تناولها على أنها نتاج فكري لمجموعة معينة في اطار مجتمعات حقيقية وفي فترة زمنية محددة في تاريخ البشرية وليس على أنها نصوص مباحة قابلة للتعليق . (أ أ) لايزال من الأمور الأكثر أهمية أن نسعى لفهم الاطار المرجعي الثقافي القومي . فكتابات حن تزو Hen Tsu ليست أقل أهمية بالنسبة !لفكر ماوتسى تونج والثورة الصينية من كتابات الموسوعيين من أجل فهم فكر سانت سيمون وفورييه وبرودون وأتباعهم . كذلك فإن كتابات نجوين تراى Nguyen Trai تنطوي على ذات القدر من الأهمية في محاولة فهم صناعة الاشتراكية الفيتنامية في ظل قيادة هوشي منه تماما كما كانت المبادىء الفلسفية الألمانية تمثل بالنسبة للفكر الفلسفي لكل من ماركس وانجلز . ونفس الشيء يمكن قوله — وإن كان بمزيد من التأكيد — بالنسبة لتلك الأمم والمساحات الثقافية التي ورثت تقاليد تاريخية ممتدة خصوصا في دول الشرق . وأنه لمن العبث فعلا أن نحاول أن نفهم الماوية دون دراسة عميقة لتاريخ الفلسفة والحضارة الصينية وطبيعة الشيوعية القومية والناصرية في مصر دون دراسة تكوين الدولة والتماسك القومي في مصر على مدى أكثر من ٧٠ قرنا . وبالتالي فإن أية دراسة مماثلة لفارس والهند وتركيا وكمبوديا والقارة الأفريقية وأمريكا اللاتينية سوف تكشف عن ثراء ضخم في الموارد الداخلية القادرة على اثارة الابداع الفكري لدى المفكرين الاشتراكيين .

والنقطة الاساسية هنا هى أن هذا الثراء من الافكار والفكر والتجربة لاينبغي النظر إليه من زاوية استشراقية أو على أنه العامل المكون الخارجي للاشتراكية العلمية العالمية . ذلك لأنه باستطاعته أن يوفر (وإن كان ليس وحده) فكرا وعملا اشتراكيا ذات مؤهلات قومية وشرعية تاريخية — وكلاهما لاغنى عنه إذا اهتما بقضية السلطة في دولهم .

هذه هى الرؤية التي تبناها رواد المفكرين الاشتراكيين في الشرق ومع ذلك فإنه حتى اليوم يعاني هؤلاء المفكرون من التجاهل والاهمال من جانب الخط الأساسي للفكر الاشتراكي العالمي .

٤ — ١ (ب)

أما الجانب الآخر فهو الحاجة إلى أن نتذكر أن أية قيادة اشتراكية تعمل في بيئة ثقافية قومية مختلفة تكون عرضة لقيود وحدود يفرضها الشكل الجغرافي .. والسياسة الخارجية لاتتشكل أساسا وفقا للأيديولوجية ولكن وفقا لمصالح الدولة في كل أمة أو مجموعة من الأمم .

إن الواقعية السياسية Realpolitik ليست شرا يختص به العدو ولكن هناك ومن الممكن أن توجد أنواع عديدة من الواقعية السياسية الاشتراكية .

٤ — ٢

وكما أن الفكر الاشتراكي يضرب بجذوره في التربة القومية المتنوعة للجدليات الاشتراكية ، فإنه

خليق به أن يلبي احتياجات البناء العميق للتكوينات القومية والخصوصية التاريخية لكل مجتمع .

وهكذا فإن مشكلة الثقافة كما تطورت على مر التاريخ لابد أن تطرح نفسها فورا وتلقائيا .

ومع ذلك فسوف نترك الآن المشكلات المتعلقة بالخصوصية ذلك لأن الشيء الهام هنا واليوم هو أن نسعى إلى فهم مانعنيه بالتحديد بالبعد الثقافي للفكر الاشتراكي في مرحلة صياغته .

٤ ـــ ٢ (أ)

عندما نقول الثقافة فإننا لا نعني « التوجه الثقافي » culturalism . كما أن الموقف الأساسي حول اشكالية الجدليات يظل قائما حيث لايوجد أى مجال في أى وقت من أجل معالجة على النمط المثالي العالمي .

٤ ـــ ٢ (ب)

إن التحولات التي طرأت على عالمنا الواقعي ـــ خصوصا انبعاث الشرق والقارات الثلاث بشكل أشمل ـــ كانت تعني أن العمليات المتباينة العاملة في المجتمعات غير الغربية قد تكشفت . ولايرجع ذلك فقط إلى وجود شخصيات واعدة تتمتع بتفكير محلى ولكن أكثر من ذلك وأساسا لأن هذه الشخصيات قد اتبعت أساليب تاريخية متباينة للتطور الانساني والاجتماعي والفكري لقد تركزت الاختلافات والتباينات الرئيسية حول الجوهر الذي تلتقي عنده السلطة والثقافة سعيا من أجل الاستمرارية الاجتماعية واحداث التغيير والتحول والثورة الاشتراكية . إن الاشتراكية الأوروبية أى الماركسية الماركسية بوصفها الوريث الشرعي للفكر الاشتراكي والبورجوازية المنتصرة افترضت على سبيل المثال أن الماوية الفلسفية يمكن الأخذ بها على أنها الموقف العلمي الصالح عالميا إلى حد أنها ساهمت في إزالة الموقف الأيديولوجي حول الاقطاعية أو الأيديولوجية الفلسفية الروحانية المثالية للمسيحية . وقد كان مفترضا أيضا أن الثورة الصناعية والتقدم على طريق الاشتراكية سوف يعني « نهاية الفلسفة » . ولكن عند صياغة هذا الموقف يعترض وجود أحداث التاريخ الأخرى ببساطة تامة ولمرة ثانية للنسيان والحزب والاهمال . وفي الصين وأجزاء كبيرة من آسيا لم يكن الدين على سبيل المثال عاملا أساسيا إلا في شكله كأيديولوجية قومية . (الصينية على سبيل المثال) .

أما في أراضى الاسلام من جهة أخرى فقد اتخذ الدين شكل الاطار العام للتقاليد الثقافية القومية يحمى بانتصار الهوية القومية ضد هيمنة الغرب وغزوات الامبريالية . وفي الوقت نفسه كان الدين بالطبع أيديولوجية خصوصية مثل غيره من الديانات . وهناك مشكلات أخرى أكثر تعقيدا في شبه الصحراء الأفريقية وفي أمريكا اللاتينية حيث شاهدنا الشعبية المسيحية . ولذلك فإنه يبدو أن التحليل النقدي المقارن لدور الفلسفة والدين من مختلف الحضارات والثقافات أمر لامفر منه بهدف ادراك أن الموقف الذي اتخذ من هذه المشكلة في الثقافة التاريخية الأوروبية الغربية لم يكن هو نفسه الموقف الذي اتخذ في أجزاء أخرى من العالم . مما يؤدي بالتالي إلى وضع نهاية للتحريمات والتبسيطات وعدم القدرة السخيفة على الفهم وانارة الطريق تجاه « حل الوسط التاريخي » بين التراث الفكري والثقافي القومي والروحاني

الحقيقي في الأمم والمناطق الثقافية في مختلف أنحاء العالم . وهو الحل الوسط الذي لايزال حتى اليوم غريبا تماما عن عادات الفكر الماركسي الغربي .

٤ ـــ ٢ (جـ)

ويبدو من الملائم عند هذه النقطة أن ننظر إلى الصلة بين الخطوط المختلفة للفكر الاشتراكي في كل من الشرق والغرب . ولقد أشرنا بالفعل إلى سلطان علي (جاليف) ورفاقه وليس هناك من يحتاج أن نذكره بالأهمية التاريخية لفكر ماوتسي تونغ . ومع ذلك فقليل جدا من الاشتراكيين هم الذين لاحظوا التشابه بين فكر جرامش وفكر ماو .

فقد كانت الاشكالية الأساسية عند جرامش متعلقة بالأسلوب الذي يمكن من خلاله تحقيق الاشتراكية في ايطاليا مابعد ريزوريجمنتو وهو ماكان يعني أساسا الاعتراف بأن الاشتراكية ليس في وسعها أن تستحوذ على الأولوية من خلال حمل ومواصلة المهمة التي لم تكتمل للتوحيد الثقافي القومي في ايطاليا . ومن هنا جاء ظهور الماركسية الايطالية في إطار ثقافي ودورها الرائد في الحركة الاقليمية وانتقالها من التعددية المركزية إلى «الحل الوسط التاريخي» . ولم يعد من الممكن بعد ذلك النظر إلى كتلة السلطة التاريخية بلغة الحرب الأهلية الثنوية لأن المستقبل لايمكن رسمه وتحديده الا من خلال توحيد المفكرين العضويين في التراث الثقافي القومي الأساس في هذا البلد . ومنذ عام ١٩٤٠ كان هذا هو الطريق المرسوم أمام الحركة الشيوعية المصرية تحت قيادة زعيمها المؤسس شهدي عطية الشافعي مما أدى إلى ظهور مفهوم الجبهة الوطنية المتحدة وإلى الاستراتيجية الأساسية ـــ للحركة التقدمية العربية تحت زعامة جمال عبد الناصر .

٤ ـــ ٣

وهنا نعود مرة أخرى إلى المنطقة الأساسية للسلطة السياسية . وليس من الضروري أن نستطرد في الحديث عن التعزيزات الشاملة لسلطة الدولة ودور الجيش في السياسة المعاصرة . وعلى عكس ماتقدمه اليوتوبيا الشعبية فإن الثورة الهائلة في العلوم والتكنولوجيا وتطبيقاتها في الصناعة والتسليح وقدوم الالكترونيات والعلوم الذرية إلى جانب وسائل الاعلام .. كل ذلك عهد إلى الدولة بوظيفة مختلفة تماما في استخدام القوة اليوم . ومع ذلك فإن الجوهر لايزال هو الاستخدام الرشيد للعنف من أجل الحفاظ على النظام الاجتماعي . وإن كانت العلاقة الميكانيكية بين أشكال الانتاج والتمثيلات الطبقية وسلطة الدولة قد أفضت إلى مجموعات أكثر تعقيدا من العلاقات . إن الدولة مستمرة في القيام بدورها التقليدي في كل مكان في الوقت الذي تتحمل فيه وظائف ثقافية واقتصادية متزايدة . وهو مايعني في واقع الأمر أن الدولة قد أصبحت أكثر من أى وقت مضى طبقة سياسية مهيمنة تؤدي وظائفها بدرجة أوسع من الاستقلال الذاتي فيما يتعلق بقاعدتها الاقتصادية والاجتماعية .

وفي الوقت نفسه فقد نما دور الجيش بصورة ضخمة على المستويين الداخلي والخارجي كما سوف يتضح للجميع (انظر الجزء ٤ ـــ ٤) . ويتبع ذلك أن الفكر الاشتراكي إذا كان له أن يفهم

التحولات الحقيقية في العالم الواقعي فإن عليه أن يعود إلى اشكالية السلطة السياسية من زاويتها الفلسفية والتنظيمية الموضوعية . أما المقالات الأيديولوجية والاخلاقية المطولة حول شرور السلطة — الدولة ، والبيروقراطية ، والعسكرية ، — فإنه لابد من النظر اليها باعتبارها نوعا من الملاحقات الصبيانية . فالشر لايمكن ترويضه إلا من خلال الواقعية الموضوعية . وفي محيط السلطة تتضمن هذه الواقعية الموضوعية اعادة بناء السلطة على أساس فلسفة سياسية أكثر أهلية وأكثر تنوعا .

٤ — ٤

لقد أدت المرحلة الثانية من الثورة الصناعية — التي أطلق عليها خطأ الثورة التكنولوجية والعلمية — جنبا إلى جنب مع انبعاث الشرق في قلب القارات الثلاث — إلى ظهور صراعات القوة العالمية في شكل لم يعرف من قبل في أى مرحلة من مراحل التاريخ الانساني . ولذلك أصبحت الظواهر الأساسية للممارسة السياسة في عصرنا هذا تنحصر في السيطرة على المحيطات وغزو الكواكب الأخرى واستخدام الطاقة والمواد الخام والغذاء كأسلحة إلى جانب الردع النووي والجيوبوليتيكي . وهو مايعني أن دور القوات المسلحة في الدائرة العالمية الخارجية للجدليات الاجتماعية قد أصبح ينطوي على أهمية قصوى اليوم . إن حقلا هاما وحيويا وجديدا تماما ينفتح اليوم أمام جهود الفكر الاشتراكي ليقدم مجموعة من البدائل صالحة لانتاج مراكز الابحاث العسكرية الأساسية في الغرب . وعندما يبدأ المفكرون الاشتراكيون في ذلك فسوف يكون عليهم أن ينظروا باهتمام إلى النظريات الجديدة الخاصة بالحروب الشعبية وحروب التحرر الوطني والدفاع الشعبي العام الخ .. باعتبارها مكونات أساسية في عملية اعادة التقييم الشاملة للبعد العسكري في السياسة من وجهة النظر الاشتراكية .

٤ — ٥

وقبل كل ذلك ينبغي تضمين بعد البحث الفلسفي . إن الاحساس المتزايد بالأزمة في المجتمعات الغربية ينظر إليه دائما على أنه أزمة حضارة — السلوكيات والقيم وصورة الانسان كمشروع حضاري — أكثر منها أزمة في وظيفية النظام الاقتصادي الرأسمالي الذي أثبت أنه أكثر مرونة في مواجهة المصاعب مما كان يعتقد . إن التحديات القادمة من الشرق لاتأخذ شكل «مزيد من الانتاج في مقابل مزيد من الاستهلاك» على طول الخط الذي حددته الاشتراكية الغربية . بل على العكس فقد ركزت على مفاهيم الثورة الثقافية والنهضة القومية والثقافية . وعلى العموم فإن أفضل طريقة لبحث القضايا المطروحة الآن هى أن يتم ذلك تحت حماية ماسميناه بالمشروع الحضاري وذلك من خلال بلورة استراتيجية حضارية تتحدد وفقا لخصوصيات ثقافية تاريخية مختلفة ومتباينة .

وفي النهاية فإن القضايا الهامة في الفكر الاشتراكي ليست الستافانوفيزم أو التنمية كما أنها ليست التطبيقات الفنية للعلم في الانتاج أو اللامركزية الاقتصادية أو ترويض سلطة الدولة والعودة إلى الجذور .

وفيما عدا صراعات السلطة التي تتكشف الآن في مختلف أرجاء العالم فإن الشيء الأساسي

المهدد بالخطر هو المفهوم الجوهري لملحمتنا الانسانية ، صورة الانسان ، نماذج العلاقات الاجتماعية والانسانية ، العلاقة بين الانسان وبعد الزمن . باختصار الأشكال المختلفة للحياة الطيبة التي يمكن تطويرها في عالم يتكون من حضارات وثقافات مختلفة . ولا نعني بذلك الوسطية التعددية وحدها ولكننا نعني التعددية القومية الثقافية التي تعمل من خلال النطاق الواسع للتباينات القومية والفلسفية والسياسية الموجودة في إطار عملية سياسية ونظرية سوف تتمخض كما نأمل عن مستقبل أكثر انسانية .

ولذلك ينبغي الآن — إلا إذا كنا مستعدين للمصادرة على رسالتنا — إعادة توجيه الفكر الاشتراكي إلى هذه الغايات والأهداف تاركين الاقتصاد إلى أهله والعالمية لتودع في زوايا النسيان . وهذا هو الطريق إلى تأكيد أولوية السياسة في عالم الفكر والممارسة الاشتراكية .

الفصل السابع

« الواقعية السياسة الاشتراكية في عملية صياغة العالم الجديد »(*)

١٩٨٥ ــ عام الذكريات السنوية . وبهذه المناسبة التي تشهد الذكرى العاشرة لاستهلال مائدتنا المستديرة حول « الاشتراكية في العالم » في كافتات ، يمكن وينبغي إثارة ذكرى مناسبات هامة مثل الذكرى الأربعين للحرب العالمية ، الذكرى الأربعين لإطلاق وأول استخدام للقنبلة الذرية ضد سكان هيروشيما ونجازاكي ، والذكرى الثلاثين لأول مؤتمر آسيوي ــ أفريقي في « باندونغ » (نيسان / ابريل ١٩٥٥) ، والذي أدى إلى إنبعاث الشرق من جديد وتشكيل حركة « القارات الثلاث » ، وإنطلاق حركة عدم الانحياز (بلغراد ١٩٦١) .

السلم والحرب ــ زيارة جديدة ، أم بالأحرى بناء هيكل عالم جديد ؟ إن هذا السؤال المتعلق بوضع المشكلة لا علاقة له حقاً بالمنهجية . بل إنه متأصل في رؤيتنا لميزان القوى في العالم ، وكذلك في تحول العالم في أيامنا هذه . ومن الأهمية بمكان أن القوى الرئيسية التي شاركت في تحالف الدول الذي أفضى إلى النصر عام ١٩٤٥ ــ ذلك الحلف الذي ضم مجموعة من الدول والقوى المركبة وغير المتكافئة لأقصى حد ــ قد إختارت التركيز على الإحتفال بالذكرى الأربعين للانتصار على ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية والنظام العسكري الياباني .

وتكشف الدراسة المقارنة الدقيقة للإحتفالات التي أقيمت والخطب التي ألقيت بهذه المناسبة ، مدى عمق التناقضات القائمة في صلب مجموعة الدول المنتصرة . ولقد أثار المعلقون ، وهم على صواب في ذلك ، التصوير غير المقبول والكاريكاتيري في الواقع ، لإنتصار القوى المتحالفة عام ١٩٤٥ ، بإعتباره إسهاماً أساسياً للمعدات العسكرية للولايات المتحدة ولإستخدامها الإجرامي ولأول مرة القنبلة

(*) ترجمة منير غنام ، حسن حضر ، وليد الحليس .

الذرية ضد اليابان . كما تبين هذه الدراسة إفتقار القيادات السياسية لأوروبا الغربية الأساس لفهم الدور الحيوي ، بالمعنى الحرفي ، الذي لعبه إتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية إبان «الحرب الوطنية العظمى» ـــ وكأن العشرين مليون قتيلا وقرابة الستة والثلاثين مليون جريحا ، والتدمير الذي أصاب كل المدن الكبرى والمتوسطة في الجزء الأوروبي من إتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية ، والذي لحق بصناعته ووسائل إتصالاته ، وعمليات السلب والنهب التي تعرضت لها موارده وإمكانياته البشرية ـــ والتي لايوازيها إلا المقاومة البطولية ليوغسلافيا ومعاناتها في حرب التحرير الوطني التي خاضتها في القارة الأوروبية ـــ كانت مجرد مادة للاحصائيات ، هل من الممكن حقاً أن تكون الطبقة السياسية ـــ بما في ذلك الغالبية الساحقة لليسار في أوروبا الغربية ـــ قد فشلت فعلا في فهم أن الواجهات البراقة لعواصمهم ومدنهم الرئيسية التي أعيد بناؤها ، وموجة الاستهلاك والملذات التي يتمتعون بها اليوم وبصورة لم يسبق لها مثيل ، رغم ما يسمى ، الأزمة المزعومة ، إنما يرجع الفضل فيها في المقام الأول إلى الثمن الذي دفعته الدولة الاشتراكية الأولى ، في مواجهتها للخطر المشترك الذي داهم الديمقراطية واجتاح القارة الأوروبية ـــ بعد معاهدة فرساى الجائرة ، وأن النتائج الاقتصادية التي ترتبت على السلام (الاسهام الاساسي لجون مينارد كينز) أدت إلى خلق الأرضية لإنبعاث الفاشية والنازية في البلدان الرأسمالية التي وقع تهميشها ، الأمر الذي أفضى مباشرة إلى الحرب العالمية ١٩٣٩ / ١٩٤٥ ؟

وكأن .....

وكأن الأمر برمته يكمن حقاً في تصفية الحسابات ، مرة أخرى ومجدداً ، بين البلدان الرئيسية القارية في العالم الغربي ـــ أوروبا وأمريكا الشمالية ـــ والمقسمة حاليا إلى أنظمة اجتماعية رئيسية ، والتي سرعان ما انقسمت فيما بعد إلى التحالفين العسكريين ـــ السياسيين لمنظمة معاهدة شمال الأطلسي (١٩٤٩) ، التي لم يكن هنالك مفر من أن يواجهها حلف وارسو (١٩٥٥) .

وحيثما كانت عبارة «وكأن ....» أكثر وضوحاً كان لها في الحقيقة اليد العليا في تفسير ما حدث إبان نصف القرن الأخير . من هم المنتصرون الحقيقيون ؟ هنا يصبح المشهد أكثر تشوشاً ، ومع ذلك يبقى من الوضوح بحيث لايمكن تجاهله . ففي العالم الغربي ، نجد أن القوة المهزومة ، جمهورية ألمانيا الاتحادية ، هى التي تبرز الآن كقوة اقتصادية وصناعية وتكنولوجية كبرى ، بأزّة كل منافسيها ، خاصة منذ أن وفرت سياسة الاتجاه نحو الشرق لامكاناتها الصناعية الكامنة المتضخمة ، الأسواق الهائلة الحجم في كل من الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية رغم كل الصعوبات والمواجهات وما إلى ذلك ، وفي آسيا أصبحت القوة الرئيسية الثانية المهزومة رغم ضرب هيروشيما ونجازاكي بالقنابل الذرية ، والقصف العنيف بالقنابل المحرقة الذي لاهوادة فيه والذي أدى إلى مايقرب من الإستئصال الكلي لمنطقة طوكيو وأوزاكا ـــ اليوم ثالث أكبر قوة اقتصادية عالمية . والواقع أنها ، بفضل الفاعلية الصارمة للتنظيم المجتمعي بها والمرونة الفريدة للإبداعية الصناعية والتقنيات التسويقية الخاصة بها ، أصبحت هى القوة الاقتصادية الأكثر فاعلية في العالم ـــ والعامل الأهم في تعصير الصين التي تمثل ربع البشرية ـــ وغدت شريكا للدول السريعة التطور في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية في الغد ، وربما تتحول بعد إعادة توحيد كوريا

إلى عامل هام في فتح سيبريا .

ولا حاجة بنا هنا للتمعن في الوضع الاجتماعي ـــ الاقتصادي للدول الأوروبية المنتصرة . والواقع ، أن أحد الأبعاد الهامة كان يتمثل في بروز كل من إيطاليا وأسبانيا كعاملين اقتصاديين رئيسيين ، رغم أن كلا منهما كان ينتمي ، كما كان ذلك حاصلا فعلا ، إلى الجانب المهزوم إبان الحرب العالمية ، وهذا سؤال آخر ينبغي على المؤرخين في وقتنا الحاضر أن يواجهوه .

وفي الآن نفسه ، فإن طابع الضخامة الفريد الذي اتسم به الدمار الذي لحق بالاتحاد السوفياتي إبان الحرب ، لم يضعف عزمه على أن يصبح كما هو الآن ، القوة العسكرية الاستراتيجية الأولى والقوة الاقتصادية الثانية في العالم ، في حين أن كل الدول الاشتراكية الأوروبية ، باستثناء بولندا إلى حين ، تعكس صورة من التقدم الاجتماعي والاقتصادي والثقافي الدينامي الكبير التي لم تشهد هذه الدول مثيلا له في تاريخها السابق قبل الاشتراكية .

ومع ذلك فإن التحولات الرئيسية تحققت ، أولا وقبل كل شيء خارج العالم الغربي ، في القارات الثلاث ، آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، وفي آسيا بصورة أساسية حيث يعيش أكثر من ٦٠٪ من البشر ، ففي الصين يعيش ربع سكان الأرض ، أدت خمسون عاماً في ثورة التحرر الوطني التي قادها على التوالي كل من الكومنتانغ ، ثم وبشكل حاسم الحزب الشيوعي الصيني بقيادة ماو تسي تونغ وشوتيه ، وشو إن لاى ورفاقهم ، إلى وضع نهاية لأربعة قرون من الانحلال منذ أفول أسرة «منج» وقصمت ظهر القوة العسكرية الكلاسيكية لليابان ، ونجحت في وضع حد للفيضانات والأوبئة القاتلة التي كانت تحدث سنوياً ، ووضع حد لتعاسة فلاحي الصين ، مطلقة في الآن نفسه عملية تصنيع صبورة واسعة النطاق مرتكزة على زراعة تزداد إزدهاراً باستمرار ، رغم الضرر الكبير الذي أحدثته «الثورة الثقافية» التي تمكن وجهها المعادي للبيروقراطية إلى حين ، من حجب طبيعتها الخطرة الموجهة إلى الاستيلاء العنيف على السلطة من أيدي القيادة الشرعية للثورة الصينية ، وممثلي الجماهير المسحوقة عبر المسيرة الطويلة للتاريخ الصيني .

ففي عام ١٩٨٤ ، وهنا اقتبس الأرقام والتحليلات الرسمية كما أوردها البرفوسور دونغ فورين ، بلغ نمو الناتج القومي الاجمالي ١٢٪ في حين ارتفعت الانتاجية الزراعية بمعدل ١٤,٢٪ ـــ وتجدر مقارنة هذه الأرقام بتلك التي تم تحقيقها في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية مثلا ، وهذا مع الأخذ في الإعتبار أن هذه الأرقام تحققت على نطاق يشمل ربع سكان الأرض . وفي الآن نفسه ، نجحت الهند رغم طبيعتها الشديدة التعقيد ومجموعة المشاكل التي تشكل تحدياً لها ، في الحفاظ على وحدتها وديموقراطيتها وبناء اقتصاد قوى وعصري ، وكان هذا بدوره ، يستند أيضاً إلى فهم واضح للأهمية الحيوية للزراعة ، جنباً إلى جنب مع العلم والتكنولوجيا والصناعة المتقدمة مما يؤمن في الوقت الحاضر حاجة سكان الهند في الغذاء لمدة ٥ أو ٦ سنوات قادمة . وسيأتي ذكر أمثلة أخرى خلال هذا البحث وتكفي هنا كما أعتقد ، الإشارة إلى أهم العمليات التي تنكشف سترها أمام أعيننا ، لتقديم وضع المشكلة ، كما

نراها ، في مكان ومحل الموقف الفيكتوري الذي ظهر في بعض الخطب السياسية لبعض منتصري الأمس .

في عام ١٩٨٥ عام الاحتفال بالذكريات هذا ، فإن وضع المشكلة بالنسبة إلى الفكر والممارسة الاشتراكيين لابد أن يرى بوضوح على أنه يتعلق بتغيير العالم ، وفي نطاق هذا التحول ، تحديد خصوصية ومكان المبادرة التاريخية ، وفي وقتنا الحاضر وبالنسبة للمستقبل على المدى المتوسط ، مما يؤدي إلى فهم الخصوصية الدقيقة لعملية صياغة العالم الجديد ، الذي تلعب فيه الاشتراكية وسوف تلعب الدور الحاسم ، بالاساليب والنماذج التي يجب أن تُدرس بواقعية إذا أردنا تقليل الخسائر واختصار المسافة الطويلة وزيادة القدرة على تحقيق أهدافها الحضارية .

٢ ــ السلطة الاجتماعية : الدولة ، الجبهة ، والشعب العامل

تتركز مجموعة أولى من المشاكل حول مجال « السلطة الاجتماعية » في وقتنا الحاضر ، في وقت تحول العالم ، وبالأخص في وقت صياغة العالم الجديد ، وهنا تبدو المفاهيم والصيغ الكلاسيكية في حاجة حقيقية وملحة لإعادة النظر فيها ، وهي التي يعود تاريخها إلى قرابة قرن ونصف قرن مضى من الزمن ، سواء في ذلك تلك التي توجد في شكل اقتصاد سياسي ونظرية سياسية كلاسيكية أم نقدهما الماركسي .

٢ ــ ١ : إن الفحص الدقيق للأنظمة الاجتماعية والعمليات المجتمعية في كل أنماط البلدان السائدة في الوقت الحاضر ، يكشف عن إتجاه لم يكن ملحوظاً في الواقع حتى الآن ألا وهو إنبعاث الدولة باعتبارها أهم وأكفأ أداة للسلطة الاجتماعية .

أ) هذا هو الحال فيما يسمى أمم العالم الثالث الجديدة التي تضم إلى جانب بلدان أخرى ، أقدم ثلاثة تشكيلات قومية مستمرة عرفتها البشرية ــ مصر والصين وفارس ــ جنبا إلى جنب مع مجموعة كبيرة من أقدم الأمم ، والتي تبدو أوروبا إذا ماقورنت بها وافدا جديدا : كوريا واليابان وفيتنام وأثيوبيا والهند وتركيا والمكسيك وبيرو من بين أمم عديدة أخرى . إن مقولة إتباع مدرسة « الاستثنائية » أى مدرسة المنظرين أنصار الإختزال وعلماء المناهج الذين لايستطيعون إلا أن يروا كل شيء يتعلق بالبلدان المهيمنة والتي ليست في المركز إلا بمثابة « إستثناء للقاعدة » (قاعدة من ؟ ومنذ متى ؟ ونحو أى أغراض ؟ وإلى متى ؟ وحسب معايير من ؟ وأى معايير ؟ الخ) .

وطرح هؤلاء المنظرون وهم في غالبيتهم من القطاعات الليبرالية واليسارية من العلوم الاجتماعية بعد الثلاثينيات وخاصة منذ ١٩٤٥ ، مقولة أن الدولة كانت بارزة بشكل حتمي في البلدان حديثة الاستقلال ، والتي صنفوها بأسلوبهم الاختزالي المتصف بالازدراء « كأمم جديدة » بقدر ما كانت السلطة المركزية ضرورية للتعامل مع تعقيد التحول من مجتمعات تابعة إلى مجتمعات مستقلة ، والذي كان غالبا ما يوصف بأنه عملية تحول من « التقليدية » إلى « العصرية » ويدعى بعملية « التحديث » . وعند هذه النقطة ليس هنالك سوى القليل يمكن قوله لدحض هذه المقولة . ومع ذلك قد يكفي ذكر أن الحاجة

الحقيقية لدولة قومية قوية مستقلة ، جاءت نتيجة مباشرة للتفكك أو الضعف الذي أصاب في العمق البؤرة المركزية للسلطة الاجتماعية ، وتآكل الادارة والمشاريع الثقافية ـــ الاجتماعية القومية ، والذي طالما رافقه زوال ما كان يمثل من قبل مجموعات ديموغرافية ، شكلت قلب الأمم في القارات الثلاث ، وبدء عملية تفاعل فيها معاً خليط من الحركات السياسية وعناصر الدولة بطريقة عضوية متداخلة جعلت من عملية الفصل التحليلي في أيامنا هذه شيئا أقرب إلى المستحيل . فالعمليات التي تنطلق من حروب التايبية والبوكسرز والأفيون إلى تشكيل جمهورية الصين الشعبية ، حركات العصيان المسلح التي قادها العلماء والمماليك في مصر القرن الثامن عشر والتي أفضت مباشرة إلى ميلاد أول دولة قومية حديثة في الشرق تحت قيادة محمد على في عام ١٨٠٥ وفيما بعد إلى الدور البارز للجيش في الحركة الوطنية والثورات اللاحقة ، وانتفاضات جنود السيباى الهنود في الجيش الانجليزي بالهند والبناء التدريجي « للمؤتمر القومي الهندي » الذي أدى إلى بروز مجموعة الدول الموجودة حاليا في الهند والباكستان وبنغلاديش ، والثورات المسلحة التي دامت عقوداً من الزمن في المغرب والجزائر بقيادة عبد الكريم وعبد القادر والتي أدت إلى عودة الملكية الأصلية في المغرب وانتصار « جبهة التحرير الوطنية » في الجزائر بعد حرب التحرير المأساوية والبطولية (١٩٥٤ ـــ ١٩٦٢) هي تلك العمليات التي نجد صداها يتردد بدرجات متفاوتة في الحدة ، على نفس المسار المشار إليه هنا أعلاه في فيتنام والمكسيك وغانا وأثيوبيا والبرازيل وبيرو وإيران ـــ ولانذكر هنا إلا أكثر الأمثلة وضوحاً على ماهو عملية عامة حقاً .

ب) هل ينبغي لنا إذن أن نقبل نظرية « الاستثنائية » ؟ خاصة عندما تكون متعلقة ببروز القوات المسلحة بصفتها عنصراً أو العنصر المكون الرئيسي المركزي ، في الحركات الوطنية والدول القومية المنبعثة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية .

إن إلقاء نظرة على حالة الأوضاع في أوروبا تكفي لإظهار أننا جميعاً في قارب واحد بالتأكيد . وكما مر ذكره وبيانه تفصيلياً ، لعبت الجيوش القومية دوراً مركزياً في كل من بناء الهيكل القومي ، وبناء هيكل الدولة في أوروبا ، وفي الثورات الديموقراطية والبرجوازية في هذه القارة .

أما بالنسبة إلى الدور المتنامي للدولة في أوروبا ، فلا يستطيع المرء إلا أن يلاحظ أن معاهدة فرساى أدت مباشرة إلى الأزمة الاقتصادية العالمية في ١٩٢٩ ـــ ١٩٣٢ ، ونمو الكينزية بما تتضمنه من تركيز على القطاع العام ، ومشروعات الدولة ، مما أفضى لفكرة العبقرية للشعوب الخاصة بالأمن الجماعي لفترة بفردج[١] فيما بعد ١٩٤٥ الأمر الذي نجد صداه في سياسية الإصلاح الاجتماعي التي تشكل اليوم علامة لكل الدول الأوروبية أيا كان ولاؤها السياسي أو ايديولوجيتها ، ومع ذلك فإنه من الصحيح أن دور القوات المسلحة أصبح أقل وضوحاً ـــ ونورد المزيد عنه فيما بعد .

جـ) في القطاع الآخر من العالم الغربي ، أى في الولايات المتحدة الأمريكية ، نجد أن الانتقال السريع في مفهوم الاتحاد الفيدرالي للمستوطنين إلى الدولة الاتحادية منذ فترة « روزفلت » حتى فترة رئاسة ريغان المشرفة على الافول هو حقيقة رئيسية من حقائق المواجهات والتوترات السياسية في وقتنا الحاضر ، ولولا

المجمع الصناعي ــ العسكري وهيمنة هذه الثورة المركزية للسلطة الاجتماعية على الشؤون الأمريكية ، لما كان لدينا الآن هذا التكدس النووي العدواني ، الذي بدأته واشنطن وقادته منذ هيروشيما ثم ١٩٤٧ ــ وهي عملية لم تجعل بأي شكل من الاشكال علماء الاجتماع الأمريكيين يعدلون عن اعتبار قيام الدولة في مناطق أخرى من العالم «ظاهرة استثنائية» ، بوليسية التوجه ..

د) في عالم الاشتراكية ، عالم الأنظمة والمجتمعات الاشتراكية الحقيقية ، نجد أن التحرك نحو الأهمية المتزايدة للدولة ، باعتبارها البؤرة الرئيسية للسلطة الاجتماعية ، وصيانتها وتحولها هو الأمر الأكثر وضوحاً والذي يستحق الانتباه له ، إنها حقيقة أن المجتمعات الاشتراكية قد بدأتها وأوجدتها وقادتها أساسا مجموعة من الكوادر انبعثت من حزب الطبقة العاملة ، والشعب العامل ، والشعب بما كان عليه ، وبدرجات متفاوته من التمثيل الاجتماعي ، واتخذ هذا في كل حالة وفي جميع الحالات شكل حزب ، الحزب الشيوعي أو حزب العمال القائم على النظرية الاشتراكية ، أو الماركسية أو الماركسية ــ اللينينية ، أو الماوية أو الاصطلاح الأوسع استخداما وهو الاشتراكية العلمية . وإنها لحقيقة أيضا أن هذه الأحزاب لاتمثل «وحدات تحليل وعمل» متطابقة : فالحزب باعتباره «وحدة تحليل» هو حزب ، أما الحزب باعتباره «وحدة عمل» فإن له صفة مختلفة جدا للتصرف ، ليس فقط حسب قدراته الذاتية ، وإنما أيضا ، وحتى ربما بدرجة أكثر من ذلك ، حسب موقعه النسبي في المجتمع الأعرض وقدرة هذا المجتمع على القيام بعمل مجد معتمدا في ذلك أساسا على كونه أمة أو خليطا من التجمعات السكانية تعيش ضمن حدود دولة قومية .

وعندما نتمعن في الفاعلية النسبية لهذه الأحزاب الثورية في مجتمعاتها الاشتراكية عبر مساراتها التاريخية المختلفة ، فإننا نرى أن هذه الأحزاب تصل إلى أقصى مستوى لها من الفاعلية في الأوقات التي تشهد ذروة الازمات القومية والحرية الوطنية وحروب التحرير كما كان الحال مثلا في الاتحاد السوفياتي مابين ١٩١٧ و ١٩٢٧ ، ثم من ١٩٤١ ــ ١٩٤٥ ، وفي الصين مابين ١٩١٩ إلى ١٩٤٩ ، وفي يوغوسلافيا من ١٩٤١ ــ ١٩٤٥ ، وفي فيتنام ، وكوبا وكوريا ابان حروب التحرير فيها . ففي تلك الأوقات ، ظهر أن الأحزاب الاشتراكية قادرة على التصرف حقاً باعتبارها البؤرة المركزية للسلطة الاجتماعية ، واتخاذ القرارات التي كان لها فاعلية سياسية على المستوى القومي ، وتمكنت من أن تصبح مقبولة باعتبارها التعبير الشرعي والحرفي للضرورات الحيوية لوجود وبقاء مجموعات كبيرة من السكان ، للغالبية العظمى للسكان بالتأكيد ، في الدول المعنية .

وعندما تم تحقيق السلام بعد تضحيات جسام ، فإن أداة السلطة نفسها أي أحزاب الاشتراكية ، ووجهت بدرجات أقل من التوتر والحاجات رغم أن عملية التعمير وعمليات التحول الاجتماعي التي أصبحت أمرا مفروضا بسبب الخسائر الجسيمة التي نزلت بها خلال فترات التوتر الأقصى ، قد تطلبت درجة عالية جدا من القدرة التنظيمية . وعلى كل فإنه خلال هذه الفترات أظهرت أحزاب الاشتراكية تراجعا في قدرتها على تعبئة الالتزام الجماهيري المطلوب : والأمثلة الرئيسية على هذا

الازدياد في عدم قدرة أحزاب الاشتراكية على لعب الدور الحاسم مركزيا المطلوب في السلطة الاجتماعية تتمثل في مصاعب الظاهرة التي اطلق عليها بصورة واسعة اسم «البيروقراطية» بسبب عدم وجود كلمات أفضل ؛ والمشاكل المستعصية بصورة واضحة للتخطيط المركزي من خلال الحاجة إلى الاقتصاد المتعدد القطاعات والمركز ، والجدلية بين المركزية والمشاركة الشعبية الديموقراطية على المستوى السياسي أساسا ؛ ومدى قدرة الأحزاب المعنية ، خاصة منها تلك التي تنتمي إلى المنطقة المركزية ، على فهم المسارات المختلفة إلى حد كبير ، وخصائص قوى الاشتراكية في بلدان تختلف عن بعضها البعض اختلافاً هائلا من حيث الخلفية الحضارية والثقافية والتاريخية .

ولقد تم رد ذلك لبعض الوقت ، إلى عوامل ذاتية مثل نوعية القادة فرادى ، والمسلك التآمري لمجموعات مختارة داخل القيادات الوطنية ، لذلك جاء الحشد المتسرع للأحزاب الشعبية حول الحزب الشيوعي الرئيسي الحاكم ، في العديد من البلدان الاشتراكية ، لسد أوجه النقص التي أصبحت واضحة أكثر من أى وقت مضى في الحزب الحاكم للاشتراكية .

ومع ذلك ، هنالك حدود تفرضها الحقائق الموضوعية للعمليات المجتمعية في أيامنا الحاضرة ، وبشكل خاص تلك التي مر وصفها أعلاه . فرغم كل شيء ، كانت الأحزاب الاشتراكية مهيأة أساسا لتولي السلطة من الأحزاب السياسية للطبقات الحاكمة المعارضة ، معطية بذلك الأولوية لأساليب التعبئة الجماهيرية ، والإثارة والدعاية والفاعلية التنظيمية في عمليات جماهيرية ، وكذلك سرية ، في عالم يراد استبداله ، ووضع حد للحيف التاريخي وللظروف غير المتكافئة التي كان مفروضاً على أغلبية السكان في المجتمعات الصناعية ، خاصة في الغرب ، أن يعيشوا في ظلها منذ أيام الثورة الصناعية .

هـ) ماذا بعد ذلك ؟

مابعد ذلك يقف عالم تنظيم تشكيل مجتمعي بأكمله ، مجتمع بأكمله ، أى أمة ، وليس طبقة فحسب من أجل البقاء والتطور ، نحو تحقيق تقدم مادي وثقافي وروحي ، في عالم أصبحت تحكمه أكثر من أى وقت مضى أبعاد يكاد يكون الآباء المؤسسون للنظرية الاشتراكية قد أهملوها ، ربما أكثر مما تحكمه الرموز الأساسية في صنع النظرية السياسية والاجتماعية والاقتصادية : البعد القومي ، الثقافة والحضارة ، علاقات القوة الدولية وعلم السياسة الطبيعية .

وسرعان ما أصبح واضحاً أن هيئات سلطة المجتمع الأكثر استقرارا ، في المجتمعات الاشتراكية أيضا كانت من نوع جهاز الدولة : الجيش ، الخارجية ، الأمن الداخلي ، التخطيط الاقتصادي ، التعليم والثقافة . وأتخذ ذلك تدريجيا شكل «لجان حكومية» تجمع بين مختلف الوزارات أطلق عليها اسم «لجنة الدولة» للاقتصاد ، والتخطيط ، والثقافة ، والتعليم ، والعلم والتكنولوجيا ... الخ . ومن خلال هذا الانحراف أصبح واضحا أكثر فأكثر أن الدول الاشتراكية الحالية التي تواجه مشاكل شديدة التعقيد في إدارة المجتمعات الحديثة ، وتتنافس مع منافسيها الرأسماليين ، وتتعاون مع الدول والقوى المعادية للامبريالية ، مضطرة إلى الاعتماد على الهيئات ذات الكفاءات العالية ، من الاخصائيين العلميين

والتكنولوجيين والثقافيين ، وتكنوقراطي الادارة ، وإن كان ذلك في نطاق إطار الخط العام الذي يحدده التوجه السياسي للحزب القائد .

ومعنى هذا التطور لمركز جاذبية السلطة الاجتماعية ، من الحزب إلى الدولة هو : أنه ليس علمياً أن يتم توجيه العمليات الاجتماعية لمجتمع ما ، في شكله العام ، أى كدولة أمة ، أو دولة متعددة القوميات ، من خلال القيادة السياسية لطبقة واحدة فقط من طبقاته ، حتى ولو كانت تشكل فرضاً الجزء الرئيسي من السكان — علما بأن الطبقة العاملة في وقتنا هذا أصبحت أقل إتصافاً بهذه الصفة عما كانت عليه منذ قرن مضى بكلمات أخرى : فإنه فقط بقبول تآلف الطبقات والمجموعات الاجتماعية المختلفة ، ناهيك عن مدارس الفكر والعمل التكوينية البديلة الرئيسية ، والاتجاهات التكوينية التاريخية ، للوحدات الأكبر والذي هو في الحقيقة «الوحدة الأساسية للتحليل والعمل» — أى الأمة — يصبح ممكنا عند ذلك فقط توجيه مثل هذه التوليفة الكبيرة نحو تنفيذ سياسة المشاريع الاشتراكية التقدمية — الديمقراطية ، الاستقلالية ، القومية في تنوعها الهائل من حيث النماذج والقوالب والاشكال .

٢ — ٢ : وقد أدى ذلك التطور الكبير — وهو في الحقيقة التطور الرئيسي في هذه السلطة الاجتماعية في هذا القرن — وهو كذلك بشكل خاص منذ تكوين مجموعة الدول الاشتراكية ، مباشرة ، إلى نتيجة ثانية لاتقل أهمية .

أ) خلال عملية الادارة الفعلية للمجتمعات المعقدة الحديثة لم تعد مقولة «الطبقة» التي لازالت تحتفظ بأهميتها للتحليل والعمل ، تعتبر الشكل الأساسي ، أو الأداة الأساسية للسلطة الاجتماعية . ويمكن رؤية ذلك بوضوح في الإنتقال من مفهوم «البروليتاريا» ، إلى المفهوم الأوسع ، «للطبقة العاملة» ، التي تشمل كلا من الطبقة العاملة الصناعية (التي توصف تحديداً بكلمة بروليتاريا) والمجموعات العاملة الأعرض التي تنتمي إلى الفلاحين والقطاع الثالث ، وكذلك الادارات والمصالح الادارية والعسكرية والجيش ، وهى عملية قادت في النهاية إلى توسيع مفهوم «الشعب العامل» الذي قدمناه في «كافتات» في ١٩٧٨ — ١٩٨٠ ، والذي أخذ يحتل مكانه تدريجياً بين المفردات المشتركة بين كل من العلماء الاشتراكيين والاجتماعيين المهتمين بالمجتمعات المعقدة الحديثة وبإشكالية السلطة الاجتماعية على حد سواء .

ب) وحتى بهذا ، فإن الشعب العامل لايكفي وحده ، كما هو ظاهر بوضوح بالممارسة الفعلية ، على ادارة العملية بكليتها . وهذا هو السبب وراء تنامي أهمية مفهوم «الجبهة» مفهوم الجبهوية التي تشمل مجموعة من التشكيلات الاجتماعية أعرض من الطبقة المحددة التي يفترض أن تقوم بمهمة تاريخية . هذا هو معنى ظهور هذه العمليات الهامة مثل «الجبهة المتحدة» ضد الفاشية والنازية في أوروبا ، «والجبهة الوطنية المتحدة» ضد قوى الامبريالية والرجعية المحلية والكمبرادور في مناطق شاسعة في آسيا وأفريقيا ، وأمريكا اللاتينية كما الحال في المثال الساطع الذي ضربته الصين ، وفي حالة مختلفة كلياً مثل مصر في عام ١٩٤٦ وتأثيرها على الثورات والحركات التحررية في الجزائر ، والعالم العربي بأكمله وأجزاء كبيرة من

أفريقيا . وهذا هو أيضاً في أوروبا في المحل . معنى ودلالة الحل الوسط التاريخي أو «المهادنة التاريخية» الذي طرحه أنريكو بيرلنجوير ورفاقه في إيطاليا . لأنه فقط بجمع مدارس الفكر والعمل التكوينية البديلة الرئيسية في أمة ما ، والممثلين الحقيقيين لمصالحها الأساسية الطويلة الأمد ، تستطيع قيادة ما مهتمة بالرشد وتجنب نشوب حرب أهلية ، في وقت تتصاعد فيه التوترات الدولية في ظل التهديد النووي ، أن تأمل في اختصار الطريق نحو خلق دولة ديمقراطية تستطيع فيها جماهير الشعب العامل أن تعمل بالتعاون مع الطبقات الوسطى والعناصر الوطنية المكونة للنسيج الاجتماعي ، على تحقيق مشروع قومي يضم مكوناً إصلاحياً إجتماعياً متقدماً ، والذي سوف يدعم موضوعياً أساس الاشتراكية الآن ــ دون أن ينفي في الان نفسه بأى شكل من الأشكال وأى وقت من الأوقات ، المصالح المشروعة والمشاركة البناءة للقوى الاجتماعية الأخرى . إن عملية جدلية في منتهى الدهاء تتم في صميم الجدلية الاجتماعية تهدف إلى نقل مركز جاذبية السلطة الاجتماعية بصورة متواصلة من قوى عين المركز المحافظة إلى القوى الشعبية الأكثر راديكالية النشطة في جناحه التقدمي . ولا يتم هذا بحكم أنها «تقدمية» ، ولكن لما تتمتع به أساساً من مقدرة على تشكيل السياسات القومية الطويلة الأمد التي تبدو على نحو واضح مجدية وعقلانية لغالبية السكان .

وهنا مرة أخرى ، مرة أخرى فقط ، تحل السياسة الواقعية بصور تدريجية وحاسمة محل مذهب الايديولوجية الذاتية .

٢ ــ ٣ وهناك تطور رئيسي ثالث في ميدان السلطة الاجتماعية يتعلق بميدان الديمقراطية .

أ) حتى جيل مضى كان من المألوف تصنيف الديمقراطية باعتبارها وهما مزعوماً ، بالتفريق أساساً بين نوعى الديمقراطية وهما «الديمقراطية الشكلية» كنقيض «للديمقراطية الشعبية» . وهذا التفريق يظل مفيداً ولاشك ويكتسب درجة هامة من الصحة . ولقد قام هذا على الافتراض الايديولوجي بأن الديمقراطية في البلدان الرأسمالية قد فهمت ، وماكان لها إلا أن تفهم في الحقيقة ، على أنها الليبرالية . وبدلا من فهم الديمقراطية حرفيا على أنها سلطة الشعب ، فقد تخيل المنظرون والمحللون التقدميون أن الطبيعة المقيدة للديمقراطية في البلدان الرأسمالية لايمكن أن تعني إلا التعددية السياسية ، واللعبة الانتخابية ، في حين يتم الاحتفاظ بالسلطة الاجتماعية من قبل جهاز دولة يكون بصورة كلية في يد الطبقة أو مجموعة الطبقات الحاكمة ، باعتبارها الاداة المباشرة لتحقيق مصالحهم وهيمنتهم .

ومن خلال بروز الاصلاحية الاجتماعية بعد الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى وحرب ١٩٣٩ ــ ١٩٤٥ ــ والتي لعبت فيها أول دولة اشتراكية وهى الاتحاد السوفيتي دوراً حاسماً ، تبين تدريجيا أن هناك في الديمقراطية الموجودة في العديد من البلدان الرأسمالية المتقدمة وذات الثقافة العالية ، ماهو أكثر من مجرد اللعبة الانتخابية لليبرالية .

ب) سرعان ما احتل عنصر السلطة في الديمقراطية موقع الصدارة ، وخاصة بعد عودة الجنرال ديغول للسلطة ، وإقامة الجمهورية الخامسة والتي سرعان ماأصبحت نموذجا لأنظمة رأسمالية أكثر أوتوقراطية ،

تم فيها توسيع المتغيرين الأساسيين للاصلاحية الاجتماعية والحريات العامة ، مقابل تضاؤل متزايد في دور الأحزاب السياسية والمؤسسات البرلمانية النيابية . وقدم نهوض اليابان في مركز السياسة العالمية ، نموذجاً رئيسيا لم يكن معروفاً حتى الآن لدى الفكر الاجتماعي الغربي ، استطاع به تنظيم « مجتمعي » أقرب إلى الاقطاعية العسكرية منه إلى الشكل الحديث للرأسمالية الليبرالية ، أن يقدم أعلى درجة معروفة من التماسك الاجتماعي والقومي ، ويضع فكر الدولة ومبادرتها في صميم نهوضها الشديد الأهمية ، ويعطي القطاع الخاص هامشاً للنشاط والمبادرة الخلاقة والديناميات الخارجية التي لم يعرفها تاريخ الرأسمالية ، دون أن يكون في ذلك اعتداء بأى شكل من الأشكال على المظاهر الرسمية للديمقراطية ، بل إنه في الحقيقة يوسع ، بشكل لم يُعرف من قبل في التاريخ الياباني ، الحريات الفردية والعامة ، بطريقة توفر أساسا مؤسسيا ودستوريا للاجماع الياباني الشهير في الرأى .

جـ) وهكذا لم يعد ممكناً بعد تصور الديمقراطية على أنها « شكلية » بطريقة أحادية الجانب . إذ يمكن أن تكون كذلك ، بل هى كذلك ، في غالبية الحالات السائدة في الدول الرأسمالية . ومع ذلك ، فإن تحليل خصوصية الأنظمة الديمقراطية السائدة في الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة الرئيسية ، والسائدة أيضاً في الدول المتوسطة والأقليمية الرئيسية ، يمكن أن يبين بل هو يبين بالتأكيد أننا ندخل الآن مرحلة يبرز فيها العديد من الأشكال الانتقالية ، ومرة أخرى تحت شعار جبهات ، يمكن أن تفتح الطريق نحو نمط من الديمقراطية يتصف بقدر أكبر من مشاركة ، في حالات محددة مختارة ، الشعب في السلطة وسط الطبقات الأعرض التي تلتف حول البرامج التي وضعت للمستقبل من خلال الحل الوسط التاريخي .

لقد أكدنا على الدائرة الداخلية للجدلية الاجتماعية ، أى السلطة الاجتماعية في المجتمعات الحديثة ، الموجهة نحو السياسات التقدمية التي تفضي إلى الاشتراكية ، كما تبدو على أنها المكان المركزي حيث يجب أن تحتل السياسة الواقعية الاسبقية في التفكير وصياغة السياسة على حد سواء ، على الذاتية والنزعة الايديولوجية وأحلام اليقظة .

٣ ـــ إنبعاث السياسات الجغرافية الطبيعية

عرفت الدائرة الخارجية للجدلية الاجتماعية ، دائرة العلاقات الدولية ، وعلاقات الدولة الدولية ، والسياسة العالمية ، عملية إحياء كانت محل ترحيب ، ويرجع ذلك أساساً إلى الحاجة إلى وضع نقد جذري لما يسمى بـ « العلم السياسي » كما يقول المتخصصون الأمريكيون ، ومحاولة إختزال مشاكل السلطة الاجتماعية إلى مجرد سياسات إنتخابية ، وتعددية ، ومفهوم فرداني للفلسفة القانونية ، وفي الحقيقة الاستقراء الدولي للفردانية الاستثنائية المصحوبة في أغلب الأحيان بنهج ازدرائي تجاه « باقي أنحاء العالم » والبشر الذين لاينتمون إلى أرض الميعاد .

ومع ذلك ، بقى الموقع المركزي للسياسية العالمية على حاله ولم تمسسه هذه الخطوة المتجددة ، وكان المفهوم من عبارة السياسة الجغرافية الطبيعية أن تصبح عبارة قذرة ، وكثيراً ما كان الاشتراكيون

يقدمون على مساواتها بشرور الامبريالية ، ناهيك عن الفاشية والنازية . ألم يكن كل المتنافسين الرئيسيين على السلطة والتفوق العالمي طلاباً حاذقين في دراسة السياسة الجغرافية ؟ ألم تكن السياسة الجغرافية ميدان الدراسة المفضل لقوى العدوان ؟

ومن ثم ، أستبعدت السياسة الجغرافية من جانب أناس مثل ريتشارد واجنر والأفغاني ، ومؤخراً يوكيو ميشيما .

وتسود في داخل الدول والمجتمعات الاشتراكية الحقيقية ، أوضاع مختلفة ، بقدر ما كان يتحتم على القيادات الاشتراكية أن تتصارع مع حقائق المياه الدولية . وأخذ المثقفون الماركسيون في المحيط الخارجي للسلطة الاشتراكية الحقيقية في التراجع إلى الخلف تدريجياً : ففي فيتنام قيل أن الجنرال «فو نغوييني جياب» كان الاستراتيجي العسكري الرئيسي في الحرب الفيتنامية ، ولم يكن أمام المؤرخين العسكريين في العالم إلا أن يمجدوا ، باجماع متزايد ، مواهب قادة هم على جانب كبير من الاختلاف مثل ستالين . وتيتو ، وقبل كل هؤلاء ماو تسي تونغ . بل وكان هنالك ماهو أكثر من ذلك والذي جاء كصدمة : إذ ظهر أمر أثار الرعب في نفوس العديد من المثقفين ، وهو أن ذرى أكثر العقول تعقيداً في قيادات السلطة في البلدان الاشتراكية قد تشكلوا داخل إطار الاكاديميات العسكرية العليا . وبدأت تبرز الأسماء ، وكذلك مطبوعات : فقد تم أكتشاف أن «صن تسو» كان هو ملهم ماو تسي تونغ ورفاقه في قيادة المسيرة الطويلة ، وأن الأدميرال جورشكوف الذي جعل من الأسطول الأحمر السوفياتي أقوى أداة عسكرية بحرية في وقتنا هذا منذ أن تولى قيادته بعد ١٩٤٥ ، كان في الوقت ذاته عقلا موسوعياً من مستوى شخصيات كان الناس يعتقدون أنها اختفت منذ زمن مثل كارنو وكلوزفتس وروميل ، ولكن كان أكثر فاعلية إلى حد كبير بمقدار ما استطاع الجمع بين المعطيات المشتركة للتغيرات التكنولوجية العلمية والسياسية المتطورة في رؤية خلاقة فريدة للقوة العالمية . وجرى تجميع كتابات أخرى ، أساساً من القارات الثلاث بأسلوب غير مألوف ، وفي الأغلب من القطاعات المحافظة التقليدية للأكاديميات العسكرية والحياة العامة ، ولكنها أصبحت مقبولة تماماً وبشكل مثير للدهشة في الكثير من الأوساط التقدمية في هذه القارات . لقد قبلها جوليبري البرازيلي ، وكذلك فيديل كاسترو ورفاقه ، وعبد الناصر ، وبومدين والكتابات الآخذة في الظهور بغزارة الآن للسياسيين والجغرافيين والاستراتيجيين الجغرافيين من المنطقة المسماة منطقة «المحيط الخارجي» .

وأكثر اكتشاف إثارة للذهول هو ماأصاب التفكير السياسي الجغرافي من شبه إنهيار في منطقة المركز . فالدراسات التي قام بها مؤخراً الخبراء الرسميون ، قد أظهرت بوضوح مثلا أن الأسطول السابع الأمريكي العامل في المحيط الهادي ، غير قادر في الحقيقة على العمل الاستراتيجي نظراً لانتشاره الواسع والتدني الهائل في درجة كفاءته بالمقارنة مع الأسطول السوفياتي في المحيط الهادي . ومن جملة الأمور التي ينبغي أخذها في الاعتبار الانبعاث السريع للأسطول الصيني الذي تم تحديثه ، والفعالية الخالية من الخطأ للبحرية اليابانية ، والخبرة المشتركة الملفتة للنظر التي تتمتع بها القوات المسلحة الهندية ، والتخطيط والتنفيذ الاستراتيجي المذهل لحرب أكتوبر تشرين الأول ١٩٧٣ قبل الهجوم المضاد الأمريكي

الصهيوني المشترك ، وطبيعة كوبا المنيعة ، والقدرات الدفاعية القوية ، التي تتمتع بها البلدان الصغيرة مثل نيكاراجوا ، ماذا لو كانت نظرية « صن تسو » الأساسية صحيحة ، بدلاً من النهج الذي وضعه كلوزيفتس . ماذا لو أن « احراز مائة إنتصار في مائة معركة ليس قمة المهارة ، وإنما إخضاع العدو دون قتال هو منتهى المهارة . وبالتالي ، فإن ماله أسمى أهمية في الحرب هو مهاجمة « استراتيجية العدو » ؟ باختصار : ماذا لو طبق مبدأ أولوية السياسة على فن الحرب أيضاً ؟

وسرعان ما أدى هذا الكشف « المفاجيء » بعدد من العقول الجادة المؤهلة في الماركسية والعلوم الاجتماعية ، إلى إعطاء الساسية الجغرافية والاستراتيجية الجغرافية موقعهما المركزي في تحليل السياسة العالمية . وسرعان ما برزت على نحو مفاجيء مراكز لدراسات السياسة الجغرافية والاستراتيجية الجغرافية ، وكثرت الصحف والدوريات والكتب والأطالس وكان لها تأثير مدهش ملفت للانتباه لايمكن إغفاله . وفي غضون بضع سنين ، ومع نهاية ١٩٨٠ لم تعد السياسة الجغرافية كلمة قذرة ـــ بل أصبحت بالأحرى بمثابة المركز للدائرة الخارجية للجدلية الاجتماعية ، للصراع على السلطة في العالم . وجرى في الوقت الذي بدا فيه مايسمى بالتفوق النووي للإمبريالية الأمريكية عاجزاً ، من زاوية العمليات الحربية ، عن وقف التدهور الحاصل بعد فيتنام ، كما تجلى ذلك بشكل حاسم في الهزيمة اللبنانية الكاملة التي واجهتها بيروت ، والعجز عن السيطرة على البحر المتوسط ، وأكثر من ذلك ، في الأخطار المتصاعدة في وجه الولايات المتحدة إذا حاولت السيطرة على أمريكا الوسطى وكبح مد التحرر والثورة فيها .

إن التقييم الميكانيكي لما يسمى بالنصر العسكري في جزر الفوكلاند والذي شن أساساً لحماية قواعد الناتو في سيمونزتاون في جنوب أفريقيا واستعراض قوة حلف الأطلنطي قبالة القارة القطبية المتجمدة الجنوبية ، سرعان ما أدى إلى نتيجة عكسية : فقدان المصداقية في أمريكا اللاتينية الذي دفع بها خطوة بعد خطوة ، نحو عدم الانحياز بعد مرحلة كاملة من شبه غياب .

وهنالك العديد من الأمثلة التي تظهر على نحو مضطرد درجة عجز الإمبريالية عن إستخدام قوتها النووية لتحقيق نتائج سياسية ، في حين أنها محرومة من الناحية الفعلية من إستخدامها في حرب هجومية استراتيجية مباشرة بسبب التوازن ، بل وفي الحقيقة بسبب التفوق السياسي الاستراتيجي للقوى الاشتراكية على المستوى العالمي .

كما برزت إلى المقدمة أبعاد أخرى : النفط كسلاح ، والبعد الخاص بالطعام والمجاعة ، والتحكم بالموارد المعدنية ، إن كل المتغيرات تقع في إطار المعالم (الخصائص) الراسخة ومع ذلك فإن المعالم (الخصائص) المتحركة للسياسة الجغرافية ، تتعرض للأمر نفسه إذا وعندما ، تفهم بصورة جدية .

دعونا نبحث حالة ما يسمى « بسلاح الغذاء » فمن المعروف جيداً أن الاتحاد السوفيتي يستورد سنوياً ، في جملة أمور كميات ضخمة من الحبوب والمواد الغذائية من البلدان الرأسمالية الغربية ، ولقد أعتبر أن ذلك يشكل حتى الآن نقطة ضعف رئيسية للاتحاد السوفياتي في حين أنه يثبت تفوق الرأسمالية الغربية . إلا أن الدراسات التي أجريت مؤخراً أظهرت أن جبال الفائض من المنتجات الزراعية في البلدان

الغربية الرأسمالية تفرض خفضاً في الأسعار وبلطف ، بحيث يستطيع الاتحاد السوفياتي أن يشتري في الوقت الذي ختاره هو وبأفضل الأسعار جزءاً من الفوائض التي واصلت الضغط على منتجتها — وفي هذه الأثناء ، تستطيع المناطق التي تجتاحها المجاعة كمنطقة الساحل ومنطقة القارات الثلاث أن تشهد كيف أن الأفعال لاتجاري الأقوال ، وكيف أن الهيمنة السياسية قد بقيت في الحقيقة في يد الحكام السابقين ، لقد إرتد سلاح الغذاء إلى نحر أصحابه كما حدث ، في حين يبقى الاكتفاء الذاتي في الانتاج الغذائي بالطبع هو الهدف الأعلى لأى اقتصاد رئيسي ، وهو هدف تبقى إمكانية تحقيقه مرتبطة في المقام الأول بالخصائص البيئية — المناخية السائدة في المجتمعات المختلفة .

وهنا ومرة أخرى يبقى نهج السياسة الواقعية لمواجهة المشاكل الحقيقية المستعصية ، أداة للتحليل والعمل الاشتراكي ولقوى التحرر الوطني والقوى الديمقراطية التقدمية في العالم .

٤ — الواقعية الاقتصادية : نهج تعدد القطاعات

إن البعد الخاص بالانتاج ، الاقتصاد في المجتمع ، أكثر طواعية للنهج الواقعية المحددة ، لذا فإن مجموعة المقترحات التالية ربما تبدو أقل عرضة للرفض بقدر ماتتبدى أمام أعيننا بنجاح ظاهر .

٤ — ١ وهناك أولا وقبل كل شيء مشكلة المعالم « الخصائص » الموضوعية ، فليس هناك معنى لدراسة التطور نحو الاشتراكية ، ومشكلات التطور الاجتماعي الاقتصادي بمقاييس متطابقة ، لنقل مثلا في الصين وسيري لانكا ، في الاتحاد السوفياتي وباراغواى ، في ألمانيا وتوغو . فتباين هذه الأسماء يتعدى التناقض الظاهر في الحجم والامكانات الكامنة بل يرتبط بالطبقة الأعمق المتعلقة بالمعالم « بالخصائص » الايكولوجية والجغرافية التي تشكلت عبر التاريخ في المجتمعات المختلفة ، كما تشكلت في عملية تطور طويلة متواصلة معروفة .

بعبارة أخرى إن البعد الجغرافي التاريخي يصبح ضرورياً لفهم هذه الظروف الايكولوجية المحدودة والتي في ظلها لابد أن تعيش وتتطور مجتمعات مختلفة . إن ما يسمى « المجتمعات الهيدروليكية » في الشرق ، ليس هناك إلا القليل الذي يربطها بالأقاليم الصحراوية الجرداء حيث تنتشر المجاعة . لقد استفادت مجموعة المجتمعات الصناعية المتقدمة في وقتنا الحاضر والموجودة بصورة أساسية في أوروبا وأمريكا الشمالية ، من عدة قرون من الطقس المعتدل الذي يسمح بنمو أسهل كثيراً في الانتاج الزراعي ، والتطور الحضري باتجاه التوسع البحري ، والذي قاد بدوره إلى الغزو والاستعمار والامبريالية — وهو الذي شكل الأساس التاريخي الجغرافي لتكوين فائض القيمة التاريخي .

ليس من قبيل المصادفة أن تقرير وكالة الاستخبارات الأمريكية المركزية المعنونة « تقرير عن حالة الطقس » الذي حظى باهتمام قليل ، قد ركز على الخطر المتزايد الذي يتهدد العالم الغربي والمتأتى من التغيرات الحاضرة في مناخ العالم ، إذا كان ما تحتويه هذه التقارير من تقديرات مستقبلية صحيحا ، فقد يشهد العالم فترة جديدة من الطقس البارد تمتد إلى الاطراف الشمالية من أمريكا وأوروبا ، في حين أن

المنطقة المعتدلة التي يسقط بها المطر وتحقق فوائض ضخمة في المنتجات الزراعية سوف تنتقل تدريجياً نحو المناطق الأوسع شبه المدارية ومنطقة التقاء القارات الثلاث . إن ما تعرضه تلك التقارير من تقديرات مستقبلية لم يلق حتى الآن الاهتمام الكافي من قبل المحللين الاشتراكيين — في حين أنه معروف جداً لصانعي السياسة في البلدان الاشتراكية . أما باقي الدول المتخلفة — فإن مثل هذا البعد يبدو وكأنه طوباوى ، ولا يلقي منها اهتماماً يذكر باستثناء الهند والبرازيل . ومع ذلك ، لابد من اجراء تقييم مدقق لها ، من أجل تخطي حدود المدخل الاخلاقي النفسي للجماعة ، والذي يجب أن يحل محله تقدير سليم لمنحنيات وتقديرات مستقبلية موضوعية موجهة نحو المستقبل ، للاستفادة منها كأساس لقرارات سياسية نافعة ترتكز على التشقق والتعبئة الجماهيرية مع رؤية للتاريخ .

٤ — ٢ في هذا الإطار ، تبقى أولوية العمل السياسي أمراً مركزياً . والعمل السياسي يفهم بالتحديد على أنه فهم للخصوصية الثقافية القومية التي تشكلت خلال التطور التاريخي . إن حالة اليابان تظهر بوضوح كيف أن الغياب الكامل للموارد الطبيعية لم يكن بأى شكل من الأشكال عائقا للتعبئة الجماهيرية ، منذ عصر الميجي التي جعلت من اليابان قوة التطوير والتحديث التكنولوجي والاقتصادي الحاسمة في وقتنا الحاضر ، وتبعتها في ذلك كوريا . ومن ناحية أخرى ، وفرة الأزمات الحيوية الداخلية والافتقار اليها قد جعل عدة بلدان صناعية ، خاصة في أمريكا الشمالية تبدو أكثر فأكثر على أنها الحلقة الضعيفة في سلسلة التقدم الاقتصادي ، رغم الاحصائيات والاحتياطات التي لازالت هائلة الحجم .

٤ — ٣ إن اعطاء الاولوية للعمل السياسي — وهو ما يفهم على أنه الاستخدام الهادف للخصوصية — يجب أن يجعل القوى التقدمية تدرس دراسة جدية مشكلة الوزن والوسيلة الضروريين لخلق كتلة حاسمة من الفكر الخلاق والعمل التحويلي في المجتمعات المعنية . وهنا مرة أخرى ، تشير السياسة الواقعية إلى الطريق : لأنه فقط بقبول منطق الجبهة العريضة — المرتكزة إلى الحل الوسط التاريخي — حول المشروع القومي المعرف بوضوح وبشكل واسع ، وليس مجرد مشروع «إجتماعي» ، يصبح من الممكن خلق مثل هذه الكتلة الحاسمة . وعندها فقط سوف تتوقف هجرة الادمغة . وعند ذلك فقط تصبح القيادة الوطنية في وضع يسمح لها بالاستفادة من العقول المفكرة حيث الحاجة إليها ماسة في عدد كبير من دول أفريقيا ، والعالم العربي ، وأمريكا اللاتينية ، وبدرجة أقل في آسيا .

٤ — ٤ بالعمل على هذا النحو ، سرعان ما يظهر أن الوضع الايديولوجي لمشكلات الاقتصاد في المجتمع لا يمكن إلا أن يفضى إلى التفوق المطلق لكتاب كتب النصوص المحترفين ، النشطين عادة في الأوساط الاشتراكية .

وتؤدي السياسة الواقعية الحقيقية الملموسة القائمة على أساس «التعلم من الحقائق» مباشرة لفهم أن إدارة مجتمع حديث على درجة عالية من التعقيد لايمكن بأى شكل من الأشكال أن تتم بأسلوب احادى الخط ، احادى الجانب .

بعبارة أخرى ، أن النظم «الاقتصادية المتعددة القطاعات» هى وحدها القادرة اليوم على تحقيق

التعبئة الواسعة لأوسع مدى من القوى الاجتماعية في المجتمعات الاشتراكية الحديثة ، مما يمكن قياداتها من اختصار الطريق إلى التحديث الوطني المستقل ، وتحقيق الزيادة السريعة في قدرة هذه القيادة على الفعل على المستويين الاقليمي والعالمي على حد سواء . وفي هذا السياق ، تستحق العمليات الحاسمة الجارية الآن في الصين ، الفحص المتأني الدقيق والتحليل النقدي الأخوى الصافي التفكير : فهناك اقتصاد مخطط مركزي ، تخضع قطاعاته الاساسية بصورة حازمة لسيطرة الدول الاشتراكية ؛ ومجموعة من الوحدات الانتاجية في الزراعة والتجارة الداخلية ، من الطراز المجتمعي والمستنده إلى الأسر ، وسلسلة محدودة من المناطق الحرة تخضع باستمرار للاشراف والرقابة المشددة للدولة والحزب على حد سواء ؛ وسياسة انفتاح على العالم بغية جعل « كل ماهو دولي يخدم كل ماهو صيني » مع ما يرافق ذلك بالطبع من صعوبات وتباينات في نمو القطاعات الاقتصادية المختلفة ، والتناقض في نسق النشاط بين المدينة والريف ــ ومصاعب ومشكلات المناطق المختلفة والتي تتم معالجتها بطريقة جماعية حازمة ، مما يجعل الصين في الوقت الحاضر تضم أسرع اقتصاد في النمو ، ليس في نطاق مجتمعات المنظومة الاشتراكية بل في العالم قاطبة . إن الصين هى المختبر الاجتماعي ــ الاقتصادي المركزي في عصرنا ، ولها تأثير حاسم على ماسيصبح عليه عالم الغد ، بقدر مايمثل هذا المختبر ربع الانسانية ، ويرتبط بعمق بكل القوى والدول الاشتراكية ، كما هو الشأن أيضا بالنسبة لحركة عدم الانحياز الواسعة ، دون أن توصد بابها بأى شكل من الأشكال في وجه التفاعل النافع مع كل أنماط المجتمعات (في الحقيقة مازال الشركاء الرئيسيون هم اليابان ، والولايات المتحدة الأمريكية والمانيا الغربية) .

يسعى اخصائيو « نظرية الأزمة العارمة » أو « يوم القيامة » إلى تأكيد حقيقة أن الاتحاد السوفياتي لايمكنه أن يتبع طريق الصين . فخطأهم الحاسم هو أنهم يفسرون وضع الأمر الواقع هذا على أنه خيار ايديولوجي . وفي الحقيقة فإن التصرف بمثل هذا الاسلوب المنفتح ، لا يمكن أن تقوم به إلا أمة متلاحمة بدرجة عالية ومندمجة بصورة محكمة ــ وهذا بالضبط هو حال الصين ، في حين أن دولة ذات قوميات متعددة وتتوزع أراضيها على قارتين ، كالاتحاد السوفياتي ، يتخذ بل ويجب أن تكون له نهج مختلفة تماماً ، معنية بالحفاظ على وحدة نسيجه القومي والاجتماعي وهو نسيج في غاية التعقيد ، الأمر الذي يحد إلى حد كبير من مقدرته على إعادة تشكيل النظام الاقتصادي الداخلي بسرعة . ومع ذلك ، فمع كل ماقيل وعمل ، فإن كلا من الدول الاشتراكية يتحرك في وقتنا الحاضر نحو نمطه الخاص من الاصلاح الاقتصادي ، وسياسة اقتصادية جديدة ، ليس لاسباب تكتيكية وإنما انطلاقاً من تجربتها التاريخية الواقعية الطويلة .

وهنا أيضا ، ومرة أخرى ، تتقدم السياسة الواقعية على حساب النزعة الذاتية والنزعة الايديولوجية .

٥ ــ نحو حضارة اشتراكية روحية جديدة

إن كون الانسان لا يعيش بالخبز وحده ، وكونه بحاجة إلى ماهو أكثر من ذلك لكى يغذي عقله وروحه ، هو حقيقة حياة ، وليس مجرد عنوان كتاب .

ولكن إن لم يكن بالخبز وحده ، فبماذا يعيش الانسان إذن ؟

أبمزيد من الخبز ؟

أبمزيد من الانحراف ، سواء كان ذلك بالكحول ، أم بالمخدرات أم بإحتراف المتعة ؟

أبقتل الانسان أخيه الانسان في المواجهات فيما بين المدن أو فيما بين الأمم ؟

ومن هنا ، جاء إنبعاث التسامي في وقتنا الحاضر ، والذي يمكن تلخيصه بأنه نتيجة عمل جماعي تم الاضطلاع به من ١٩٧٨ إلى ١٩٨٢ على النحو التالي :

١ ــ بعد أربعين عاماً على يالطا وهيروشيما ، حقبة الموجات العظيمة في الثورات والتحولات الاجتماعية والوطنية في وقتنا هذا ، بما في ذلك عقدي التنمية ، فإننا نساق إلى الاعتقاد بأن المشاكل باقية دون حل ، وأن جذورها وحلولها التي نوقشت باستفاضة من قبل مدارس الفكر والعمل الثقافية الرئيسية لازالت غامضة . إنه وقت للقلق واليأس ــ ذات النغمة الصادرة عن عقلية سلبية تعمل في أعماق نسيج قطاعات عريضة من الثقافات المهيمنة ووسائل الاعلام ، هل يتجدد «سفر الرؤيا الآن» .

وإزاء هذا السياق ، الضارب بجذوره عميقاً في انجازات طرق وأساليب مختلفة للسلوك السياسي والمجتمعي ، وفي قدرة المجتمعات البشرية على التحديد الأفضل لامكاناتها الكامنة وثرواتها المحلية ، وفي مزاج الشعب وروحه أيضا ، وفي الاحساس المتنامي بضرورة البحث عن مسارات انسانية مختلفة للتطور الاجتماعي ، وفي العلامات والرموز ، ينبثق الموقف المبدئي لقطاعات عريضة ، تزداد اتساعاً باضطراد ، من المثقفين باعتبارهم مواطنين في بلادهم ، وثقافاتهم ، وحضاراتهم والعالم ــ في الآن نفسه ــ للبحث عن الجذور ، والعلة الخفية ، للاخطار المتصاعدة أو للمأزق على أفضل تقدير .

وبديهي طبعا أن تكون نقطة انطلاق مثل هذا الاندفاع ــ والمتعلقة تحديداً بعملية تغيير العالم ــ متجهة فقط نحو ماهو متغير ، كنقيض لمجرد تكرار المعرفة المكتسبة والافكار المسلم بها . وفي سياق هذا البحث ، لابد من التمييز بوضوح بين ماهو جديد وماهو تجديدي ، بين الجدة كعامل تأثير تكويني في النمط السائد وبين التجديد ، بين الريادة الطليعية والابداع ، إنه تقسيم دقيق ولاشك ، إن العيار المألوف للكفاءة الاجتماعية ، وهو معيار هو ذاته مكيف مع المزاج العام المتعلق بالانتاجية والاستهلاكية ، أو بشكل أعم مع الأساس المنطقي للنزعة العلمية وأولوية التكنولوجيا ، يمكن أن يكون مجرد نقطة البدء . ومن الأهمية بمكان الذهاب إلى مابعد ذلك بحثاً عن الاسباب الكامنة وراء كون الامكانات الكامنة لمجتمع ما أو كيان ثقافي ، توجد في حالة سبات ، أو أنها جعلت هكذا ، أو لتبدو كذلك ، وإنطلاقاً من تلك النقطة ، يكن لبحثنا النقدي المتقدم أن يمضي لاختيار أنماط الاستمرار المجتمعية ــ أو الاجتماعية الثقافية ــ من خلال التحول ، الذي يبدو أنه وحده الكفيل بتعزيز الهوية القومية / الثقافية

والتي تعتبر الآن وبحق شرطاً حيوياً لنمط مقبول لعالم انساني جديد .

ويمكن «للنزعة العصرية» و «المعاصرة» ، أن تقدم مساعدة حقيقية في هذا الميدان ، فالنزعة العصرية باعتبارها قمة ، مذهب الاختزال ، التي يتسم بها نهج المركز والمحيط الخارجي ، قد أصبحت جزءا من ذات المحيطات الخارجية الطبيعية التي قبلتها ، في حين أن المعاصره ، تسعى تحديداً لضمان الحفاظ على الخصوصية أثناء التحول بل وأكثر من ذلك تسعى إلى تحديد وتسخير الامكانات الكامنة الخاصة بهذا التحول بالذات .

ويتطلب مثل هذا الموقف منا التركيز على أمثلة مختارة حيث تسود المعاصرة ــ جامعة الخصوصية الثقافية القومية والتحول الجذري ــ بغية تحقيق فهم أفضل للعناصر المشتركة والفاعلة في مجتمعات عرفت تاريخيا بكونها مختلفة كلية . ومع ذلك كانت قادرة على أن تتشابه إن لم تتطابق في درجات من الفعالية والتحقيق الكفء . وعند ذلك يمكن لهذه الدراسة المقارنة أن تُعكَسَ من أجل إزالة أفضل للحواجز التي تعترض هذه العملية ، مقدمة بذلك العون لكل من يهمه الأمر لتحديد السياسات القادرة على التغلب على التحولات المستترة التي تشوه وتحبط .

وعندما نضع في أذهاننا الفوارق الهائلة بين المناطق الجغرافية / الثقافية ، وكذلك النظم الاجتماعية / الاقتصادية والسياسية / الأيدولوجية المختلفة ، لكل من تلك المناطق ، بما في ذلك نسق وإيقاع التسارع والمقاومة ، يمكن الشروع في المزيد من الدراسة الفاحصة للعمليات والاتجاهات «الجديدة» ، بمعايير لاتعتمد على الثنائية . لذا فإن النزعة الايكولوجية والنهج الجماهيري ، وإضفاء طابع أخضر على المجتمعات الغربية المتقدمة المصنعة ، يمكن النظر اليها كمحاولة سخية للتغلب على عمليات الإفساد الناتج عن الإفراط في التصنيع ، وكإسلوب حياة أريب ومصقول متجذر بعمق في الموقع الموضوعي المسيطر لتلك المجتمعات في السوق العالمية والموقف الجغرافي / الاستراتيجي العالمي . ولكن ، وقد قبل كل شيء ، وعمل كل شيء ، هل نعجز عن ربط المظاهر الايجابية العديدة لهذا الموقف الجديد تجاه فائض القيمة التاريخي بالانبعاث القوى لهذا البحث الحضاري الذي غالبا ما يجمع الاصولية والراديكالية من خلال مسارات الجدلية الاجتماعية الثورية التي لم تتبع من قبل في المجتمعات غير الغربية والتي يطلق عليها اسم المجتمعات المتخلفة ، والموجودة أساساً في الشرق وأيضاً على نطاق عالمي في كل أرجاء المنطقة المهمشة حتى وقتنا هذا في القارات الثلاث ؟

وعلى الضفة الأخرى من النهر ، يجب أن يسود نفس المنهج النقدي في بحث هذا البعث الروحي في الثقافات والمجتمعات غير الغربية على وجه التحديد ، أليس من الممكن أن يشير ذلك إلى تردد قطاعات معينة في مواجهة الحقائق القاسية للسياسة الواقعية وتراجعها من مذهب الواقعية إلى مذهب الجوهرية ؟

بإختصار ، كيف يمكن للعصرية أن تنجو من مأزق النزعة الهروبية ؟ وكيف يمكن لها أن تواجه

الضغوط الحديديه للتحديات العصية لميزان القوى ، وللسيطرة على الفضاء بواسطة الثورة العلمية والتكنولوجية ؟

الأزمة العالمية : مركز الجاذبية المتحرك

يكشف الوصف والتحليل الأولى لمزاج «الأزمة» العام في أيامنا ـــ التي يطلق عليها اسم «الأزمة العالمية» ـــ تناقضاً مفاجئاً مع الطرح أو الوضع المعتادين للمشكلة . إنها ليست أزمة اقتصادية ، رغم أن عوامل الأزمة الاقتصادية ذات جاذبية مستمرة : مثل الصدع الذي يزداد عمقاً بين مجتمعات الشمال الصناعية المتقدمة والجنوب المتخلف أو النامي ، ومشكلة مصادر الطاقة ، والبعد الغذائي ، وأزمات الديون التي تخفي جانبيها ، وهوامش الفقر التي تزداد إتساعاً بين الفئات المهملة في المجتمعات الصناعية المتقدمة من النمط الرأسمالي ، وصعوبات الجمع بين التخطيط المركزي والتنمية والمبادرة الاقتصاديين الشاملين المرنين ... الخ .

منذ ١٩٤٥ ومنذ بدء المرحلة الأولى لعلاقات الإستقطاب الدولي الثنائي ، وهى المرحلة المسماة . «بالحرب الباردة» ، التي أدت إلى المرحلة الثانية من «التعايش السلمي» ونحو المرحلة الأولى من «الإنفراج» ـــ وحتى المواجهة الجغرافية / الاستراتيجية والسياسية الجديدة التي غالباً ما تسمى «الحرب الباردة الجديدة» ـــ كان للبعد السياسي / الاستراتيجي للأزمة بصفة خاصة ، صلة وثيقة بالموضوع . فمن ناحية ، أدى الجو العام المتعلق «بالأمن» إلى النمو المخيف لترسانات الأسلحة الاستراتيجية والنووية المتقدمة ، في حين أنه في الجانب الآخر من النهر ، كانت هنالك حركات السلام التي حاول تيارها العام أن يجعل العقل يدرك الخطر القاتل لذلك النهج السياسي الاستراتيجي .

ومع تصاعد الأخطار إنتقل التحقيق إلى معرفة أسباب أخطر وضع تمت مواجهته . وإذا كانت السيطرة على الفضاء ، أى البعد السياسي لصراع القوة عبر التاريخ بين متنافسين رئيسيين مختلفين قد أمكن تحقيقه ، وكما يمكن تحقيقه بالأسلحة الاستراتيجية الكلاسيكية ، بما في ذلك التكنولوجيا المتقدمة ، فلماذا إذا نشهد نهج «ما بعد شفا الهاوية» ، وإنتقال تكنولوجيا التسلح من الكلاسيكي إلى النووي ؟ وهذا تساؤل مزعج بشكل خاص بقدر ما يكون هنالك إجماع فريد بين كل المتخصصين وكذلك بين الجمهور العام ، إلى حد أن النمط الحالي من السلاح النووي ، ناهيك عن كمياته المذهلة ، لايخدم أى أغراض سياسية مهما كان نوعها : فلم نعد نواجه أخطار الحرب النووية ، نظراً لاستحالة تحقيق أى أهداف سياسية عن طريق هذا العنف المركز . وليس من المتوقع تحقيق أى سيطرة على الفضاء ، فكل الفضاء ومكوناته وما يشغله ستتم إبادته عشرات بل مئات المرات في نفس لحظة بدء الهجوم النووي والهجوم المضاد الذي لامفر منه . ومن ثم إذا كان من المستحيل تحقيق أى هدف سياسي ، فكيف لنا أن نفسر الأسباب العميقة الكامنة وراء هذا النهج الفريد في لامنطقية للتعامل مع مشكلات الميدان السياسي / الاستراتيجي ؟ وكيف لنا أن نفسر الطبيعة الشيطانية لسياسة «الردع المتبادل» ؟ هل كنتيجة لبنية الاستقطاب الكامل الثنائي في القوة العالمية كما سبق الاشارة إليه ؟ أو ؟

إن عدم كفاية النهج السياسي / الاستراتيجي ، الذي أفسح له التحليل الاقتصادي المجال تدريجياً يبدو أكثر ازعاجاً لأن الرأى العام قد قادوه تدريجيا للاعتقاد بأن هذا النهج سيكون كافيا ، في وقت سادت فيه «أولوية السياسة» بعد أجيال عديدة من النزعة الاقتصادية .

ولأول مرة في تاريخ الجنس البشري ، لا يعالج بنو الانسان القابضون على زمام السلطة الاجتماعية في مركز المجتمعات البشرية ، المشكلة بطريقة تمكن من إيجاد حلول مختلفة ، وإنما بطريقة إذا ماطبقت ستؤدي ببساطه إلى إبادة الجنس البشري ذاته .

ومن هنا بدأ البحث عن الجذور العميقة لأسباب الأزمة العالمية .

وتدريجياً ، أصبح أكثر وضوحا عاماً بعد عام ، أن المزاج العام برمته ، فلسفة ونغمة المشروع الحضاري الذي تعيش فيه قد أصبحت في خطر . وكما حدث في القرن الخامس عشر ، وعلى أساس «فائض القيمة التاريخي» المتراكم ، نجحت أوروبا في تركيز موارد هائلة أفضت إلى الثورة الصناعية وظهور البرجوازية مترافقة مع الظهور الموازي للفلسفات العلمية والعقلانية وصولاً إلى النزعة العلمية . وبعد قرون من الايمانية وتقبل أنماط العالم الواقعة خلف خبرة البشرية . شعرت أوروبا أن الوقت قد حان لتكوين رؤيتها البروميثيوسيه عن الانسان باعتباره خالق الكون المادي المصدر ، والمالك ، والسيد ، وفي الحقيقة خالق كل شيء . وأدت هذه الفلسفة للمشروع الحضاري في أوروبا — وفيما بعد في العالم الغربي بأكمله — إلى اندفاع أهوج لغزو الفضاء والسيطرة عليه وامتلاك أجزائه المكونة — سواء كانت هذه موارد أم بشرا — من أجل تغيير العالم . وبدت النزعة الانتاجية اللامحدودة التي أدت إلى نزعة استهلاكية لا محدودة ، وأفضت في المجتمعات الأكثر تقدماً ، إلى المتعة بلا حدود ، باعتبارها المعالم (الخصائص) الجديدة للجنس البشري .

ومع ذلك ، فإن طبيعة هذا المشروع الحضاري لا يمكن إلا أن تفضي إلى تكرار المواجهات العنيفة ، تحديداً من أجل السيطرة على الفضاء ، وموارده وتحدياته ومايعد به . تلك كانت جذور التقاليد الفريدة لقتل الأخوة بعضهم بعضا الذي ميز الحروب الأوروبية التي أدت إلى تقسيم لا رحمة فيه للأمم والمناطق الإثنية والمجتمعات منذ نهاية عصور الظلام وحتى ذروتها في حرب ١٩١٤ — ١٩١٨ والحرب العالمية مابين ١٩٣٩ — ١٩٤٥ . وهو تطور وجد له صدى يضاهيه وحشية ، في الحروب الاستعمارية ، وبناء الامبراطوريات والامبريالية والهيمنة .

ومما لاشك فيه ، أن المناطق الحضارية والثقافية الجغرافية الأخرى ، قد شهدت صراعات وحروبا وافرة ، ومع ذلك ، فإن القالب التكويني للمشروعات الحضارية للشرق قد طرحت نهجا مجتمعيا وقدمت الوحدة والحل الوسط على الجدلية الطاردة مركزيا التي تؤدي إلى فرض الهيمنة . وكان ذلك باختصار ، هو معنى الاجماع الياباني ، والتقاليد الصينية في الجدلية المنطقية التكاملية ، والأمة الاسلامية ، والاجماع الافريقي وكلها تضاهي بعديد من الطرق منطق الثقافات المركبة في الهند ، وثقافات الفلاحين الهنود في نصف الكرة الغربي .

في الحقيقة ، فإن رغم وجود تناظر مدهش بين الجانبين ، فمما لاشك فيه أن الاندفاع الموضوعي الفريد لأوروبا نحو الهيمنة العالمية ، منذ عهد الاكتشافات البحرية حتى اليوم ، هو الذي أعطى مشروعها الحضاري ، ومارافقه لديها من مزاج عام وفلسفة فردانية وبروميثيوسية ، ومركزيتها في تقرير المسار الذي يقود العالم إلى الأخطار المميته الحاضرة الحالية للمحرقة النووية . فرغم كل شيء ، كان المركز الرئيسي للهيمنة الغربية هو الذي قرر استخدام القنبلة الذرية للمرة الأولى ــ ضد دولة شرقية ــ مطلقة بذلك نغمة الكابوس التي ازدادت حدتها منذ هيروشيما ونجازاكي .

وهكذا فإن الأسباب الجذرية الكامنة وراء الأزمة العالمية الراهنة (هذا الاصطلاح يستخدم من أجل الاختصار ككلمة كودية) أخذت مرة أخرى في الانتقال من البوّرة السياسية الاستراتيجية إلى القالب الحضاري ، منذ الفترة الانتقالية ١٩٤٩ ــ ١٩٧٣ حيث انطلقت عمليات كبيرة ومفاجئة «على الجانب الآخر للنهر» ، أي في المركزين الحضاريين في الشرق ، الثورة الصينية وماتبعها من عمليات تحديث وتحول ثقافي ، والمنطقة العربية الاسلامية حول مصر ، تواجه هجمة الهيمنة الامبريالية والنزعة العلمية من خلال سلسلة حروب ومواجهات أدت إلى أزمة النفط والاستراتيجية الحضارية المضادة للغرب في وقت تحرير فيتنام .

وتحقق هذا التحول في مركز الكاذبية بسرعة غير عادية . ففي نهاية المطاف تحقق الانتقال من النزعة الاقتصادية إلى المجال السياسي الاستراتيجي في منتصف الثلاثينيات وحتى هيروشيما ، في حين أن القالب الحضاري بدأ في الظهور بعد ذلك مباشرة فقد حدث تغييران رئيسيان في جيلين ــ بعد قرن من النزعة الاقتصادية .

وتفسر هذه السرعة ذاتها ازدهار التوجهات السائدة الآن في المنطقة التحليلية والموجهة نحو العمل التي تعالج «الأزمة العالمية» . وتتمثل هذه التوجهات في انبعاث السلم كضرورة حتمية وباعتباره أعرض نقطة للالتقاء الأمثل ، وانبعاث نزعات ، سواء كانت فلسفيات أو أديانا أو مراجعة للايديولوجيات ، والبحث الحضاري النابع مباشرة من التحليل التاريخي لتشكيل مشروعات حضارية مختلفة ، ومضامينها وأهدافها .

وتظهر تدريجياً مناطق الالتقاء التي تربط العناصر التكوينية المختلفة لتلك الاندفاعات المختلفة على نحو ظاهر . وعلى كل حال سرعان ماتبدو هذه جميعاً قادرة على بناء جسور ، وضم الأيدي ــ فمن المؤكد بعمق أنه مالم تقم البشرية بالتعامل مع مشروعاتها الحضارية ومقدماتها الفلسفية بشجاعة وبعد نظر ، فإنه لن يكون بالامكان تجنب يوم القيامه .

٣ ــ التوجهات نحو المنظور

إن نظرة أدق على المدى التاريخي الأبعد ، سوف تظهر أن جدليات العالم في مرحلتنا التاريخية الحاضرة ، ليست جديدة بالمرة . إنها حقيقة ثابتة أن المرحلة الانتقالية بين كل حقبتين تاريخيتين قد شهدت دائما ازدهار سمات سلبية ، مردها عدم قدرة وفساد وتفسخ واضح ــ مقترناً بمجموعة غير

متماسكة من العوامل والسمات «الجديدة» ـــ تدل على عملية غير متكروه ، وتشكيل تاريخي جديد .

وفي كل مرة ، كان هذا المشهد المتناقض يؤدي إلى موجة من الفكر السلبي ، واليأس ، أو على الأقل ، محاسبة عميقة للذات تصل إلى أبعاد مؤلمة . وحتى نعرف أيضا أنه في هذه البوتقة ، ظهرت التشكيلات التاريخية الحديثة ، والأفكار وأنظمة التفكير ، والاتجاهات الفلسفية والدينية ، وباختصار المزاج العام السائد ، في العقل والروح على حد سواء ، وأهلية الجنس البشري ، التي انبعثت في كل فترة جديدة خلاقة .

لذا يصبح أمرا محتوما على كل المدارس التكوينية الرئيسية البديلة للفكر والعمل في كل المناطق الجغرافية / الثقافية أن تمضي لجعل القوالب الحضارية لعالمنا تجتمع على اتخاذ عمل لتبديد المزاج السائد للعقل السلبي السائد ، وقبول تحديات الابداعية ، وفي المحل الأول رفض النهج الموحدة للحقيقة الأحادية الخط والثنائية . وباختصار : فإنه لابد من قبول التوسط نحو التكافل باعتباره الطريق الذي قد يفضي إلى التغلب على الأزمات المتداخلة في زمننا هذا ، والذي يفسر على أنه الدوائر الجدلية لتغيير العالم ، نحو البناء الهيكلي التدريجي نماذج عالمية جديدة ، مع الأمل في أن يتم ذلك بنمط أقل عدوانية وأكثر تعاوناً .

هذه هي الخلفية لدراسة ظهور الفكر الاجتماعي الجديد في زمننا ، زمن تحول العالم ، الذي يواجه الجحيم النووي ، بشجاعة وبعد نظر وأخوة .

إن هذه السلسلة من الميادين الاشكالية ترتبط مباشرة بالحاجة الأساسية التي تحس الآن لاعادة بناء الهيكل الأساسي للنظرية الاجتماعية والسياسية ، القائمة على أساس المقارنة الهادفة حقاً للوحدات المجتمعية الحقيقية الملموسة القابلة للمقارنة ، التي تتم في سياق المسار الجدلي . ولاشك أنه ليست هنالك ندرة في الافتراضات المسبقة في المجال النظري . ومن المهم ، في هذا السياق ، تعريف احتياجاتنا الحقيقية : ليس بالنسبة للنظرية الاجتماعية الهادفة فحسب ، والتي ينظر اليها الآن باعتبارها حاجة ملحة ووثيقة الصلة بالموضوع من قبل مدارس فكر وعمل تكوينيه مختلفة ، بل ربما بدرجة أكثر من ذلك بالنسبة لتعريف مجالات فيها اشكاليات لم تجر معالجتها إلا قليلا حتى الآن وينبغي لدراسة الفكر الاجتماعي الجديد أن يشمل مايلي :

أ) مفهوم التقدم الذي يرى على أنه تتابع «المراحل» .
ب) تاريخية التقدم ، مقارنة بالبعد العالمي للتطور الاجتماعي .
جـ) تمايز المجموعات المجتمعية إلى طبقات ، وفئات ، ومجموعات مهنية ، واتجاهات ، اضافة إلى التنوع الاقليمي والمحلي .
د) تكوين الروح العامة الاجتماعية مقارنة بالفلسفات والايديولوجيات الاجتماعية .
هـ) العوامل البيولوجية في العمليات المجتمعية ، وبشكل أساسي الجنس ، والعمر ، منظورا اليها بصفة خاصة في ارتباط بالسلطة الاجتماعية ورؤى العالم ، الخ .

و) مستلزمات النهج الواقعي ، الحقيقي الملموس ، الفلسفي للتعامل مع مشكلات الاقتصاد والمجتمع باعتبارها نسيج الدائرة الداخلية لتحويل العالم .

ز) الانتقال من العالم المتأصل ذى التوجه الأخلاقي ، إلى النمط الجديد من العالم والمثقف كمواطن مسؤول : تدريبه المطلوب في الاقتصاد ، والاستراتيجية الجغرافية ، والتخطيط الاجتماعي والسياسي والفلسفة .

ح) السؤال عن أنه ، إذا كان «الانسان لايعيش بالخبز فقط» ، فكيف يستطيع التخطيط الأكثر تبصرا للكوادر الاقتصادية والاجتماعية المسؤولة عن المستقبل أن يؤخذ في الاعتبار البعد غير الاقتصادي للحياة البشرية ، والذي يعاد تجميعه بصفة عامة تحت اسم «البنية القومية» وإن كان في الحقيقة مكونا من الفلسفة والدين والايديولوجيا ، والروحانيات بشكل عام .

ط) السؤال عن أنه ، بعد الاخفاقات التي تدرك الآن بوضوح للنهج الاقتصادي ـــ التقني ، ماهى آفاق الثقافة والروحانيات في اعادة تشكيل النسيج الاجتماعي / الاقتصادي للمجتمعات البشرية في زمن تحول العالم .

ى) السؤال حول مكان ودور الرؤيا ، والخيال الفني ، والحلم والتصوف ـــ فيما يتعلق بنهجنا الحقيقي ـــ الصلب .

كيف يمكن أثناء الانتقال من التكنوقراطي الذي نحن في أمس الحاجة إليه إلى الفيلسوف في المدينة ، ومن مراحل التطور إلى «الجمهورية» ، ومن البيروقراطي ـــ التكنوقراطي أو التكنوقراطي ـــ البيروقراطي إلى الفيلسوف ـــ الملك : معالجة أصعب المعادلات الصعبة بين الواقع والخيال ؟

٦ ـــ المبادرة التاريخية

لم تحدث الأشياء التي كان من المفروض أن تحدث ، وما حدث ليس هو ماكان مفروضاً أن يحدث . ومن ثم ، فإن المستقبل ، لايمكن بأى شكل من الأشكال ، أن يكون استقراء تنبؤات فاشلة ونزعة استثنائية مدعاه ، وأصبح مايدعى بعلم استقراء المستقبل Futuretogy ، قبل ارتباط بالواقع عن أى وقت مضى . رغم رداء الماركسية الذي يتمسح به .

فما العمل إذن ؟ بلا ريب : أنه ينبغي التعلم من الحقائق .

وليس للتعلم من الحقائق علاقة من قريب أو بعيد بالتجريبية أو البراغماتية ، وإنما يعني العودة إلى القاعدة الذهبية للنهج العلمي ، حيث يؤدي الاستقراء الذي تتبعه المقارنة الهادفة ، من خلال الاستنتاج النقدي ، إلى فهم أكثر ترابطا للحقيقة التي تواجه المحللين والمنفذين ، على حد سواء . وتكمن الصعوبة الرئيسية التي نواجهها في هذا الميدان ، في أن المعلومات ـــ التي تذاع من خلال وكالات الأنباء ووسائل الاعلام الرئيسية ـــ أصبحت اليوم في العالم الغربي خاضعة لسيطرة الدوائر الكوزموبوليتانية ، وتحت الهيمنة المباشرة للمجمع الصناعي ـــ العسكري الأمريكي بل وأكثر من ذلك تحت هيمنة الجهاز الصهيوني الدولي . وأدى هذا الوضع غير الواقعي كلية إلى احتجاب العالم

الحقيقي ـــ الملموس ، وإلى تقديرات مستقبلية أساساً تطلعات الهيمنة ، والمركزية الشديدة لتلك الدوائر الكوزموبوليتانية ، والتي قدمت عروضها تحت اسم «العالمية» ـــ وهي الخلف المعاصر للسلف العظيم «الدولية» و «الكونية» ومن هنا تأتي أهمية النضال لاعادة صياغة النظام الاعلامي الدولي ـــ ليس باتجاه «نظام» اعلام دولي جديد ، بقدر ما أن النظام لايكون إلا نظاما سياسيا عالميا ولكن بطريقة تمكن من تجسيد الضرورة الحتمية بالاعتماد على المعلومات التي يقدمها المثقفون الأساسيون المنغمسون في العمل داخل ثقافاتهم ومجتمعاتهم القومية ، والمسؤولون عن شعوبهم والمطلعون اطلاعا أصيلا على الرؤى الجغرافية / الثقافية للعالم السائد في المناطق الثقافية / الجغرافية المختلفة ، كما هو الحال أيضا بالنسبة لمدارس الفكر والعمل الرئيسية البديلة الموجودة في كل من تلك المناطق .

فعلى سبيل المثال ، فإنه لمن السخف ، وهذا أقل مايقال ، أن نرى كل ذلك القدر من الاعلام المشوه ، وازدهار المعرفة العلمية المزعومة التي قادت إلى نتائج كارثية ـــ فلم يكن في مقدور أي من المعاهد المطلعة أو الصحفيين في الصحافة الكوزموبوليتانية أن يتنبأ بالثورة الايرانية وتأثيرها على الوضع العالمي ، رغم حرب قتل الأشقاء لبعضهم البعض في الخليج التي تصاعدت حدتها بشدة وسرعة بين العراق وإيران . ولم يتمكن أحد من التنبؤ بأن غالبية من يطلق عليهم اسم جيل أحداث بيركلي في ١٩٦٨ ، سيكونون اليوم في خدمة المركب الصناعي ـــ العسكري وسياساته العدوانية ولم يتمكن أحد من أن يقيم أو يفهم أن غالبية بلدان أمريكا اللاتينية ، المشغولة بالديون المتصاعدة تستطيع مقاومة العاصفة ومواجهة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بأنفة وبطريقتها ولم يكن أحد يتخيل أن أمريكا الوسطى سوف ترفع عاليا رايات الاستقلال والاشتراكية ، وعلى بعد بضعة كيلو مترات من القواعد الحربية الرئيسية لجارتها الشمالية . إن قمة المعلومات التي يدعى إنها موضوعية والمعرفة العلمية ، قد أمكن الوصول إليها في الشرق الأوسط وبالتحديد بعد حرب أكتوبر / تشرين الأول ١٩٧٣ ، وفي لبنان ، فالاذلال وتحطيم معنويات مايسمى بالتفوق العسكري وقدرة الجيش الاسرائيلي العنصري المعتدي ، ومسانديه من العسكريين الأمريكيين ، بدعمهم الاسطول السادس سوف يسجل في التاريخ السياسي العسكري الحديث ، باعتباره انهياراً أكثر أهمية من إنهيار فيتنام ، فهي تكشف وبطريقة فريدة ، أمراض التحليل والعمل السياسي المستند على مثل تلك المعلومات الخاطئة التي اختلقتها وقدمتها تلك الأوساط الكوزموبوليتانية المسممة .

وإذا مارغبت القوى الرئيسية في الغرب أن تفهم العمليات الجارية في العالم اليوم ، في هذه الفترة من التحول الراديكالي ، فإنها حسناً تفعل لو عالجت أولا وقبل كل شيء هذه المشكلة الخطرة ، والتي تقوض قدرتها على القيام بعمل هادف . ويمكن ذكر أمثلة أخرى من قبل العديد من المحللين . ويكفي هنا لهدفنا أن ننهي بهذه الملاحظة .

مما له عظيم الأهمية ـــ بالنسبة لمستقبل الجنس البشري ـــ تلك العملية الخاصة بالتطبيع والتقارب هذه بين القوتين الاشتراكيتين الرئيسيتين في عصرنا هذا، وهما اتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية وجمهورية الصين الشعبية . وهنا أيضاً ، ومرة أخرى ، يؤدي الاعلام المضلل والتحليل المحرف

إلى طمس دفق وسرعة هذه العملية الكبرى وطبيعتها الحقيقية ـــ الملموسة ، لأنه بتقاربهما معا ، سيغدو بمقدور هذين المركزين الهائلين للقوة والنفوذ اللذين يقفان تحت راية الاشتراكية ، ميزان القوى العالمي وبالتالي المسار المستقبلي للبشر ، تغييرا حاسما .

وبمقدورنا بالفعل أن نشاهد الآثار الأولى لهذه العملية الهائلة : ألا وهي بدء تمهيد الطريق نحو إعادة توحيد محتمل لدولتي كوريا في ظل اتحاد كونفيدرالي كوري ، وبداية علاقات واقعية ، تفضي إلى التطبيع بين فيتنام والصين ، بعد أن أصبح هنالك سعي تدريجي للوصول إلى حل للمأساة الكمبودية ، في الوقت الذي بدأت فيه عملية مماثلة في أفغانستان ، والتقارب بين شبه القارة الهندية وكل من الصين والاتحاد السوفياتي ؛ والدور المركزي الجديد الذي بدأت تلعبه اليابان كقوة عالمية ، سواء باعتبارها عامل التحديث الأول للصين والمسهم في تطوير مناطق هامة في عالم القارات الثلاث ، وربما سيبيريا غدا ، بدأ بيد مع الاتحاد الفيدرالي الكوري ، والدور الفعال الذي لعبته مجموعة الكونتادورا لدول أمريكا اللاتينية والمدعومة حاليا من قبل عدد من دول أمريكا الجنوبية من أجل الحفاظ على السلام في أمريكا الوسطى والتعاون الوثيق مع حركة عدم الانحياز ؛ والتزايد التدريجي في أهمية وفعالية حركة عدم الانحياز ، كجسر وساطة ، ضاربة جذورها بعمق في الواقعية السياسية ، رغم التناقضات والتباينات الهائلة ؛ والكفاح التحريري المندلع حاليا في جنوب أفريقيا ، المدعوم بكل قوة من قبل كل الدول الاشتراكية وحركة عدم الانحياز ، وكل القوى المعادية للامبريالية في أفريقيا والمخروط الجنوبي ، إضافة إلى تعاطف قطاعات واسعة في أوروبا وأمريكا الجنوبية ، إلى جانب غيرها .

إن هذه العملية ، التي نعتبرها حاسمة بالنسبة لمستقبل الانسانية ، تدخل الآن طريق التلاقي مع حركة عدم الانحياز ، وبشكل أساسي مع نواتها الصلبة الوطنية ـــ الراديكالية المؤلفة من الدول الوطنية المستقلة المعادية للامبريالية في آسيا ، والعالم العربي ، وأفريقيا وأمريكا اللاتينية . وتسير هذه العملية ، كما نستطيع أن نلاحظ ، قدما بنفس سرعة التقارب الصيني السوفياتي ، وسوف تؤدي إلى اليوم الذي سيصبح فيه التحالف التاريخي بين مجموعة دول العالم الاشتراكية والجبهة الرئيسية للقوى والدول المعادية للامبريالية واقعا أساسيا في عصرنا ، في عالم ستصبح فيه الحرب الاستراتيجية النووية شيئا لايجوز التفكير فيه . مالم تبدأها بالطبع دولة عدوانية صغيرة ، أو مجموعة دول ، بحيث يصبح لها تأثير لايمكن التنبؤ به على المسرح الدولي ؛ كاسرائيل وجنوب أفريقيا .

وإذ ننظر من خلال تطور عالمنا في عملية تحول راديكالية ، لايسعنا إلا أن نلاحظ الضعف التدريجي للنظام العالمي ، سواء في المؤسسات الرسمية لأنظمة الأمم المتحدة ذاتها ، كما جاء مؤخرا على لسان امينها العام ، وتناقص أهمية ودور المنظمات غير الحكومية ، التي غالباً مالعبت دور الشعار الذي يعمل من ورائه مجموعات العمل الكوزموبوليتانية عبر القومية . كما أصبحت مصالحها وأصبح ممثلوها الشرعيون في مركز الفعل في العالم أكثر من أي وقت مضى .

ومن ثم ، دعونا نبتهج . ودعونا نقيم عملية التحول الهائل الجارية أمام أعيننا وخلال حياتنا . دعونا

نمعن النظر في التقدم الهائل لقوى الاشتراكية والتحرر الوطني . ودعونا أيضا نلاحظ النمو الموازي لقوى العدوان والامبريالية والعنصرية .

إن طريق السياسية الواقعية ، ولاريب ، متداخل عضويا مع التفاؤل المأساوى ، ورؤية للتاريخ التي تتيح لغالبية شعوب هذا العالم أن تأخذ المبادرة التاريخية بأيديها في النهاية ، رغم الأفكار السلبية والاخطاء والمعوقات والهجمات المضادة التي لامفر منها .

إن العالم يتغير ــ الآن تحت سمعنا وبصرنا .

ولقد حان الوقت لدراسة امكانية تطوير مجموعة متنوعة من الطرق والنماذج والقوالب للحضارة الروحية الاشتراكية الجديدة ، فالحل الوسط التاريخي الممكن أمامنا وهو الآن يتحدى التزامنا وإيماننا ومواهبنا . وكذا ، تصورنا ورؤيتنا للتاريخ .

---

(١) وليم هنري بيفردج ، اقتصادي انجليزي (١٨٧٩ ــ ١٩٦٣) اقتصادي انجليزي ، واضع «تقرير عن الضمان الاجتماعي والخدمات المرتبطة به» ١٩٤٢ الذي استند إليه تشريع الضمان الاجتماعي في بريطانيا ، ومؤلف «العمالة الكاملة في مجتمع حر» ١٩٤٤ (المعرّب) .

مؤلفات الدكتور أنور عبد الملك

باللغة العربية

- ☐ دراسات فى الثقافة الوطنية — دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٦٧ .
- ☐ **الجيش والحركة الوطنية** — دار ابن خلدون ، بيروت ، ١٩٧٤ .
- ☐ **المجتمع المصرى والجيش (١٩٥٢ — ١٩٧٠)** — الطبعة الثانية (المعتمدة من المؤلف) دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧٤ .
- ☐ **الفكر العربى فى معركة النهضة** — دار الآداب ، بيروت ، ١٩٧٤ ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٨ .
- ☐ **مدخل الى الفلسفة** ، ترجمة وتقديم مؤلف د. جون لويس ، الدار المصرية للكتب ، القاهرة ، ١٩٥٧ ، الطبعة الثانية ، دار الحقيقة بيروت ، ١٩٧٣ .
- ☐ **نهضة مصر** — الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٣ .
- ☐ **ريح الشرق** — دار المستقبل العربى ، القاهرة ، ١٩٨٣ .
- ☐ **تغيير العالم** — عالم المعرفة ، الكويت ، ١٩٨٥ .
- ☐ **الشارع المصرى والفكر** — الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٩ .
- ☐ **الابداع الفكرى الذاتى فى العالم العربى** (مع د. خلدون النقيب) الهيئة المصرية العامة للكتاب (تحت الطبع) .

باللغات العالمية

Peuples d'Afrique
Editions du Cap. Monte Carlo 1971.

Egypte, Société militaire
Le Seuil,.Paris, 1962

Ed, Italy (Einaudi, Turin, 1967): Spain (Editorial Lecons, Madrid, 1967): USA (Randon House-Vintage Books, 1971).

Anthologie de la litlérature arabe contemporaine:
II. Les essais
Le Seuil, Paris 1965.
Deuxiéme édition revue et augmentée, 1970

Kûlture Emperyalizmi
Atac Kitabevi, Istanbul, 1967

Idéologie et renaissance nationale: L'Egypte moderne
Anthropos, Paris, 1969, 1975.

La pensée politique arabe contemporaine
Le Seuil, Paris, 1970: 2éme éd. 1975: 3éme éd. 1980
Ed. Turkey (Altan Kiaplar. Ankara, 1971) Italy (Editori Riuniti, Rome, 1973

Sociologie de L'impérialisme
Anthropos Paris, 1971.

La Dialectique Sociale
Le Seuil, Paris, 1972
Ed. Japan (Iwanami Shoten, Tokyo); spain (Siglo xxi, Mexico); Italy (Dedalo, Bari); Portuguese (Paz e Terra, Rio-de-janeiro);

L'armée dans la nation (Asie, Afrique, Amérique latine)
SNED, Alger 1975

La Renaissance du monde arabe
Ed. with Abdel-Aziz Belat et Hassan Hanafi
Duculot, Bruxelles, 1982

Spécificité et Théorie Sociale
Anthropos, Paris, 1977

The Project on «Socio-cultural Development Alternatives in a changing World (SCA): Report on the Formative Stage, UNU Press, Tokyo 1980.
Social dialectics (1): Civilisations and Social Theory, The Macmillan Press London and S. U. N. Y. Press, Albany, N. Y. 1981.
Social Dialecties (2): Nation and Revolution, The Macmillan Press, London, and S.U.N.Y. Press, Albany, NY, 1981.
Intellectual Creativity in Endogenous Culture, (ed. With A. N. Pandeya),UNU Press Tokyo, 1982.
Science and Technology in the Transformation of the World (ed, with M. Pecujlic and G.Blue), UNU Press, Tokyo, 1982.
The Transformation of the World: 1) Science and Technology (ed. with M. Pecujlic and G. Blue), The Macmilan Press, London, 1982.
The Transformation of the World: 2) Econamy & Society (with M. Sonzaler), ibid; 1984.
The Trnasformation of the World: 3) Culture and Thought (with Amisanman), ibid;1984.
Contemporary Arab Political Thought, Zed Press, London, 1983.

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية : ١٦٤٥ / ١٩٩١
الترقيم الدولى : ٧ — ٠١٢ — ٢٣٩ — ٩٧٧ ISBN

مشروع « الجدلية الاجتماعية »

.. لم هذا الكتاب ؟ من أين ؟ إلى أين ؟

.. كانت مصر فى قلب المعركة من أجل التحرر والتحول المجتمعى وتغيير ميزان القوى العالمى حول قيادة جمال عبد الناصر ، رغم الأخطاء المتراكمة التى كادت أن تودى بالترسانة الفكرية والعلمية والسياسية المصرية ، ومهدت الطريق للتردى فى عصر الانفتاح والتوجه ، من جديد ، إلى تحالف مع قوى الرأسمالية العالمية بمزيج من الإرهاف والحذر ــ حتى بدأ التضبيط من وقت قليل . ولكننا ثورة مصر الوطنية أبعد جذورا وأعمق مدى من مجرد حركة ٢٣ يوليو . والثورة التى تلتها فى المجالين الوطنى والمجتمعى كانت ريادة مصر فى مجال صياغة الشيوعية الوطنية والفكر الوطنى التقدمى ، نابعة من أفكار شهدى عطية الشافعى وصحبه فى الأربعينيات حول « اللجنة الوطنية للعمال والطلبة » رائدا ، ورافدا ، وحافزاً ..

إن الدراسة الجادة المقارنة لتاريخ بروز وصياغة تقديم التصورات والمفاهيم النظرية الرئيسية فى مجال العلوم الاجتماعية والسياسية يؤكد دوما أن هذه التصورات والمفاهيم إنما صيغت لتلبية نقص فى أدوات التحليل المجتمعى فى مرحلة تاريخية سياسية محددة فرضت على الفكر مستوىً عالٍ من التحديات والمعضلات (ما أطلق عليه فى الخمسينيات « المعادلة الصعبة ») لم يكن من الممكن مواجهتها بالأدوات النظرية القائمة . من هنا مثلا ، التصوران الرئيسيان لفلسفة ابن خلدون فى مجال التاريخ والمجتمع : « العصبية » ثم « المدنية » . من هنا التصورات والتصورات الرئيسية لفكر « كارل ماركس » و « فردريك إنجلز » فى القرن التاسع عشر : « الشيئية » ، « الاغتراب » ، « فائض القيمة » . من هنا التصور الرئيسى لفلسفة « ماكس فيبر بعد انكسار جيش ألمانيا فى حرب ١٩١٤ ـ ١٩١٩ : النمط الأمثل » .

من هنا أيضا عدد كبير من المفاهيم النابعة للتصورات الرئيسية فى العلوم الاجتماعية على التوالى : « المجتمع العسكرى ــ الصناعى » . « الياقات البيضاء » أو « الزرقاء » ، « المجتمع المدنى » .. إلخ .

هذا عن الإطار العام المواكب لصياغة وإصدار هذا العمل .



دار المستقبل العربى
٤١ شارع بيروت ، مصر الجديدة ، القاهرة
ج . م . ع . ، تليفون : ٢٩٠٤٧٢٧